

دراسات في المجتمع المصري «أ»

النوبة الجديدة

دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية

تأليف
الدكتور السيد أحمد حامد

مدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الكويت

تقديم
الدكتور أحمد أبو زيد

أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الاسكندرية

الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الاسكندرية

دراسات في المجتمع المصري «أ»

النسبة الجديدة

دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية

تأليف

الدكتور السيد أحمد حامد

مدرس الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الكويت

تقديم

الدكتور أحمد أبو زيد

أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية
جامعة الاسكندرية

الهيئة المصرية العامة للكتاب

شكر

يسعدني أن أقدم جزيل الشكر والتقدير — عرفانا بالجميل — إلى جميع سكان بلاد النوبة الذين عاونوني بكل إخلاص أثناء إجراء هذه الدراسة وقدموا لي مختلف التسهيلات أثناء إقامتي في بلادهم . وأذكر على وجه الخصوص سكان دابود والجنينة والشباك وتوشكي وبلانه وأدندان والمالكي . كما يسعدني أن أقدم أيضاً جزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء الجمعيات النوبية والنادي النوبي العام ونادي الكنوز بمدينة الاسكندرية . وأخص بالشكر السادة :

محمد المدرر عبد الله الخطيب ناظر مدرسة المالكي

من أهالي دابود	{	بحر حسين علي
		الحاج أبو بكر مرغني
من أهالي المالكي	{	سعد محمود
		إبراهيم فرح
		مصطفى شنكل
		محمود دياب
من أهالي توشكي	{	مصطفى شنكو
		محمد مختار

من أهالي أدندان	{	أحمد ميزو
		حسن شفا

من أهالي الجنينة والشباك	توفيق زين الدين
المدرس بمدرسة بلانه	فتحى كلفة

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور / أحمد أبو زيد
أستاذ الانثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية

تشهد الدراسات والبحوث الاجتماعية والانثروبولوجية في مصر في الوقت الحالى تحولا عميقاً في النظرة إلى طبيعة هذه الدراسات والبحوث والهدف منها والمناهج التي تتبعها وأساليب البحث التي تطبقها، وهو تحول يستحق التسجيل نظراً لما يضيفه على الدراسات الحالية - أو بعضها على الأقل - من العمق في الفهم والتحليل لا نكاد نجد له مثيلاً في الدراسات السابقة، سواء في ذلك الدراسات النظرية التي كان أصحابها يكتبون بترديد النظريات السوسيولوجية والانثروبولوجية التي يتاح لهم الاطلاع عليها وتقديمها للقارئ العربي بدرجات متفاوتة من الضحولة أو العمق والفهم أو التشويه، أو البحوث الميدانية التي كان أصحابها يكتبون فيها بالاتصال السريع المتيسر بالمجتمعات أو الجماعات التي (يدرسونها) والحصول منها على المعلومات التي يعتقدون أنها تخدم أغراضهم المباشرة من البحث مع الاعتماد اعتماداً كلياً أو شبه كلي على الاستمارات بأنواعها المختلفة للوصول إلى (نتائج) هي في حقيقة الأمر مجرد تلخيص للبيانات الرقمية التي تضمها الجداول التي هي بدورها مجرد تلخيص للمعلومات الواردة في تلك الاستمارات مما يكشف عن المعجز البالغ عن التحليل والتعمق في الفهم والجمال بالنظرية السوسيولوجية أو الانثروبولوجية، أو على الأقل عدم القدرة على الاستعانة بها للوصول إلى درجة أعمق من الفهم والتحليل. والأغاب أن تلك الدراسات كانت تعالج موضوعات بعيدة كل البعد عن المجتمع المصري وعن الواقع الذي نعيش فيه،

بل وقبلما كانت تعرض حتى لنظ المجتمعات وأسلوب الحياة الذي ينتمى إليه المجتمع المصري والمجتمع العربي على العموم ولم تحتف تلك الاتجاهات القديمة في البحث والدراسة تماماً، وإن كانت قد بدأت تتضاءل وتراجع أمام الدراسات والبحوث الحديثة التي تتميز في المحل الأول بأمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول : هو الاهتمام المتزايد بدراسة المجتمعات المحلية في مصر أو التركيز على وحدات إجتماعية أو نظم إجتماعية معينة واضحة المعالم ، وتحليل العلاقات الاجتماعية المتشعبة المعقدة التي تسود في ذلك المجتمع المحلي أو في تلك الوحدة الاجتماعية ، والتعرف على العلاقات المتبادلة التي تربط النظم الاجتماعية التي تولف البناء الإجتماعي لذلك المجتمع المحلي أو تلك الوحدة الاجتماعية ، والتعمق في هذه الأمور يتطلب بالضرورة الإقامة في المجتمع وموضوع البحث فترات طويلة من الزمن وهي مسألة تختلف كل الاختلاف عما كان يفعله الباحثون السابقون. وليس من شك في أن المسئول الأول عن هذا الاتجاه نحو تركيز البحث في جماعة محددة لفترة زمنية طويلة هي الأنثروبولوجيا البنائية والأنثروبولوجيون البنائيون بالذات الذين يعتبرون ذلك التركيز جزءاً هاماً من التقاليد العلمية التي تميز فرع تخصصهم . وقد امتد هذا التأثير إلى البحوث السوسولوجية وبخاصة تلك البحوث التي تهتم بدراسة المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعض هذه البحوث على الأقل إذ أن الكثير مما نشر في علم الاجتماع الريفي في مصر يعبر عن (إتجاهات) عامة أو سريعة ، ولا يستند إلى بحوث ميدانية عميقة ولو أن الباحثين الشبان أخذوا يتخلصون من تلك العيوب والنقائص في المنهج . وعلى الرغم من الاعتراضات التي يثيرها البعض على هذا المدخل البنائي الوظيفي - ومعظمها إعتراضات تابعة من عدم الفهم لطبيعة هذا المدخل في الدراسة وتقوم على ترديد بعض الانتقادات التي أثارها عدد من الكتاب الشيوعيين - فالواضح أن هذا

المدخل البنائي الوظيفي يسيطر الآن سيطرة شبه كاملة على البحوث السوسولوجية والأنثروبولوجية في مصر بالذات ، وتظهر آثاره واضحة جداً حتى في كتابات معارضيه . والمعروف أن أهم ما يميز هذا المدخل هو شمول النظرة إلى المجتمع وإعتباره وحدة متكاملة مع كل ما يترتب على ذلك من ضرورة تتبع شبكة العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد والزمم الاجتماعية والنظم السائدة فيه . وهذا عمل يقتضى كما ذكرنا الإقامة الطويلة والاتصال المباشر بالمجتمع . والبحث الذي قام به الدكتور السيد حامد والذي يضمن بعض نتائجه هذا الكتاب مثال طيب لتطبيق هذا المدخل البنائي الوظيفي كما أنه يكشف بوضوح عن نوع المعاناة الطويلة والجهود الشاملة التي يبذلها الباحث في البحث والدراسة وقد انعكس ذلك في فهمه العميق لبناء مجتمع النوبة الجديدة الذي يدور حوله الكتاب وفي قدرته على تحليل نظمه الاجتماعية وتناوله بالبحث التفصيلي مسائل وأموراً قلما يعرض لها الباحثون في مصر . وخير مثل لذلك اهتمامه البالغ بدراسة نظام القرابة وتبعه للنسب واستخدامه ما يعرف عموماً في الكتابات الأنثروبولوجية باسم الطريقة الجينالوجية (شجرة النسب) التي تتطلب قدرة على المناورة وجمع البيانات ، في الوقت الذي يقنع فيه أغلب الباحثين بالكتابة بطريقة فيها كثير من الفجاجة والضحولة عن الزواج والعادات التي تصاحبه . وهذا نفسه يصدق إلى حد كبير على بقية فصول الكتاب .

والأمر الثاني : الذي يميز الكتابات الإجتماعية عموماً والأنثروبولوجية بوجه خاص هو الاهتمام المتزايد أيضاً بمعالجة المشكلات التقليدية الأساسية التي يعاني منها المجتمع المصري وأساليب معالجة تلك المشكلات للتغلب عليها وما يرتبط بهذا كله من مشروعات التنمية بكل ما يترتب عليها من تغيرات عميقة في البناء الإجتماعي

التقليدي . وربما كان أهم ما استرعى انتباه الانثربولوجيين بالذات في هذا المصدر هو مشروعات التوطين وإقامة المجتمعات المستحدثة ، وقد أجريت في ذلك بحوث ودراسات تعتبر رائدة في هذا المجال الهام . ودراسة الدكتور السيد حامد عن النوبة الجديدة هي إحدى هذه الدراسات الرائدة ويشارك معها في ذلك دراسة أخرى سوف تظهر في نفس هذه السلسلة من الكتب عن المجتمع المصري المعاصر وأعنى بها دراسة الدكتور عليه حسن حسين مدرسة الانثربولوجيا بكلية البنات الإسلامية (جامعة الأزهر) عن الوادي الجديد . فقد أرست هاتان الدراستان دعائم البحوث السوسولوجية والانثربولوجية عن المجتمعات المستحدثة ومشروعات التوطين، وفتحتا باباً هاماً من أبواب البحث العلمي فجاءت بعدهما دراسات عديدة قدمت أصلاً للحصول على الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية ونرجو أن تنال لها كلها الفرص للطبع والنشر والذيع وأغلب الظن أنه حين يأتي الوقت لتأريخ البحوث الميدانية في مصر فسوف يذكر كتاب الدكتور السيد حامد على أنه الكتاب الرائد في مجال الدراسات السوسولوجية والانثربولوجية عن هذا النمط من المجتمعات في مصر وسيكون له وللدكتورة عليّة فضل السبق دائماً في هذا النوع من البحوث ،

وهذا لا يعني بأي حال أن الدراسة التي قام بها الدكتور السيد حامد هي الدراسة الوحيدة أو حتى الدراسة الأولى عن النوبة الجديدة . إذ سبقه إلى دراسة هذا المجتمع بعض الهيئات العلمية الأخرى . فهناك الدراسات التي قامت بها مثلاً وزارة الشؤون الاجتماعية عن النوبة القديمة والحديثة ولكن نتائج هذه الدراسات ظهرت في شكل تقارير رسمية تنقصها الدقة العلمية إلى حد كبير وتخلو تماماً من التحليل العلمي وتضطرب في معظمها بصيغة الدعاية . وهناك الدراسة التي بدأها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ولكن لم يقيص لنتائج هذه الدراسة أن تطبع وتنفذ أو حتى أن تكتب في صورتها الأخيرة لأسباب عديدة . وهناك الدراسات والبحوث العديدة التي قام بها مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وهي بحوث عميقة إلى أبعد حد توفر عليها عدد كبير من العلماء والباحثين الأجانب والمصريين على السواء وأنفق عليها بسخاء وقام الباحثون بجمع قدر هائل من المعلومات عن مجتمع النوبة القديم وعملية التهجير ذاتها ومجتمع النوبة الجديدة ولا تزال هذه الدراسات تجري من حين لآخر لمتابعة المشروع كله على فترات متقاربة مع تقييمه / وقد نشرت في الخارج عدة دراسات وكتب تركز على المعلومات الاثنوجرافية والبيانات التي جمعها هؤلاء العلماء والباحثون ، ومع أنه كُتبت عدة تقارير ومقالات باللغة العربية فلم يظهر للآن دراسة واحدة مطولة بهذه اللغة تعتمد على هذه المعلومات الوفيرة . وكل هذا يزيد من قدر وأهمية كتاب الدكتور السيد حامد الذي يسد قصصاً لاشك فيه في الملكية العربية بالإضافة إلى أهميته العلمية والمنهجية على السواء . فهذا إذن ليس مجرد كتاب يضم طائفة من المعلومات التي أحسن جمعها وتنسيقها وتبويبها وعرضها وإنما هو بالإضافة إلى هذا كله عمل متكامل قام على أساس موقف نظري معين ويعكس نظرية معينة في الانثربولوجيا الاجتماعية ويتبع منهجاً علمياً دقيقاً يجدر بالباحثين دراسته وفهمه ومناقشته والتعرض له بالنقد من وجهات نظرهم المختلفة ، لأن مثل هذا الفهم والنقد هو الطريق الوحيد السليم للعلم . وبهذا المعنى وعلى أساس هذا الفهم وتلك النظرة يسعدني أن أقدم للباحث الجاد المتمق هذا العمل الجاد العميق . .

الدكتور / أحمد أبو زيد

محتويات الكتاب

صفحة	إهداء
١	تقديم
١	تمهيد
٩	مقدمة
٢٠	الفصل الأول : النوبيون
٢١	أولاً : تاريخ التكوين السلالي للجماعات النوبية
٣٤	ثانياً : علاقات الكنوز والعرب والنوبيين
٤٥	الفصل الثاني : الهجرة للعمل في المدن
٤٦	أولاً : الظروف البيئية والاقتصادية والهجرة للعمل
٥٣	ثانياً : النوبيون في المدن
٦٨	الفصل الثالث : التوزيع الإقليمي للجماعات والقرى
٦٩	أولاً : النجع
٧١	ثانياً : القرية الأصلية
٨١	ثالثاً : القرية الجديدة
٨٧	الفصل الرابع : الزراعة
٨٧	أولاً : الأراضي الزراعية
٩٠	ثانياً : العمل الزراعي
١٠٠	ثالثاً : الزراعة بالمشاركة
١١٦	الفصل الخامس : نظام الملكية
١٢٦	أولاً : طريقة استخدام الأرض
١٢٧	ثانياً : الساقية
١٣٣	ثالثاً : الملكية والعلاقات بين القبائل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

بسلام النوبة :

بعد مشروع السد العالي أم المشروعات التي رأت الدولة ضرورة الإسراع في تنفيذها لكي تتمكن من مواجهة مشكلة تزايد السكان وما يرتبط بها من مشكلات. وقد أختير موقع السد العالي جنوب سد أسوان بحوالي سبعة كيلو مترات في أقصى شمال منطقة بلاد النوبة. وسوف تتكون في حوضه بحيرة يبلغ عرضها في المتوسط حوالي عشرة كيلو مترات، وطولها حوالي ٥٠٠ كيلو مترا جنوب مبنى السد. يمتد منها حوالي ٣٢٠ كيلو مترا في الأراضي المصرية والباقي في الأراضي السودانية. ويبلغ إرتفاع منسوب المياه فيها ١٨٢ مترا فوق قاع النهر (١). وبذلك سوف تتكون البحيرة على طول منطقة بلاد النوبة، وبالتالي سوف تستقر القرى النوبية في قاعها. (شكل رقم ٢). إذ أن المنطقة تقع جنوب السد العالي إلى الحدود السودانية عند قرية أدندان على إمتداد ٣٢٠ كيلو مترا. وتقع القرى النوبية على إرتفاع ١٣١ مترا. ومن ثم كانت حتمية تهجير أهالي النوبة.

ووقع إختيار النوبيين على منطقة أراضي الاستصلاح الزراعي الجديدة بمنطقة كوم أمبو في محافظة أسوان (٢). وتقع على بعد حوالي ٥٠ كيلو مترا

(١) موسى عرفه / السد العالي ، دار المعارف بمصر ، عام ١٩٦٥ صفحة ٨٦ و صفحة ١١٨

(٢) أجمع سكان قرية توماس وعافية على الانتقال إلى المنطقة التي تقع غرب مدينة اسنا بمحافظة قنا نظرا لارتباطهم بهذه المنطقة. ففي عام ١٩٥١ خصصت لهم مساحة قدرها ثمانية آلاف فدان من أملاك الحكومة فيها يبيعها لهم تعويضا عن فقدانهم لأراضيهم بسبب التلوية الثانية لسد أسوان في عام ١٩٣٣.

صفحة

١٤٠

١٤٠

١٤٩

١٥٧

١٨٤

١٨٦

١٩٦

٢٠١

٢١٥

٢٣٠

٢٤٣

٢٧٩

٢٧٩

٢٨٥

٢٩٥

٣١٣

٣٤١

٣٥١

٣٥٣

٣٥٦

٣٦٥

٣٧٠

٣٨١

٤١٩

الفصل السادس : تربية الماشية والحرف

أولا : تربية الماشية

ثانيا : الحرف

الفصل السابع : نظام النسب

الفصل الثامن : الجماعات القرابية

أولا : الأسرة والعائلة

ثانيا : الاولاد

ثالثا : البيت

الفصل التاسع : القبيلة

بناء القبيلة

الفصل العاشر : الزواج

الفصل الحادي عشر : التنظيم السياسي

أولا : النجع

ثانيا : القبيلة

ثالثا : القرية

الفصل الثاني عشر : الرئاسة والتنظيم الإداري

خاتمة

الملاحق :

١ - التكوين والخصائص السكانية للكنوز والنوبيين

٢ - السكان

٣ - تنظيم عملية تشغيل الساقية

٤ - إزدياد أهمية النقود وآثارها

٥ - الإندخارات الجينالوجية والجداول الخاصة بالزواج

أهم المراجع

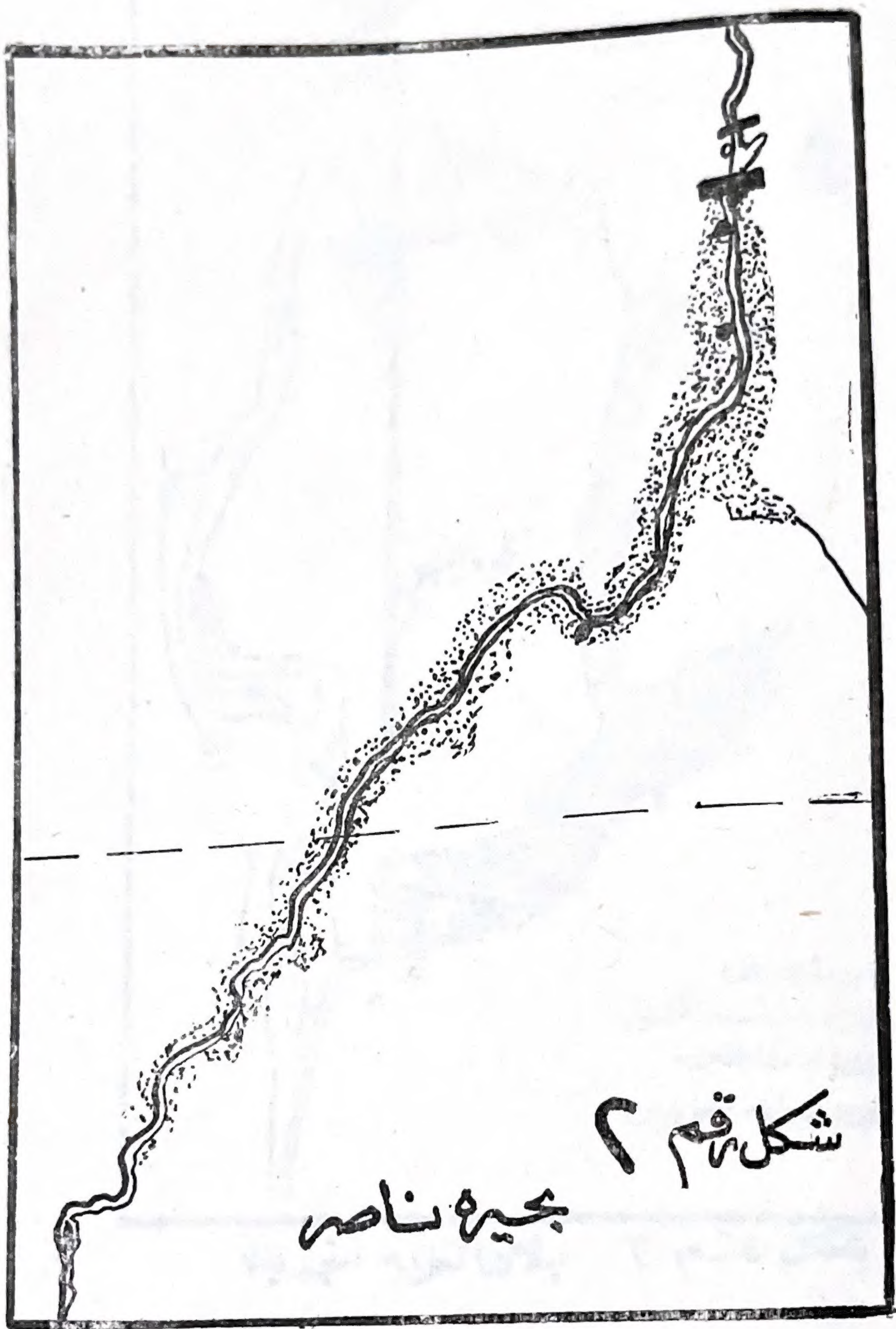
إلى الشمال من مدينة أسوان . وتمتد على طول المنطقة شمال وشرق مدينة كوم أمبو في شكل يقارب نصف الدائرة (شكل رقم ٣) . ويتخللها طريق يهد للواصلات يربط جميع القرى النوبية بعضها ببعض ويمدني أسوان وكوم أمبو ، وطريق آخر يمتد بين مدينة لصر النوبية ومدينة كوم أمبو . وذلك على العكس عما كانت عليه القرى في المنطقة الأصلية حيث لم يكن هناك إلا النيل كطريق للواصلات ، وكانت حالة الملاحة ترتبط ارتباطا كاملا بنظام وفترات التخزين بسد أسوان . وكانت تتوقف تماما لمدة شهر ونصف ابتداء من منتصف شهر يونية إلى أوائل شهر أغسطس . ولم تكن هناك إلا فترة خمسة شهور تصلح فيها الملاحة وتبدأ من أول شهر ديسمبر . وفيما عدا ذلك فالملاحة صالحة في وسط المجرى مع صعوبة الوصول إلى الشاطئ . ويشير ذلك إلى صعوبة الانتقال بين القرية والأخرى خاصة بين القرى الممتدة على طول ضفتي النيل شمالا وجنوبا . أما الانتقال بين قرية وأخرى مجاورة لها أو نجع وآخر من نجوع القرية الواحدة فكان يتم بواسطة الدواب .

ويرجع اسم النوبة إلى الأصل المصري القديم « نوب » ، أو « نوبو » ، بمعنى الذهب . وهو أحد الأسماء التي أطلقها المصريون القدماء على النوبة الأصلية لوجود مناجم الذهب بجوارها (١) .

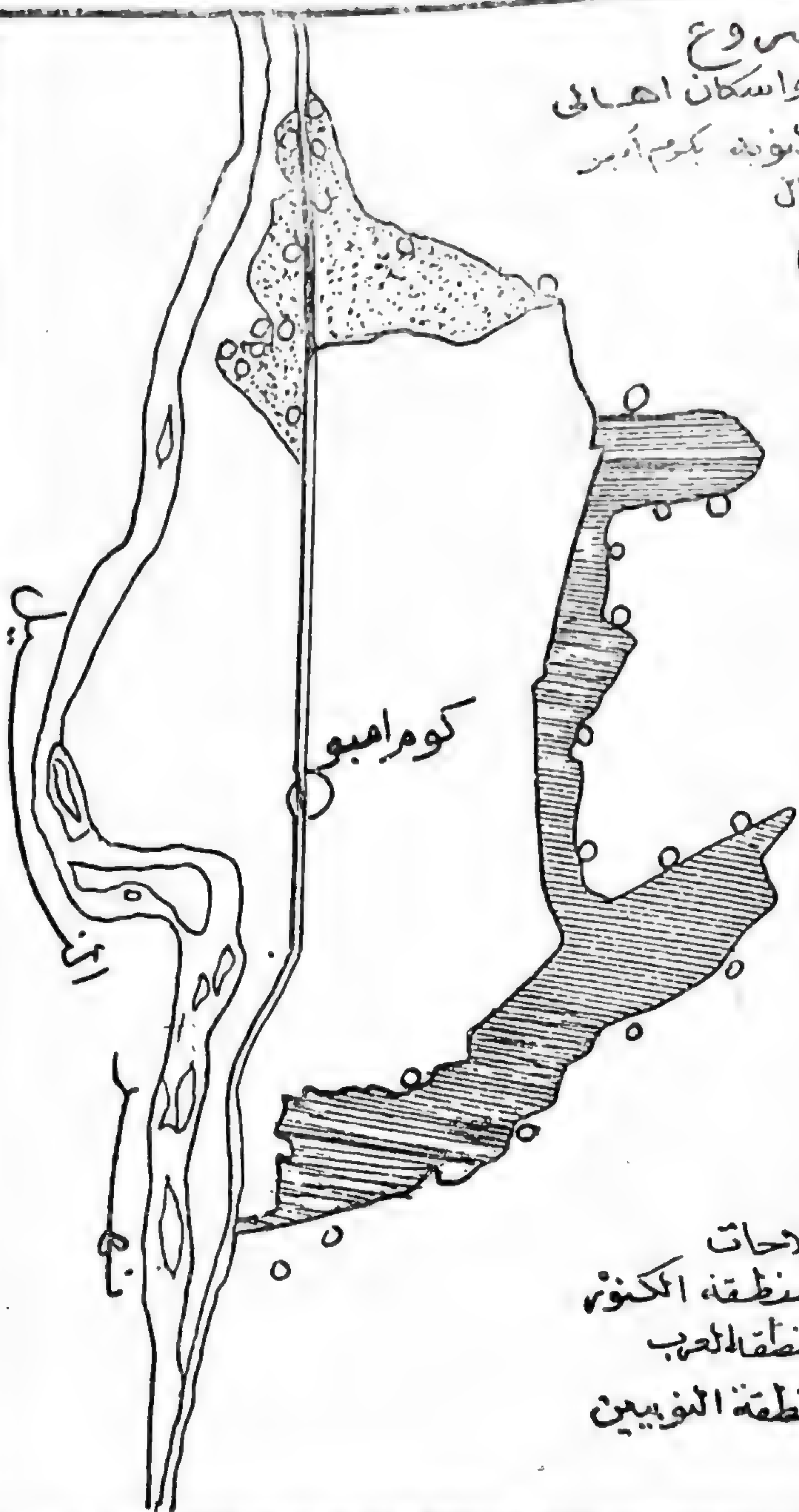
وتضم بلاد النوبة ثلاث جماعات هي : الكنوز والعرب والنوبيون . فالكنوز يقيمون في القسم الشمالي من المنطقة ويشمل ١٧ قرية ، ويقوم العرب في القسم الأوسط ويشمل ٥ قرى ، ويقوم النوبيون في القسم الجنوبي ويشمل ١٨ قرية . فالأقليم النوبي ينقسم إلى ثلاث مناطق وفقاً للتقسيم الأصلي في المنطقة الأصلية (شكل رقم ١) وتتوسطه مدينة لصر العاصمة الجديدة التي تضم ست قرى هي كروسكو والريفة وأبو حنضل والد والديوان وقته . ولم تكن لصر

(١) محمد عوض محمد/ السودان الشمالي ، سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة





مشرق
تهجير واسكان اهالي
بلاد النوبة بكم امير
شمال



اصطلاحات
منطقة الكفرة
منطقة العرب
منطقة النوبيين

شكل رقم ٣ بلاد النوبة الجديدة

موجودة في النوبة الأصلية حيث كانت غنية هي العاصمة . وتحمل القرى أسماء نظائرها نفسها في النوبة الأصلية .

ويتكلم الكنوز اللغة الماتوكية ، أما النوبيون فيتكلمون اللغة النوبية . والقليل من الكنوز ومن النوبيون يعرف لغة الآخر . وتسمى اللغتان « الرطبان » . وتنتمي اللغتان إلى اللغة النوبية القديمة . ولا يعرف العرب اللغتين .

ويبلغ متوسط النهاية العظمى لدرجات الحرارة في منطقة كوم أمبو ٣٣,٥° والصغرى ١٥,٧° والمتوسط العام ٢٤,٦° . أما الامطار فهي شبه معدومة والرياح السائدة هي الشمالية الغربية . ولا تختلف تقريبا هذه الظواهرات عن مثلتها في النوبة الأصلية .

مشروع تهجير أهالى النوبة :

مع بدء التفكير في مشروع السد العالى بدأت الدراسات الخاصة بمستقبل منطقة النوبة وقراها وسكانها . ووضعت خطة التهجير وإسكان النوبيين اعتمادا على تلك الدراسات . فقد قام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بدراسة المنطقة وضمنها تقريره عن « دراسة بلاد النوبة وعلاقتها بمشروع السد العالى » . وتولت بعد ذلك دراسة موضوع تهجير أهالى النوبة لجنة الخدمات للسد العالى المنبثقة عن اللجنة العليا للسد العالى التى أنشئت عام ١٩٥٨م والتى تمثل وتضم ممثلين عن مختلف الوزارات المرتبطة أعمالها بمشروع التهجير . وقامت هذه اللجنة بالنظر فى مختلف نواحي المشروع من تعويض ونقل وإسكان ورعاية إجتماعية . وتولت وزارة الشؤون الإجتماعية مهمة إجراء مسح إجتماعى لبلاد النوبة لكي تكون نتائجه الركيزة الأولى لمختلف عمليات التهجير . وقد بدأت عملية جمع البيانات يوم ٢٦ يناير عام ١٩٦٠ . وقد تقرر تشكيل « اللجنة المشتركة لتهجير أهالى النوبة » من وزارة الشؤون وبقية الوزارات المعنية لتخطيط وتنفيذ مشروع التهجير . وبدأت كل وزارة بعد ذلك فى القيام بدورها فى المشروع .

منها في نفس العام ٦٠٠٠ فدان ثم ٥٠٠٠ فدان في نهاية عام ١٩٦٨ بمعدل فدان لكل أسرة . وسيتم إلى توزيع الأراضي ثم تسليمها للأسر النوبية عند استصلاح بقية الأراضي . وسوف يمتلك أصحاب الأراضي الزراعية في القرى الأصلية أرضاً تساوي في مساحتها الأراضي الزراعية محل التعويض على ألا تقل المساحة المملوكة للأسر المالكة والتي كانت تعمل بالزراعة عن فدان واحد . وتملك الأسرة غير المالكة لأرض زراعية وكانت تعمل بالزراعة مساحة من الأرض الزراعية تقدر بالنسبة لعدد أفراد الأسرة ومساحة الأراضي التي ستوزع عليهم وبحد أدنى فدان واحد . وتسدد أثمان الأراضي — وكذلك المساكن — المملوكة على أقساط سنوية لمدة أربعين عاماً وبدون فوائد على أن يبدأ سداد الأقساط بعد مضي سنتين على تاريخ بدء زراعة الأرض (١) .

وقد روعي عند توزيع الأراضي التي تم استصلاحها أن يقتصر التوزيع على الأسر المعتمدة التي ليس لديها مصدر للرزق إلا الزراعة على أن يتم تسليم بقية الأسر (التجار والموظفون) عند الانتهاء من استصلاح جميع الأراضي . وبالمثل اقتصر توزيع المعونة المالية والعينية التي خصصت لكل أسرة على تلك الأسر فقط .

وقد تم إنشاء وتجهيز وإعداد مجموعات صحية في بعض القرى ومستشفى عام بمدينة نصر ، وأربع وحدات إجتماعية قروية (في كلابشة والمالكي وعينيه وببلاتنه) وعشرين مركز تدريب على الصناعات الريفية والبيئية والمشغولات ، ومشغل في كل قرية لتعليم الفتيات تلك الصناعات وأعمال التطريز والطواقي وغيرها ، كما ألحقت بكل وحدة إجتماعية دار للحضانة ومركز لتنظيم الأسرة وتنفيذ برامج التوعية الأسرية واختيار رائدات للقرى وتدريبهن على مختلف الأعمال ، ومراكز لأعمال النجارة وصناعة السجاد والأحذية لتدريب الفتيان

(١) القرار الوزاري رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٤

وقررت خطة الإسكان بناء المساكن للأسر المقيمة في القرى أولاً على أن يبدأ في بناء مساكن الأسر المقيمة في المدن بعد انتهاء هذه المرحلة واستقرار النوبيين في القرى الجديدة . وتضمنت الخطة ضرورة مراعاة التوسع الأفقي للقرية مستقبلاً . كما رأت تحديد موقع واحد لكل عدة قرى صغيرة لتخفيض التكاليف وتقليل مساحة الأرض المخصصة للموقع عما لو حددت مواقع متفرقة لكل قرية فضلاً عن استفادة سكانها من الخدمات .

وقد تم بناء المساكن الجديدة وفقاً لأربعة نماذج تتفق وأعداد أفراد الأسر . يحتوي الأول منها على حجرة واحدة ، والثاني على حجرتين ، والثالث على ثلاث حجرات ، والرابع على أربع حجرات بملحقاتها ومنها حظيرة الحيوانات والدواجن (فيما عدا النماذج الأول) يخصص الأول سكناً لفرد واحد ، والثاني لفردين أو ثلاثة ، والثالث للأسرة المكونة من أربعة إلى ستة أفراد ، والرابع للأسرة التي يتجاوز عدد أفرادها ستة .

وبنيت المساكن في ثلاث أو أربع قطاعات على أساس حجم المسكن . وعلى ذلك تتكامل مساكن كل نموذج في قطاع واحد الأمر الذي أدى إلى أن تتميز القرية بثلاثة أو أربعة أقسام سكنية واضحة .

ويركز المشروع بوجه خاص على التوسع الزراعي الأفقي والرأسي . فالأراضي الصالحة للزراعة في منطقة وادي كوم أمبو التي تقع بها القرى النوبية تبلغ نحو ١٢١٠٠٠ فدان ، وهي ممتدة إلى الشرق إلى مسافة ٨٠ كيلو متراً داخل الصحراء الشرقية . ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ مشروعات الري وإقامة محطات رفع المياه لتنفيذ تلك المنطقة . وقد خصص جزء من هذه الأراضي لتوزيعه وتمليك النوبيين ، في حين تعرض بقية الأراضي للبيع إليهم وإلى غيرهم من سكان القرى والعزب الصعيدية المجاورة .

فقد تضمنت خطة المشروع أن تكون مساحة الأرض الزراعية المقررة للنوبيين ٢٧٥٠٠ فدان . وقد تم في عام ١٩٦٥ استصلاح ١١٠٠٠ فدان وزرع

مع منحهم مكافأة شهرية ، كما اهتم المشروع بتوفير مياه الشرب النقية عن طريق إنشاء وتوزيع شبكة المياه النقية داخل القرية .

وقد تم تجهيز وإعداد المدارس الابتدائية (مدرسة في كل قرية) والمدارس الإعدادية (وعددها ثلاثة مدارس في بلانه وكلاشه وعنييه) ومدرسة ثانوية بمدينة نصر . وقد تقرر أن تكون المدارس الإعدادية والمدرسة الثانوية مدارس تجريبية . وأن تتلائم الدراسة فيها مع البيئة الجديدة التي تتصل إحصالا وثيقا بالزراعة وما يرتبط بها من صناعات ريفية ، وأن تدرس بها مواد الثقافة المهنية بصفة أساسية وهي الزراعة والكهرباء والبرادة والنجارة .

وقد أُنشئت في القرى مراكز للشباب تابعة لوزارة الشباب لتدريبهم لغرض القيام بالإشراف والتوجيه في مختلف نواحي النشاط في القرى واختيار القادة المحليين من بينهم . وتضمنت خطة المشروع إنشاء جمعيات الإصلاح الإجتماعي في جميع القرى ، وتقتصر العضوية فيها على سكان القرية . ويختار أعضاء مجالس إدارتها من بين هؤلاء الأعضاء لغرض قيام سكان كل قرية بتنظيم وتوجيه الحياة الإجتماعية داخل قريتهم على أن يقتصر دور موظفي الإدارة على الإرشاد والتوجيه فقط .

وتضمنت خطة التهجير عزل جميع العمدة على أن يتولى نوابهم مهام أعمالهم ومعارنة رجال الإدارة والموظفين في أعمالهم المختلفة إلى حين إختيار سكان كل قرية عمدة قريتهم عن طريق الإختيار عندما يعلن عن ذلك بعد الإنتهاء من مختلف نواحي المشروع واستقرار النوبيين في القرى .

وتهدف خطة مشروع التهجير إلى زيادة الإنتاج الزراعي المحلي خاصة والقومي عامة . فالزراعة تخضع لنظام الدورة الزراعية التي يوجهها قصب السكر باعتباره المحصول الرئيسي بمحافظه أسوان ولسد حاجات مصانع السكر في كوم أمبو وادفو . وقد تقرر زراعة نصف المساحة الكلية بالمنطقة النوبية قصباً ، وخصص النصف الآخر لزراعة الحبوب والأعلاف تبعاً لدورة

الحاصلات . فالخطة تهدف إلى إدماج المجتمع النوبي إقتصاديا في المجتمع المصري كما تهدف أيضا إلى إدماجه فيه سياسيا .

يتبين إذن أن عملية التهجير والاستقرار في القرى الجديدة قد أدت إلى تلاشي العزلة الجغرافية التي عليها النوبة الأصلية وبالتالي بدء خروج النوبيين من العزلة النسبية التي كانوا يعيشون فيها . فالنوبة الأصلية محصورة في إطار من الحواجز الطبيعية . تحدها من الشرق الهضبة الشرقية ، ومن الغرب الهضبة أو الصحراء الليبية ، ومن الشمال الجندل الأول الذي يمتد حوالي ٢٥٥ ميلا وينتهي في حدود ثلاثة أميال جنوب مدينة أسوان (١) ، ومن الجنوب الجندل الثاني الذي يمتد لمسافة ٢٠٠ كيلو مترا جنوب مدينة وادي حلفا (٢) . كما توجد كثبان رملية في الجنوب بالقرب من قرية فرس يصل إرتفاعها إلى ٩٠ قدما وتعتبر عائقا للملاحة خاصة أثناء فترة انخفاض المياه (٣) . ولم تؤد تلك العزلة الجغرافية إلى أن يعيش النوبيون في عزلة لسيبة عن سكان الوادي فحسب ، وإنما أدت إلى أن تسودهم أيضا مشاعر القلق وعدم الطمأنينة .

1 — Akiel, M. F., *Geographic Aspects of Lower Nubia*, p. 17

2 — Ibid, p. 30.

3 — Ibid, p. 34.

مقدمة

من السرد السابق لمشروع تهجير أهالى النوبة يتضح أن المجتمع النوبى يتعرض لعملية تنمية إقتصادية وإجتماعية نتيجة للانتقال من المنطقة الأصلية إلى منطقة وادى كوم أمبو . فمشروع التهجير هو عملية تنمية إقتصادية فى المحل الأول . يتحول بمقتضاها الإقتصاد النوبى من إقتصاد المعيشة إلى الإقتصاد الذى لا يقتصر على الإكتفاء الذاتى ، وإنما يحقق زيادة فى حجم الإنتاج الزراعى نتيجة لربطه بالإقتصاد القومى .

فالمشروع إذن هو عملية تغيير إقتصادى وإجتماعى ، ومن ثم فقد يؤدى إلى تغيير بنائى . فالتنمية الإقتصادية يتمدى تأثيرها المجال الإقتصادى لتؤثر تأثيراً مباشراً على مجالات أخرى . وقد كان المجتمع النوبى التقليدى وحدة عضوية متكاملة ومتماسكة ، ومن ثم فخلق بآى تغيير فى نظام من أنظمته أن يؤدى إلى تغيير فى النظم الأخرى التى يتألف منها البناء الإجتماعى والتى تدخل كلها فى علاقات تفاعل وتساند وظيفى متبادل .

وعلى ذلك فقد رأينا أن يكون المدخل للدراسة هو المدخل الإقتصادى . فالإقتصاد مصدر للتغيرات الهائلة التى تطرأ على بناء المجتمع حيث أن النسق الإقتصادى أكثر ديناميكية من بقية الأنساق الإجتماعية التى يتألف منها البناء الإجتماعى للمجتمعات التقليدية . ويرتبط استمرار البناء الاجتماعى ارتباطاً وثيقاً بما يحدث من تغيرات هامة فى المجال الإقتصادى (١) . وعملية التنمية

1 - Nash, M., *Primitive and Peasant Economic Systems*,
Chandler Publishing Co., 1966. p. 101

الإقتصادية تؤدي إلى خلق مجالات جديدة للعمل وإنجازات جديدة تجاهه وتغيير موقف أفراد المجتمع من الاستهلاك وعلاقاتهم بمصادر الثروة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تكوين قيم جديدة وبالتالي ظهور العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي البحت. وعندئذ يتعرض المجتمع للتغيير. إذ أن التغيير الاجتماعي كما يقول هوجبن Hogbin يبدأ عندما تتيح الظروف تكوين قيمة جديدة بكيفية جديدة (١).

وتتميز التوبة الأصلية بالتكنولوجيا البسيطة كما هو الحال في غالبية المجتمعات التقليدية. والبساطة التكنولوجية إرتباطات اجتماعية وثقافية. فالأعمال التي يتطلبها أي نشاط إنتاجي قليلة فضلا عن عدم وجود درجة كبيرة من التمايز فيما بينها. ففي الغالب يعتمد الإنتاج على مهارة عدد قليل من المنتجين إن لم يتول أحدهم العمل من بدايته إلى نهايته. ويضاف إلى ذلك أن تقسيم العمل يميل إلى إنخاذ التقسيم الطبيعي للجنس والعمر الأمر الذي يؤدي إلى نوع من التضامن الميكانيكي أكثر من التضامن العضوي كما يقول دوركيم (٢). وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تكنولوجية متقدمة لزيادة الإنتاج. ويفرض هذا تنظيما جديدا للعمل وتقسيمه نتيجة للمعاملات الجديدة التي تستخدمها الآلات والأدوات والأساليب الفنية وهذا كفيل بأن يؤدي إلى إحداث تغيرات في المجتمع. فأي تغيير في عمليات الإنتاج، وكل محاولة للانتفاع بوسائل جديدة لزيادة إنتاج السلع الاقتصادية يعني حدوث تغيرات في المجتمع (٣). فالتقدم التكنولوجي أحد العوامل الهامة للتغيير الاجتماعي لما ينتج عنه من زيادة التخصص وتقسيم العمل وظهور ظروف جديدة

للحياة وفرص جديدة لإستخدام الموارد الطبيعية لتقابل حاجة المجتمع ونشجها (١).

وتحقق التنمية الاقتصادية زيادة في الإنتاج نتيجة للجهاز الفني والاقتصادي الجديد الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أو زيادة مجال للتبادل عن طريق السوق مما يؤثر على النظم الاقتصادية التقليدية (٢). [وبقصد بالسوق العملية التي تنظم البيع والشراء عن طريق السعر النقدي الذي يحكم تبادل كل عناصر الإنتاج ومكوناته - السلع المنتجة والعمل والمصادر الطبيعية (٣)]. ويتمثل ذلك بشكل واضح في ظهور العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي البحت حيث يصير الحصول على أكبر فائدة اقتصادية موجهاً للنشاط الاقتصادي عامة مما يضعف من دور الاعتبارات الاجتماعية في هذا المجال. فازدياد مجال التبادل عن طريق السوق وما يتبع ذلك من ازدياد قيمة المنتجات الاقتصادية يؤدي إلى اتساع مجال العلاقات الاجتماعية الذي لا يتضمن علاقة المواجهة المباشرة فقط وإنما يشتمل أيضا على مجموعة من العلاقات غير المباشرة التي تتمثل فيها علاقات المصلحة الخالصة والتي تتميز بالفائدة والربح ولا تخضع لاعتبارات المركز والأعراف والأخلاقيات (٤). فازدياد حجم السلع الممكنة التبادل يتيح نمو العلاقات الاقتصادية (٥). وهذا كله خليق بأن يؤثر على العلاقات القائمة بين الأفراد. ويستتبع اتساع مجال العلاقات ضعف درجة اعتماد الفرد على جماعته المحلية القائمة على القرابة أو الجوار مما يضعف من تماسكها، وبالتالي إضعاف

1—Ibid., pp. 555—557

2—Dalton, Y., «Economic theory and Primitive Society», in Hammond, P.B., (ed.), *Cultural and Social Anthropology*, Macmillan Co., New York, 1964,

3—Ibid., p. 114

4—Nash, op. cit., pp. 106—107

5—Firth, R., *Primitive Polynesian Economy*, George Routledge & Sons, LTD, 1939 p. 17

1—Hogbin, H.I., *Social Change*, Watts, 1958 p. 64

2—Nash, Ibid, pp. 20—21

3—MacIver, R. M. and Page, Charles, H., *Society: An Introductory Analysis*, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1961, pp. 515—517.

الإلزام القرابي والاجتماعي في مجال الحياة الاجتماعية (١) ، ذلك الإلزام الذي تمكنه الأنماط المتعددة من التعاون المتبادل بين الأفراد التي يتخذها العمل .

فالظواهر الاقتصادية في المجتمعات التقليدية ليست ظواهر اقتصادية خالصة، وإنما لها في الوقت ذاته صبغة اجتماعية أخرى نظراً لتشابك الظواهر وتداخلها وتساندها تسانداً وظيفياً (٢). فالوحدة الاقتصادية ليست مجرد وحدة اقتصادية خالصة وإنما هي في الأصل وحدة اجتماعية تستند عضويتها إلى مجموعة من العلاقات القائمة أصلاً بين الأشخاص . وهذه العلاقات إما أن تكون علاقات قرابية - وهو الغالب - أو علاقات إقليمية أو سياسية . فليست هناك تنظيمات تقتصر أعمالها على الأعمال التي تتعلق بالانتاج فقط ، كما لا توجد وحدات اجتماعية تقوم على أساس النشاط الانتاجية . فالوحدة الاقتصادية سواء كانت جماعة قرابية أو جماعة إقليمية هي في الأصل جماعة متعاونة متماسكة . تشارك في جميع النشاط الاجتماعي بصورة جماعة ، والنشاط الاقتصادي هو أحد أوجه نشاطها (٣) . وعلى ذلك يخضع النشاط الاقتصادي لكثير من الضوابط الاجتماعية التي تفرضها طبيعة العلاقات الاجتماعية لأن الأفراد يؤدون مختلف النشاط خاضعين لمختلف القواعد المحددة للنشاط المشترك الاقتصادي والسياسي والديني (٤) ، ولأن هناك التزامات محددة تجاه بعضهم البعض . لذلك لا تنفصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات الاجتماعية إذ أنها أحد أوجه أو مظاهر هذه العلاقات (٥) . وتعمل في الوقت ذاته على تدعيم وتقوية هذه العلاقات واستمرارها .

1—Wilson, Godfrey and Monica, *The Analysis of Social Change*, Cambridge, 1954 p. 25—28

(٢) أبوزيد ، أحمد : البناء الاجتماعي - الأنماط - الجزء الثاني صفحة ٩٣

3—Nash, M , op. cit., pp. 23—24

4—Nadel, S.F., *The Foundations of Social Anthropology*, Cohen S West, 1953 pp. 152—153

5—Firth, R., *Elements of Social Organization*, Watts., London, 1951 p. 136

وهذا ما يجعل المجتمع التقليدي متميزاً بالتضامن القوي والتكامل الشديدين مختلف مناشطه الاجتماعية بحيث يصعب التمييز بينها (١).

ولا يعني هذا كله القول بالحنمية الاقتصادية . فقد أدى انتقال القرى النوبية إلى اختلاف الظروف البيئية والجغرافية للمنطقة الجديدة عن تلك الظروف التي كان لها أثر في تشكيل النظم والأنماط الاجتماعية التي يتألف منها بناء المجتمع النوبي في المنطقة الأصلية . إذ أن هناك تفاعل بين الظواهر الأيكولوجية والظواهر الاجتماعية ، وأن النسق الأيكولوجي يؤلف عنصراً أساسياً من عناصر البناء الاجتماعي ولا يؤلف بناء قائماً بذاته ومستقلاً عن البناء الاجتماعي كما رأى روبرت ريدفيلد Redfield (٢).

وقد أدى أيضاً انتقال القرى النوبية إلى المنطقة الجديدة إلى تغير التوزيع الإقليمي للقرى وتكثف وتجمع سكان القرية في مكان واحد وتلاشي انقسامها إلى وحدات إقليمية اجتماعية صغيرة (النجوع) واختفاء التكتل السكني القرابي . ويشير ذلك إلى سهولة اتصال سكان القرى وخاصة القرى المتجاورة بعضهم ببعض ، كما يشير أيضاً إلى تغير التوزيع الديموجرافي للقرية . ويعني هذا أحداث تغيرات في المجتمع النوبي . إذ أن الظروف البيئية تؤثر في دائرة العلاقات الاجتماعية وكثافتها ودرجة قوتها داخل المجتمع المحلي ، كما أنها تؤثر على اتساع هذه الدائرة وامتدادها إلى خارج حدوده الإقليمية (٣) . وأن حجم السكان يؤثر في تنظيم مختلف النشاط الاجتماعية في المجتمع المحلي ، ولا يحدد نوع أو خصائص العلاقات الاجتماعية فحسب ، وإنما يحدد أيضاً كم هذه العلاقات (٤) .

1—Firth, Ibid, pp. 46—47

2—Redfield, R , *The Little Community*, The University of Chicago Press, 1956 p. 26

3—Wilson, G. & Monica, op. cit., pp. 41—42

4—Firth, R., *Elements of Social Organization*, Watts & Co., 1951 p. 47

ومن ناحية أخرى أدى أيضا انتقال القرى النوبية إلى ازدياد سلطة الإدارة الحكومية وتدخل السلطات الإدارية في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية في النوبة الجديدة فضلا عن مختلف التغييرات التي تبغى ادماج المجتمع النوبي في المجتمع القومي الكبير الذي يؤلف أحد قطاعاته . ويعني هذا إحداث تغييرات هامة في المجتمع النوبي . إذ أن هناك علاقة وثيقة بين النسق السياسي التقليدي ومدى تكامل وادماج المجتمع التقليدي في المجتمع الكبير الذي هو جزء منه . وهذه العلاقة هي علاقة عكسية ، فكلما ازدادت سلطة الإدارة الحكومية كلما ضعفت سلطة الرؤساء التقليديين في المجتمع . فالتكامل والاندماج في الوحدة السياسية الكبرى يؤدي إلى أن يتعرض النسق القبل للضعف الشديد وعدم التوازن^(١) . فالقانون العرفي الذي يسود المجتمع التقليدي يفقد قوته وسلطته على الأفراد نتيجة لزيادة سلطة القانون الوضعي والتغييرات التي تحدث من ناحية أخرى في المجال الاقتصادي^(٢) . ويرجع ذلك إلى أن طبيعة التضامن الاجتماعي تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً في تحديد نمط الضبط الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات^(٣) . فعندما يسود التضامن الاجتماعي القائم على التشابه والتجانس (التضامن الميكانيكي عند دوركيم) تسود وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية ، في حين تكون وسائل الضبط الاجتماعي رسمية أو لاشخصية في حالة التضامن الاجتماعي القائم على التكامل الوظيفي بين عناصر البناء الاجتماعي نتيجة لاختلاف وظائفها . فكلما كان التماسك والتضامن الاجتماعي

1—Pitt-Rivers, J., (ed.), *Mediterranean Countrymen Essays in The Social Anthropology of The Mediterranean*, Mouton & Co., 1963 p. 16

2—Ibid., p. 18

3—Smith, T. L. « Social Cohesion and Social Control », in Roucek, J. S., (ed.), *Social Control*, Van Nostrand Co., London, 1962 p. 62

على درجة كبيرة من القوة كانت وسائل الضبط الاجتماعي صارمة وبالغة الشدة . ويتمثل ذلك بشكل واضح في المجتمعات البدائية والتقليدية الصغيرة المنزلة التي يشكل كل مجتمع منها وحدة اجتماعية متجانسة ومستقلة وقائمة بذاتها والتي يسودها وحدة النمط الفكري والعواطف والشعور القوي بالانتماء إلى المجتمع أو على حد تعبير دوركيم تلك المجتمعات التي تتميز بقوة الضمير الجمعي بحيث يصير السلوك سلوكاً منحرفاً إجرامياً عندما يؤدي بقوة الضمير الجمعي^(١) . ويميل هذا الارتباط الوثيق بين طبيعة التضامن الاجتماعي وفاعلية دوره الإيجابي في مجال الضبط الاجتماعي إلى الضعف التدريجي كلما اتجه التضامن الاجتماعي نحو النمط الذي يركز على العلاقات التعاقدية للأشخاص بحيث يصير دوره سلبياً إلى حد كبير كما هو الحال في المجتمع المنحضر غير المتجانس . فالمجتمع التقليدي يقف على طرفي نقيض مع المجتمع الحديث المنحضر من حيث نوع التماسك وأساليب الضبط . فوسائل الضبط التقليدي مثل إطلاق الشائعات والثرثرة والغيبة تضعف في المجتمع المنحضر ، كما تضعف الجزاءات الأخلاقية التي تلعب دوراً كبيراً في المجتمعات القروية والمجتمعات التقليدية على العموم^(٢) . ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية في هذه المجتمعات حيث تعدد الأسس التي تقوم عليها العلاقات مثل القرابة والمصاهرة والجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة . فهذه المجتمعات تقوم على العموم على أساس العلاقات الشخصية المباشرة أو علاقات المواجهة ، وهذه العلاقات تتدخل بصورة فعالة في عملية الموازنة مع أنماط السلوك والقيم بحيث تتخذ قواعد العرف والتقاليد طابع القوانين الملزمة التي يشرف في الغالب كبار السن من أعضاء المجتمع على تنفيذها بالأساليب والوسائل المقررة . فالضبط الاجتماعي متضمن في النسق الاجتماعي وهو حصيلة العلاقات القرابية والاقتصادية والسياسية والشماثرية ،^(٣)

1—Ibid., pp. 66—73

(٢) أبو زيد ، أحمد : البناء الاجتماعي — الأنماط — الجزء الثاني ، صفحة ٤٣٦

3—Firth, R., « Social Anthropology », in, *Encyclopaedia Britannica*, part 20

ولاستناداً إلى كل ما سبق يمكن القول أن المجتمع النوبي يمر بمرحلة تغير اجتماعي تستدعي ظهور عمليات جديدة للتكيف الثقافي والاجتماعي لإعادة بناء المجتمع بطريقة تتلاءم مع الظروف الجديدة التي وجد فيها والتي تهدف إلى إدماجه إقتصادياً وسياسياً في المجتمع القومي وما استتبع عملية التهجير من خروج النوبيين من العزلة النسبية التي كانوا يعيشون فيها . فالبناء الاجتماعي الداخلي للمجتمع التقليدي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعه داخل المجتمع الكبير بحيث يكون لتلك العلاقة أثر حاسم فيما يتعلق بتجديد بنائه الداخلي (١) . وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة والبحث

وقد اعتمدت الدراسة على المزاوجة بين الطريقة الأنثروبولوجية والسيكولوجية . واستغرقت الدراسة الواقعية أحد عشر شهراً ونصف على فترتين ، سبقتها دراسة إستطلاعية دامت خمسة عشر يوماً . بلغت الفترة الأولى أكثر من ثلاثة أشهر من سبتمبر إلى نهاية ديسمبر عام ١٩٦٥ ، والفترة الثانية ثمانية أشهر ونصف ابتدأت من يوليو عام ١٩٦٦ إلى ١٧ مارس عام ١٩٦٧ . وقد استعنا بعدد من الاخباريين من كبار السن وغيرهم من المقيمين إقامة دائمة في القرى من لديهم معرفة دقيقة بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية في القرى الأصلية بالإضافة إلى غيرهم من المقيمين في مدينة الاسكندرية الذين لديهم معلومات تفيد في موضوع الدراسة وخاصة عن الفترة السابقة لهجرتهم من القرى للعمل في المدينة . وقد اتصلنا بغالبية الجمعيات النوبية في المدينة . كما اعتمدنا على الإحصائيات والسجلات الرسمية عن النوبة الأصلية والجديدة وبعض ما كتب عن تاريخها للتعرف على تكوين المجتمع وتأثير الأحداث التاريخية في تشكيل العلاقات بين القبائل وفي النظم الاجتماعية .

وقد تركزت الدراسة الواقعية في ثلاث قرى هي دابود الكنزية والمالكي العربية والجنينة والشباك النوبية إلى جانب قرى أختيرت للمقارنة ودراسة نقاط

معينة . وهذه القرى هي دهميت والامبركاب وفورته نالك والسيالة والمحرة (من قرى الكنوز) والسبوع وشاترمه والسقاري ووادي العرب (بقية القرى العربية) ونوشكي وأبوسجل وبلانة وأدندان (من قرى النوبيين) .

ومن أسباب إختيارنا لهذه القرى الثلاث ، أن قربتي دابود والجنينة والشباك تشغل كل منها مكاناً واحداً ومتباعدة في المكان عن القرى المجاورة لها فضلاً عن صغر حجم سكانها بالنسبة لبقية القرى . فلم تفقد الجنينة والشباك أو دابود تمايزها ووضوحها الإقليمي . ولم تكن هناك أراضي زراعية في النوبة الأصلية لكل من القريتين نشأت نتيجة لمشروع من مشروعات الري الموسمية أو الدائمة كما حدث بالنسبة لبعض القرى الأخرى . ومن ثم فهي تعبر عن نمط الإقتصاد التقليدي النوبي . ويضاف إلى ذلك وجود عدد من كبار السن وغيرهم المقيمين إقامة دائمة في القرى ولم يهاجروا للعمل في المدينة ، مما أتاح لهم معرفة دقيقة عن مجتمعاتهم المحلية وعن غيرها من القرى المجاورة وهو ما يتوفر فيهما أكثر من غيرها من القرى .

وفيما يتعلق بقرية المالكي العربية فإن من أسباب إختيارنا لها للدراسة المركزة — إلى جانب ما سبق — موقعها . فهي تقع في مكان واحد مع ثلاثة قرى عربية أخرى هي السبوع والسقاري وشاترمه . وهذا يتيح لنا التنقل بسهولة بين هذه القرى والاتصال الدائم بسكانها . ويعني ذلك تغطية قرى العرب النوبيين خاصة وأن إقامتنا بها لم تمنعنا من الانتقال والإقامة بضعة أيام وعلى فترات متقطعة في قرية وادي العرب القرية الخامسة العربية .

ويضاف إلى ذلك أن الإقامة في قرية المالكي ييسر لنا الانتقال إلى مجموعتي القرى المجاورة لها دون استخدام المواصلات . والمجموعتان من قرى النوبيين وتألف كل مجموعة منها من ثلاث قرى . الأولى هي كروسكو وأبوحنضل والريقة ، والثانية هي الديوان والدد وقته وتنقاه . ومن ثم توفر الإقامة في المالكي سهولة الانتقال إليها لغرضين أساسيين : الأول هو التعرف على وجود

إختلاف من عدمه بين هذه القرى وقرى النوبيين الأخرى . والثاني هو التعرف على أثر تكتل وتجمع سكان عدد من القرى في المكان وما نتج عن ذلك من فقدان القرية لوحدها الاجتماعية وأثر هذا كله في العلاقات بين القبائل التي تقيم فيها من ناحية وفي العلاقات بينها وبين سكان القرى الأخرى .

ويشير ذلك إلى الاتجاه الثاني للدراسة الواقعية وهو الانتقال إلى غالبية القرى الكنزية والعربية والنوبية والإقامة في كل منها بضعة أيام قليلة (ثلاثة أو أربعة أيام متصلة أو متقطعة تبعاً لتوفر مكان الإقامة) . لذلك تنقلنا وأقمنا في غالبية القرى فيها عدداً قليلاً منها وهي قرشه وجرف حسين وماريا ومروا وقرورته أول وقرورته ثان (قرى كنزية) وقسطل وابريم وتوماس وأرمنا (قرى نوبية) .

ومن ناحية أخرى اهتمت الدراسة بالقرى التي لها علاقة بنقاط معينة ، وهي القرى التي تجاوزت في المكان والقرى التي تشكل سكان كل قرية منها في مكان واحد ، والقرى التي أنشئت فيها مشروعات الري الموسمي والدائم في المنطقة الأصلية .

ويعرف سكان بلاد النوبة عامة بالنوبيين . ويشير ذلك إلى أن لفظ النوبيين يستخدم في الإشارة إلى سكان بلاد النوبة جميعاً بما فيهم الكنوز والعرب ، في الوقت الذي يستخدم في الإشارة إلى سكان قرى القسم الجنوبي من المنطقة النوبية الذين يشار إليهم ، بالفاديجه ، . وعلى الرغم من أن التسمية ، الفاديجه ، يمكن استخدامها في الإشارة إلى هؤلاء السكان عندما نشير إليهم تمييزاً عن الكنوز والعرب فإننا لم نستخدمها وإن كان هناك بعض الباحثين قد استخدموها في دراساتهم لبلاد النوبة . ، والفاديجه ، يستخدمها الكنوز والعرب في الإشارة إلى هؤلاء النوبيين تأكيداً لعلو منزلاتهم ومكانتهم الاجتماعية عنهم وكلفظ من الألفاظ النابية الذي يشير النوبيين عند سماعهم له . فاللفظ بالنسبة للكنوز والعرب يشير إلى منزلة ومكانة اجتماعية محددة وفي الوقت ذاته

يتضمن الإهانة والتجريح لسكان تلك القرى . وهذا ما يدعونا إلى عدم استخدامه . لذلك رأينا أن نستخدم لفظ النوبيين عند الإشارة إلى سكان بلاد النوبة عامة ، وأن لسببه بلفظ قرية (مثال ذلك قرية من قرى النوبيين) عندما نعي سكان قرية أو قرى ذلك القسم الجنوبي فقط .

ومن ناحية أخرى رأينا من الأفضل منذ البداية أن نحدد المقصود من بعض المصطلحات النوبية التي نستخدم وهي الأسرة والعائلة والأولاد والبيت .

فالأسرة تتألف من الأبوين (الزوج والزوجة) وأولادهما غير المتزوجين . والعائلة تتألف من الأبوين وأبنائهما المتزوج منهم وغير المتزوج وبنايتهم غير المتزوجات .

والأولاد هي تلك الجماعة القرابية التي تتألف من عدد من العائلات التي يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة الناشئة من إنحدارهم من سلف واحد مشترك وغيرهم الذين ينتمون إليه عن طريق الإناث العاصبات لهذا السلف اللاتي تزوجن من رجال من خارج المجتمع النوبي .

والبيت هو الجماعة القرابية التي تتألف من عدد من الأولاد التي يجمع جميع أفرادها الإهتمام القرابي الواحد إلى مؤسس البيت وغيرهم الذين ينتمون إليه عن طريق زواج الإناث العاصبات لمؤسس البيت .

الفصل الأول

النوبيون

إذا أراد الباحث أن يتعرف على التكوين السلالي للنوبيين في الإقليم الحسالي بمنطقة كوم أمبو، فإنه من الضروري الرجوع إلى منطقة النوبة جنوبى سد أسوان، تلك المنطقة التي عاش فيها النوبيون آلاف السنين والتي تعرضت لغزوات وهجرات أثرت في تكوينهم السلالي. فقد تعرضت النوبة المصرية لغزوات وهجرات متنوعة من مختلف الجهات المحيطة بها غربا وشرقا وشمالا وجنوبا منذ أقدم العصور. وكانت الثورة المهدية عام ١٨٨١ آخر هذه الغزوات التي تم بعدها تحديد الحدود السودانية المصرية واستقرت الأحوال في النوبة (١).

ولا يمكن للباحث أو الدارس للمجتمع النوبى أن يهمل الأحداث التاريخية التي مرت ببلاد النوبة في المنطقة الأصلية في مختلف العصور القديمة والحديثة. فقد أثرت هذه الأحداث تأثيراً عميقاً في المجتمع النوبى وشكلته بطابع مميز يتمثل بشكل واضح في التعقيد السلالي لجماعته المختلفة وتعدد الجماعات التي تعرف بالقبائل واختلاف أصولها، وفي إنقسام المنطقة النوبية إلى ثلاثة أقاليم يعيش فيها الكنوز والعرب والنوبيون. وكان لها آثار عميقة في العلاقات بين الكنوز والعرب والنوبيين وبين القبائل عامة. ومن ثم فلا مناص من الإلمام بهذه الأحداث التاريخية وتتبعها لأدراك نتائجها وآثارها في العلاقات بين الجماعات والقبائل لما لها من دور بالغ الأهمية في تشكيل بناء المجتمع النوبى القديم حتى يتسنى لنا إدراك مدى فاعليتها فيما يعترى المجتمع النوبى من تغيرات ومعرفة كيفية مواجهته للظروف الجديدة والتكيف معها.

(١) نوم شقير - تاريخ السودان - الجزء الأول صفحة ٦٧ وصفا ٦٨

أولاً: تاريخ التكوين السلالي للجماعات النوبية

١ - الهجرات القديمة :

تقع بلاد النوبة الأصلية بين مصر في الشمال والسودان وإفريقيا في الجنوب، وبلاد قبائل البجة (١) في الشرق والصحراء الكبرى في الغرب. وكانت تخضع للتأثيرات الثقافية والسلالية من مصر والسودان فضلاً عن هجرة بعض جماعات البجة إليها من الشرق (٢) وقد أرغمت البيئة الطبيعية والصحارى المحيطة بها شرقاً وغرباً بعض المهاجرين والغزاة على الاستقرار فيها على الرغم من الظروف البيئية والجغرافية البالغة الصعوبة وضيق الرقعة الزراعية.

ونتيجة لذلك صار التكوين السلالي للجماعات النوبية معقداً تماماً بما أدى إلى اختلاف آراء العلماء وتناقضها - وخاصة علماء القرن التاسع عشر - الذين تناولوا أصول النوبيين. فقد رأى البعض أنهم في الأصل شعب نازح من الجنوب تغلب عليه المميزات والصفات الإفريقية ثم تعرض لهجرات قوقازية من الشمال والشرق والغرب. ورأى البعض الآخر أنهم في الأصل شعب قوقازى تأثر ببعض الهجرات الإفريقية أو دخلته الدماء الإفريقية من الجنوب كما هو الحال

(١) قبائل البجة هي التي تقيم في الأراضي الواقعة بين البحر الأحمر شرقاً ونهر عطبرة ثم النيل الأكبر غرباً، وتمتد من المنحدرات الشمالية لهضبة الحبشة في الجنوب إلى نهاية محافظة أسوان في الشمال. وتتكون من عدة قبائل منها: البشارية والعبادة والامرار والهندندوه، وهي من السلالة الحامية.

محمد عوض محمد - المصدر السابق - صفحات ٢٣-٢٧

(٢) وقد ذكر المقرئى أنه عند دخول الجماعات العربية من بني أمية عند هربهم إلى النوبة كان فيها خلق من البجة يعرفون بالرفاج انتقلوا إلى النوبة قديماً ووطنوا هناك وهم على حدتهم في الرعى واللغة لا يخاطبون النوبة ولا يسكنون قرأهم وعليهم وال من قبل النوبة . (المقرئى - المخطط المقرئى - المجلد الأول - الجزء الثالث - صفا ٣٣٨ - منشورات مكتبة العرفان / لبنان).

في سائر وادي النيل عن طريق تجارة الرقيق^(١).
وكتب الكتابات الكثيرة عن بلاد النوبة في الأزمنة القديمة وعن لغتهم وما
لها من الاتصال بلغات تشبها من قريب أو بعيد في مناطق أخرى من حوض
النيل^(٢) وعن الآثار في مناطق أخرى من الوادي، والمقارنة بين السلالة النوبية
والسلالات الأخرى في الشمال وفي الجنوب، والأطوار المختلفة التي مرت ببلاد
النوبة وعن أصل اللغة النوبية، وعن الصلة بين الثقافة النوبية في الشمال وفي إقليم
مروي في الجنوب. وعلى الرغم من هذا كله لم تصل هذه الكتابات إلى حل لواحدة
من هذه المشاكل بل زادت صعوبة وتعقيداً^(٣).

ويرجع الفضل في الكشف عن أصول النوبيين ووضع حد للآراء المتناقضة
في هذا الشأن إلى البعثة العلمية لدراسة آثار النوبة في الفترة ما بين عام ١٩٠٧
وعام ١٩١٠^(٤). وقد تمكنت هذه الدراسات من التعرف على العناصر السلافية
الرئيسية التي يتميز بها النوبيون من خلال التاريخ السلالي لبلاد النوبة في ضوء
المراحل الثقافية التي مرت بها كما تتمثل في الآثار المختلفة التي عثر عليها في مختلف بلاد
النوبة وبمقارنتها بمثيلاتها التي عثر عليها في المدن والقرى المصرية^(٥). وقد اعتمدت

(١) محمد عوض محمد: السودان العالي: مكانه وقبائله، مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر، الطبعة الثانية، عام ١٩٥٦، صفحة ٣٩٣.
(٢) يقيم المحس والسكوت والدناقة في السودان العالي. وينتمون إلى النوبيين. وتعرف
مناطقهم بالنوبة العليا. ولغة المحس والسكوت هي لغة النوبيين، ولغة الدناقة هي لغة
الكنوز.

(٣) محمد عوض محمد، المصدر السابق، صفحتا ٣٨٦، ٢٨٧.

(٤) طبعت هذه الدراسات تحت عنوان:

Archaeological Survey of Nubia, Reports for 1907 — 1908, 1908 — 1909, and 1909—1910, National Printing Department, 1910.

(٥) وقد اعتمد تصنيف Reisner على المراحل التاريخية والثقافية التي مرت
بها مصر وهي:

الدراسات الأركيولوجية على محتويات المقابر ونماذجها ومواقعها ومميزاتها
والأواني الفخارية وغيرها من الأدوات حيث رأيت أنه لا يمكن الاعتماد على
المعابد المنتشرة في بلاد النوبة لتعرضها للهدم^(١). وقد أكدت المقارنة على أنه
لا يوجد اختلاف ما بينها وبين مثيلاتها في المدن المصرية، وخاصة آثار عصور
ما قبل الأسرات. فالمقابر ومحتوياتها ومواقعها ومميزاتها التي عثر عليها في بلاد
النوبة تمثل ثقافة مشابهة تماماً للثقافة المصرية التي كانت سائدة في عصور ما قبل
الأسرات. فان عادات الدفن والحرف اليدوية مشابهة تماماً لمثيلاتها التي عثر
عليها في المقابر المصرية مما يؤكد أن النوبيين المصريين في العصور الأولى — عصور

= (١) عصور ما قبل الأسرات Predynastic periods (المبكرة والوسطى
والمتأخرة).

(٢) فترة الأسرات الأولى: الأسرات الثلاثة أو الأربعة الأولى (الجماعة أ
A-group)

(٣) الدولة القديمة: من الأسرة الرابعة إلى الأسرة السادسة (الجماعة ب B-group)

(٤) الدولة الوسطى: من الأسرة السابعة إلى السادسة عشر (الجماعة ج C-group)

(٥) الدولة الحديثة: من الأسرة السابعة عشر إلى العشرين (الجماعة د D-group)

(٦) الفترة الأخيرة: من الأسرة العشرين إلى الأسرة الثلاثين.

(٧) العصر الروماني (٨) العصر البيزنطي (الجماعة هـ X-group)

(٩) العصر القبطي

Reisner, George A. *Archaeological Survey of Nubia, Report for 1907—1908, vol. I, pp. 5—6*

وبالمثل كان تصنيف Elliot Smith للجماعات النوبية وإن كان يختلف سم ريزنر في
أسمائها.

Smith, Elliot, «The Racial Problem» in, *Ibid.*, Report for 1907—1908, Vol. II, 1910

1 — Reisner, op. cit., p. 6

ما قبل الأسرات والأسرات الثلاثة الأولى - سلالة واحدة . وأن مصر وبلاد النوبة كانتا تكوينان منطقة سلالية وثقافية واحدة . وقد أكدت دراسات ريزنر Reisner أيضا على أن المجموعات الأركيولوجية التي صنعها في مراحل وفقا للعصور المختلفة التي مرت بمصر ، أن الجماعة النوبية تتفق وتتشابه مع مثيلتها في مصر ليس فقط في عصور ما قبل الأسرات والأسرات الأولى وإنما تتشابه معها أيضا في الدولة الحديثة والعصر الروماني والعصور المسيحية والإسلامية . في حين تختلف عنها في عصور الجماعات ب ، د ، س . لذلك فإن الجماعتين ب ، د كانتا في الفترة التي تمتد من الأسرات الأولى إلى الدولة الحديثة ، والجماعة س ما بين الفترة التي تمتد من العصر الروماني إلى العصر القبطي (١) .

وقد أكدت دراسات البيوت سميت النتائج التي توصل إليها ريزنر . فقد دلت دراساته على أن بلاد النوبة لم تكن منذ فجر التاريخ وطنا أصليا للجنس الأفريقي . وأن محتويات القبور والعناصر المختلفة عن النوبيين ومقاييس الهياكل والعظام المختلفة تدل على أن النموذج الفيزيقي للنوبي لا يختلف عن مثيله في مصر العليا في تلك الفترة . وقد أكدت أيضا أنه في تاريخهم التالي لا يوجد هناك اختلاف عن هذا النموذج وسمياته وملاحه أو تلاشيه على الرغم من دخول بعض العناصر الأفريقية في العصور التالية لفترة ما قبل الأسرات . فإن سكان مصر هم الطبقة الأولى Substratum التي كانت تعيش في الأصل في بلاد النوبة (٢) .

1 - Ibid, pp. 313-319

وقد ذكر بوركهارت أن أهل المنطقة النوبية كانوا يعبدون الآلهة المصرية قبل أن تستقر هذه الآلهة بزمن طويل في معابد الكرنك والقرنة الضخمة التي توحى الظواهر كلها بأنها أقدم المعابد المصرية إطلاقا . وقد بنى رأيه هذا على مشاهدته أثناء رحلته في معبد الدر وغيره ومن رسومات الآلهة المصرية الفرعونية والملوك التي تتشابه مع ما هو مرسوم على المعابد الفرعونية في مختلف المناطق الأثرية في مصر .

بوركهارت ، جون لويس - رحلات في النوبة - صفتا ٢٥٢ و ٢٥٣

2 - Smith, Elliot, op. cit., p. 15

وتدل الشواهد التاريخية على أن دخول العناصر الأفريقية إلى بلاد النوبة ارتبط بمدى ضعف وقوة الدولة المصرية . فضعف الدولة المصرية ساعد على دخول العناصر الأفريقية من الجنوب وخاصة جنوب الجندل الثاني حيث كان المصريون القدماء يصورون السكان المقيمين جنوبه في صورة زنوج يطلقون عليهم « نهم » وتعني أهل الجنوب . وكان يحرم عليهم تعدى الجندل الثاني ودخول مصر أي بلاد النوبة (١) .

وعلى الرغم من هذا فموقع بلاد النوبة الجغرافي قد أتاح انتقال الزنوج أو شبه الزنوج Negroids من الجنوب إلى داخل البلاد خاصة عند ضعف الدولة المصرية كما حدث في الفترة ما بين الأسرة الرابعة والأسرة السادسة ، وفي نهاية الدولة الفرعونية القديمة وفي أثناء الإمبراطورية الآثيوبية عندما كانت بلاد النوبة ومصر خاضعة لسيطرة هذه الإمبراطورية . وقد أدت هذه الهجرات والغزوات المختلفة إلى اكتساب السلالة المصرية التي كانت تقطن بلاد النوبة في عصور ما قبل الأسرات والأسرات الأولى بعض العناصر الفيزيكية الأفريقية .

فبلاد النوبة - من وجهة النظر السلالية - تقع في الأقليم الجنوبي من منطقة أفريقيا القوقازية Caucasian Africa بالقرب من أفريقيا الزنجية Negro Africa (٢) .

1 - Akiel, M.F., *New light on the Racial Geography of lower Nubia*, Ramses Press, 1956. p. 13

(٢) حدد بعض العلماء الأنثروبولوجيين المنطقتين عن طريق خط وهمي للتمييز بين المنطقتين اللتين تقطنهما السلالة القوقازية الحامية والسلالة الزنجية . ويحدد هذا الحد الفاصل من السنغال في غرب أفريقيا متجها إلى الشرق مارا بجنوب الخرطوم ، ثم بجنوب الحبشة إلى المحيط الهندي بالقرب من ممبسة .

Ammar, Abbas, «The Physical, Ethnographical, Cultural and Economic Bases of The Unity», in, Abbas Ammar and others, *The Unity of the Nile Valley*, Government Press, Cairo 1947 p. 12

فقد أكدت المجموعات الأركيولوجية على أنه قد دخلت العناصر أو المميزات الأفريقية في قترين . الأول بعد انحلال الأسرة الثالثة وبداية الأسرة الرابعة وفقدان مصر سيطرتها على بلاد النوبة . وهذه هي الفترة الأولى لدخول العناصر أو المميزات الأفريقية بلاد النوبة . وقد أطلق ريزنر على سكان بلاد النوبة في هذه الفترة والجماعة - ب B-group ^(١) ، واليوت سميث ، Archaic group ^(٢) تميزا بينها وبين الجماعة - أ . وقد استدلل كل منها على ذلك بالاعتماد على الاختلافات الثقافية بين المجموعتين كما تؤكد الآثار التي عثر عليها في المنطقة وعلى الخصائص الفيزيائية التي تؤكد الدراسة الأنثروبولوجية للهيكل والعظام التي عثر عليها . فقد وجد أن هناك تعديلا ملحوظا في خصائصها الفيزيائية عن خصائص الجماعة أ . ^(٣) والثانية حدثت نتيجة للهجرات الأخرى لقبائل إفريقية من الجنوب في أواخر الدولة المصرية القديمة وتزايدت بعد الدولة المصرية الوسطى نتيجة لضعف الدولة المصرية وخضوع بلاد النوبة لسلطة الرؤساء المحليين الذين تقاسموا بلاد النوبة فيما بينهم . وقد أثرت هذه الهجرات في تشكيل المميزات السلافية للسكان وامتصاص الجماعات النوبية لأفراد الجماعات الوافدة . وعلى الرغم من دخول عناصر سلافية أخرى عن طريق الهجرات من الصحراء الشرقية وأخرى قليلة من الشمال ، فإن العامل الأساسي في تشكيل المميزات الفيزيائية لسكان بلاد النوبة في هذه الفترة هو الامتزاج والتشيل بين سكان بلاد النوبة المصريين فيما قبل الأسرات والأسرات الثلاثة الأولى وبين الزنوج وشبه الزنوج Negroid ^(٤) . وقد أطلق ريزنر على سكان بلاد النوبة في هذه الفترة والجماعة - C-group ، وسميحت الجماعة الوسطى Middle group .

وقد استطاعت مصر في ظل الأسرة الثانية عشرة إلى فترة الدولة الحديثة أن

1—Reisner, op. cit., p. 347

2—Smith, op. cit., p. 18

3—Smith, op. cit., 34

4—Akiel, M.F., op. cit., p. 14

تعيد لبلاد النوبة سماتها المصرية الحلالية والثقافية . وقد كان من نتيجة ذلك القضاء على القبائل الأفريقية وهجرتهم إلى جنوب بلاد النوبة إلى ما بعد الشلال الرابع . واستقر المصريون مع القبائل الأخرى في المجتمعات المحلية . وتم بذلك تمصير بلاد النوبة وإنتشار الثقافة المصرية . وكان من نتائج ذلك مصاهرة الجنود والتجار وأفراد الطبقة الحاكمة من المصريين للقبائل الموجودة مما أدى إلى ظهور سلالة مختلطة هي الجماعة - D-group ^(١) .

وهناك هجرة زنجية أخرى من السلالة النيلية Nilotic stock حدثت في عصر الرومان وهي هجرة جماعات من الإفريقيين الذين يتميزون بطول القامة . ومن المحتمل أن يكونوا من أهالي النوبا بجبال كوردقان الجنوبية . وفي نفس هذه الفترة هاجرت أيضا بعض الجماعات من قبائل البجة المقيمة في الصحراء الشرقية وبعض القبائل الليبية من الصحراء الغربية . ومن ثم فإن هذه الفترة السابقة لعهد النوبيين بالمسيحية كانت تتميز بدخول عناصر ومميزات إفريقية أخرى بالإضافة إلى العناصر الحامية أو النيلية الحامية . ويعرف سكان هذه الفترة بالجماعة - X-group وتتميز بجماعهم هؤلاء السكان بأنها أطول إلى حد ما عن جماعهم الجماعات التي عثر عليها في مصر وبلاد النوبة ، كما تتميز بضيق عرضها بالنسبة لطولها وبروز الفكين والأنف العريضة .

يتضح من هذا كله أن موقع المنطقة النوبية الأصلية وبجاورتها القبائل الإفريقية في السودان قد أدى إلى أن تكون بلاد النوبة مسرحا لامتزاج المميزات السلافية الأفريقية والقوقازية . فقد عاش فيها المصريون وتبادلت معهم الشعوب الأفريقية الإقامة فيها في فترات متتالية . وبالإضافة إلى ذلك بعض القبائل القوقازية التي هاجرت إليها من الصحراء الشرقية والصحراء الغربية . وكان من نتيجة ذلك ما يتميز به المجتمع النوبي من الإمتزاجات السلافية المعقدة والجماعات غير المتجانسة ^(٢) . وعلى الرغم من هذا الإمتزاج المعقد فالدراسات الأركيولوجية والأنثروبولوجية قد أكدت أن أصول النوبيين في السلالات

1— Ibid, pp: 15—16

2— Akiel, Ibid, p. 17

الفوقازية عريقة قديمة ، وأن الصفات الإفريقية التي قد نراها أحيانا بينهم هي العنصر الطارىء. الدخيل (١). فقد كانت مصر وبلاد النوبة موطن الفوقازيين كما دلت على ذلك مختلف الآثار التي عثر عليها في المنطقة من العصور القديمة وأنهم جزء من السلالة التي تعرف بالسلالة السمراء Brown race ، (٢). وعلى الرغم من تعدد السلالات والجماعات التي دخلت بلاد النوبة ، فالأقليم النوبي كان لديه مقدرة كبيرة على امتصاص العناصر الغريبة التي دخلته ، وعلى تمثيلها تمثيلا كاملا حتى تندمج إندماجا تاما في سائر سكانه . وهذه الخاصية وإن كانت معروفة في مصر فإنها أكثر ظهورا في بلاد النوبة . وبما يدل على هذا فإنه على الرغم من هذه الغزوات والهجرات فقد ظل النوبيون في تاريخهم الطويل متمسكين بثقافتهم وبلغتهم الخاصة (٣) .

ب - الهجرات العربية :

اعتنق النوبيون المسيحية في القرن السادس الميلادي . واستمروا على دينهم إلى القرن الرابع عشر عندما اعتنق ملك النوبة الإسلام وأسلمت جميع رعيته . فلم يعتنق النوبيون الإسلام عند زحف الجيوش الإسلامية على بلادهم عام ٦٤١ م ، وإنما ارتضوا بدفع الجزية التي اتفق عليها عمرو بن العاص مع عظيم النوبة لانتهاء حالة الحرب بينهم وبين المسلمين ، واحتفاظ النوبيين واستمرارهم على النصرانية . وكانت تسمى هذه الجزية ، البقطة ، وكثيرا ما أدى عدم تنفيذها أو المماطلة في دفعها إلى محاربتهم وإرغامهم على دفعها (٤) .

في أثناء هذه الفترة دخلت بعض بطون من قبيلة ربيعة وقبيلة جهينة المنطقة النوبية وانتشرت في الأقليم الشالي واستقرت فيه . وكانت قبيلة بني كنز ،

(١) محمد عوض محمد - المصدر السابق - صفحة ٢٩٩ .

(٢) Haddon, A.C., The Races of Man, Cambridge, 2 -

1942. p. 37.

(٣) محمد عوض محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤/٢٨٥ .

(٤) نعيم شقير ، تاريخ السودان ، الجزء الثاني صفحات ٣٩ - ٥٥ .

أكبر القبائل وأقواها . وحدث إندماج بينها وبين النوبيين المقيمين في قرى هذا الأقليم عن طريق المصاهرة . (١) فانتشرت اللغة العربية ، ويقال إن سكان هذا الأقليم أطلق عليهم الكنوز نسبة اليهم (٢) وقد قدم عرب بني كنز في الأصل من صحارى نجد حين انتشرت القبائل العربية القادمة من الشرق . ويذكر بوركهارت أن قبيلة النصرلاب المقيمة في قرية الأميركاب وقبيلة أبو هور المقيمة في قرية أبو هور ينتمى أفرادها إلى رجال من عرب بني كنز . ويذكر أيضا أن من العرب الوافدين من الشرق البدو الذين كانوا يقيمون بجوار بغداد ويعرف أحفادهم ، البغدادية ، في قرية دهميت والأميركاب (٣) . ومن هذه القبائل أيضا التي انتشرت في المنطقة من الجندل الأول إلى الجندل الثاني قبيلة الجوابرة (٤) .

وفي القرن الثامن عشر دخلت بعض الجماعات من قبيلة عرب المليقات

(١) إزدادت المصاهرة بين العرب والنوبيين . ويقول ابن خلدون أنه انتشر إحياء العرب من جهينة في بلاد النوبة واستوطنوها وملكوها وملثوها عيا وفسادا وذهب ملوك النوبة إلى مدافعتهم (العرب) فعجزوا ثم صاروا إلى صانعتهم بالمصاهرة .
(٢) ويقال أن تسميتهم بالكنوز نسبة إلى أبو السكارم هبة الله رئيس قبيلة ربيعة العربية في أسوان عندما أطلق عليه الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله كثر الدولة ، عندما ظفر بأبي ركة الخارج على الخليفة . ولد لأصرف الإسم إلى أتباعه ورعيته . ولزم سكنت هذا الأقليم . المقرزى - المخطط المقرزى - المجلد الأول - الجزء الثالث - منشورات مكتبة العرفان / لبنان - (صفحة ٣٣٨) . وقد جاء السكون من نجد والعراق في حين جاء غيرها من الجماعات العربية من مناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية .

(٣) بوركهارت - المصدر السابق - صفحة ٢٣

(٤) يذكر بوركهارت أنه كان لأفراد قبيلة الجوابرة سلطة وسيادة في الأقليم النوبي وأقليم الدناقة والحس في شمال السودان . وكان بينهم وبين القبائل النوبية والعربية الأخرى مثل قبيلة الغرية صراع وحروب مما أدى إلى جلاء الجوابرة عن الأقليم النوبي إلى إقليم دنقلة . وما زال بعض الجماعات منهم يقيم في قرية الدر . (بوركهارت - المصدر السابق - صفحة ١١٧) .

واستقرت في المنطقة الوسطى التي عرفت بمنطقة وادي العرب . وقد انتقلت من وديان سيناء الجنوبية إلى بلاد النوبة حيث هاجرت جماعات عرب العليقات أصلاً من الحجاز إلى شبه جزيرة سيناء واستقروا في وديانها الجنوبية . وقد اشتغل معظم أفرادها في نقل التجارة السودانية بين الشلال الأول والشلال الثاني مع خفارة الدرب الأربعيني الموصل إلى دارفور وأسيوط الممتد في الضفة الغربية لنهر النيل (١) . كما كانوا يشتغلون في تجارة الرقيق (٢) وقد تركوا الرعي واستقروا في المنطقة الوسطى عندما أهمل الدرب الأربعيني واستخدم النيل كطريق للواصلات . ويرجع استقرارهم في هذه المنطقة إلى قربها من كروسكو التي كانت ملتقى القوافل الوافدة من الشمال ومن الجنوب . وبعد استقرارهم في المنطقة انتشروا فيها فتكونت القرى العربية الأخرى .

وعلى ذلك فالتأثير العربي من الناحية السلافية في النوبة طفيف لأنه ليس من السهل إدراك كيف يؤدي استقرار بعض أفراد من القبائل العربية في مختلف البلاد النوبية إلى تحوير أو تعديل في المميزات الفيزيائية للجماعات النوبية . فالزواج غير الدائم والقليل بين أفراد الجماعات النوبية والعرب لا يؤدي حتماً إلى تعديل النوبيين لأنه من المعروف أن مثل هذا الامتزاج أو الاختلاط السلالي يتلاشى في بضعة أجيال قليلة (٣) .

٥- الهجرات إلى بلاد النوبة من الصحراء الغربية والشرقية

وقد هاجرت جماعات من الصحراء الليبية إلى داخل المنطقة النوبية واستقرت في غالبية قرى القسم الجنوبي وفي قرية عربية واحدة هي شاترمة . ويتركز معظمها في قرية توماس وعافية من قرى النوبيين ، وهي قبائل لا يجمعها إلا انتماء القبلى إلى السلف الواحد المشترك ، وإنما ينحدر أفرادها من أسلاف لا تربطهم

(١) أحمد لطفي السيد — قبائل العرب في مصر / العليقات والجماعة وقبائل أخرى

١٩٣٥ صفحات ٨٢ - ٨٤

(٢) بوكهارت / المصدر السابق — صفحة ١٦

(٣) عقيل ، محمد فاتح / « بعض الظواهر الجغرافية في بلاد النوبة المصرية » —

محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية — ١٩٥٩ .

علاقة قرابية . وتعرف هذه القبائل بالغربية أو الغربيات ، وباللغة السكونية واللغة النوبية « تينوكى » وتعنى الوافدين من الغرب .

وقد استقر بعض الجماعات من العبابدة والبشارية (من البجة) الذين يقطنون الصحراء الشرقية في القرى النوبية . ففى دراسة للدكتور رياض عن « أنماط لإقتصاد العبابدة في النوبة المصرية » (١) التي أجراها في عامي ١٩٦٢/١٩٦٣ وجد أن هناك من العبابدة والبشارية من استقر في بعض القرى النوبية ومنهم من اندمج مع سكان القرى وصاهروهم . وقد هجروا الرعي واعتمدوا على الزراعة وتربية الماشية مثل النوبيين فضلاً عن امتلاك البعض منهم مساحات من الأراضي الزراعية . ومنهم الذين يعيشون في نجوع خاصة بهم دون النوبيين وهم العبابدة المستقرون كما هو الحال في قريتي المحرق والسيالة ، ومنهم الذين يعيشون مع سكان القرى في نجوعهم مثل قرية كروسكو وقرية الريقة نتيجة لعلاقات المصاهرة فيما بينهم . ويذكر أيضاً أن هناك العبابدة شبه المستقرين الذين يعتمدون على الزراعة بالمشاركة مع النوبيين وتأجير العمال الصعابدة لزراعة الأرض لتوفير الأعلاف لحيواناتهم في فصل الحريف والصيف إلى جانب الانتقال إلى مناطق الرعي داخل موطنهم الأصلي في الصحراء الشرقية في الشتاء والربيع . ويضاف إلى ذلك اعتمادهم على ما يحصلون عليه من نقود مقابل الفهم النباتي الذي يصنعونه داخل الصحراء . ويقع هؤلاء العبابدة في نجوع خاصة في ماريما والعلاقي وقرية الدكة ، وفي نجع الحصابا الذي يقع بين قريتي الريقة وتوماس . وهناك فئة أخرى هي العبابدة الرعاة الذين يترددون على مناطق معينة في الإقليم الكنزى والنوبي بالقرب من النجوع التي استقر فيها أقاربهم كما هو الحال في القرى الواقعة بين كروسكو وأدندان . وينعدم ترددهم تماماً على الإقليم العربي نتيجة لانعدام مناطق الرعي في الضفة الشرقية ولعداء الشديد بينهم وبين عرب العليقات الناتج عن المنازعات التي حدثت في الماضي في القرنين ١٩ ، ٢٠

1-Riad, Mohamed, «Patterns of Ababda Economy in Egyptian Nubia», in Symposium on Contemporary Nubia, 1964

بخصوص إحتكار طرق القوافل بين مصر والسودان ومناطق الرعى حيث لم يكن عرب العليقات الرعاة في ذلك الحين قد استقروا بعدد في منطقتهم وهجروا الرعى .

د - الأتراك (الكشاف)

وقد حدث إمزاج طفيف آخر في بلاد النوبة عندما كانت مصر وبلاد النوبة خاضعة للحكم العثماني منذ عام ١٥١٧ م . فقد أرسل سليم الأول سرية من الجنود الأتراك عام ١٥٢٠ م إلى بلاد النوبة فأسسوا حاميات في أسوان وأبريم لكي يقوموا على حراسة التخوم الجنوبية لمصر (١) . ولم يلتزموا قرية إبريم وإنما انتشروا في قرى الإقليم الجنوبي الممتد من قرية الديوان إلى قرية أدندان لتساع الرقعة الزراعية فيه عن القرى الشمالية من ناحية ومقاومة القبائل السكنية لهم من ناحية أخرى . وقد أطلق عليهم النوبيون والكشاف، وتعني الحكام . وانتقلت هذه التسمية إلى أحفادهم أفراد القبائل التي تكونت والتي تحمل أسماءهم . وقد صاهر هؤلاء الحكام والجنود القبائل النوبية (٢) . فعلى سبيل المثال فإن كثيراً من سكان قرية الدرد وقريه إبريم أتراك انحدروا من جنود البوسنة (البشناق) الذين أرسلهم سليم الأول للاستيلاء على البلاد (٣) . ويمتاز أفراد هذه القبائل (الكشاف) بالبشرة الاخف سواداً عن النوبيين .

وكان من الشائع أن تسمى القبيلة باسم موطن مؤسسها أو الاتجاه الذي وفد منه إلى داخل بلاد النوبة . فالقبائل الكنزية تعرف . بالماتوكية ، وتعني الوافدين من الشرق على أساس أن مؤسس غالبية القبائل السكنية قد وفدوا من

(١) نوم شقير - المصدر السابق - صفحة ١٠٨

(٢) يذكر بوركهارت أن الكشاف وأتباعهم كانوا يتزوجون ما يشاءون من بنات النوبة وهي طريقة لجأوا إليها لإبراز أموال وعيائهم ، ذلك أنهم إذا عرفوا أن لأحد أغنيائهم فتاة بلغت سن الزواج طلبها الحاكم لنفسه عروساً ، ولما يمرؤ والدتها على رده بل أنه ليزهو أحياناً بهذا الشرف ، ولكن سرعان ما يحرق الحراب والإفلاس لأن صهره القوي يسلبه كل ما يقتنيه بحجة أنه يقدمه هدية لإبنته . وهكذا تجد للحكام جميعاً أزواجا من بنات في معظم القرى الكبيرة والحسين كاشف أربعون ولداً تقريباً عشروث منهم تزوجوا بهذه الطريقة (بوركهارت - صفحة ١٢١/١٢٢) .

(٣) بوركهارت - صفحة ٢٧

موطنهم الأصلي نجد والعراق . وهناك بعض القبائل التي تدل أسماءها على الموطن الأصلي لكل من مؤسسها . ففي عنينة وقته وإبريم وتوماس يقيم أفراد قبيلة والجرب ، حيث جاء جدهم من الجرب ، وكان من جنود سليم الأول . وبالمثل قبيلة أبدرجانان ، التي تنتشر في أبو سمبل والديوان والدر وتنقاله وتوماس ، وقبيلة كوردياب ، وقبيلة عنتيلية ، . وهناك من القبائل التي تدل أسماءها على الرتب العسكرية لمؤسسها في الجيش التركي مثال ذلك قبيلة القاتم مقاماب ، وقبيلة الشاويشاب ، وقبيلة الطربشباب . ويذكر هرتزوج Herzog أن الرحالة في القرن ١٩ أشاروا في كتاباتهم إلى الأصول الكردية والبلقانية لتلك القبائل وأن أفرادها يفتخرون بتلك الأصول (١) .

وكانت تجارة الرقيق منتشرة في بلاد النوبة لاشتغال تجار عرب العليقات بها من أواسط وجنوب السودان إلى الشمال في مدينة أسوان . وفي الوقت الحاضر هناك بعض منهم في بلاد النوبة تبدو المميزات الأفريقية واضحة كل الوضوح في ملامحهم الجسمية وهي الأنف العريضة والشفتان الغليظتان والشعر المجعد . وقد حدث أن تزوج بعض النوبيين من نساءهم (٢) .

من كل ما سبق يتضح أن النوبيين ينتمون إلى السلالة القوقازية . فلم تنتطع الغزوات والهجرات القضاء على المميزات والخصائص الفيزيائية للنوبيين أو تعديلها تعديلاً كبيراً . فعلى الرغم من وجود بعض السمات الأفريقية التي يمكن مشاهدتها بندرة في أفراد قلائل ووجود الجماعات التي تصف نفسها بأنها عرب أفصح كمادة كثير من سكان القرى المصرية بعد اعتناق الإسلام ، فإن النوبيين عامة لم يفقدوا الخصائص والمميزات الفيزيائية للسلالة القوقازية (٣) .

2—Herzog, Ralf, «Valuable 19th Century Nubian Itineraries by German—Speaking Travellers», in, *Symposium on Contemporary Nubia*, 1964.

(٢) عقيل - المصدر السابق .

(٣) عقيل - المصدر السابق .

وقد كشفت المقارنة بين الخصائص السلافية للكنوز والنوبيين من ناحية
والمصريين من ناحية أخرى ، عن عدم وجود إختلاف كبير بينهما ، كما كشفت
المقارنة بين الكنوز والبجة عن إختلافات طفيفة بينهما تتعلق بعلامح الوجه بما
يؤكد إلتواء الكنوز والنوبيين إلى السلالة القوقازية على الرغم من تأثير الأفريقيين
في النوبيين (١) . وهذا ما يتضح من الجدولين رقم ٢٠١ - أنظر ملحق
رقم ١) .

وإذا كانت الدراسة الأنثروبولوجية والأركيولوجية قد أكدت إلتواء الكنوز
والنوبيين والعرب إلى سلالة واحدة هي السلالة القوقازية ، وأن الغزوات
والهجرات المختلفة التي تعرض لها سكان بلاد النوبة على مر العصور لم تقض
على الخصائص الفيزيائية الأصلية للسكان الأصليين وتمد لها تعديلا كبيرا ، ألم
يكن لتلك الغزوات والهجرات تأثير في العلاقة بين الكنوز والنوبيين والعرب
وبخاصة بين الكنوز والنوبيين بإعتبارهم سكان البلاد الأصليين ، والعرب وافدون
من خارجها ؟ وهل كان لها أثر معين في تلك العلاقات فمل نالها التغير نتيجة لعملية
التهجير ؟ وما مدى تدخلها في عمليات التكيف الجديدة للمجتمع النوبي في مواجهته
للمختلف التغيرات التي طرأت عليه نتيجة لعملية التهجير ؟

ثانيا : علاقات الكنوز والعرب والنوبيين

سبق أن ذكرنا أن المهاجرين إلى داخل بلاد النوبة الأصلية استقروا في القرى
وتزوجوا من النساء النوبيات . فلم تكن هناك هجرة جماعية تشتمل على كلا الجنسين
إلا في القليل النادر الأمر الذي أدى إلى إمتصاص المجتمع النوبي لتلك العناصر
الغريبة دون التأثير في لغته وثقافته . فالزواج نوبيات وينشأ الأولاد
ويعيشون داخل المجتمع النوبي .

1-Akiel, M. F., *Geographic Aspects of Lower Nubia*

وقد أدى ذلك إلى تعدد القبائل وكثرتها وإختلاف أصولها القبلية التي
تعتبر إحدى المميزات الرئيسية التي يتميز بها المجتمع النوبي .
وقد أدت تلك الغزوات والهجرات إلى غلبة القبائل التي تكونت في الأصل
من أصول عربية ويسمون أنفسهم الانصار في الكنوز ، وغلبة قبائل الكشاف
في النوبيين . ويرغم العرب أنهم من عرب العليقات .

وتوجد قبائل أخرى إلى جانب هذه القبائل في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة
الكنزية والعربية والنوبية . فهناك القبائل التي ترجع أصولها إلى سكان النوبة
الأصليين قبل تكوين تلك القبائل . ويطلق عليهم النوب . ولم يكن لهم في
القرى الأصلية ملكيات زراعية لإستيلاء الحكام وأتباعهم في مختلف العصور على
أراضيهم وهجرة الكثير منهم إلى خارج بلاد النوبة . لذلك فحجم قبائل النوبيين
الأصليين في القرى التي يوجدون فيها صغير بالنسبة لحجم القبائل الأخرى .
وتسمى بعض منها دسلو وأبو سكوني وجريساب . وتحمل كثير من قبائلهم
نفس الأسماء في كثير من القرى سواء الكنزية أو النوبية . وكانوا يقيمون في
نحجوع خاصة بهم .

وفي غالبية القرى الكنزية والنوبية توجد قبائل تعرف بالفقيراب ، لا يجمعها
الانتماء القرابي إلى السلف الواحد . فتشابه اسم القبيلة لايعنى الانتماء القبلي
الواحد . فهي قبائل ينتمى أفرادها إلى الأسلاف الذين كانوا من رجال الدين
المنتشرين في القرى لتعليم الأهالي القراءة والكتابة وتعاليم الإسلام والقيام بالشعائر
الدينية . وقد اندمجوا مع الأهالي وصاهروهم . ويذكر الأهالي أن لفظ فقير
تحريف للفظ فقيه . وكانوا هؤلاء الأسلاف وبعض من أبنائهم يعتمدون في
معيشتهم على ما يقدمونه إليهم الأهالي من هدايا إلى جانب النصيب المدين من
نتاج الأرض الزراعية المتعارف عليه الذي كان يقدمه الملاك الزراعيون والشركاء
في الزراعة إلى رجل الدين المقيم في القرية .

وتوجد جماعات عائلية من أهالي قرى صعيد مصر وبخاصة في القرى التي
أنشئت فيها مشروعات الري في المنطقة الأصلية حيث يتزايد عددها عن بقية

القرى . وتكونت في الأصل من الأفراد الذين كانوا يحضرون إلى تلك القرى في موسم الزراعة للعمل مقابل الأجر النقدي ومنهم من تزوج من النوبيات واستقر في القرى .

ولم جانب جميع هذه القبائل والجماعات الصعيدية يوجد عدد من الأسر التي يرجع إلتقاء أفرادها إلى العبيد الذين كانوا يعملون لدى القبائل وبخاصة قبائل الكشاف في الماضي وقبل عملية التهجير . لذلك يتزايد عدد هذه الأسر في قرى النوبيين عنها في القرى العربية والكندية . ويتمثل في أفرادها الملامح الأفريقية بكل وضوح ولا يسمح النوبيون بزواج بناتهم منهم وإن كان يسمح بزواج النوبيين من نسائهم . ولم يحدث ذلك إلا في حالات قليلة .

وهناك أيضا القبائل التي يعتبرها النوبيون غريبة عن مجتمعهم والتي تكونت نتيجة للهجرة من الصحراء الشرقية أو الغربية أو من الجنوب . وهي قبائل صغيرة حجما ، ولم يكن لمعظمها في النوبة الأصلية أراضى زراعية .

وعلى ذلك يتضح أن هناك تشابه بين الكنوز والعرب والنوبيين من حيث القبائل التي تتألف كل جماعة منها رغم اختلاف أصول القبائل في كل جماعة . فهناك القبائل الكبيرة الحجم التي كانت تملك غالبية الأراضى الزراعية والقبائل الصغيرة الغربية والنوبيون الأصليون وجماعات الصعايدة . وثم تمائل آخر من حيث علاقة كل قبيلة بأخرى في جماعتها .

وعلى الرغم من اختلاف وتعدد الأصول القبلية للقبائل التي تتألف منها كل جماعة من الجماعات الثلاث الكندية والعربية والنوبية ، وتأثير هذا الاختلاف في مدى التقارب والتباعد في العلاقات بين القبائل ، وعلى الرغم من استقلال القرية كوحدة اجتماعية قائمة بذاتها وانعدام الاتصال بينها وبين غيرها من القرى في المكان الأصلي إلى حد كبير ، فإن كل جماعة تعتبر وحدة كلية واحدة في علاقتها مع كل من الجماعتين الأخريين . وقد ساعدت الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية للنوبة الأصلية على عدم وجود اتصال بين الجماعات الثلاث . وإذا حدث وانتقل بعض الأفراد من إقليم إحداها إلى إقليم الأخرى

واستقر في إحدى القرى ، فلا تقل والإقامة المشتركة من التباعد الشاسع في العلاقات بينهم وبين سكان القرية أو بعبارة أخرى لا ينعكس من البعد البنائي القائم بين الجماعتين (الكنوز والنوبيين مثلا) . ويرجع ذلك إلى أن الفرد يستمد منزلته ومكانته الاجتماعية من إلتناؤه إلى الجماعة الأصلية . ويقصد بالبعد البنائي ، البعد الذي يفصل بين الزمر الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي والذي يمكن التعبير عنه في حدود ألفاظ القيم الاجتماعية ، (١) .

فاسم الجماعة واللغة عاملان أساسيان لوحدتها وشعور الفرد بالإلتقاء إليها وبالتالي بالولاء لها . فعلى الرغم من معرفة كل من الكنوز والنوبيين اللغة العربية ، فهم لا يتحدثون بها إلا مع الأعراب .

وقد ساعدت الظروف البيئية في المنطقة الأصلية على تدعيم شعور الفرد بإلتناؤه إلى الجماعة وظهورها كوحدة منفصلة ومستقلة عن كل من الجماعتين الأخريين فهناك فواصل طبيعية بين كل إقليم وآخر فضلا عن صعوبة الانتقال وتوسط الإقليم العربي بين الإقليم الكندي والإقليم النوبي . وقد أدى ذلك إلى وجود وضوح وتمايز إقليمي لكل من الجماعات الثلاث الكندية والعربية والنوبية .

وإذا كانت تلك الفواصل تعكس ما بين كل جماعة وأخرى من تباعد في العلاقات بين أفرادها ، فهذا التباعد في العلاقات أو البعد البنائي أكثر بعدا عما يعبر عنه البعد الفيزيقي . فالمسافة بين قريتين كنزيتين إحداها تقع في شمال الإقليم الكندي والأخرى في وسطه أو جنوبه لا تقل عن المسافة بين قرية كنزية وأخرى عربية أو حتى نوبية تقع على الحدود الشمالية للإقليم العربي أو الإقليم النوبي ، ومع ذلك فالقريتان الكنزيتان أكثر قربا من كل من القريتين الأخريين . وينطبق هذا أيضا بالنسبة للقرى العربية وقرى النوبيين .

ويتمثل ذلك بكل وضوح في العلاقة بين الكنوز والنوبيين المقيمين في قرية توشكي غرب في المكان الأصلي وفي قرية توشكي الحالية التي اندمجت فيها توشكي

(١) أبو زيد - أحمد : البناء الاجتماعي - الأنساق - الجزء الثاني - صفحة ٧٤

شرق وتوشكي غرب ، وكذلك في كل من قرية عينية وقرية بلانة . فعلى الرغم من أن هؤلاء الكنوز يعتبرون من سكان تلك القرى ، فلم يضعف ذلك من التباعد الشديد في العلاقات فيما بين أفرادها وبقية السكان . فقد انتقلت تلك الجماعات الكنزية من قراها إلى تلك القرى في المنطقة الأصلية بعد عام ١٩١٢ وعام ١٩٢٣ لإمتلاكها مساحات من الاراضي الزراعية التي عرضت لبيعها على النوبيين بعد إنشاء مشروعات الري . واستقروا في نجوع خاصة بهم منفصلة وبعيدة عن نجوع النوبيين . وهو ما يشير إلى التباعد في العلاقات بين أفرادها وبين النوبيين . فكل منهم يبدى عدم الاحترام والعداء والكراهية تجاه الآخرين ، تلك الكراهية التي لا يخفيها وإنما يظهرها بوضوح في أية مناسبة . وهذه المشاعر هي نفسها لدى العرب تجاه كل من الكنوز والنوبيين أيضا . (١)

وتكشف عن هذا كله المصاهرة والزواج . فمن النادر وجود روابط المصاهرة بين الجماعة والآخرى . وإذا وجدت حالات زواج — وهي بضعة حالات قليلة — بين أفراد من الكنوز والعرب أو بين الكنوز والنوبيين أو بين العرب والنوبيين فهي لا تدل على المصاهرة بينهم . فهي حالات قد تمت بين جماعات غريبة أصلا عن المجتمع الكنزي أو العربي أو النوبي ، إما من العبادنة أو البشارية أو العرب كما هو الحال مثلا في قرية كروسكو التي تكثر فيها تلك الحالات . ويرجع ذلك إلى تكوين هذه القرية الذي أثر فيه موقعها في المكان الأصلي ، ومنذ الماضي عندما كانت ملتقى القوافل التي تفد من الشمال ومن الجنوب مما أدى إلى استقرار كثير من العبادنة وغيرهم من العرب . فكل جماعة من الجماعات الثلاث ترفض رفضا تاما الزواج فيما بين أفرادها وأفراد الجماعتين الآخرين . ويتمثل ذلك بكل وضوح في إنعدام المصاهرة بين الكنوز المقيمين

(١) يذكر بوكهارت (صفحة ١٢١) أنه « بين الكنوز والنوبيين جيرانهم الجنوبيين عداء شديد . يرمى النوبيون الكنوز بالبخل والحرس والعدو ، أما الكنوز فيدعونهم صيدا للذين لا يفضلون الزواج في مبيشتهم ، وكثيرا ما تلتمع القرى المتجاورة في معارك دموية نتيجة لهذا العداء » .

في كل من توشكي وبلانة وعينية والنوبيين . فعلى الرغم من الاقامة المشتركة والانتماء الواحد المشترك إلى مجتمع قروي واحد وما ينشأ عن ذلك من وجود بعض المصالح الاقتصادية لكل من أفرادها ، فالزواج منعدم تماما بينهم ولا يقبل الرجل على الزواج من فتاة من الجماعة الأخرى . ولا يقتصر هذا على المقيمين في القرى ، وإنما ينطبق أيضا على المقيمين في المدن . ففي المدينة توجد ثلاث جمعيات هي نادي الكنوز العام والنادي النوبي العام وجمعية عرب المليقات . ويقتصر عضوية كل منها على الكنوز والنوبيين والعرب ، وإن كانت عضوية النادي النوبي العام عامة يمكن لأي فرد من الكنوز والعرب اكتسابها . وعلى الرغم من ذلك فالغالبية من الاعضاء من النوبيين إلى جانب سيطرة النوبيين على مختلف نواحي النشاط بالنادي وإقتصار عضوية مجلس الإدارة عليهم .

فكل جماعة من الجماعات الثلاث تؤكد تمايزها عن الجماعتين الآخرين . وتعتقد أنها أعلى منزلة ومكانة منهما مرتكزة في ذلك إما إلى أساس قرابي يدعمه الأساس الديني (الكنوز والعرب) وإما على أساس سياسي يدعمه العامل الإقتصادي (النوبيون) .

ويؤكد الكنوز أنهم من الانصار على أساس إنتمائهم إلى الاسلاف العرب الذين ناصروا الرسول عليه السلام ونشروا الإسلام في الوجه القبلي وبلاد النوبة . فقد اوضح فيما سبق أن أصول غالبية القبائل الكنزية تنتمي إلى بطون قبائل ربيعة وجمينة .

ويؤكد العرب إنتماءهم إلى عقيل بن علي بن أبي طالب ، وإنحدارهم من هذا السلف كقيل بأن يضمني عليهم منزلة ومكانة إجتماعيتين أفضل وأعلى من كل من الكنوز والنوبيين . في حين يستند النوبيون إلى السلطة السياسية التي يدعمها العامل الإقتصادي . فقد كانت السلطة والحكم في البلاد النوبية تتركز في بعض قبائلهم . وكان الكنوز والعرب خاضعين لتلك السلطة . فاسلاف القبائل (الكشاف) هم حكام البلاد والآخرين أتباع لهم . وكانت الظروف الاقتصادية

في قرى النوبيين أفضل بكثير عن ظروف الكنوز والعرب الاقتصادية لاتساع الرقعة الزراعية في تلك القرى عن قرى الآخرين الأمر الذي أدى إلى أن يتمتع النوبيون بمستوى معيشة أفضل بكثير مما كان عليه العرب والكنوز .

ويمكن استخدام تسميات الجماعات الثلاث في اللغة الدارجة وعند إشارة أفراد الجماعة إلى الآخرين لإعتقاد أفراد كل جماعة منها في عدو وسمو مكانتهم عن أفراد الجماعتين الآخرين ، على الرغم من اختلاف مدلولاتها عن معانيها الحقيقية . يعرف الكنوز بالماتوكيين ، وتعني ، الوافدين من الشرق ، في حين يطلقها النوبيون عليهم لإحتقاراً لهم حيث يعنون من استخدام هذه التسمية الكنوز الذين يتجولون في قرى النوبيين يلتقطون ما تبقى من محصول البلح وتنظيفه من الأعشاب بعد جمع النوبيين للمحصول . وكان بعض الكنوز يتجولون في تلك القرى ، ويقومون لبضعة أيام في كل قرية بالقرب من مساكن السكان يعتمدون على الأسماك وبعض النباتات مثل الأوريبا والكشرفيق وما يحصلون عليه من حاجاتهم المعيشية من الأهالي في مقابل تقديم بعض الخدمات وبعض السلع . وقد أضفى ذلك على الكنوز ضعف المكانة الاجتماعية في نظر النوبيين .

ويعرف العرب بالعليات إشارة إلى عقيل بن علي بن أبي طالب الذي ينتسبون إليه ويحملون اسمه . ويستخدمها الكنوز والنوبيون عند الإشارة إليهم لكي تعني المتجولين في القرى لقص صوف الأغنام والحصول على الصوف مقابل العمل . وقد التصق هذا العمل بالعبيد في الماضي الذين كانوا لدى النوبيين والكنوز (ما يزال هذا العمل يقوم به بعض الرجال أبناء العبيد في القرى الجديدة) .

ويعني ذلك أن إقبال العرب على مثل هذا العمل في الماضي قد أضفى عليهم المنزلة ، والمكانة الاجتماعيتين اللتين ترتبط بهما العمل . يضاف إلى ذلك أن الكنوز والنوبيين يعتبرون عرب العليات أغراباً عن مجتمعهم ، وليسوا من سكان بلاد النوبة .

ويطلق الكنوز والعرب على النوبيين والفاديحات ، . ويقصد بها الكنوز عند استخدامها في الإشارة إلى النوبيين . الهاربون من الجنوب ، أي الأغراب عن المجتمع النوبي والذين ينتمون إلى الأصول السودانية (جنوب السودان) .

فاستخدام الكنوز والعرب والنوبيين لهذه التسميات الثلاثة في الإشارة إلى بعضهم البعض يتضمن الإحتقار والدونية وضعف المكانة الاجتماعية لأفراد الجماعتين بالنسبة لأفراد الجماعة الأخرى .

ولم يؤد التقارب المكاني بين قرى كل جماعة وأخرى وسهولة الاتصال فيما بينها إلى الضعف من التباعد في العلاقات بين الكنوز والعرب والنوبيين . فإ يزال التبادل الاقتصادي منعزلاً بين سكان كل قرية وأخرى نتيجة لعدم استكمال استصلاح الأراضي الزراعية ، ولقلة حجم نتاج الأراضي التي وزعت فضلاً عن زراعة نصف مساحة الأراضي الزراعية السكوية قصباً . ويعني ذلك عدم وجود مصالح اقتصادية مشتركة تؤدي حتماً إلى إقامة علاقات اقتصادية بين الكنوز والعرب والنوبيين مما يخفف من حدة التباعد فيما بينهم . وذلك على الرغم من ظهور نوع من المشاركة أو الاتفاق الجماعي بين جميع سكان القرى قد نتج عن المشكلات التي تتعلق بالزراعة مثل عدم توفر مياه الري واختيار نوع المحصول الذي يفضلون زراعته وعدم توفر الآلات الزراعية (الجرارات لتسوية الأرض) وغيرها من المسائل التي تهم جميع السكان والتي تتعلق بالإسكان والإعاشة . فهذه المشكلات قد أدت إلى مثل هذا الاتفاق على أساس أنها تتعلق بحياتهم ومعيشتهم ، وأنها تتطلب من السكان جميعاً الوقوف إلى جانب بعضهم البعض حتى تتمثل الإدارات الحكومية لروغباتهم وتحقق مطالبهم . ويتضح ذلك من مناقشات المجالس والمؤتمرات العامة التي يعقدها الإتحاد الإشتراكي العربي ومجلس المدينة (مدينة نصر) وحافظة أسوان والتي يسود الاتفاق الجماعي العام بين الكنوز والعرب والنوبيين دون إعتبار لما بينهم من تباعد على حلول إيجابية لحل مشاكلهم بما يتفق والظروف العامة لمجتمعهم الناشئة عن عملية التهجير .

ومن ناحية أخرى يحاول النوبيون إبعاد كل من الكنوز والعرب عن عضوية مجلس الأمة، ولجنة الاتحاد الاشتراكي لمركز نصر ولحفاظة أسوان. ويتكلم الكنوز لكي تكون عضوية مجلس الأمة من نصيب أحد المرشحين الكنوز. وبالمثل فيما يتعلق بموقف النوبيين. أما عرب العليقات لم يحاول أحدهم التنافس من أجل هذه العضوية لإدراك العرب صغر حجم جماعتهم عن الكنوز والنوبيين، فضلا عن إدراكهم أيضا بتكلم كل من الكنوز من ناحية والنوبيين من ناحية أخرى ضدهم إذ لا يرضى كل منهما بأن يكون أحد أفراد عرب العليقات ممثلاً عنهم في مجلس الأمة. فالكنوز والنوبيون يرفضون أن يكون من بين عرب العليقات الاغراب أو الذين أقل مكانة ومنزلة اجتماعيتين بالنسبة لهما عضو بمجلس الأمة.

وبعكس ذلك تكوين لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي لمركز نصر. فقد تكلم النوبيون لكي لا يكون من بين أعضاء اللجنة عضو من عرب العليقات. وبالفعل تكوّنات اللجنة دون أن يكون بها ممثل عن العرب، الأمر الذي أثار غضبهم وحاولوا أن يكونوا ممثلين في اللجنة ولكن دون جدوى نتيجة لرفض الكنوز والنوبيين الذين حدث فيما بين ممثليهم من اتفاق على توزيع العضوية فيما بينهم والعمل على تحقيق رغبتهم عن طريق الاتصال بالمسؤولين بمحافظة أسوان.

ولا يعني تمثيل الكنوز والنوبيين في لجنة الاتحاد الاشتراكي التقليل من التباعد في العلاقات بين الكنوز والنوبيين. فما يزال التباعد قائماً فيما بين أفراد الجماعتين الذي يتمثل بكل وضوح في رفض مصاهرة بعضهم بعضاً، وفي الصراع والنزاع بين الكنوز والنوبيين سكان قرية توشكى وقرية بلانه وعنيبه. وإذا كان هناك ممثلون عن الكنوز والنوبيين في لجنة الاتحاد الاشتراكي للمركز فيرجع ذلك إلى تكوين اللجنة من عدد من الأعضاء (خمسة أعضاء) وضرورة تمثيل أكبر عدد من القرى داخلها. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن هناك إلا عضواً واحداً من الكنوز والأربعة الآخرين من النوبيين.

وقد ساعد إحفاظ المنطقة النوبية في وادي كوم امبو بالتقسيم الإقليمي الذي كانت عليه منطقة النوبة جنوبي سد أسوان على استمرار شعور كل من الكنوز والعرب والنوبيين بوحدة الجماعة وإفصالها وتباعدتها اجتماعياً عن كل من الجماعتين الآخرين. وأن يستمر ولاء الفرد لجماعته التي ينتمي إليها السكنزية أو العربية أو النوبية، بل لزيادة شعور الفرد بانيته إليها، وبالتالي لزيادة الجماعة تماسكاً عما كانت عليه في النوبة الأصلية.

فإذا كان اسم الجماعة واللغة وشعور الفرد بانيته إليها أوجد نوعاً من التماسك لكل من الكنوز والعرب والنوبيين، فقد كانت العزلة الجغرافية التي كانت عليها القرية وما نتج عنها من العزلة النسبية وظروف المجتمع العامة تضعف من تماسك الجماعة. وقد تلاشت تلك العزلة، وأصبح الاتصال بين القرى سهلاً، فضلاً عن تلك المشاكل التي تتعلق بالإسكان والزراعة والإعاشة التي فرضت الاتصال بين ممثلي كل قرية لإيجاد حلول إيجابية لها. ومن ثم لزيادة تماسك الجماعة الواحدة وتضامنها الذي يوجد له تعبير واضح في المجال السياسي. ويضاف إلى ذلك أن تقارب القرى وسهولة الاتصال بينهما قد أدى إلى تعرف سكان القرى على الأشخاص الذين يستطيعون تقديمهم للحصول على عضوية مجلس الأمة أو عضوية الاتحاد الاشتراكي للمركز والمحافظة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على الكنوز والعرب الذين يقفون ضد محاولات النوبيين لإبعادهم عن عضوية اللجنة ومجلس الأمة وإقتصارها عليهم دون الكنوز والعرب، كما كان في النوبة الأصلية. فالكنوز والعرب أصبحوا يرفضون الوصاية من جانب النوبيين عليهم.

وإذا كان زيادة تماسك الجماعة واضحاً بالنسبة للكنوز والنوبيين، فهو أكثر وضوحاً عند العرب. فقد أدى عدم تمثيلهم في لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمركز إلى إثارة غضبهم ورفضهم موقف النوبيين والكنوز تجاههم. وأصبح ذلك موضوعاً ينال اهتمامهم وتدوراً حوله المناقشات في كل قرية عربية. وكان

من نتيجة ذلك الاتصال بين رؤساء القبائل وغيرهم في كل قرية والاجتماع للإتفاق على السكيفية التي تمكنهم من تحقيق رغبتهم في أن يكون لهم عضو واحد على الأقل من أعضاء اللجنة . وهو ما لم يكن موجودا في النوبة الأصلية . مما سبق يمكن لنا أن نتبين إلى أي حد ظلت العلاقات القديمة محفوظة بالخصائص الأساسية التي كانت عليها في النوبة الأصلية . كما يتضح نوع التغيرات التي طرأت على بعض تفاصيل هذه العلاقات .

الفصل الثاني

الهجرة للعمل في المدن

تؤثر عدة عوامل في حجم السكان وتحركاتهم وهجراتهم . وهي عوامل بيئية وثقافية واجتماعية . وفي الغالب يكون للبيئة الطبيعية لبعض المجتمعات التقليدية والدور الرئيسي الهام فيها يسودها من ظواهر سكانية لما بينها وبين نمط الاقتصاد السائد في تلك المجتمعات من ارتباط وثيق . فالنسق الايكولوجي - كما يقول ريدفولد - يتضمن عنصرا هاما هو الضبط الايكولوجي ecological control لحجم المجتمع المحلي (١) .

ولا شك في أن الظروف الاقتصادية للنوبة الأصلية هي العامل الأساسي لهجرة الكثير من النوبيين إلى المدن للإلتحاق بالأعمال في مقابل الأجر النقدي . فالبيئة الطبيعية لا توفر الموارد الاقتصادية ، ولا تسمح بزراعة تحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل المعيشية وإنما كان نتاج الأراضي الزراعية أقل من المستوى الفعلي لحاجات النوبيين البيولوجية والاجتماعية .

وإذا كانت هناك عوامل أخرى غير الظروف الاقتصادية للهجرة للعمل فهي عوامل مساعدة وليست أساسية ، تتعلق بالشخص المهاجر ذاته وبمناطق العمل التي يتجه إليها الرجال وأسره وظروف العمل فيها ، كما تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي داخل المجتمع المحلي والظروف الاجتماعية . وهذه العوامل تتدخل في تحديد طبيعة الهجرة للعمل وإتجاهها إلى المدن والاستقرار فيها ومدى قوة ارتباط المهاجرين بمجتمعاتهم المحلية ، واسكنها على الرغم من ذلك لا تشكل عوامل رئيسية للهجرة للعمل كما هو الحال بالنسبة للظروف الاقتصادية . فقد أكدت جميع الدراسات

1— Redfield, R., *The Little community*. The University of Chicago Press, 1956, p. 28

لظاهرة هجرة العمل من المجتمعات الريفية القبلية الافريقية إلى مناطق التمدن والصناعة وغيرها من المجتمعات الأخرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الظروف الاقتصادية والهجرة للعمل^(١).

أولاً : الظروف البيئية والاقتصادية والهجرة للعمل :

١ - يتخذ النيل مجراه في النوبة الأصلية في وادي صخرى بين مرتفعات
الخصبتين الشرقية والغربية . ويمتد على جانبي مجرى النيل سهل فيضى ضيق للغاية
فيما عدا بعض الجهات التي يتسع فيها الوجود بعض المساحات الطميية الفسيحة .

والسهل الفيضى غير متصل لتلاصق مجرى النهر بالحافات الصخرية الرأسية
فى بعض المواقع . فإتساع عرض السهل الفيضى وضيقه أو إنعدامه يتوقف على
بعد الحافات الصخرية عن مجرى النيل . ففى بعض الجهات لا يزيد عرض السهل
الفيضى عن بضعة مئات من الأمتار ، وعن بضعة أمتار قليلة فى جهات أخرى .
وكانت تلك الأراضى الزراعية المحدودة عبارة عن أشربة ضيقة تحصرها
الحافات الصخرية المتاخمة لها أو المدرجات التى يكسوها الطمى القديم ورواسب
الحصى والرمال الحشنة .

وكان معظم إتساع السهل الفيضى موجودا فى جهات متفرقة ومتباعدة وتفصلها بعضها عن بعض مساحات كبيرة من الاراضى الصحراوية والرملية القاحلة . وتقع أهم هذه المناطق وأكثرها غنى فى القسم الجنوبى من المنطقة النوبية (اقليم النوبيين) وهى اراضى بلانة وتوشكى شرق وتوشكى غرب ، وأبو سمبل وتوماس وابريم . وكان بعض هذه الاراضى يقع أيضا فى القسم الشمالى (اقليم المكنوز)

في قرى الدكة وقورتيمة والعلاقي . وكانت غالبية الاراضي الزراعية تقع في الضفة الشرقية لعدم تعرضها لسفى الرمال البطي . كما هو الحال في اراضي الضفة الغربية . وكان من نتيجة وجود تلك المساحات الواسعة نسبيا عن بقية اراضي السهل الفيضي زيادة عدد سكان معظم القرى المشار اليها (١) .

فقد أكد Kumm في عام ١٩٠٠ الارتباط الوثيق بين عدد أشجار النخيل وعدد السواقي وكثافة السكان . وجد أن عدد أشجار النخيل والسواقي يزيد في المنطقة الواقعة جنوبي قرية كرومكو وفي الضفة الشرقية عنه في الضفة الغربية . يقابل هذه الزيادة زيادة كثافة السكان في تلك المنطقة عن المنطقتين العربية والكنزية . ويرجع ذلك إلى إنساع السهل الفيضي في تلك المنطقة عن المنطقتين الأخريين: (٢) .

وبعد عام ١٩٠٢ صارت بلاد النوبة خزاناً للمياه لصالح الاراضي الزراعية في شمالها . فقد تم بناء سد أسوان عند الشلال الاول في الشمال من النوبة . فارتفع منسوب المياه أمامه إلى ١٠٦ متراً فوق مستوى البحر . وتعرضت الاراضي الزراعية الواقعة جنوبي أسوان للغمر بمياه التخزين سنوياً ، ووصل مستوى الغمر حتى قرية الدكة (شكل رقم ٤) ، وغرقت القرى والنجوع وحرمت هذه القرى من الزراعة الشتوية والصيفية . ولم يتمكن أهلها من الإلتفاف سوى بزراعة نيلية ضئيلة .

وفي عام ١٩١٢ تمت التعلية الاولى للسد فارتفع منسوب المياه أمامه إلى ١١٣ م ووصل نهاية الغمر جنوباً حتى قرية توشكي (شكل رقم ٤) . وتعرضت منطقة الكنوز للغمر التام ثمانية شهور ، أما المنطقة العربية فقد تعرضت للغمر التام ستة شهور ومع أنها حرمت من الزراعة الشتوية إلا أنها

1— Akeil, op. cit., pp. 1059

(٢) عقيل : « بعض الظواهرات الجغرافية في بلاد النوبة المصرية » ص ١٢٤

كانت تتمتع بزراعتين صيفية ونبيلية . أما منطقة النوبيين فلم تغمر مياه الخزان منها سوى السواحل البسيطة .

وفي عام ١٩٣٣ تمت التعلية الثانية لـ سد فار تفع منسوب المياه إلى ٢١ متراً وتغيرت حالة بلاد النوبة تغيراً شاملاً . ففرقت كل الأراضي الواقعة تحت هذا المنسوب وحُرمت المنطقة الواقعة بين الشلال وقرية توماس من الزراعة الشتوية والصيفية حرماناً تاماً ، كما توقفت نتيجة الزراعة النيلية على مدى إنكشاف الأراضي وإنحسار المياه عنها فإذا طالت أمكن الحصول على زراعة نيلية كاملة والأزراعة نيلية غير فاضحة لا تصلح إلا لإغذاء الماشية . وهذه المدة تتوقف على حالة النهر وموعد تفريغ الخزان في فصل التحريق وعلى تاريخ البدء بملئه عقب الفيضان .

أما المنطقة الواقعة جنوب قرية توماس إلى الحدود السودانية فهي تتمتع بزراعة نيلية كاملة . وفي الجزء الجنوبي من هذه المنطقة التي تحصر عنه مياه الخزان إنحساراً مبكراً يمكن زراعة معظم أراضيه زراعة صيفية علاوة على الزراعة النيلية . ويستثنى من هذه المنطقة القرى التي أنشئت بها جسور واقية وهي أبو سمبل وبلانة وأدندان وقسطل ، مما أدى إلى احتفاظها بمعظم الأراضي التي تعتمد الزراعة فيها على الري باستخدام السواقي . وكذلك يستثنى منها القرى التي أنشئت بها مشروعات الري الدائم والموسمي وغيرهما في المنطقة للكنزية (١) .

ونتيجة لذلك تعرضت بلاد النوبة لخسائر كبيرة في الأراضي الزراعية والسواقي وأشجار النخيل وغيرها من الأشجار والمساكن في كل مرحلة من مراحل بناء السد وتعليته . وتأثرت بالتالي تربية الماشية نتيجة لإرباطها بالزراعة . ومن ثم لم تكن الحسارة مقتصرة على الأراضي الزراعية وإنما كانت

أيضاً بالنسبة لمصدرين من مصادر الدخل هما أشجار النخيل التي كانت تحقق دخولا طيبة تغطي إلى حد كبير النقص في إنتاج الأراضي الزراعية ، وتربية الماشية . ومن ثم كانت الإستجابة الطبيعية لهذه الظروف الاقتصادية زيادة معدل الهجرة للعمل في المدن عما كانت قبل بناء السد .

٢ — لم ترتبط هجرة النوبيين للعمل في المدن ببناء سد أسوان وتعليته وإنما هي ظاهرة قديمة يتميز بها المجتمع النوبي . يرجعها البعض إلى عصور الفراعنة وغيرهم إلى القرنين التاسع والعاشر أو النصف الثاني من القرن السادس عشر (١) . وقد أشار إليها أيضاً الرحالة الذين تجولوا في بلاد النوبة في القرن التاسع عشر . ويؤكد الجميع الارتباط الوثيق بين هجرة النوبيين للعمل في المدن المصرية والضعف الشديد في الأراضي الزراعية وإعتمادهم على مدينة أسوان في شراء الحبوب وخاصة سكان القرى الكنزية (٢) .

وقد استمرت عملية الطرد المستمرة للنوبيين من كلا الجنسين وخاصة الذكور إلى خارج المجتمع النوبي . فمن الواضح أن عدد السكان منذ عام ١٩٠٧ إلى ١٩٤٧ تناقص باستمرار . وأن معدل النقصان بالنسبة للذكور أعلى من معدل الإناث (أنظر ملحق رقم ٢ — جدول رقم ١) .

وكان هناك تلاحم بين تدرج اضمحلال الأراضي الزراعية وفقدان أشجار النخيل من ناحية والنقص في عدد الذكور خاصة وعدد سكان القرى عامة من أقصى القرى شمالاً إلى أقصاها جنوباً من ناحية أخرى . ويستثنى من ذلك القرى التي أنشئت بها مشروعات الري الدائم والموسمي ، والقرى التي يعتمد بعض أفرادها على التجارة بين مصر والسودان مثل قرية المالكى العربية والقرى التي يمتلك سكانها المراكب الشراعية التي تستخدم لنقل المسافرين والبضائع بين القرى مثل قرية الإمبركاب وقرية المالكى . لذلك كان النقص في عدد الذكور

1— Scadder, op. cit., pp. 4—5

2— Herzog, op. cit., pp. 1—9

1— Akiel, op. cit., pp. 204—206

يتزايد عند الكنوز والعرب عنه عند النوبيين ، مما يشير إلى أن الهجرة للعمل في المدينة أساسها إقتصادي بحسب (ملحق رقم ٢ - جداول ٢٤٢ ، ٤) .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الكنوز والعرب من ناحية والنوبيين من ناحية أخرى ، فالواضح أن النوبة الأصلية عامة بيئة طاردة باستمرار للقادرين على العمل لكي يوفروا للأقارب المقيمين في القرى النقود اللازمة لشراء حاجاتهم المعيشية . فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين في المدن المصرية والسودانية في عام ١٩٦٠/٥٠٥٨١ نسمة منهم ٣٢٤٣٠ من الذكور . (١) وأوضحت الدراسة التي قام بها Scudder عام ١٩٦٢ أن نسبة المهاجرين للعمل في المدن تتراوح بين ٥٠٪ في بعض النجوع و ١٠٠٪ في نجوع أخرى ، وأنها تبلغ في المتوسط ٨٥٪ بالنسبة لجميع القرى (٢) .

وإذا كانت الإحصائيات تشير إلى الأعداد الكبيرة من النوبيين الذين يتركون قراهم للعمل في المدن ، فإنها في حقيقة الأمر لا تعطي صورة واضحة دقيقة لظواهر السكانية لكل قرية بل ولكل نجوع على حده . ويرجع ذلك إلى ارتباط الحالة السكانية في كل نجوع بوجود الأرض الزراعية . ففي بعض النجوع لا يوجد بها ذكور ، وتقتصر على الإناث والأطفال فقط مثل النجوع كورتي بقرية دابود والبلد والحفير بقرية أبوهور . وفي نجوع أخرى لا يقيم فيها إلا كبار السن من الرجال والنساء والأطفال . ومن ناحية أخرى لا تعطي الإحصائيات السكانية صورة دقيقة عن فئات الأعمار الحقيقية لأنها تشمل الصباغة الذين يعملون في القرى والذين استقروا فيها .

فقد اتضح أن غالبية سكان القرى النوبية من الأطفال وكبار السن من الرجال والنساء . وأن معظم الرجال القادرين على العمل غير مقيمين في القرى . فالذكور في فئات الأعمار من ١٥ إلى ٥٠ تقل نسبتهم ، بينما ترتفع النسبة

في فئات الأعمار الكبيرة والأطفال (متوسط نسبة الذكور في الفئات الثلاثة من ٣٠ إلى ٥٩ تبلغ ٧٨ ، ٧٨ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٧٥ في سنوات التعداد على التوالي) . ولا يقتصر ذلك على الفترة ما بين عام ١٩٢٧ ، عام ١٩٦٠ وإنما هي ظاهرة قديمة كما يتضح من الجدول رقم ١٥٥ (ملحق رقم ٢) .

وفي الواقع لم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، وإنما اختلفت الهجرة للعمل في المدن - وخاصة بعد العملية الثانية - عما كانت عليه قبل ذلك . فلم تخضع للقواعد التي كانت تنظمها . فقد بدأ كل من يقدر على العمل في المدينة الهجرة إليها دون أن يقيد الآباء رغبته أو ضرورة بقائه في القرية لوجود غيره من أعضاء عائلته خارج المجتمع النوبي . فقد كان من الضروري بقاء أحد أفرادها الذكور الذين يستطيعون الإشراف على مختلف شئون العائلة . كما كان النوبيون يغيرون الانتقال إلى المدينة وإخلاء المسكن وتركه مهجورا على حد تعبيرهم . يضاف إلى ذلك أن هناك الأرض الزراعية التي تتطلب وجود القادر على العمل في القرية لاستخدامها . وبعد تلك الخسائر الهائلة أصبح النوبيون يفضلون هجرة الأبناء للعمل في المدن دون أية اعتبارات عائلية أو اجتماعية ، ولم تصبح رغبة الأبناء في الهجرة للعمل مرتبطة بموافقة الآباء والأمهات بل كانوا يتطلعون إلى تلك المرحلة من أعمار أبنائهم التي تمكنهم من العمل في المدينة .

وانتجى المهاجرون إلى نقل زوجاتهم وأولادهم للإقامة والاستقرار معهم في المدن . فقد كانوا يتركونهم في القرى ، والقليل منهم من تصاحبه زوجته وأولاده . فهناك الأراضي الزراعية التي تتطلب وجودهم لاستخدامها ، فضلا عن حضور الرجل في فترة الزراعة الصيفية للمشاركة في الزراعة أو في فترة جمع محصول البلح للحصول على نصيبه منه . فقد بلغ عدد الأسر النوبية ٢٥٣٢٨ أسرة في عام ١٩٦٠ منها ما يعادل ٢٨٪ أسرة مقيمة بأكملها في القرى ، ٣٨٪ أسرة مقيمة وبها مهاجرين ، ٣٣٪ أسرة مهاجرة بأكملها . ويعني ذلك أن ثلث الأسر ببلاد النوبة يعيش بعيدا عن وطنه (١) .

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية - تهجير أهالي النوبة - صفحة ٤٦

(١) إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٠ .

2- Scudder, op. cit., p. 5

وتبين هذه النسب بين القرى المختلفة . ففي مرواروماريا والمضيق (وهي قرى كنزية) تبلغ نسبة الاسر المقيمة الى جملة الاسر ٨١/١٠٠٨٠ / ١٢٣٠ / ١٠٠ . وبالنسبة الى تزايد نسبة الاسر المهاجرة بأكملها في هذه القرى إذ تبلغ في على التوالي .

مروار ٧٢٣٠ / ١٠٠ . أما في الدكة وبلانة تزايد نسبة الاسر المقيمة بأكملها بشكل واضح إذ تبلغ ٥٦٢٠ / ١٠٠ و ٥٩٥٠ / ١٠٠ على التوالي ، وتقل فيها نسبة الاسر المهاجرة بأكملها (١) . وهذا ما يشير الى أثر مشروعات الري حيث أن القريتين أقيم بكل منها مشروع للري الدائم . وكما ذكرت من قبل لا تشير هذه النسب الى حقيقة عدد الاسر النوية في القريتين فهما أكثر القرى النوية التي توجد بها الاسر الصيدية . وإذا كان هناك تأثير لتلك المشروعات فهو ينحصر في قلة عدد المهاجرين من السكان بالنسبة لغيرها من القرى .

.....

من كل ماسبق يتضح أثر الظروف البيئية والاقتصادية فيما يتميز به المجتمع النوبي من ظاهرات سكانية . فالهجرة للعمل ترجع في الأصل الى تلك الظروف التي جعلتها ظاهرة يتميز بها المجتمع النوبي منذ الماضي . يذكر Allan أن الساقية ليست آلة كافية لرفع المياه الى الأرض لأن هناك كمية من المياه تفقد ارتفاعها عن منسوب المياه أثناء عملية التشغيل حيث تتساقط المياه . وتزداد كمية المياه المفقودة أثناء هبوب الرياح وفي فصل الصيف للارتفاع الشديد لدرجة الحرارة . فقد تبين أنه عندما يكون ارتفاع الساقية عن منسوب المياه بمقدار مترين يمكن ري مساحة من الأرض تبلغ أربعة أو خمسة أفدنة في فترة ارتفاع منسوب المياه بسبب الفيضان ، وفدانين ونصف في فصل الشتاء ، وفدان ونصف في فصل الصيف عندما ينخفض منسوب المياه الى أقل مستوى ، فضلا عن ارتفاع درجة الحرارة (٢) . وعلى ذلك يتضح أن الظروف البيئية والمناخية تحدد مساحة معينة

(1) Sudder, op. cit., p.34

(2) Scudder, op. cit., p.34

من الأرض التي يمكن زراعتها وأن تناج زمام الساقية لا يكفي إلا لإشباع حاجات عدد قليل من الأفراد . الأمر الذي يؤدي إلى أن يكون هذا العدد ثابتا باستمرار ، وأن يتجه الآخرون الذين لهم حقوق في ملكية الزمام أو الساقية نحو المدينة للعمل فيها .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالأراضي الزراعية التي تروى عن طريق الساقية ، فتحطيم السواقي بسبب بناء السد وتعليته وأراضي الزراعة الصيفية تزايد من أعداد النوبيين الذين يتركون القرى ويتجهون للعمل في المدن . وهو ما حدث بالفعل بعد عام ١٩٣٣ على وجه الخصوص . ولم تتيح البيئة الطبيعية بوجود توازن ايكولوجي يحقق للسكان بعض حاجاتهم على مدار السنة ، مما يؤدي إلى التخفيف من هذه الزيادة المطردة للمهاجرين الى المدن . وعلى ذلك كانت المدن تمتص الزيادة في حجم السكان باستمرار .

ثانيا : النوبيون في المدن :

١ - تتميز هجرة العمل النوية بطابع معين من حيث الاتجاه إلى المدن التي يتخذها النوبيون مراكز للعمل ، وبالتالي للإقامة والاستقرار فيها فكل قرية مرتبطون بمدينة معينة من المدن المصرية والسودانية يتجه إليها كل من يرغب من سكانها في الهجرة للعمل . فالمهاجرون مثلا من الجنيه والشباك ودابود ودهميت والامبركاب يتجهون إلى مدينة الاسكندرية . والمهاجرون من المالكى والسياله وقورته وأدندان يتجهون إلى مدينة القاهرة . في حين يتجه العرب إلى السودان وخاصة مدينة وادي حلفا . فعالية المهاجرين من سكان قريتي السبع والسقاري يعملون بالسودان (١)

(١) لا يوجد في مدينة الاسكندرية الا عدد قليل من العرب يبلغ عددهم ٦٧ من المذكور و ٥٢ من الاناث يؤلفون ٢٠ أسرة . ولا يوجد من بينهم فرد واحد من قرية السقاري . ونتيجة لقلّة عددهم انضموا الى جمعية كروسكو على أساس علاقات المصاهرة القائمة بين بعض القبائل العربية والقبائل النوبة في كروسكو والريه .

ويرجع هذا التحديد لاتجاه الهجرة للعمل من القرى النوبية إلى المهاجرين الأوائل . فالشخص من مهاجري الجيل الاول، يعتبر نقطة ارتكاز أو مركز جذب لأعضاء مجتمعه المحلي تجاه المدينة التي يعمل بها .

فلم تكن التزامات الشخص الذي يعمل في المدينة — وخاصة هؤلاء المهاجرين الأوائل — قاصرة على تقديم المساعدات المالية والعينية لأقاربه في القرية، وإنما كان لزاما عليه مساعدة الغير في البحث عن العمل سواء من أقاربه أو من سكان قريته الذي يلتجئ إليه ويرغب في العمل فضلا عن تحمل عبء اقامته إلى حين استلامه العمل . فالبعد الفيزيقي بين المدينة والقرية لا يؤدي إلى تحرر الشخص من التزاماته تجاه أقاربه وأعضاء مجتمعه المحلي . وقد ساعد على ذلك أن الشخص لم يفقد شعوره بقسوة الظروف الاقتصادية التي يعيشها المقيمون في القرى ومدى أهمية العمل لهم . لذلك لا ينتظر الشخص المقيم في المدينة التجاء الآخر إليه أو ابداء رغبته في العمل عن طريق المراسلة ، وإنما كان يرسل في طلب حضوره إلى المدينة عندما تكون هناك فرصة للعمل . وكان من السهل على المهاجرين الأوائل إيجاد العمل لغيرهم لأن أعمالهم كانت حراسة المنازل والخدمة فيها وفي المحلات العامة والاندية . فكثيرا ما يشمل مكان العمل الواحد عددا من الخدم — ان لم يكن جميعهم — تربطهم روابط القرابة أو رابطة الانتماء إلى مجتمع محلي بعينه .

ويتضح هذا من السبب الاساسي الذي أدى بالنوبيين إلى تكوين جمعية القرية في المدينة . إذ كان الغرض الرئيسي من انشائها هو توفير مكان لاستخدامه مقرا لاقامة الوافدين من القرية إلى حين الالتحاق بالعمل .

ويشير ذلك إلى تلك الالتزامات التي كانت تقع على المقيمين في المدينة تجاه الوافدين من قراهم . فهي عبارة عن تسهيلات ضرورية لهم تشجعهم نحو الاتجاه إلى مدينة معينة بالذات دون غيرها . ويؤكد ذلك اتجاه العرب إلى السودان حيث ارتبطوا به نتيجة لاستقرار بعض من أجدادهم في مدينة حلفا بالذات عندما كانوا ينقلون البضائع والسلع بين مصر والسودان .

وكان من نتيجة هذا التحديد لاتجاه الهجرة للعمل من القرية إلى المدينة أن صارت مدينة معينة بالذات مركز تجمع واقامة لأشخاص من قرية واحدة . ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما تتكامل مساكنهم في حى واحد من أحياء المدينة . (١)

ويعتبر هذا التجمع والتكامل السكني لأعضاء المجتمع القروي الواحد أحد العوامل الرئيسية لاستمرار علاقاتهم ببعضهم البعض خاصة وأن هذا التجمع ناتج في الأصل عن التعاون لإيجاد العمل المناسب للفرد . وبما يجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بالعلاقات بين المهاجرين ، أن مهاجري الاجيال الاولى كان لهم دور هام في عملية استقرار النوبيين في مدينة الاسكندرية . فقد قاموا بإنشاء مدارس النهضة النوبية التي كانت تستقبل أبناء النوبة والتي وفرت للكثير منهم التعليم الذي أتاح لهم العمل في الوظائف الحكومية وفي الشركات والبنوك . وإذا كان هذا أحد عوامل الاستقرار في المدينة ، فهو يشير إلى ما تتميز به العلاقات بين المهاجرين من التقارب الشديد وتماسك وتضامن الجماعة الواحدة التي ينتمي أفرادها إلى

(١) ففي مدينة الاسكندرية تتكامل مساكن الاسر من القرية الواحدة في حى واحد أو اثنين من أحياء المدينة . ففي حى البان مساكن غالبية الاسر من قرية الامبركاب ولى حى الطارين من ماريا وغالبية قرى النوبيين ، ولى كوم الفكة من دهميت ، ولى كوم الشقاف من دابود ، ولى الطارين ومحرم بك من قرى النوبيين . وتوجد عزبة في الغيط الصميدى تعرف بعزبة توماس لأن جميع سكانها من قرية توماس ويحتلكون منازلها . ويضاف إلى ذلك أن هناك تكتل قبلي — وهو الوحيد في المدينة — في حى زعربانه يياكوس حيث توجد مساكن أفراد قبيلة أبو راس المنتشرة في قرى ابريم والجنيينة والشباك ومصمم وغيرها . وعلى سبيل المثال يبلغ عدد الاسر من قرية كروسكو ١٥ أسرة وعدد العائلات ١٥ عائلات، تقيم منها ١٥ في حى المنشية و ٧ في حى الرمل .

ويوجد مقر جمعية القرية في الحى الذي تتكامل فيه مساكن المهاجرين من سكان القرية . لذلك توجد غالبية جماعات القرى النوبية في حى الطارين .

مجتمع قروي بعينه. فقد كانت مساهمة الفرد في تكاليف إنشاء هذه المدارس محدودة من خلال انتهائه القروي كما هو الحال في مختلف مساهماته في المناشط التي تتعلق بالنوبيين ككل في المدينة. ويعتبر استمرار العلاقات بين المهاجرين أساس ارتباطهم الوثيق بمجتمعهم المحلي، وبالتالي لحضرتهم لمختلف الالتزامات الاجتماعية تجاه أقاربهم وغيرهم المقيمين في القرية. فان استمرار ارتباط الفرد بمجتمعه القروي يرجع إلى علاقاته بأعضاء مجتمعه المقيمين في المدينة وعضويته في جماعتهم التي يمكن اعتبارها مجتمعا صغيرا ممثلا لمجتمعه القروي.

فما لاشك فيه أنه إذا لم تتخذ الهجرة للعمل هذا الاتجاه الذي أدى إلى تجمع مهاجري القرية الواحد وأصبحوا موزعين ومنتشرين في عدة مدن لكنت النتيجة بالضرورة الضعف الشديد لارتباط الفرد بمجتمعه أن لم يكن اختفاء هذا الارتباط نهائيا. فالنوبيون في القرى يعرفون أقاربهم المقيمين في المدن المصرية غير القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ولكن تنعدم العلاقات فيما بينهم. فلا وجود في تلك المدن لمثل هذا التكتل والتجمع الموجود في المدن الثلاثة. وهو ما يؤكد دوره وأهميته في الارتباط الوثيق بين الفرد ومجتمعه المحلي.

٢ - وتوضح أهمية هذا الدور إذا نظرنا إلى تلك العوامل التي تعمل في الاتجاه المضاد لتماثل تلك الجماعة ولارتباط الفرد بمجتمعه المحلي. وتتعلق هذه العوامل بالعمل والحياة في المدينة. وأهمها الاستقلال الاقتصادي للفرد واعتماده الكلي على عمله لأنه كفيلا بأن يؤدي إلى انفصال الفرد عن مجتمعه خاصة وأنه يدرك تمام الإدراك ظروفه الاقتصادية التي تؤكد له عدم إمكانية الرجوع إليه وتحتم عليه الاستقرار في المدينة والارتباط بها. فلم يكن العمل في المدينة لفترة قصيرة أو لبضعة سنوات يعود بعدها الفرد إلى قريته، وإنما هي هجرة للعمل والاقامة والاستقرار في المدينة.

وجود الزوجة والأولاد في المدينة هو أحد العوامل الهامة للاستقرار في المدينة، كما أنه يعمل في الوقت ذاته على ازدياد شعور الفرد بالاستقلال والانفصال

عن مجتمعه، وبالتالي يؤدي في النهاية إلى ضعف ارتباطه به. وعلى ذلك يكون وجود الزوجة والأولاد في القرية أحد العوامل الرئيسية لاستمرار ارتباط الفرد بمجتمعه.

يضاف إلى ذلك أن هناك عدد غير قليل من العائلات التي يقيم كل منها في مسكن خاص. ففي مدينة الاسكندرية أظهر الحصر للأسر المقيمة في المدينة أن هناك من قرية كروسكو ١٥ أسرة، ١٠ عائلات ومن قرية الرينة ٢٢ أسرة و ١٠ عائلات. فوجود العائلة الكاملة في المدينة يضاعف من ارتباط الفرد بمجتمعه القروي. وعلى الرغم من ذلك فان غالبية المهاجرين من القرى في مدينة الاسكندرية يرغبون في أن يكون لهم منازل في القرى الجديدة وبطالبون بإصرار الهيئات الحكومية بالأسراع في بناء المنازل (منازل المقربين) كما نص على ذلك قانون تهجير أهالي النوبة والاسراع في تسليم وتعليك الأراضي الزراعية التي تم استصلاحها، فالبعض منهم يرغب في العودة إلى القرية والاستقرار فيها. وغيره يريد المنزل والأرض لكي يكون ضمانا له في العودة إلى القرى مستقبلا عند ترك عمله. فالأسر والعائلات التي أمكن حصرها في مدينة الاسكندرية أقبلت على كتابة استمارة الحصر اعتقادا بأن عملية الحصر سوف تساعد على تحقيق رغبتهم في امتلاك الأرض الزراعية والمسكن في القرى، ويبلغ عدد هذه الأسر والعائلات ١٥٠٠ أسرة وعائلة.

وتعتبر الحياة في المدينة من العوامل الهامة التي تساعد على انفصال الفرد عن مجتمعه المحلي. فهي تؤثر على قيمه واتجاهاته وطريقة تفكيره وسلوكه، كما أنها تمنى لديه الشعور بالفردية.

وعلى الرغم من هذه العوامل فالنوبيون في المدينة يرتبطون ارتباطا وثيقا بمجتمعاتهم المحلية. فما هي إذن العوامل ذات الدور الهام في المحافظة على هذا الارتباط واستمراره؟

لقد تبين أن الغرض الرئيسي من الهجرة للعمل في المدينة هو استكمال النقص

في الحاجات المعيشية الضرورية التي لا يوفرها الاقتصاد المحلي . وعلى ذلك يمكن اعتبار تقديم الفرد المساعدات المالية والعينية لأمرة أبيه عاملا لارتباط الفرد بمجتمعه ولكن الارتباط واستمرار العلاقات بينه وبين أقاربه وأعضاء مجتمعه لا يتوقف على مجرد تحقيق هذا الالتزام إذ أن الفرد يمكنه أن يؤديه كالتزام خلقى بضرورة تقديم العون والمساعدة لآبيه ووالداته ، ولكنه في الوقت ذاته يكون متباعدا تماما عنهم وعن مجتمعه المحلي وعن أعضائه المقيمين في المدينة .

ومن ثم فلا بد وأن تكون هناك عوامل أساسية قد أدت إلى استمرار ذلك الارتباط وتقويته وتدعيمه بحيث تضعف إلى حد كبير من فاعلية دور العمل والحياة في المدينة وأثرها على الفرد وعلاقته بأقاربه في القرية . وبالضرورة ترجع تلك العوامل إلى بناء المجتمع النوي وتنظيمه الاجتماعي .

يقول Van Veslen أن ارتباط القرويين الذين يعملون في المدينة بمجتمعاتهم القبلية في إقليم تونجا Tonga بأفريقيا يرجع إلى الاحتفاظ بدورهم الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتهم المحلية الذي يؤدونه وهم في المدينة بعيدا عنها . وأن تحضر الفرد person's urbanization الذي يقصد به انفصال الفرد واستقلاله التام عن مجتمعه المحلي هو الحالة التي يصبح فيها متحررا من ولائه لقبيلته غير معتمد على نسقها الاجتماعي والاقتصادي ، ويصبح مواطنا في الدولة كفرد من أفرادها وليس كمضو في القبيلة التي ينتمى إليها والتي أصبحت جزءا من الدولة (١) .

وعلى ذلك فإنه يجب دراسة هؤلاء القرويين من خلال تنظيمهم الاجتماعي في القرية . وهو ما يذكره ابشتين Epstein أيضا في دراسته للنسق السياسي

1— Van Veslen, J., "Labour Migration as a lpositive factor in the Continuity of Tonga Tridal Society," in Sonthall, Aiden (ed.), *Social change in Modern Africa*, Oxford university Press, 1961, pp. 230 — 232

لمدينة لوانشيا Lunshya إحدى مدن مقاطعة حزام النحاس بروديسيا الشمالية باعتباره نسقا ناميا نتيجة للتغيرات السريعة التي تمر بها المدينة . فهو يؤكد ضرورة دراسة الأفريقيين المقيمين في المدينة من خلال التنظيم الاجتماعي لمجتمعاتهم المحلية القبلية . إذ أنه لا يمكن اغفال هذا التنظيم لأنه يخفى وراء سلوك أفراد الجماعات الأفريقية القبلية تجاه بعضهم البعض في المدينة من ناحية ولأن مجتمع المدينة خاضع لتأثيرات قوى خارجية لها دور فعال وإيجابي في الأحداث التي تحدث داخله والتي تؤثر في عملية نمو النسق السياسي سواء كانت تلك القوى الرؤساء القبليين أو رؤساء شركات التعدين الذين يستغلون هؤلاء الرؤساء القبليين من ناحية أخرى . ويرجع تضارب النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين فيما يتعلق بالنسك والتضامن القبلي من حيث الضعف والقوة إلى اغفالهم ارتباط المهاجرين المقيمين في تلك المدينة بمجتمعاتهم القبلية المحلية (١) .

وأستنادا إلى ذلك فإنه للتعرف على الارتباط الوثيق للنويين المقيمين في المدينة وولائهم لقبائلهم وخضوعهم لمختلف الالتزامات الاجتماعية كأعضاء في قبيلة أو في مجتمع القرية لا بد وأن ننظر إلى هذا كله من خلال تنظيمهم الاجتماعي التقليدي .

٣ — تبين من الصفحات السابقة دور تجمع المهاجرين أعضاء المجتمع القروي في المدينة وتكتل غالبية مساكنهم في الحي الواحد في ارتباط الفرد بمجتمعه المحلي . وفي الحقيقة لا يرجع هذا الدور إلى الكثرة العددية في حد ذاتها ، وإنما يرجع إلى ما تتضمنه من نتائج وآثار يمكن أن نجعلها فيما يلي : —

أ — فاتجاه المهاجرين من القرية الواحدة إلى مدينة معينة بالذات واستمرار الانتقال من القرية إليها والالتزام الملقى على عاتق الذين سبقوهم إليها تعتبر في حد ذاتها عاملا للاتصال الدائم بينهم وبين قريتهم خاصة وأن المقيمين في القرى

1 — Epstein, A.L., *Politics in An urban African Community*, 1958 .

يرسلون إلى أقاربهم في المدينة الهدايا التي يحملها إليهم المسافرون والتي يرغب فيها المقيمون في المدن . كما أن استقرار المهاجرين في المدينة وعدم التنقل من مدينة إلى أخرى يؤديان إلى ثبات علاقاتهم بعضهم ببعض . فهم يحرصون على الزيارات المتبادلة فيما بينهم والتزاماتهم تجاه بعضهم البعض في مختلف المناسبات مثل الزواج أو الوفاة ، فضلا عن تقديم العون والمساعدة الاقتصادية إذا تقدم أحدهم بطلبها من الآخر . وهي التزامات مماثلة تماما لمثيلتها في مجتمعهم القروي وامتداد لها في المدينة .

ب - من بين المقيمين في المدينة من تربطهم روابط القرابة الأبوية والقرابة الأمومية اللتين لهما دور مماثل في حياة الفرد وتفرضان التزامات وحقوق محددة للأقارب تجاه بعضهم البعض .

فالعلاقات بينهم إذن ليست علاقات الانتماء للمجتمع القروي الواحد فحسب وإنما هي علاقات قرابية في المحل الأول . وقد كانت الجماعات في المدينة في بداية تكوينها قائمة على أساس قبلي بحث تقتصر عضويتها على أعضاء القبيلة الواحدة ، ثم تحولت إلى جمعيات قروية . ويرجع ذلك إلى تناقض مثل هذا الانتماء القبلي مع الانتماء إلى القرية الناتج عن تعدد انتماءات أعضاء القبيلة إلى عدة قرى التي تنتشر فيها القبيلة فعلى الرغم من أنهم جميعا يعرفون وحدة انتمائهم القبلي وانحدارهم من سلف واحد فإن للتوزيع الإقليمي للنجوع والقرى قد أدى إلى الاستقلال التام للأقارب المقيمين في قرية عن أقاربهم المقيمين في قرية أخرى ، والضعف الشديد في التزاماتهم تجاه بعضهم البعض أن لم تكن منعقدة ومقتصرة على التعاطف فقط . يضاف إلى ذلك وحدة مجتمع القرية واستقلاله عن بقية المجتمعات القروية الأخرى . فأصبح نتيجة لهذا كله أن تكون الغلبة للانتماء إلى مجتمع القرية عن مثل هذا الانتماء القبلي لما يفرضه من التزامات وحقوق محددة تجاه أعضاء مجتمع القرية بعضهم البعض . وبمعكس هذا كله انضمام جمعيات القرى الستة التي تتألف منها مدينة نصر في جمعية واحدة بمدينة الاسكندرية ، أطلق عليها جمعية نصر .

وما يزال القليل من الجمعيات بالمدينة قائما على أساس قبلي مثل الجمعيات الغريبات والعونلاب وأبو راس .

ج - ويفضل النوبيون الزواج بين أولاد الخؤولة أو العمومة . فقد كان - وما يزال - الرجل ينتقل إلى القرية للزواج ثم يعود إلى المدينة إما تصاحبه زوجته أو يتركها عند أهلها في القرية . وينطبق هذا في حالة اختيار الشاب لعروسه من بين قريباته المقيمت في المدينة . فالنوبيون يرفضون زواج بناتهم من غير النوبيات ، وهذا ما يشير إلى أهمية وجود الأمر النوبية في المدينة ونشأة الأولاد فيها إذ أن وجودها يتيح الفرصة للشباب لاختيار زوجته من بين بناتها . وسوف أتناول هذا كله بالتفصيل في الباب الثالث وإنما أشير إلى تلك العلاقات القرابية الأبوية والأمومية والزواج باعتبارها تؤدي دورا هاما ورئيسيا فيما تتميز به علاقات هؤلاء المقيمين في المدينة من القوة والتقارب الشديد من ناحية ، وارتباطهم الوثيق بمجتمعاتهم القروية من ناحية أخرى . ويعني ذلك أن نظام النسب النوبي - وهو نظام مزدوج - يؤدي دورا هاما في استمرار علاقات المهاجرين بمجتمعاتهم القروية .

د - وعلى الرغم من أن المهاجرين يعيشون بعيدا عن قراهم ، فهم يشاركون في الحياة الاجتماعية داخلها ، كما أن ما يحدث داخل القرية ينعكس على علاقاتهم بعضهم ببعض .

ففي القرى الكنتزية عامة وبعض القرى العربية وقرية الجنية والشباك النوبية يساهم المقيمون في المدينة بنصيب من نفقات وتكاليف إقامة الموالد في القرى . يحدد لكل واحد منهم مبلغ معين يجمع ويرسل إلى قبيب الولي في القرية وترتكز تلك المساهمة على أساس ارتباط الشخص بالولي أما عن طريق قبيلته أو مباشرة بينه وبين الولي لإعتقاده في كراماته وبركته .

وكان إلى وقت قريب يقام لإحتفال ديني (المولد) لكل ولي من الأولياء في مدينة الاسكندرية في نفس الوقت الذي يقام في القرية . وما يزال بعضها يقام إلى الآن . ولا يقتصر هذا على الرجال فقط ، وإنما يشمل أيضا النساء .

اللاتى يحرض أكثر من الرجال على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الولى باستمرار وفى مناسبة المولد خاصة . وهذا كله كفيل بأن يؤدي إلى استمرار علاقتهم بالقرى وإرتباطهم الوثيق بها . يضاف إلى ذلك أن البعض منهم يحرض على الانتقال إلى القرية لحضور المولد تبركا ببركة الولى .

ويسم كل منهم بنصيب فى تكاليف إقامة الإحتفال بمولد السيد الرسول كأحد التزاماته الاجتماعية كعضو فى القبيلة التى ينتمى إليها حيث يتم هذا الإحتفال على أساس تعاون القبائل ومشاركة كل منها بنصيب معين من هذه التكاليف . وبالمثل فيما يتعلق بنصيبه من تكاليف بناء المسجد أو الأدوات الخاصة به وعنفية النجع الذى يقيم فيه أقاربه .

يضاف إلى ذلك تدخل المقيمين فى المدينة فى إختيار عمدة القرية ومشايخ البلد حيث يكون لموافقتهم وعدم موافقتهم فى إختيارهم كثير من الاعتبار والاهمية لأن اتفاق المقيمين فى القرية على إختيار العمدة مثلا يرتبط بموافقتهم التى يصلون إليها عن طريق المناقشة فى جمعية القرية والتوفيق بين الآراء المتضاربة والاتفاق على شخص معين ليكون عمدة القرية . ويكون هناك إتصال دائم بينهم وبين المقيمين فى القرية بخصوص ذلك .

وبالمثل فى حالة المنازعات التى تحدث بين الافراد فى القرية . فالمقيم فى المدينة يقف إلى جانب أقربائه فى منازعاتهم مع الآخرين وهو بعيد عن القرية ويصبح فى موقف نزاع من أقارب الطرف الآخر فى النزاع بالنسبة للمقيمين فى المدينة بحيث يؤدي هذا إلى الخصومة والقطيعة تبعا لطبيعة النزاع وحدته . ويكون للروساء المقيمين فى المدينة دورهم فى فض النزاع وإبداء الراى عن طريق المراسلة عندما يكون طرفا النزاع جماعتين من البيوت أو القبائل . وفى الغالب يكون لتدخلهم كثير من الاعتبار فى فض النزاع وهم بعيدون عن القرية ، بل وأحيانا تم المصالحة عن طريقهم .

وتعتبر ملكية القبيلة ضمانا لنصيب الفرد منها والمحافظة عليه عندما يكون

بعيدا عن القرية لعدة سنوات على أساس إنتقاله اليه تبعا للانحدار من سلف القبيلة والإقسام الداخلى للقبيلة . فهى تحقق له شعورا بالطمأنينة وعدم القلق فيما يتعلق بمعيشته فى القرية عندما يعود إليها عند بلوغه سن الشيخوخة أو ترك العمل . فملكية القبيلة تحقق له تأمينا اجتماعيا يتمنع به فى فترة كبر السن خاصة وأن غالبية المقيمين فى المدن كانوا من الخدم وحراس المنازل .

هـ - على الرغم من اعتبار جمعية القرية أحد العوامل التى تساعد على استقرار النوبيين فى المدينة وانفصالهم عن القرية لأنها تيسر للمهاجرين العمل والحياة فى المدينة عند حضورهم من القرية ، فهى تعمل على استمرار ارتباطهم بالقرى وتحافظ عليه وتدعمه . فدور الفرد فى حياة قريته الاجتماعية والسياسية يتم عن طريق الجمعية . وتناقش بمختلف مشاكلها فى مقرها . وإذا كان هناك البعض منهم الذى يتردد على مقر الجمعية على فترات متباعدة ، فجميع أعضاء الجمعية يحضرون فى المناسبات الهامة وخاصة الوفاة . فالجمعية وسيلة الإتصال بين المقيمين فى المدينة والقرية ، كما أن الفرد عن طريقها يقوم بالتزاماته تجاه الآخرين بمناسبة الزواج والوفاة . يساهم ببلغ معين عند زواج أحد الافراد ، ويذهب إلى الجمعية لتعزية أقارب المتوفى والمساهمة أيضا ببلغ كنوع من المساعدة والعون لأقارب المتوفى فى القرية . ويعتبر هذا الالتزام أم وأخطر التزامات الفرد تجاه الآخرين كما هو الحال فى القرية . فليس مقر الجمعية مجرد مكان لتجمع الاعضاء لقضاء أوقات فراغهم والقيام بمختلف النواحي الترفيهية ، وإنما هو فى الأصل مركز تجمعهم لغرض الاتصال الدائم بالقرية . ويساعد وجود مقر الجمعية فى الحى الذى تتشكل فيه مساكن المقيمين فى المدينة من القرية الواحدة على هذا التجمع لأنه ييسر لهم التردد عليه باستمرار عما إذا كان فى مكان بعيد عن مساكنهم .

وتتولى الجمعية عن طريق رؤسائها مصالحاة الاطراف المتنازعة ، كما أنها تمارس نوعا من الضبط لسلوك أعضائها والتزاماتهم تجاه أقاربهم فى القرى فيما

يتعلق بالمساعدات المالية . فلا يستطيع الفرد النخل عن هذا الالتزام أو التأخير عن ارسال المساعدة لأن مثل هذا السلوك يجعله ينال سخرية وتهكم أعضاء الجمعية . ويساعد على ذلك أن غالبية المقيمين في المدينة يؤلفون تجمعات تقوم أما على أساس الانتماء إلى مجتمع القرية أو على أساس الانتماء القبلي حيث لا يجتمع أفراد هذه التجمعات في مقر الجمعية فقط ، وإنما يجتمعون أيضا في أحد المقاهي في أوقات فراغهم .

و — ليست المدينة المصرية والقرية النوبية — والقرية المصرية عامة — مجتمعين مختلفين كل الاختلاف بحيث ينظر إليهما في إطار المجتمع الحضري الصناعي ، والمجتمع القروي . فالمدينة المصرية ما تزال مجتمعاً غير حضري صناعي ، وإنما ينطبق عليها نموذج المجتمع قبل الصناعي في كثير من الخصائص^(١) . ويقول أوسكار لويس أن الوضع الثقافي والخصائص العامة للمجتمع الكبير تؤثر حتماً على أشكال الحياة الاجتماعية القروية وعلى أفراد المجتمع القروي الذي هو أحد قطاعاته . ومن ثم ففي المجتمع الذي تكون فيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي تحمل القرية بعض خصائصه المميزة وثقافته ومشاكله^(٢) . وينطبق هذا على المجتمع المصري ففي الواقع لا تختلف الاعتبارات القرابية تماماً في الحياة في المدينة المصرية كما أن للجوار أيضاً كثيراً من الاعتبار . فما تزال العلاقات العائلية على درجة كبيرة من القوة ، وما يزال الفرد لا يستطيع التحرر من قبضة العائلة إلى حد كبير . تفرض التزاماته وحقوقه لا تختلف كثيراً عن مثلها في القرية النوبية أو القرية المصرية عامة وعلى وجه الخصوص

1— Geiser, Peter, « Some Impressions Concerning The Process of Stabilization and urbanization in Nubia Society », in *Symposium on Contemporary Nubia*, Social Research Center, American University in Cairo, 1964. p. 7

2— Lewis, Oscar, *Village life in Northern India* Village Fooks, New York, 1950 pp. 303—305

في المجال الاقتصادي . ويخضع الإبن لسلطة الأب ، كما أن علاقته بأقارب الأم وأقارب الأب خصائص علاقته بكل من أمه وأبيه .

ويرجع هذا التشابه بين المدينة المصرية والقرية المصرية إلى نمط الاقتصاد والثقافة القومية . ويعني هذا كله أن النوبي عندما ينتقل من قريته إلى المدينة المصرية فهو لا يصطدم بثقافة مغايرة تماماً لثقافته مجتمعه . ويعتبر هذا التشابه أحد العوامل الرئيسية في اتجاه النوبيين إلى المدن المصرية وبالمثل المدن السودانية واستقرارهم فيها .

فقد أظهرت دراسة بيتر جايزر Peter Geiser أنه على الرغم من وجود شواهد تدل على وجود تفاوت في درجات الاستقرار والتحضر التي بلغتها الجماعات النوبية المقيمة في مدينة القاهرة تفاوتاً يرتبط بالفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الجماعات ، فإن التوزيع الذي أصاب قيم النوبي من جراء ممارسته للحياة في المدينة لم يكن بالشدة التي يمكن توقعها . ويرجع أسباب التأثير الضعيف بالحياة الحضرية إلى ما بين النظم الأخلاقية في القرية النوبية والمدينة المصرية من تشابه كبير من ناحية وإلى علاقة النوبيين بالمدينة المصرية عبر التاريخ من ناحية أخرى^(١) .

هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى الارتباط الوثيق بين المقيمين في المدن ومجتمعاتهم القروية واستمرار هذا الترابط على الرغم من البعد المكاني الذي يفصل المدينة عن القرية وعلى الرغم من الحياة في المدينة وما تتضمنه من عوامل تؤدي إلى الانفصال والتباعد في العلاقات . وينطبق هذا كله على النوبيين المقيمين في مختلف المدن المصرية والسودانية . فقد أثبت البحث الذي أجرته نادية حجاج عن أنماط الأسر النوبية المقيمة في مدينة القاهرة ،^(٢) لغرض التعرف على

1 — Geiser, p., op. cit

(٢) نادية حجاج — أنماط الأسر النوبية المقيمة في القاهرة — مركز البحوث الاجتماعية (بالالة الكاتبة) الجامعة الأمريكية بالقاهرة — عام ١٩٦٤ .

مدى التشابه والاختلاف بين هذه الأنماط بالإشارة إلى المعايير الاجتماعية والنماذج والاتجاهات السلوكية ، أنه لابد وأن يؤخذ في الاعتبار العلاقات العائلية والاجتماعية بين المقيمين في المدينة والمقيمين في القرى من الأقارب وغير الأقارب كموامل تشكل اتجاهات وقيم النوبيين في القاهرة إلى جانب عامل العلاقة الزوجية . فقد أظهر البحث تشابها كبيرا بين اتجاهات وميزات أفراد الأسر الكاملة (وهي التي تتألف الواحد منها من زوج هاجر إلى القاهرة تصاحبه زوجته أو زوجاته وأولاده) وأفراد الأسر المشتقة (وهي التي تتألف الواحدة منها من زوج هاجر إلى القاهرة وترك زوجته وأولاده في القرية) . فلم يؤثر مكان وجود الزوجة والأولاد على الأسس الاجتماعية التي يتشكل بمقتضاها سلوك الإنسان . وكما تقول الباحثة كان المعتقد بصفة عامة أن الأسر الكاملة أكثر استقلالا وانفصالا عن القرى وأكثر تمثلا للحياة والقيم الحضرية من المهاجرين الذين فضلوا ترك زوجاتهم وأولادهم في القرى . ولكن البحث أثبت عكس ما كان متوقعا وهو أنه لا يوجد اختلاف بين اتجاهات أفراد كل من الأسر الكاملة والأسر المشتقة وتمسكهم الشديد بالروابط العائلية والاجتماعية مع القرية . وذلك على العكس من اتجاهات الشباب البالغ الأعزب فهو أكثر تمثلا لطرق الحياة الحضرية وأكثر عناصر جماعة المهاجرين من النوبة استقرارا وأكثرهم تحصيلًا للألم وعملًا في المهن الرافضة ورغبة في الاستقرار في مدينة القاهرة . وإذا كانت الأسر الكاملة تؤلف ٦٢ ٪ والأسر المشتقة ٣٨ ٪ من مجموع أسر العينة (٧٤٧ أسرة) ، يتضح إذن مدى قوة الترابط بين المقيمين في القاهرة والمقيمين في القرى .

واستنادا إلى كل ما سبق يتضح أن الهجرة للعمل في المدن لم تؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع النوبي ، وإنما تعتبر أحد العوامل الهامة التي حافظت على استمراره . وفي الواقع يرجع ذلك إلى ظروف المجتمع النوبي وتنظيمه الداخلي ، فلم تكن هناك مجالات لاستثمار المهاجرين لمخزائهم من أعمالهم في القرى الأمر الذي أدى إلى استقرارهم في المدن وعدم الرجوع إلى القرى . وإذا كان منهم من يعود إلى القرية ، فلا يحدث ذلك إلا في حالتين : الأولى عند بلوغ الرجل سن

الشيخوخة وترك العمل في المدينة . والثانية عندما يعود الشخص لسبب من الأسباب ورغبة في الاستقرار في قرينته ، وفي كلتا الحالتين لا يؤثر رجوعه في الحياة الاجتماعية .

فالشيخوخة تحد إلى درجة كبيرة من مشاركة الشخص في الحياة داخل القرية كما أن الشخص يشارك في الحياة الاجتماعية داخل القرية تبعًا للأدوار التقليدية ووفقا لالتزاماته وحقوقه التي تحددها علاقاته بالآخرين والتي تكون للقرابة كثير من الاعتبار في تحديدها . وفي الغالب فإن الذين يرجعون إلى القرى هم المسنون من الرجال .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالدرجة التي عليها العلاقات من القوة سواء بين المقيمين في المدينة أو بينهم وبين المقيمين في القرى من الأقارب وغير الأقارب ، فهل هناك انعكاس للتغيرات في العلاقات بين المقيمين في المدينة من ناحية والعلاقات فيما بينهم وبين المقيمين في القرى ؟ .

في الواقع ازداد الترابط بين أفراد جماعة المهاجرين من النوبة وقراهم ، ولكن كان للتغيرات التي تعرض لها المجتمع النوبي نتيجة لعملية التهجير أثر في علاقات المهاجرين بعضهم ببعض وعلاقاتهم بأقاربهم بالقرى . وهذا ما سوف نوضحه فيما بعد .

وغيرها من القرى التي تقع على امتداد النيل في الشمال أو في الجنوب وفي الضفة
الآخري من النيل .

ويشير هذا كله إلى انعزال قرى الكنوز والعرب والنوبيين كل منها عن
الآخري ، ويزيد من هذا الانعزال بين الكنوز والنوبيين وجود اقليم العرب
بين اقليمها .

وعلى ذلك يتضح أن الظروف البيئية قد أدت إلى أن تكون في النوبة الأصلية
وحدتان اقليميتان اجتماعيتان هما القرية والنجع ، القرية وهي الوحدة الكبيرة
وتتألف من عدد من النجوع .

أولا : النجع :

١ - يشير لفظ النجع - كما يستخدمه النوبيون - إلى الجماعة القرابية
التي تقيم في وحدة إقليمية واضحة الحدود . فلا يقصد من الإشارة إلى النجع
المفهوم المكاني فحسب ، ويتضح ذلك في إدراك ومعرفة سكان النجع حدوده
الإقليمية في حالة التجاور المكاني لأكثر من نجع ولا توجد فواصل طبيعية تميز
الحدود بينها . كما أنه يحمل غالبا اسم الجماعة القرابية المقيمة فيه مثل نجع العبداب
في قرية المالكي ونجع السلطاناب في قرية الجنينة والشباك ، وإذا كان النجع
يسمى بغير اسم الجماعة ، ففي العادة يستعمل النوبيون اسم الجماعة في
الإشارة إليه .

والنجع غالبا ما يكون وحدة إقليمية وقرابية . يرتبط الأفراد المقيمون فيه
بروابط القرابة إما عن طريق الانحدار ومن سلف واحد مشترك أو عن طريق
الزواج والمصاهرة . وكان النجع في الأصل وحدة قرابية أبوية يقيم فيه أفراد
أحد أقسام القبيلة .

ولكن نتيجة لأسباب ثلاثة تكونت الجماعة النجمية التي تتألف من أكثر من
جماعة أبوية واحدة مختلفة الانتماء القبلي . السبب الأول هو الزواج الاكسوجامي
وإقامة الزوج الدائمة عند أهل زوجته ، فعلى الرغم من القاعدة العامة بضرورة

الفصل الثالث

التوزيع الإقليمي للقرى والجماعات

حددت الظروف البيئية مواقع الإقامة والاستقرار في النوبة الأصلية بحيث
أدت إلى أن يتميز المجتمع النوبي بتوزيع إقليمي معين . فقد كان هناك تلامز بين
توزيع أماكن الإقامة والاستقرار وأبعاد السهل الفيضي غير المتصل الممتد على
طول مجرى النيل . ففي الجهات التي توجد بها الأراضي الزراعية ، أقام النوبيون
مساكنهم بالقرب منها على المدرجات والأرصعة الصخرية أو على حدود الأراضي
الزراعية . لذلك كانت القرية تتميز بانضمامها إلى عدد من الأقسام الإقليمية
الاجتماعية الصغيرة التي عرفت كل منها بالنجع .

ولم تتح المدرجات والأرصعة الصخرية والارتفاع المتدرج للمضبتين الشرقية
والغربية وعدم وجود المياه فيها والارتفاع الشديد لدرجات الحرارة بامتداد
القرية إلى الداخل بعيدا عن مجرى النيل . كما كان امتداد القرية الطولي مرتبطا
بوجود الأراضي الزراعية ومساحتها المحاذية لمجرى النيل . ففي الأماكن التي
يتسع فيها السهل الفيضي يقل طول القرية وعدد نجوعها عن طول وعدد نجوع
القرية التي تقع في الأماكن التي يضيق فيها السهل وكان عدد السكان في القرية
الأولى يزيد عنه في القرية الثانية .

وقد أدت تلك الظروف البيئية إلى أن تكون كل قرية مجتمعا مستقلا قائما
بذاته . وأن يكون الاتصال بين سكان النجع الواحد وغيره من نجوع القرية
مرتبطا بمدى امتدادها الطولي بحيث يقل الاتصال تبعا للبعد بين النجع وغيره
سواء الذي يقع في شماله أو في جنوبه .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للنجع فهو ينطبق بالضرورة على القرية ككل

انتقال الزوج وزوجته إلى النجع الذي تقوم فيه جماعته القرابية العاصبة بعد قضاء فترة محددة عند أقارب زوجته بعد الزواج ، فقد كان البعض يستقر عند أقارب الزوجة . ومن ثم يكون الزواج نواة لظهور وتكوين جماعة قرابية مختلفة الإلتواء القرابي الأبوي عن الجماعة القرابية المقيمة أصلاً في النجع ، ولكن يرتبط أفراد الجماعةين بروابط القرابة الأمومية .

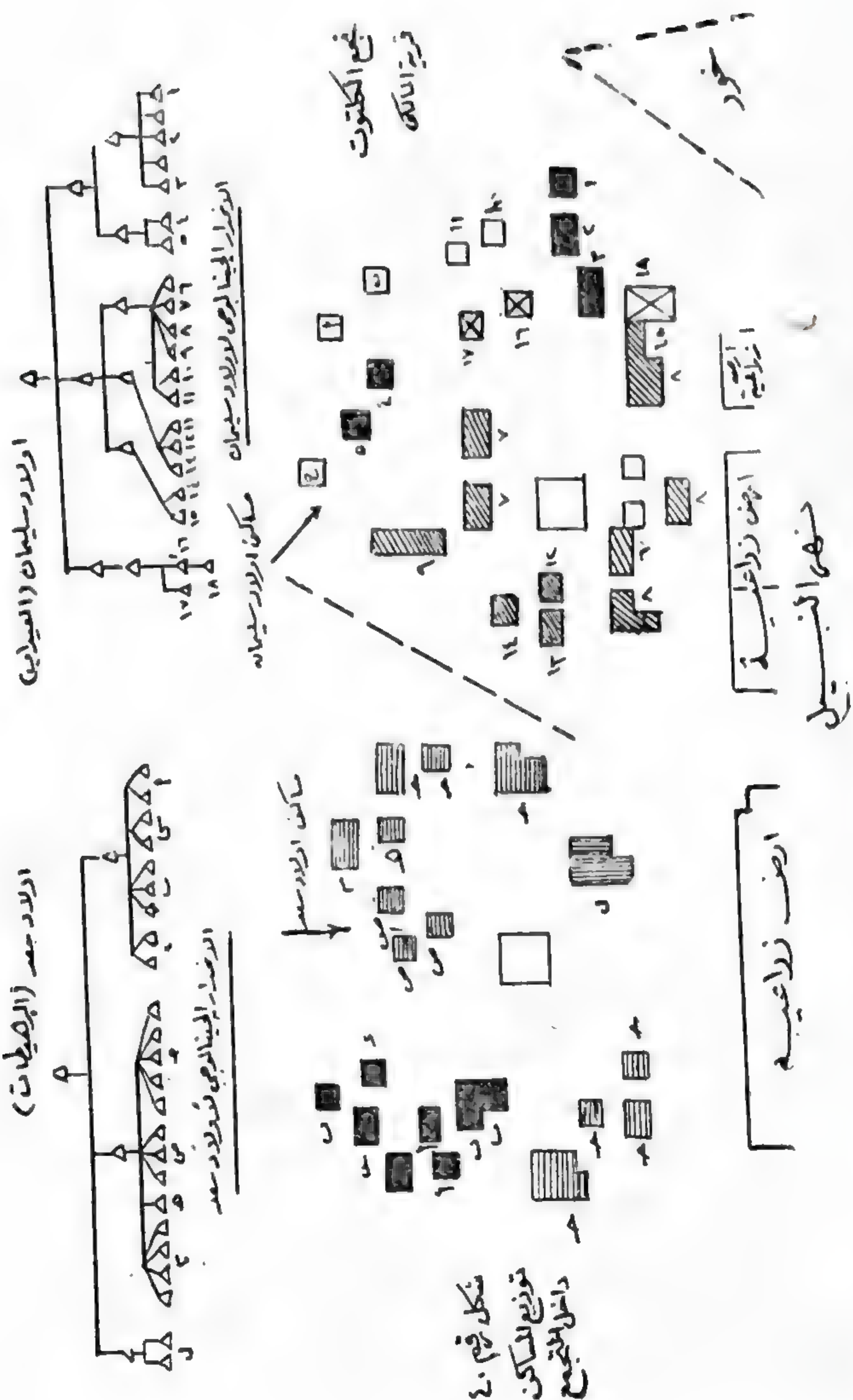
أفراد الجماعة بروابط القرابة الامومية .
والسبب الثاني هو انتشار ملكية القبيلة الزراعية في أكثر من نجع من نجوع
القربة وانتقال بعض أفراد القبيلة إليها واستقرارها إلى جوارها لإمكان استغلالها .
وفي هذه الحالة تؤدي الملكية الزراعية إلى تكوين جماعة أبوية تشترك الجماعة
القرابية الإقامة معها في نجعها الأصلي .

والسبب الثالث هو انتقال المساكن في عام ١٩٣٣ إلى المناطق الجبلية التي ترتفع عن أعلى منسوب مياه التخزين بسبب التعلية الثانية لسد أسوان فقد نتج عن الانتقال تقارب عدد من النجوع إلى تكون وحدة إقليمية واحدة تضم سكان تلك النجوع.

من هذا يتضح أن النجوع في القرى الأصلية ثلاثة أنواع : النوع الأول وهو الذي تكون فيه الجماعة الجمعية وحدة قرابية أبوية ويعرف باسمها أى اسم مؤسسا .

والنوع الثاني هو الذي تكون فيه الجماعة النجعية من أكثر من جماعة قرابية أبوية مختلفة الإنتماء القبلي ولكن يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة الأمومية .
ويحمل هذا النوع من النجوع اسم مؤسس الجماعة المقيمة أصلا في النجع عن الأخرى . وفي الغالب لا يحمل مثل هذا النجع اسم أية جماعة منها .
والنوع الثالث هو الذي تتألف فيه الجماعة النجعية من أكثر من جماعة قرابية أبوية لا تقوم بين أفرادها روابط قرابية أبوية أو أمومية فضلا عن عدم وجود أحداهما يرتبط بها لسبق الإقامة في النجع عن الأخرى .

٢ - وينقسم النجع سواء من النوع الاول أو الثانى أو الثالث إلى عدد من الأقسام . ترتبط بكل قسم منها إحدى الجماعات التى تتألف منها الجماعة النجعية .



فإذا كانت الجماعة النجمية من النوع الأول فكل فرد منها يرتبط بقسم من أقسام النجع . وإذا كانت الجماعة النجمية من النوع الثاني أو الثالث فكل واحدة منها ترتبط بقسم من أقسام النجع . وفي الغالب كانت هناك فواصل طبيعية مثل الأخوار الصغيرة أو التلال أو مساحة من الأرض الصحراوية بين منطقة سكنية وأخرى بحيث تعكس هذه الأبعاد المكانية اختلاف الانتماء القبلي . فأولاد سليمان في نجع الككنوت في قرية المالكي (شكل رقم ٤) ينتمي أفرادها إلى قبيلة العيداب ، وأولاد سعد ينتمي أفرادها إلى قبيلة الرهيطاب . ويعكس البعد المكان للسكنين أ ، ب عن مساكن أولاد سليمان اختلاف الانتماء القبلي أيضا . فالزوجتان من أنات أولاد سليمان والزوجان أحدهما ينتمي إلى الرهيطاب ، والآخر ينتمي إلى الداودية إحدى القبائل المقيمة في القرية .

ويشير ذلك إلى أنه كان هناك تلازم بين التوزيع الإقليمي في النجع والتقسيمات والتمييزات القرابية . يضاف أيضا أن توزيع المساكن داخل القسم الواحد كان يتبع درجة القرابة بين أفراد الجماعات العائلية . فكلما قربت علاقات القرابة بين هذه الجماعات كلما تقاربت مساكنهم (شكل رقم ٤) ويرجع ذلك إلى الزواج والسكنى عند أقارب الزوج .

وفي بعض النجوع كان هناك مسجد أقامه سكان النجع . فقد ساهم جميع أفراد الجماعة النجمية في تكاليف بنائه ، لذلك فمساكنه للجماعة ككل . فعندما وزعت التعويضات الخاصة بالمباني بعد الانتقال إلى القرى الجديدة ، تقاسم سكان النجع المبلغ الذي خصص تعويضا للمسجد . فحصلت كل أسرة على نصيبها منه وبالمثل فيما يتعلق بالمضيقة .

ففي كل نجع يوجد مبنى عام ، ويقع غالباً في وسط النجع ، ويعرف بالمضيقة ، يجتمع فيه الرجال يتناولون طعامهم وشرابهم . وتقام فيه الاجتماعات لمناقشة

كل ما يتعلق بالجماعة من أمور . وتقام فيه مجالس التحكيم لفض المنازعات . وإذا لم يكن هناك مسجد في النجع تقام فيه شعائر الصلاة . ويستقبل فيه سكان النجع الزائرين والضيوف فإن ذلك يعد خسارة كبيرة بالنسبة للنجع . لذلك فالمسجد ينال اهتمام النوبيين من حيث توفير الأدوات والآثاث الذي يكفل الراحة للضيوف طوال فترة إقامتهم . وتقام فيه الشعائر الخاصة بالوفاة . إذ يجتمع فيه جميع سكان النجع من الرجال عند وفاة أحد الأفراد . ويمكن فيه أقارب المتوفى العاصمين يشاركونهم بعض الأقارب أو رجال من النجع ثلاثة أيام لا يبرحونه . وتلتزم كل جماعة سكنية سواء كانت أسرة أو عائلة بإرسال وجبات الطعام إليها طوال هذه الأيام الثلاثة .

ولا توجد إلا مضيضة واحدة في النجع فيما عدا بعض النجوع — وهي قليلة وغالبا تكون من نجوع القرية العربية — حيث يوجد أكثر من مضيضة واحدة نتيجة لكبر حجم الجماعات القبلية المقيمة في النجع من النوع الثاني والثالث . فالنمط السائد هو المضيضة النجمية الواحدة التي تشترك فيها الجماعة النجمية ككل دون اعتبار لإختلاف الإلتواء القبلي للجماعات القبلية التي تتألف منها . يساهم جميع أفرادها في ترميمها وإصلاحها وتجهيزها بالأدوات والآثاث كما يكون للقيميين في المدن نصيب في التكاليف .

٣ — قد ذكرت فيما سبق أن المجتمع النوبي يتميز بتعدد القبائل وإختلاف أصولها القبلية والإلتواء القبلي الواحد عامل هام وجوهري للتقارب بين الجماعات القرابية التي تتألف منها القبيلة ولوحدها وتماسكها . ولم تكن القبيلة متمركزة الإقامة في نجع من نجوع القرية وإنما تنتشر في عدد من النجوع إما أن تكون متقاربة أو متجاورة وإما أن تكون متباعدة ويفصل بينها نجع أو أكثر . ولكن على الرغم من ذلك فالبعد البنائي بين قسم من أقسام القبيلة وبقية الأقسام أقل إنساعا وأكثر تقاربا عن البعد البنائي بينه وبين القبائل الأخرى حتى ولو كان هذا القسم يؤلف إحدى الجماعات التي تتكون منها الجماعة النجمية (النوع الثاني

أو الثالث من النجوع) . فالإقامة المشتركة في النجع وروابط الجوار وما يتبع ذلك من مصالح اقتصادية لا تؤدي بأن يتساوى البعد البنائي بين هذا القسم وغيره من الجهات التي تشاركه الإقامة في النجع مع البعد البنائي بينه وبين أقسام القبيلة التي ينتمى إليها .

وإذا كان القسم البنائي القبلي أولاد ، فالبعد البنائي بينه وبين الأولاد ، الأخرى التي يتألف منها البيت أكثر تقاربا عن أولاد ، من بيت آخر من بيوت القبيلة حتى ولو كانت الأولاد الأخيرة مقيمة في نفس النجع أو في نجع مجاور . والأخرى مقيمة في نجع بعيد أو متطرف في أقصى الشمال أو الجنوب من القرية . ولكنه في الوقت ذاته أقل إنساعا وأكثر تقاربا من الجهات التي تشاركها الإقامة في النجع والتي لا يجمعها الإلتواء القبلي الواحد . فالأبعاد البنائية بين وحدات القبيلة التي تنقسم إليها تلازم مدى ضيقها واتساعها مع درجة القرابة . فكلما قربت درجة القرابة بين أفراد الوحدة القبلية وغيرها — وهذا ما يتمثل في الأولاد — كلما كان البعد البنائي بينهما أكثر تقاربا . ويعتبر البعد بين أولاد وأخرى من نفس البيت أقل الأبعاد إنساعا وأكثرها تقاربا دون إعتبار لموقع الإقامة .

فالمنازعات التي تحدث داخل الأولاد يتم فضها بسهولة وبسرعة . ولا يتطلب ذلك إلا تدخل رئيسها ومنشأه موضوع النزاع في اجتماع يحضره رجال الأولاد الذين يتدخلون ويعيرون سلوك طرفي النزاع تجاه بعضهما . وأحيانا يستعين رئيسها بغيره من الأقارب رؤساء الأولاد الأخرى التي يتألف منها البيت إذا استدعى الأمر الإستعانة به كنوع من التأثير على طرفي النزاع . ويحدث ذلك عندما يكون البيت جماعة نجمية . ولا يحدث مطلقاً أن يتدخل شخص آخر من خارج الأولاد . ومن ناحية أخرى يقف الأولاد موقف الحياد من النزاع . في حين يختلف الأمر إذا كان طرفي النزاع من جماعتين من الأولاد من بيت واحد أو بيتين من بيوت القبيلة . ففي مثل هذه الحالة لا يقف

أعضاء الأولاد موقف الحياد وإنما يقفون إلى جانب طرف النزاع عضو جماعتهم. وإذا كانت المصالحة وفض النزاع تتم عن طريق رئيس البيت بمشاركة رؤساء الأولاد التي يتألف منها وبحضور رجال البيت ، فلا يتم إلا عن طريق الاستماعة بأحد القضاة العرفيين من رؤساء القبائل الأخرى في حالة النزاع الذي يكون طرفا النزاع من بيتين من بيوت قبيلة واحدة . وإذا كان في مثل هذه الحالة يحاول رئيس القبيلة فض النزاع بدون تدخل أحد القضاة العرفيين ، فالالتجاء إليه وسيلة للضغط على الأطراف المتنازعة ولإنهاء حالة النزاع لما يتمتع به القضاء العرفيون من منزلة ومكانة اجتماعيتين يكون لهما كثير من الاعتبار في الضغط على الأطراف المتنازعة وقبول المصالحة وما يتخذ من قرار . وإذا كان مثل هذا النزاع يحتم وقوف أعضاء البيت إلى جانب بعضهم البعض ، فالامر يختلف إذا كان أحدهم تربطه بطرف النزاع الآخر علاقة قرابية أمومية حيث تفرض عليه الوقوف موقف الحياد . وسوف أتناول ذلك فيما بعد .

٤ - كان النوع الثاني والثالث من النجوع النمط السائد في النوبة الأصلية وعلى وجه الخصوص النوع الثاني . ويعني ذلك أن الجماعة النجمية تتضمن عنصرا للتباعد في العلاقات بين أفراد الجماعات الأبوية التي تتألف منها هو اختلاف انتماءاتها القبلية . ويعني ذلك أيضا أن الجماعة النجمية متضمنة عنصرا متناقضا لتماسكها ووحدتها وعلى وجه الخصوص إذا كانت هناك من بين هذه الجماعات واحدة منها ينتمي أفرادها إلى قبيلة من القبائل التي لا تتمتع بمنزلة ومكانة اجتماعيتين عالية مثل القبائل التي يعتبرها النوبيون غريبة عن مجتمعهم أو قبائل النوبيين الأصليين . وعلى الرغم من ذلك كان للإقامة المشتركة وما يرتبط بها من مصالح اقتصادية وما تفرضه من التزامات دور هام وإيجابي في صنف حدة الانتماء الأبوي بين كل جماعة وأخرى . ويضاف إلى ذلك دور القرابة الأمومية التي لا تقل أهميتها عن القرابة الأبوية . فغالبا يرتبط أفراد تلك الجماعات بروابط القرابة الأمومية .

فلا تنتمى الأقليسي أو النجمي أهمية بالغة ، وبفوق الانتماء إلى القرية أهمية يذسا الفرد ويعيش داخله ، وينحصر معظم نشاطه داخل حدوده وإذا انتقل إلى المدينة فهو يعود إليه . ويشارك في معظم مناشطه . ويتلقى العون والمساعدة من زملائه المقيمين في النجع حيث تسود فيما بينهم أنواع من التعاون المتبادل . وإذا كان هذا التعاون المتبادل سائد بين الأقارب كنوع من الالتزام القرابي ، فقد كان سائد أيضا بين غير الأقارب المقيمين في النجع بما للالتزامات التي تفرضها الإقامة المشتركة وخاصة في مناسبات الزواج والوفاة . ومن ثم كان لدى الفرد شعور قوي بانتمائه إلى الجماعة النجمية وأكثر من شعوره بانتمائه إلى مجتمع القرية . هذا إذا وضع في الاعتبار الأبعاد الكلية بين النجوع ولامتداد القرية الطولي وصعوبة الانتقال خاصة في فترة ارتفاع منسوب المياه التي كانت تقلل من الانتقال بين النجوع البعيدة فضلا عن الظروف الاقتصادية التي تحد من نشاط الفرد خارج النجع الذي يقيم فيه لتشابه الانتاج في كل منهما وبالتالي لانعدام التبادل الاقتصادي فيما بينها إلى حد كبير .

وللجوار قيمة عالية لدى النوبيين ، تتمثل في قولهم : الجار القريب أحسن من القريب البعيد (الذي يعيش في نجع آخر) . يكون أسرع في تقديم الخدمات عند الحاجة الشديدة إليها على عكس القريب البعيد . . ومن هذا القول يتضح أيضا تأثير الظروف البيئية فيما أدت إليه من تقارب في العلاقات بين الأفراد والجماعات .

وعلى هذا الأساس أيضا كانت العلاقة بين النجع كوحدة اجتماعية وغيره من نجوع القرية الأخرى . فقد كانت هناك علاقة عكسية بين مدى اتساع الأبعاد المكانية بين النجوع ومدى التقارب في العلاقات بين أفرادها . كان مجال علاقات المصاهرة كثيفا في النجوع المتجاورة وخاصة التي لا توجد بينها فواصل طبيعية . وما دامت للقرابة الأمومية أهمية لا تقل عن أهمية القرابة الأبوية ، وما دامت الإقامة المشتركة دور هام في العلاقات الداخلية لوحدات الجماعة

النجمية ، فوجود روابط أمومية بين أفراد واحدة — من هذه الوحدات تؤدي إلى التقارب في العلاقات بين جماعات كل من النجميين المتقاربين .

وإذا كانت نجوع القرية تقع على طول مجرى النهر ، يتضح إذن أن النجوع البعيدة مكانيا والتي لا يجمع أفراد جماعتها الانتماء القبلي الواحد تكون العلاقة بينها أكثر اتساعا عن أي علاقة أخرى بين نجع وآخر .

من هذا كله يتضح أن الجماعة النجمية لم تكن تؤلف في جميع القرى النوبية أحد أقسام القبيلة النجمية الأمر الذي أدى إلى التداخل بين الانتماء النجمي والانتماء القبلي مما كان له أثر كبير إلى الحد من فاعلية الانتماء القبلي في العلاقات بين الأفراد والجماعات .

وفي المدينة لا أثر للانتماء النجمي في العلاقات بين الأفراد . فالفرد يعيش بعيدا عن القرية ، وبالتالي لا يشعر مثل المقيم في القرية بانتمائه القوي للجماعة النجمية ، فالفرد في المدينة يدرك انتماءه القبلي . وتحدد علاقاته مع غيره من سكان القرية من خلال العلاقة بين قبيلته وقبيلة الآخري .

ومن ناحية أخرى فإن شعور الفرد بانتمائه إلى القرية أقوى من شعور المقيمين في القرية . فالجمية التي هو عضو فيها في المدينة هي جمية القرية . الأمر الذي يؤدي إلى احساسه بانتمائه إليها وأن التزاماته كعضو فيها التزامات يحددها هذا الانتماء .

ثانياً : القرية الأصلية :

كانت القرية النوبية في المكان الأصلي وحدة اجتماعية مستقلة ومنعزلة عن القرية التي تقع في الشمال والآخرى التي تقع في الجنوب .

ويرجع سبب انعزالها واعتبارها وحدة قائمة بذاتها إلى الظروف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في النوبة الأصلية . ففي القليل النادر تتعدى روابط المصاهرة حدود القرية الواحدة . كما كان التبادل الاقتصادي بين القرية والآخرى منعزلاً تماماً نتيجة لتشابه الإنتاج في كل

قرية وعلم تحقيقه لفائض عن حاجات سكانها يمكن تبادله مع غيرهم من سكان القرى الأخرى . وإنما كان غير محقق للاكتفاء الذاتي ، الأمر الذي أدى إلى اعتمادهم على السلع المستوردة من مدن الوادي .

١ - تبين من الفصل الثاني أن أسلاف القبائل في المجتمع النوبي إما أن يكونوا من الأتراك أو العرب أو النوبيين الأصليين . واتضح أيضاً أن من أسباب التباعد الشديد في العلاقات بين الكنوز والعرب والنوبيين هؤلاء الأسلاف لما أرتبط بهم من اعتقاد قائم على أساس ديني أو أساس سياسي ، وهو ما يوجد له أيضاً تعبير وأثر واضح في العلاقات بين القبائل في كل من القرى الكنزية والقرى العربية وقرى النوبيين . فإن مدى اتساع البعد البنائي بين قبيلة وأخرى يستند إلى مثل هذا الأصل القبلي .

ففيما يتعلق بالقبائل في مجتمع النوبيين ، فعلى الرغم من البعد البنائي بين قبيلة وأخرى على أساس اختلاف الانتماء القبلي ، فقبائل الكشاف أقرب إلى بعضها البعض عن أية قبيلة منها وقبيلة أخرى لا يرجع أصلها إلى الأتراك دون اعتبار للأبعاد المكانية القائمة بين النجوع التي يعيشون فيها . وإذا كان يحدث أحياناً صراع بين قبيلة وأخرى حول العمودية في قرية من القرى ، فلا يؤثر ذلك في العلاقة بين القبيلتين ولا يؤدي إلى التباعد بينهما . ويتمثل ذلك بكل وضوح في اجتماع رؤساء القبيلتين والاتفاق على عدم الدخول في صراع من أجل العمودية والاتجاه نحو اختيار الشخص الذي يصبح عمدة للقرية . وفي الواقع يتم الاختيار على أساس انتقال العمودية إلى ابن العمدة السابق ، أو أحد أقاربه العاصيين الذين ينتمون إلى جماعة الأولاد التي ينتمي إليها العمدة . وإذا حدث ولم يرضخ الشخص الذي تقدم للعمودية للقرار الذي اتخذ رؤساء القبيلتين - وهذا لا يحدث إلا في القليل النادر - يتخلى عنه جميع أعضاء القبيلة ولا يقفون إلى جانبه في عملية الانتخاب ، وإنما يختارون الشخص الذي تم الاتفاق عليه لكي يكون عمدة القرية

فقبيلة الكشاف تعتبر نفسها أفضل من القبائل الأخرى مرتكزة في ذلك على

أساس اقتصادي وآخر سياسي ومن ثم كان البعد البنائي بين كل قبيلة وأخرى من الكشف أقل اتساعاً عن البعد القائم بينهما وبين قبيلة من النوبيين الأصليين أو غيرهم من القبائل الغربية التي تكونت في قرى النوبيين . وعلى هذا الأساس أيضاً كان التقارب الشديد بين قبائل النوبيين الأصليين إلى المركز السياسي فحسب وإنما إلى ملكيتهم لمعظم الأراضي الزراعية في النوبة الأصلية .

أما فيما يتعلق بقبائل عرب العيلقات ، فعلى الرغم من الأبعاد البنائية بين كل قبيلة وأخرى استناداً إلى الأصل القبلي المختلف فإن مدى التقارب والتباعد في العلاقات فيما بينها يحدده الأصل القبلي في علاقات القبائل بعضها ببعض كما هو الحال عند قبائل النوبيين . فالقبائل العربية بعضها ينتمي إلى عرب العيلقات وأخرى إلى الجعافرة وهي الصالحاب والغاليات وغيرها قبائل غربية عن كل من عرب العيلقات والجعافرة مثل الغريباب في قرية شاترمه والعونية في قرية المالكي وتتميز العلاقة بين الجانبين بالعداء والكراهية الشديدة التي لا ينكرها كل منهم والتي تجدها تعبيراً في النشاط السياسي . ومن ثم فعلى الرغم من البعد القائم بين كل قبيلة وأخرى من قبائل عرب العيلقات . فإن هذا البعد أقل اتساعاً من البعد القائم بينها وبين الصالحاب والغاليات الذين تتميز العلاقة بينهما بالتقارب الشديد . وقد انعكس ذلك على العلاقة بين كل قرية وأخرى من القرى العربية الخمسة والذي كان دور هام في العلاقة بينها في المكان الجديد . فالصالحاب والغاليات يتمركزان في الإقامة في قرية السبع وقرية وادي العرب وعرب العيلقات غالياتهم في قرية المالكي والسقاري ، والغريبات في قرية شاترمه . لذلك فالتباعد بين كل قرية وأخرى يزيد من وحدة القرية وشعور أفرادها بتلك الوحدة ، الأمر الذي يؤثر على تماسك المجتمع القرية .

ولا تختلف العلاقة بين القبائل عند الكنوز من حيث التقارب أو التباعد عن ذلك ، وأن كان يختلف الأساس الذي يقوم عليه هذا التقارب أو التباعد فالقبائل الكنزية ذات الأصول العربية متقاربة عن تلك القبائل من غير الأصول

العربية الغربية أصلاً عن الأقليم الكنزي سواء التي وفد مؤسسوها من الصحراء الغربية أو من الجنوب من السودان . وكما هو الحال عند النوبيين فيما يتعلق بالنوبيين الأصليين ، فالتباعد شديد أيضاً بين القبائل الكنزية وقبائل هؤلاء السكان الأصليين في القرى الكنزية .

مما سبق يتضح إذن أن العلاقات بين القبائل من حيث التقارب أو التباعد عند كل من الكنوز والعرب والنوبيين متشابهة . فهناك من القبائل التي تكون أقرب إلى بعضها البعض عن غيرها على الرغم من البعد البنائي القائم بين كل واحدة منها والأخرى على أساس اختلاف الانتماء القبلي . ويتضح أيضاً أن البعد البنائي بين كل من هذه القبائل وقبائل النوبيين الأصليين أكثر اتساعاً عن البعد القائم بين كل منها . وذلك على الرغم من اعتبارهم سكان البلاد الأصليين ، وأن زوجات أسلاف تلك القبائل من بين هؤلاء السكان . وقد ارتبط بهم العهد المسيحي في بلاد النوبة قبل اعتناق النوبيين الإسلام . فيطلق عليهم « أعقاب النصرانية » عند العرب ، والكمارية ، عند النوبيين والكنوز . وإذا كان من بينهم من لديه من الثروة ما لا يقل عما لدى أفراد القبائل المضار إليها أو يزيد عنها ، فلا يؤثر ذلك على علاقته بأفرادها على أساس العلاقة القائمة أصلاً بين قبيلته والقبائل الأخرى .

ويتضح التشابه في العلاقات بين القبائل عند كل من الكنوز والعرب والنوبيين في العلاقة القائمة بين كل منها والقبائل التي تعرف بالفقيراب . فالعلاقة من القائمة بين كل قبيلة كنزية ونوبية (لا توجد الفقيراب في القرى العربية) وقبيلة من قبائل الفقيراب أقل اتساعاً وأكثر تقارباً عن أي علاقة بين قبيلة وأخرى . ويرجع ذلك إلى أسلاف قبائل الفقيراب الذين كانوا من رجال الدين والذين اعتبرهم سكان القرى من الأولياء . فإن كل قبيلة من الفقيراب تضع بمنزلة ومكانة اجتماعيين لا تقل عن منزلة ومكانة قبائل الكشف في قرى النوبيين وقبائل الكوز ، فهي تتمتع بعلو وسمو المنزلة والمكانة الاجتماعيتين . ويشير ذلك إلى أثر العامل الديني فيها تتميز به هذه العلاقة من التقارب الشديد . فالاعتقاد في

الاولياء وارتباط النوبيين والكوز بهم وما تفرضه العلاقة بهم من التزامات متبادلة بين الولي والشخص الذي يرتبط به وأهمية دور الاولياء في احسوال المجتمع قد أثر في علاقاتهم بأفراد هذه القبائل. وما دام الامر كذلك فبالضرورة يكون البعد البنائي بين القبيلة الكنزية أو القبيلة النوبية والقبيلة من الفقيراب أقل اتساعاً وأكثر تقارباً عن البعد البنائي القائم بين قبيلة وأخرى. وذلك على الرغم من أن تلك القبائل (الفقيراب) تعتبر في الاصل غريبة عن المجتمع النوبي لحدائثة تكوينها ووفود أسلافها من خارج المجتمع كما هو الحال بالنسبة للقبائل التي يعتبرها النوبيون غير أصلية وغريبة عن مجتمعهم فإن مثل هذه القبائل تتميز العلاقات بينها وبين القبائل الكنزية والنوبية بالتباعد الشديد؟ ومثال ذلك قبائل العباددة والقبائل الاخرى التي توجد في غالبية القرى.

وتعكس المصاهرة والزواج هذا التباعد والتقارب في العلاقات بين القبائل. فقبائل الكشاف ترفض مصاهرة قبائل النوبيين وغيرها. في الوقت الذي تزداد فيه حالات الزواج بين افراد الكشاف وتكرار حالاته في الاجيال المتعاقبة. وينطبق ذلك على القبائل الكنزية وقبائل العرب أيضاً كانعكس المصاهرة والزواج التقارب في العلاقات بين قبائل الكشاف والكوز من ناحية وقبائل الفقيراب من ناحية أخرى حيث تقبل النوبيون والكوز على مصاهرة هذه القبائل. وتعكس المهور هذا كله بوضوح. فقد كانت مهور القبائل الكنزية وقبائل العرب العليقات أكبر المهور التي تقدم للفتيات حتى لا يتقدم شاب من القبائل الاخرى في طلب الزواج من إحدى بناتها.

وعلى ذلك يتضح أنه إذا كانت الظروف البيئية قد أدت الى أن تكون القرية وحدة اجتماعية مستقلة وقائمة بذاتها ومغلقة الى حد كبير على نفسها فإن تعدد الاصول القبلية وما ينشأ عنه من تباعد في العلاقات بين القبائل يزيد من عزلة القرية والتباعد في العلاقات بين كل قرية وأخرى. كما يتضح أيضاً - إذا نظرنا الى القرية من الداخل - أن هذا التعدد في الاصول القبلية يصير عنصراً

من عناصر تفكك مجتمع القرية ومناقصاً مع تماسك وتضامنه. وهذا كله يشير الى تأثير الهجرات الى داخل المجتمع النوبي وتكوين القبائل والعلاقات فيما بينها ولكن على الرغم من هذا كانت هناك عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضاد لتحقيق تماسك مجتمع القرية وتدعمه وتحد من فاعلية الانتماء القبلي.

ثالثاً القرية الحديثة.

تشمل القرية النوبية في المنطقة الحالية مكان غير منقسم على العكس تماماً عما كانت عليه في النوبة الأصلية. وتنتجع منازلها في أربع مجموعات منفصلة على أساس مسلحة المنزل وعدد حجراته تبعاً للتخطيط السكاني الذي وضعت لجنة تابعة لوزارة الاسكان. وتمت عملية الاسكان على أساس حجم الاسرة الامر الذي أدى الى عدم وجود تكتل سكاني قائم على أساس روابط القرابة العاصبة كما كان في القرية الأصلية. وحاول الاهالي مع رجال الادارة أثناء عملية توزيع المنازل أن تكون منازل الاقارب العاصبين متجاورة ولكن فشلت محاولتهم فالمنازل موزعة في أربع مجموعات. وأحجام الاسر مختلفة. ومن ثم أصبح في غير الامكان تحقيق رغبة النوبيين. وحاول البعض في بعد تحقيق تلك الرغبة عن طريق تبادل المنازل ولكن فشلوا أيضاً نتيجة لاختلاف عدد حجرات المنازل.

وتجاورت في الشارع الواحد أسر لا تربطها روابط القرابة، وكانت مقيمة في مجموع متباعدة، ولم تكن بين أفرادها علاقة اجتماعية. ولا يعني ذلك عدم وجود أمر يجمع أفرادها الانتماء القبلي الواحد، وإنما المقصود هو تلاش التكتل السكاني القراني التقليدي. وإذا وجدت مثل هذه الاسر، فمنازلها ليست متجاورة وإنما منتشرة في الشارع.

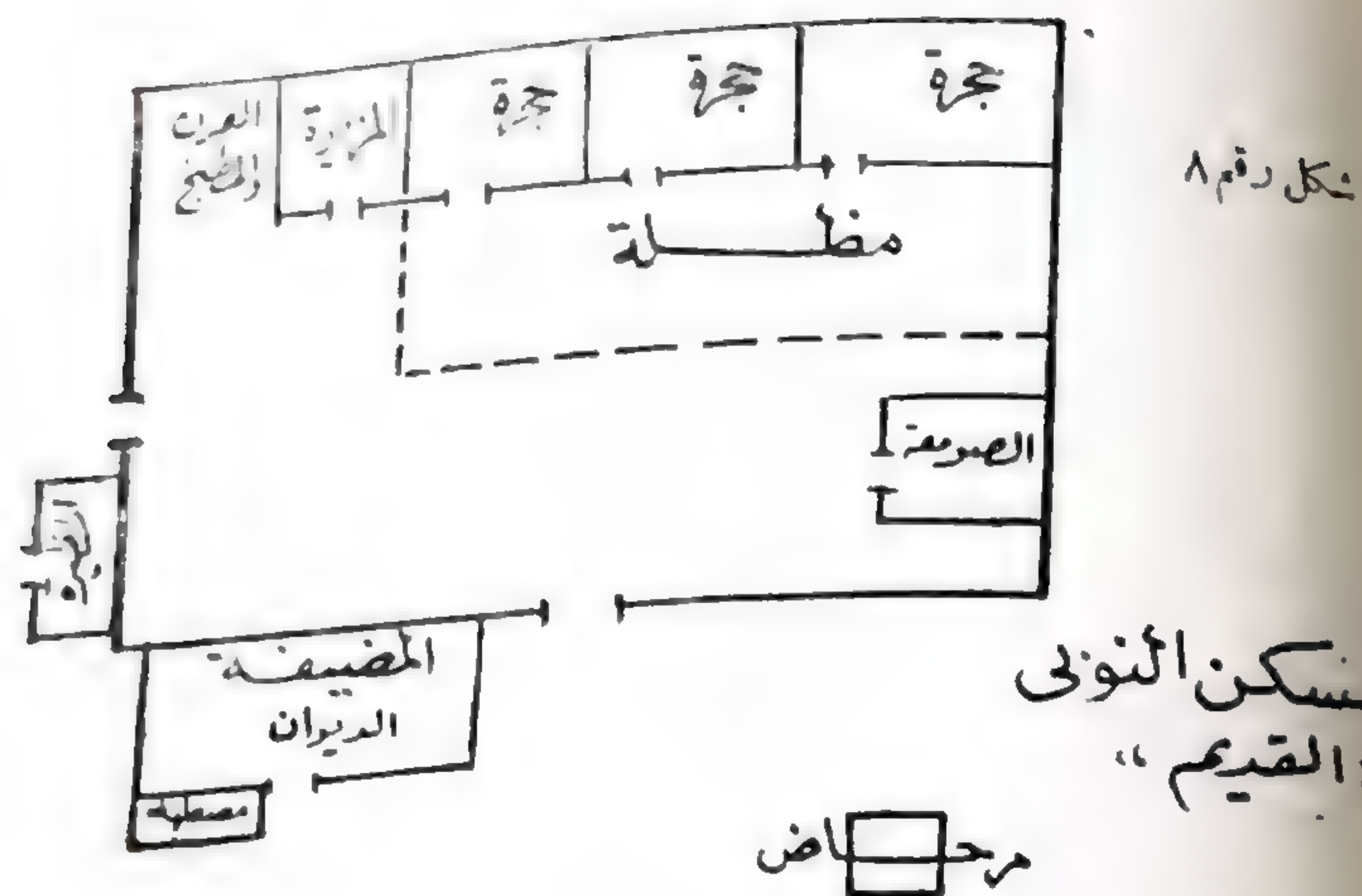
ونتيجة لذلك يختلف توزيع الوحدات السكنية عما كان في النجع القديم فقد كان لدى النوبيين تنظيم محدد ودقيق للتوزيع السكاني يقوم على روابط القرابة العاصبة. كما أنهم لا يرغبون في أن تكون المساكن متلاصقة. فقد

كان المسكن القديم المألوف عندهم هو الحوش السماوى ، الذى يضم الرجل وزوجته وأولاده المتزوجين وغير المتزوجين وبناته غير المتزوجات وأن يكون منفصلا عما يجاوره من المساكن ، فضلا عن اتساعه . فقد كان للسكن نمط خاص كما يوضحه (شكل رقم ٨) :

نقط خاص كما يوضحه (شكل رقم ١١) .
وقد أدى بناء المنازل في أربع مجموعات منفصلة وواضحة إلى أن تتميز
القرية بارتفاعها إلى عدد من القطاعات السكنية . وقد أتاح ذلك بأن يتخذ
القطاع السكني بعض خصائص النجع القديم .

القطاع السكني بعض
فقد اتفق سكان كل قطاع في غالبية القرى السكنية وقرى النوبيين على أن يتعاونوا في بناء مضيفة خاصة بهم داخل حدود القطاع. فظهرت عدة مضافات في القرية إلى جانب المضافة الرئيسية للقرية التي بنيت مع المنازل. فالتجاور السكني في الشارع الواحد قد أدى إلى أن تقوم بين الأسر التزامات متبادلة مماثلة للالتزامات التي كانت تفرضها الإقامة المشتركة في النجع القديم على الرغم من عدم وجود مثل هذه الالتزامات بين الكثير من أسر القطاع السكني حيث كانت تعيش في نجوع متباعدة. وساعد على ظهور هذه الالتزامات وجود أسر في القطاع السكني يرتبط أفرادها عن طريق القرابة العاصبة. فروابط الجوار والقرابة العاصبة تفرض المشاركة في شعار الوفاة وإرسال الطعام إلى المضافة. فأصبح من الضروري بناء عدة مضافات منتشرة في القرية لكي يسهل على الأسرة الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين.

وظهرت هذه المضايغ في القرى الكبيرة . في حين لم تظهر في القرى الصغيرة مثل قرية الجنينة والشباك وقورته أول وقورته ثان وقورته ثالث وقرية وادي العرب . وعلى الرغم من ظهورها في ثلاث قرى عربية (السبوع والسقاري والمالكي) فقد بنيت على أساس مغاير تماما عما حدث في بقية القرى الأخرى السكنية والنوبية . ففي حين تحدد توزيع المضايغ على أساس القطاعات السكنية ، فقد تم في هذه القرى الثلاثة على أساس قبلي بحيث . فكل قبيلة في كل



المسكن النوفى
«القيعم»

«القديم»

مرحله باض

- ١ - تطل واجهة المسكن على النيل. وتراوح مساحته ما بين ٥٠٠، ٢٠٠٠ م^٢ وارتفاع الحوائط ما بين ٤ ، ٥ أمتار .
- ٢ - يستخدم الحجر والرمل والطين في بناء المسكن .
- ٣ - تفصل المضيقة (الديوان) عن بقية الحجرات ، وبجيزة لاستقبال الضيوف وتناول اهتمام أفراد العائلة .
- ٤ - باب السر (كما يطلق عليه الكنوز) ونفاذه (عند العرب) لدخول وخروج الاناث .
- ٥ - تفصل حظيرة الماشية عن المسكن ، وفي بعض الاحيان تكون بعيدة غير ملاصقة للمسكن .
- ٦ - يتميز المسكن الكنزي عن المسكن العربي والنوبي بكثرة الخزاف الاطباق الخزفية الملونة المرايا والصور الملاصقة على واجهته . وتعتقد النساء للكنزيات في أن هذه الاطباق تحمي سكان المسكن من الحسد . وأنها إذا تعرضت للكسر فإنه تدبر سوء سوف يحدث للعائلة أما مرض أو وفاة أحد أعضائها . وقد كانت النساء في الماضي يحطمن هذه الاطباق عند وفاة أزواجهن . ولا تلتصق غيرها إلا بعد مضي فترة معينة لا تقل عن عام .

قرية منها أقامت مضيفة خاصة بها ساهمت كل أسرة في تكاليف بنائها . ويرجع ذلك إلى أن إحدى القبائل (العيداب) بقرية المالكى انفردت في بناء مضيفة خاصة بها مما أدى ببقية القبائل إلى الاتجاه نحو بناء مضيفة خاصة لكل واحدة منها . وقد أدرك سكان هذه القرى خطأ بناء المضاييف على هذا الأساس القبلى . إذ أن الاسر منتشرة داخل القرية بحيث يصعب على جميع الامر القيام بالتزاماتها . وقد أدى ذلك إلى بناء أكثر من مضيفة واحدة للقبيلة . لى تكون قرية من مساكن غالبية الاسر . وعلى الرغم من ذلك يتخذ القطاع السكنى فى القرى الثلاثة كما هو الحال فى بقية القرى نفس الخصائص التى تشير إلى النجع القديم . فلم يؤد بناء المضاييف على أساس قبلى إلى تحرر الاسر المتجاورة من الالتزام الذى تفرضه روابط الجوار .

ولاستناداً إلى ذلك يتضح أن بناء تلك المضاييف قد تم من خلال إدراك النوبيين للقرية الأصلية أو بعبارة أخرى من خلال التوزيع الاقليمى للجماعات فى المكان الاصلى وما يرتبط به من قيم إجتماعية تتمثل بوجه خاص فى الجوار . ويتضح ذلك فيما تسببه بناء المضاييف فى القرى العربية الثلاثة من مضايقات لسكانها وفيما أثارته من مناقشات للنظر فى إعادة توزيعها على أساس القطاعات السكنية .

وإذا كانت الظروف الجديدة وخاصة الظروف الاقتصادية قد أدت إلى اختفاء بعض أنواع التعاون المتبادل بين الاسر المتجاورة ، وهى التى تتعلق بتبادل السلع والحاجات المعيشية الضرورية ، فما يزال البعض منهما سائدا بين الاسر وخاصة فيما يتعلق بالاعمال المنزلية اليومية وبمناسبة حفلات الزواج . وفى قريتى كوشتمنه شرق وكوشتمنه غرب اتفق سكان الشارع الواحد المشاركة فى جمع محصول الفول السودانى من أراضيهم ونقله إلى منازلهم لتفادى الاستعانة بالعمال الصعابدة ودفع أجورهم اليومية . فاشترك جميع أفراد هذه الاسر من الذكور والإناث فى جمع المحصول ونقله . وقد دفعهم إلى ذلك ضعف عدد

الذكور المقيمين في القرية . وفي قرية أدندان وقرية قسطل حدث أيضا أن تعاون سكان القطاع السكني في جمع محصول قصب السكر ونقله إلى المصنع دون الاستعانة بالعمال الصاعدة . وعلى ذلك كان للحياة الاجتماعية في مجموع القرية الأصلية أثر في تنظيم بعض نواحي الحياة في القرية الجديدة .

من هذا يتضح أن هناك علاقات جديدة قد تكونت بين أفراد وأسر لم تكن بينها علاقات في القرية الأصلية نتيجة للتوزيع الإقليمي للجماعات النجمية وإمتداد القرية الطولي . فقد كان لتوسع مجال العلاقات الخارجية للجماعة النجمية متوقفا على ما بين أفرادها وأفراد الجماعات النجمية الأخرى من روابط قرابية عاصبة أو أمومية وروابط أخرى ناشئة عن تكوين الجماعة النجمية من النوع الثاني والثالث التي تفرض التزامات متبادلة في مناسبات معينة مثل الزواج تتمثل في الهدايا الملزمة . وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل العلاقات الداخلية للقرية الأصلية بعدة دوائر متقاطعة ومتداخلة . وأن التداخل والتقاطع بينها يشير إلى تلك الروابط الأخيرة ، ويعني ذلك وجود أفراد جماعات لا تقوم فيما بينهم روابط اجتماعية .

وفي القرية الجديدة إزدادت كثافة مجال العلاقات الداخلية للقرية . فإلى جانب العلاقات القائمة بين أفراد الجماعة النجمية تكونت علاقات جديدة بين أفراد تلك القطاعات من الدوائر غير المتداخلة أو المتقاطعة . ومن ثم اختفت المحاور التي تتجمع حولها علاقات الجماعات النجمية الخارجية والتي تمثل هذه الجماعات . وكان مجموع هذه العلاقات هي العلاقات الداخلية للقرية . ونتيجة لتغير التوزيع الديموجرافي للقرية الأصلية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة إزدادت كثافة العلاقات الاجتماعية الداخلية فضلا عن إتساع مجال العلاقات الخارجية .

وقد نتج عن هذا كله أن إزداد شعور الفرد بانتمائه إلى القرية ، ذلك

الشعور الذي كان على درجة كبيرة من الضعف . فلم تعد هناك الجماعة النجمية التي أضفت الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية عليها درجة بالغة الأهمية عن القرية . ووجدت ظروف جديدة تزيد من قوة شعور الفرد بانتمائه إلى القرية في المكان الجديد . ومن ثم أصبحت أكثر تماسكا على الرغم من ظهور العوامل التي تعمل في الاتجاه المضاد لتماسكها وتضامنها ، تلك العوامل التي تتعلق بالبناء الاجتماعي النوي . فقد أنشأ في القرية المسجد والسوق والمدرسة الابتدائية والمسفل ، وتكونت جمعية الإصلاح الاجتماعي ونادى الشباب ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي . يشارك سكان القرية في نشاطها جميعا . وتنال اهتمامهم ، وتمثل الموضوع الرئيسي في أحاديثهم اليومية .

وقد لم نضع فيما سبق أهمية الانتماء القبلي ودوره في العلاقات بين القبائل فهل أضعفت تلك التغيرات جميعا من درجة القوة التي كان عليها شعور الفرد بانتمائه القبلي خاصة وأن القبيلة وجماعة البيت بالذات قد فقدت كل منها مظهرها الإقليمي أو إطارها الإقليمي ؟ وهل أدت هذه التغيرات إلى التقارب في العلاقات بين القبائل ؟ .

وإذا كان النجع القديم يؤلف وحدة اجتماعية صغيرة - وفي كثير من النجوع وحدة قرابية - ذات مجال معين من العلاقات الاجتماعية حددت الظروف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية لإتساعه وكثافته ، فما النتائج المترتبة عن تلاشي هذه الوحدة على العلاقات بين أفرادها ؟ فالظروف البيئية تؤثر على مجال العلاقات الاجتماعية وكثافتها ومدى قوتها داخل المجتمع المحلي ، كما أنها تؤثر على إتساع هذا المجال وإمتداده إلى خارج حدوده الإقليمية (١)

1— Wilson, C. S. Monica, *The — Analysis of Social Change*, Cambridge, 1959, pp. 41-42

وإذا كان حجم السكان يؤثر في تنظيم مختلف النشاط الاجتماعية في المجتمع المحلي، ولا يحدد نوع أو خصائص العلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يحدد أيضا كم هذه العلاقات (١)، فما آثار تغير التوزيع الديموجرافي للقرية على العلاقات بين الأفراد والقبائل ؟

الفصل الرابع

الزراعة

الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس في المجتمع النوبي سواء في المنطقة الأصلية أو في المنطقة الجديدة. فالنوبيون يعتمدون عليها في معاشهم لدرجة أن الذين يمارسون أعمالا ومهن أخرى كالجارة والتدريس لا يتركونها. وترتبط تربية الماشية بالزراعة ارتباطا وثيقا حيث كان هناك تناسب طردي بين غلة الأراضي من الأعلاف وعدد الماشية.

الأراضي الزراعية

تعتبر منطقة النوبة الجديدة من الناحية الزراعية من أجود الأراضي. فهي جزء من وادي كوم أمبو الذي هو امتداد طبيعي للزراعات القديمة في العصور الماضية، وبها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي كان النوبيون يتطلعون إليها والتي دفعهم إلى تقبل عملية التهجير وترك بلادهم بحماس شديد. فقد اقتطعت النوبة الأصلية للأراضي الزراعية إذ كان ما يوجد بها منها عبارة عن مساحات قليلة تقع كل منها داخل حدود النجع. ولا يحقق إستغلالها التاج الزراعي الذي يتوازن مع حاجات السكان المعيشية.

فقد حددت البيئة الطبيعية مساحة الأراضي الزراعية في النوبة الأصلية. وقد حددت أيضا أنواعها وأوقات زراعتها وطريقة استخدامها ووسائل الري والأدوات وكيفية المجهود الذي يبذل في العمل وأنواع المحاصيل التي يختار النوبيون بعضها منها واهتموا بزراعتها دون غيره لإعتمادهم عليه في معاشهم تكيفا مع تلك الظروف. وكان لها أيضا دور هام في تشكيل النظم الاقتصادية.

فالأراضي الزراعية في النوبة الأصلية نوعان من حيث استخدامها : الأول أراضي الزراعة الصيفية، والثانية أراضي الزراعة الشتوية.

1— Firth, R, Elements of Social Organization. Watts & Co. 1951 p. 47

تغمر المياه أراضي الزراعة الصيفية فترة طويلة من العام تبدأ من منتصف شهر أكتوبر (ميعاد بدء إغلاق العيون بسد أسوان) إلى أواخر شهر مايو، وتعرض هذه الأراضي أحيانا للغمر قبل منتصف شهر أكتوبر نتيجة للتبكير بإغلاق عيون السد تقاديا لخطر الفيضانات العالية. ويتدرج انحسار المياه عن الأراضي من جنوب المنطقة إلى شمالها. فتكشف أراضي القرى الجنوبية قبل أراضي القرى الشمالية. أما عند بدء التخزين فأراضي القرى الشمالية تتعرض للغرق قبل أراضي القرى الجنوبية.

وهذه الأراضي ثلاثة أنواع هي: الجزر التابعة لبعض القرى، والسهل الفيضي (ويعرف بأعلى الجروف)، والمنطقة التي كانت بها منطقة المساكن قبل عام ١٩٢٣ والتي تحولت إلى أراضي زراعية نتيجة لغمرها بالمياه.

وقد حددت طبيعة التربة طريقة زراعة هذه الأراضي وتعرف بالأزراعة بالنقرة. فلم تكن الأرض في حاجة لعملية حرث لتشبع التربة بالمياه وعدم الحاجة لتعرضها لأشعة الشمس نتيجة لتجدد خصوبتها لرسوب الطمي أثناء فترة التخزين. ويستخدم المزارع قطعة من الخشب تعرف بالسالك، لصنع حفرة صغيرة في التربة لوضع البذور فيها ثم تغطيتها بالطمي. وتعرف هذه الحفرة الصغيرة بالنقرة. لذلك أطلق على الزراعة الصيفية هذا الاسم.

وكانت زراعة هذه الأراضي ترتبط ارتباطا وثيقا بمستويات المياه في النيل. فعندما تبدأ المياه في الانحسار عن الأراضي في أواخر شهر مايو، تبدأ عملية النقرة التي تتدرج مع تدرج انحسار المياه كل يوم والإنتكشاف التدريجي للأراضي. وتخصص الجزر وأراضي السهل الفيضي لزراعة النرة، والأراضي الأخرى لزراعة الكشر نقيق واللوييا.

ويرجع عدم انتظار النويين لانكشاف جميع الأراضي للبدء في استخدامها إلى قصر فترة انحسار المياه عنها. إذ فرضت، مرة استخدام الأراضي حتى لا يتعرض محصول الذرة للغرق إذا ارتفع منسوب المياه فجأة والنبات لم ينضج بعد بما يؤدي

٨٩ إلى الإسراع في جمعه بحيث لا يصلح إلا لغذاء الماشية. ومن ثم يفقد النويون محصولهم الرئيسي.

أما أراضي الزراعة الشتوية فهي تقع على ارتفاع أعلى من منسوب مياه التخزين. وهي ثلاثة أنواع من حيث وسيلة الري: الأراضي التي تروى عن طريق الساقية، والأراضي التي تروى باستخدام الشادوف، والأراضي التي كانت تستخدم الآواني لديها. وكانت أراضي النوع الأول توجد في عدد قليل من القرى مثل دهميت والامبركاب والمالكي. وقد أنشأ النويون هذه السواقي بعد العملية الثانية على مستويات مرتفعة عن منسوب مياه التخزين لرى مساحات صغيرة من الأراضي التي أنشأ معظمها النويون على المدرجات والأرصعة العليا والتي تعرف بالأرصعة. وتختلف هذه السواقي عن غيرها الموجودة في بعض قرى النويين الجنوبية مثل أدندان وتوشكي غرب التي تستخدم لرى الأراضي طوال العام.

وأراضي النوع الثاني هي عبارة عن مساحات صغيرة أقل من مساحة الأراضي التي تروى باستخدام الساقية. وكانت توجد في بعض القرى. ولا يزيد ارتفاعها عن مترين عن منسوب المياه لإمكان استخدام الشادوف. وقد تستخدم مجموعة من الشواديف على مستويات متدرجة عندما تكون الأراضي مرتفعة حوالي خمسة أمتار عن منسوب المياه. أما أراضي النوع الثالث فهي المساحات الضئيلة التي كانت أمام المساكن والتي صنعتها النساء لزراعة الخضروات للاستهلاك المنزلي.

وفي النوبة الجديدة تنقسم الأرض الزراعية إلى أقسام واضحة تحدها قنوات الري والصرف وتبلغ مساحة كل منها ثمانية أو عشرة أفدنة. ويعرف كل منها بالباكية وتبعاً لتوزيع الأرض الزراعية بمعدل فدان لكل أسرة، صارت الباكية في حيازة ثمانية أو عشرة أفراد. وصار لهذا التقسيم والحيازة أثر في طريقة استخدام الباكية والعلاقات بين الملاك.

العمل الزراعي

لقد أدت الظروف البيئية إلى أن تكون الزراعة بالنقرة هي النمط السائد في النوبة الأصلية. وتختلف طبيعة الأرض الزراعية في النوبة الجديدة، وبالتالي تختلف لزراعة إختلافاً تاماً وتغيرت تغيراً جذرياً. فهي تتطلب عدة عمليات متتابعة لتحضير الأرض وإعدادها لإستقبال البذور عند زراعة الحبوب والعقل عند زراعة قصب السكر. وتتطلب الإنتقال اليومي إلى موقع الأرض الذي يبعد عن القرية بما لا يقل عن ثلاثة كيلو مترات وأكثر من ذلك بالنسبة لبعض القرى. وذلك للإشراف المستمر على المزروعات إلى حين عملية الحصاد وجمع المحصول ثم نقله إلى المساكن. وتستخدم الأسمدة، وتتم عملية الري التي تنظمها وتحددها مديرية الري ودون استخدام وسائل الري القديمة. فالمنطقة تمتد خلالها شبكة من الترع والمصارف. وهذه العمليات الزراعية لم يكن النوبيون يمارسونها في النوبة الأصلية فيما عدا القرى التي أقيمت بها مشروعات الري الدائم والموسمي مثل بلانه وتوشكي غرب وشرق. وتحتاج غالبية هذه العمليات الزراعية إلى مجهود جسماني يفترق إليه غالبية المقيمين في القرى الأمر الذي أدى إلى عدم إستطاعة الكثير منهم زراعة أراضيهم. يضاف إلى ذلك أن العمل الزراعي في النوبة الجديدة يستمر طوال العام طبقاً للواسم الزراعية الثلاثة. في حين كان العمل الزراعي في النوبة الأصلية يستغرق ثلاثة شهور هي فترة الزراعة الصيفية.

فالمجتمع النوبي يعاني من النقص الشديد في الأيدي العاملة الزراعية والنوبة فقد تبين أن نسبة كبيرة من السكان من الأطفال والنساء وكبار السن من كلا الجنسين. وأن نسبة عدد الرجال المقيمين في القرى الذين تقع أعمارهم بين ١٥، ٤٠ عاماً تبلغ ٢٥٢٢٪ من جملة عدد السكان. وأن نسبة عدد الذين كانوا يعملون بالزراعة في النوبة الأصلية ٨٠٣٪ منهم ٤٥٥٪ من الذكور و ٥٤٠٪ من

الأناث (١). يضاف إلى ذلك أن نسبة العاملين بالزراعة تختلف من قرية إلى أخرى. ففي القرى السكنية والعربية تتراوح هذه النسبة بين ٦٦ و ٩٢٪. بينما تقل هذه النسبة في قرى النوبيين الجنوبية. وقد تبين أيضاً أن نسبة عدد الأسر التي لم يكن أفرادها يعملون بالزراعة في القرى الأصلية ٥٣٥٪ من جملة عدد الأسر في جميع القرى. وأن تلك بقية الأسر (٤٦٥٪) كانوا يعملون بالزراعة (٢). وإذا وضع في الاعتبار أن الزراعة بالنقرة كانت السائدة في جميع القرى النوبية، فإن هذه الإحصائيات لا تعبر عن حقيقة الأيدي العاملة النوبية من حيث قدرتها على العمل في الزراعة في القرى الجديدة.

يضاف إلى ذلك أن المرأة النوبية أصبحت لا تشارك الرجل في العمل الزراعي. ولا تذهب إلى الأرض الزراعية إلا إذا كانت قرية ومجاورة للقرية لإلتقاط الحشائش فقط لغذاء الأغنام. فقد كان المكان الأصلي أحد العوامل الرئيسية لمشاركة المرأة للرجل في الزراعة. فالأرض الزراعية تقع داخل حدود النجع. ولا يوجد غرباء بين سكانه. وذلك على عكس المكان الجديد الذي أفقد النوبيين شعورهم بالأمن والطمأنينة وجعلهم يتمتعون بنساءهم وفتياتهم من المشاركة في العمل الزراعي. فالأرض الزراعية بعيدة عن القرية. وهناك كثير من الغرباء من سكان العزب والقرى الصعيدية المجاورة الذين يعملون في أراضي النوبيين أو في أراضيهم المجاورة. يضاف إلى ذلك عدم حاجة الزراعة إلى دور المرأة نتيجة للتغير الذي إعتري نظام الزراعة بالمشاركة من ناحية وإعتماد النوبيين على العمال الزراعيين من ناحية أخرى. فقد افتقد العمل الزراعي الأيدي العاملة النسائية التي كان لها فيه دور رئيسي في النوبة الأصلية. فقد كانت نسبة عدد الإناث اللاتي تعمل بالزراعة ٩٦٪ من جملة

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية - تهجير أهالي النوبة - صفحة خمسين - وصحة ٥١

(٢) نفس المصدر - صفحة ٥٨

عدد الاناث وتشكل ٥٤٥ / من العاملين بالزراعة (١). فكانت المرأة النوبية تقوم في الزراعة الصيفية بوضع البذور في النقر التي كان الرجل يقوم بصنعها في القرية ، ثم تغطيها بالطمي يساعد في ذلك أطفالها . وكانت تقوم بجمع النباتات والحشائش لغذاء الماشية . وتشارك الرجل في حصد المحصول وجمعه ونقله إلى المنزل . وفي الغالب تقوم بعملية الحصد والجمع يساعد بها أطفالها لغياب الرجل أو لكبره في السن . أما في الزراعة الشتوية فقد كانت في بعض الأحيان تقوم بتشغيل الساقية عند إنشغال الرجل بتوزيع المياه داخل الأحواض أو تقوم بتحويل الأرض وتوزيع المياه إلى جانب مختلف العمليات الزراعية الأخرى التي تؤديها كما هو الحال في الزراعة الصيفية . وعلى العموم كانت الزراعة في النوبة الأصلية تعتمد على المرأة اعتماداً رئيسياً .

وتتطلب الزراعة في القرى الجديدة الخبرة بالكيفية لاستخدام المخصبات الكيماوية اللازمة التي لم يستخدمها النوبيون من قبل من ناحية وكميات المياه التي تحتاج إليها المزروعات في كل قرية وجدت عنها من ناحية أخرى . فالتقص والزيادة في كمية المياه يؤديان إلى الإضرار بالمزروعات وخاصة قصب السكر وبالتالي التقص الشديد في حجم المحصول . وهذا ما حدث بالفعل لمحصول القصب والقمح بعد استلام النوبيين للأراضي من الإصلاح الزراعي في جميع القرى السكزية والعربية الأمر الذي أدى بالكثير إلى اقتلاع النبات واستخدامه كعلف للأغنام ثم ترك البعض منهم الأرض بوراً في الموسم الزراعي التالي .

وفي الواقع لا تشكل الخبرة باستخدام المخصبات وبمقدار كمية المياه التي يحتاج إليها النبات في كل رية مشكلة بالنسبة للنوبيين . فقد استطاعوا اكتسابها بسرعة عن طريق مخالطة العمال الصعايدة وعن طريق المناقشات أثناء تجمعات الرجال في كل مساء وهي تدور حول الزراعة ومراعاة توجيهات وإرشادات الإصلاح الزراعي . فالسبب الرئيسي للمشكلة هو عدم قدرة غالبية المقيمين في القرى على بذل الجهود الجسماني الذي تتطلبه العمليات الزراعية فضلاً عن

الانتقال اليومي إلى موقع الأرض البعيدة عن القرية . فاضطر الكثير منهم إلى التخلي عن الزراعة . ويضاف إلى ذلك أن هناك نسبة ليست قليلة من الذين أو الأراامل المتقدمات في السن . فكان من الطبيعي أن تلجأ كل منهن إلى الزراعة بالمشاركة للانتفاع بالأرض .

أما العدد القليل من الرجال في كل قرية الذين استمروا في استخدام أراضيهم فممنهم من استعان بأحد العمال الزراعيين للقيام ببعض العمليات الزراعية نظير أجر يومي ، وغيره من تولى زراعة أرضه دون حاجة إلى مثل هذه المساعدة . ولكن لا يوجد هذا المزارع النوبي في كل قرية وخاصة القرى السكزية والعربية . ففي قرية داود السكزية مثلاً لا يوجد من بين سكانها من يقوم باستخدام الأرض وإنما اعتمد سكانها جميعاً على الزراعة بالمشاركة مع الصعايدة سكان القرى المجاورة . وفي قرية المالكى العربية لا يتعدى عدد الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم عشرة رجال وإن كان من بينهم بعض الأشخاص الذين فضلوا زراعة الخضروات والأعلاف الخضراء لأن زراعتها ليست في حاجة إلى بذل مجهود جسماني كبير فضلاً عما تحققه من الفائدة والربح لحاجة السوق الشديدة إليها . في حين يزداد عدد هؤلاء المزارعين في قرى النوبيين ولكن دون أن يحقق حاجة الزراعة من الأيدي العاملة . فعالبية سكان القرى عامة الذين يزرعون أراضيهم يعتمدون على العمال الزراعيين من سكان القرى المجاورة في القيام ببعض العمليات الزراعية إن لم يكن جميعها في نظير الأجر اليومي .

فإذا كان النوبيون قد اعتمدوا في النوبة الأصلية على العمال الصعايدة في الزراعة بالنقرة وما يزالون يعتمدون عليهم في زراعة أراضيهم في القرى الجديدة ، فهناك اختلاف بين الحالتين . فقد اعتمدوا عليهم في الزراعة بالنقرة لنقص النوبيين من عملية النقرة وبذر البذور وعدم إقبالها عليها . فالأرض مغطاة بطبقة سميك من الطمي . ولا يرغب النوبيون في أن نفوس أقدامهم

في العظمى مما يعرضهم للدرس فضلا عن أنهم يحرضون على نفاقة أجسامهم وهذا ما لا يتفق مع الزراعة بالنقرة . وهو السبب الرئيسي لإختقارهم هذا العمل وعدم الإقبال عليه وتركه للعمال الصاعدة . وفعلوا إبتعاد المرأة عنه إذا كان الزوج قادراً على دفع أجر العامل الزراعى . في حين يعتمدون عليهم في الزراعة الجديدة لعدم قدرتهم على بذل المجهود الجسمى فى العمل الزراعى . كما يوجد اختلاف آخر هو أن العمال الصاعدة كانوا يرتحلون من قراهم إلى القرى النوبية ثم يعودون إليها بعد الانتهاء من عملية النقرة . أما الآن فالقرى والعزب الصاعدة مجاورة للقرى النوبية مع سهولة الانتقال بينها فضلا عن تجاور أراضي سكان هذه القرى والعزب لأراضي النوبيين . فأصبح النوبيون لا ينتظرون حضورهم في طلب العمل ، وإنما ينتقلون إليهم للتعاقد معهم . ولم يقتصر التعاقد على العمل فحسب وإنما يشمل أيضا استخدام أدواتهم الزراعية التي لا توجد لدى النوبيين مثل المحراث . وتعتبر هذه الأدوات أحد الأسباب التي تدفع النوبيين إلى الإلتجاء إلى سكان تلك القرى والعزب للاستعانة بهم في النشاط الزراعى . ففي بعض القرى مثل المالكى وورشكى ظهرت بضعة حالات لتأجير المحراث من سكان تلك القرى نظير مبلغ معين . فبعض المزارعين الذين يهتمون بالزراعة ويقومون بزراعة أراضيهم دون الإستعانة بالغير حرصوا على أن يكون لديهم الأبقار لاستخدامها فى عملية الحرث والتسوية باستخدام المحراث إلى حين توفير النقود اللازمة لشراء المحراث . ويتجه البعض إلى التعاون فى الحصول على المحراث عن طريق المشاركة فى ثمن شرائه كل بنصيب معين لكي يستخدمه فى العمليات الزراعية . ويطالب الكثير من السكان الجمعية الزراعية بضرورة توفير هذه الأدوات حتى يمكنهم التخلص من الاعتماد على سكان تلك العزب والقرى مستقبلا . فقد كان النوبيون يستخدمون أدوات بسيطة وهى الفأس ، المنجل والجراقة والوسوج . وهى أدوات تتفق وطبيعة الطربة . ويمكن للمرأة استخدامها دون أن يشاركها الرجل . لذلك لم يؤد غياب الرجل عن القرية إلى فقدان العمل الزراعى نصيبه منه ، وبالتالي لم يؤثر غيابه فى غلة الأرض .

فالجراقة هى عبارة عن قطعة من الخشب على شكل مثلث متساوى الأضلاع لا يزيد طول ضلعه عن ٢٥ سم ، وبها ثقب فى أحد الزوايا مثبت فيه عصا لا يزيد طولها عن ١٥٠ مترا لتحريكها إلى الأمام وإلى الخلف . وتستخدم تسوية التربة . والواسوج هو عبارة عن قطعة مستطيلة من الخشب طولها ١٥٠ مترا وعرضها ٢ سم يثبت فى وسطها عصا من الخشب طولها حوالى ١٥٠ مترا ، وعند طرفيها ثقبان يربط بكل منهما حبل . وتحتاج إلى فردين لإستخدامه . يمسك أحدهما العصا فى وضع عمودى على الأرض والآخر يمسك الحبلين ويقوم بتحريك الواسوج عن طريق جذب الحبلين . ويستخدم فى تسوية التربة فى الأراضي الأكثر إتساعا عن تلك الأراضي الضيقة القليلة التي تستخدم فيها الجراقة . وكان الواسوج والجراقة لا يستخدمان فى تسوية أراضي الزراعة الصيفية حيث لا تتطلب الأرض لعملية حرث وتسوية ، وإنما كانا يستخدمان فى تسوية أراضي الزراعة الشتوية .

وقد أدت الظروف البيئية والمناخية للنوبة الأصلية إلى أن يكون التعاون المتبادل خاصية أساسية يتميز بها النشاط الزراعى خاصة وأن النوبيين لا يقبلون على العمل فى الزراعة نظير الأجر النقدي . فقد إرتبط العمل نظير الأجر بالعمال الزراعيين من سكان القرى غير النوبية كما إرتبط بغير النوبيين الذين كانوا يعملون لديهم . وهؤلاء كانوا يشغلون أذنى مركز ومكانة اجتماعية . لذلك فإن إقبال النوبي على ممارسة مثل هذا العمل كفىل بأن يضعف مركزه ومكانته الاجتماعية . فإرتفاع منسوب المياه المفاجئ أدى إلى أن تكون عملية جمع محصول الذرة والكشتر نقيق فى غالبية نجوع القرى عملا جماعيا وخاصة فى القرى الكثرية والعربية حيث كانت أراضي هذه القرى تتعرض للغمر التدريجى قبل القرى الجنوبية . إذ كان كل من فى النجع من الإناث والذكور يشترك فى جمع المحصول من جميع الأراضي قبل ميعاد بدء إرتفاع منسوب المياه حتى ولو كان من بينهم من لم تكن لديه أرض زراعية . فروابط القرابة والإقامة المشتركة والشعور بأهمية المحصول ومدى الخسائر التي سوف يتعرض لها الآخرون قد أدت جميعها

إلى أن يسرع الفرد في مشاركتهم عند جمعه. ويضاف إلى ذلك أن غالبية المقيمين في النجوع من كبار السن الذين هم في أشد الحاجة إلى خدمات الآخرين سواء كان هؤلاء من الأقارب أو من غير الأقارب. فالقربانية والجوار تلزمان الفرد بتقديم المساعدة والعون للأقارب وغير الأقارب من سكان النجع وعدم التخل عن مساعدة بعضهم بعضاً. ولا يقتصر ذلك على الرجال وإنما كان ينطبق أيضاً على النساء. فقد كان التعاون المتبادل سائداً بين النساء في مختلف الأعمال داخل وخارج المنزل. وكانت المرأة تقدم خدماتها إلى غيرها وتسرع في إرسال أولادها لخدمتهن إذا كانت مشغولة في أعمال المنزل أو غيرها من الأعمال. فقد كانت النساء الغالبية العظمى من سكان النجع. وكن أكثر من الرجال شعوراً بالقلق وعدم الطمأنينة وقسوة الظروف لإقامتهن الدائمة في القرى ولتحميلهن كثيراً من الأعمال داخل وخارج المنزل. ومن ثم كان لهذا الشعور دور هام في تعاطفهن لبعضهن لبعض والاسراع في تقديم العون والمساعدة لمن تحتاجه منهن. وبمعكس هذا كله تجمع النساء يومياً بعد الانتهاء من مختلف الأعمال أمام أحد المنازل للتسامر والغناء والرقص في كثير من الأحيان.

وكان النوبيون يوزعون جزءاً من محصول الذرة وكذلك الخضروات والفواكه عند نضجها على الأقارب وغير الأقارب من سكان النجع - ويعرف بالدواجة - وخاصة على أولئك الذين لا يمتلكون أراضي زراعية أو يمتلكون مساحات ضئيلة منها وكان للذين قدموا خدماتهم في مجال العمل الزراعي نصيب من الدواجة. بحيث يمكن اعتباره نوعاً من المقابل نظير تقديم هذه الخدمات. وإذا كان النوبيون يرجعون الدواجة، إلى الخوف من الحسد ولغرض مباركة المحصول، فإن تقديم الدواجة، في حد ذاته يعتبر نوعاً من المساعدة الاقتصادية خاصة أنها تقدم إلى هؤلاء الذين في حاجة إليها قبل غيرهم كما أنها تعبير عن مشاعر الود والتعاطف لأهميتها في تلك الظروف الاقتصادية القاسية التي كانوا يعيشونها ولا يقتصر تقديم الدواجة، على المقيمين في النجع وإنما ترسل أيضاً إلى بعض

الأقارب المقيمين في نجوع أخرى من القرية وعلى وجه الخصوص هؤلاء الذين تربطهم روابط القرابة الأمومية.

وقد ذكرنا في الصفحات السابقة أن النوبيين استخدموا أراضي السهل الفيضي لزراعة الذرة لقربها من مجرى النيل حتى يسمل توفير المياه عن طريق استخدام الشادوف أو عدد من الشواذيف التي تقام على التوالى في الجهات التي تعلو عن منسوب المياه بحوالي خمسة أمتار. وكانت الأراضي الزراعية صغيرة المساحة، وبالتالي لم يكن نصيب الفرد منها إلا شريطاً ضيقاً امتداعودياً على مجرى النيل تبعاً لحق الفرد في ملكية الأرض الذي يزول إليه عن طريق الوراثة من أجداده. وعلى ذلك أصبح في الإمكان رؤية مساحة من الأرض تزيد عن تلك التي في حيازة الفرد الواحد باستخدام شادوف واحد. فإذا كانت مثلاً كمية المياه التي يرفعها تكفي لرى مساحة من الأرض يملكها فردان فعليهما المشاركة في إقامة الشادوف على أن يتبادلا عملية تشغيله وتوزيع المياه داخل الأرض. ففي الوقت الذي يتولى أحدهما رفع المياه إلى الأرض، يقوم الآخر بتوزيع المياه داخل الأحواض. وإما أن يتم التبادل على فترات محددة يتفقان مقدماً عليها في اليوم الواحد أو يتبادلا بينهما من يوم لآخر.

أما فيما يتعلق بالأراضي المرتفعة عن منسوب المياه إلى إرتفاع يحتم استخدامها عدد من الشواذيف، فعملية الري تحتم تعاون عدد من المزارعين في تشغيل الشواذيف لانه في غير استطاعة الفرد القيام بالعمل بمفرده، وعلى ذلك صار من الضروري أن يشترك عدد من مزارعي الأراضي المتجاورة في إقامة الشواذيف على أن يتولى أحدهم توزيع المياه داخلها ويتولى أحدهم تشغيل أحد الشواذيف على أن يتبادل كل منهم توزيع المياه وتشغيل الشادوف حسب دور كل منهم.

يتبين إذن مدى الأهمية التي كانت عليها الجماعة النجمية كوحدة اجتماعية اقليمية

صغيرة ومدى قوة العلاقات القائمة بين أفرادها الأمر الذي أدى إلى أن يكون الإلتزام النجمي أكثر أهمية عن الإلتزام القروي وأقوى منه. فإن مثل هذا التعاون المتبادل والمصالح الاقتصادية المشتركة كفيلة بتقوية العلاقات بين أفراد الجماعة وبالتالي تدعيم وحدتها وتماسكها. كما أنها كفيلة أيضا بعدم ظهور العداء والكراهية الخفية الناتجة عن ملكية الأراضي الزراعية والتخفيف من حدة الإلتزام القبلي الأبوي الذي له دور جوهري في مدى التقارب والتباعد في العلاقات بين الأفراد.

وفي النوبة الجديدة ما يزال النوبيون يرفضون العمل لدى الغير في مقابل الأجر النقدي فالفرد يفضل أن يقدم خدماته إلى الآخرين سواء الأقارب أو غير الأقارب دون انتظار أجر نقدي مقابل ما قدمه من عمل. فإن مثل هذا العمل قد ارتبط بأشخاص معينين ذوي مكانة اجتماعية معينة يرفض النوبي أن يقبل عليه حتى لا يسوء إلى مركزه ومكانته الاجتماعية. فعلى الرغم من وجود فرصة لزيادة الدخل عن طريق العمل الزراعي في أرض الغير نتيجة لعدم توفر القوى العاملة الزراعية، فإن الشخص القادر على العمل من النوبيين لا يقبل على مثل هذا العمل فهو يفضل أن يقدمه إلى الآخرين دون انتظار مقابل.

وقد أدى تقسيم الأرض الزراعية إلى باكيات إلى ظهور نوع من التعاون بين المزارعين فكثير من المزارعين النوبيين الذين يجمعون بزراعة أراضيهم داخل حدود الباكية يتعاونون في عملية الري والتسميد وجمع المحصول. وهؤلاء المزارعين هم الذين تقع أفدتهم داخل الباكية الواحدة. منهم من يتولى توزيع المياه داخل الأحواض وصرف المياه الزائدة عنها في الوقت الذي يتولى غيره إطلاق المياه من قناة الري الرئيسية إلى داخل الباكية. وفي بعض الأحيان يتولى أحدهم ري أرض الغير والقيام بعملية التسميد إذا كان هناك ما يمنعه من الذهاب إلى أرضه في فترة دورة الري التي تستغرق يومين أو ثلاثة أيام مما يحتم ضرورة ري الأرض.

وتتم عملية الحرث والتسوية والتحويل في حدود الباكية حيث يتولى أحدهم الإلتفاق مع العامل الزراعي ثم دفع كل المشتركين في حيازة الباكية نصيبه من أجر العامل. وكثيراً ما يحدث أن يتولى أحدهم إستلام البذور والسماد من الجمعية الزراعية وإرسالها إلى موقع الباكية. ويتولى آخر تنظيف قنوات الري والصرف من الحلفاء التي ترحف إلى داخل الأرض. ويتم مختلف هذه الأنواع من التعاون فيما بينهم دون إلتفاق أو تنظيم وإنما يتوقف ذلك على ما لدى الشخص من جهد يمكن أن يبذله عن الآخرين في العمل فالحاجة إلى خدمات الغير قد أدت بالمشاركين في حيازة الباكية الواحدة إلى التعاون المتبادل فيما بينهم في العمليات التي لا تتطلب الإلتزام إلى أحد العمال الزراعيين ويتضمن هذا التعاون الضمان بوجود أحدهم على الأقل كل يوم إلى جانب المزروعات مما يكفل الإشراف عليها وعدم الإلتقال اليومي إلى موقع الأرض. كما يتضمن أيضاً تخفيف تكاليف الإنتاج إذا فرض واعتمد كل منهم على العامل الزراعي في مختلف العمليات الزراعية.

وتعكس تجمعات الرجال في القرية في مساء كل يوم دور التجاور المكاني للأفدنة أو تقسيم الأرض إلى باكيات في تكوين العلاقات بين أصحابها. فغالبيتها هذه التجمعات تجمع هؤلاء الأشخاص الذين تتجاور أراضيهم في حدود الباكية الواحدة وتدور مناقشتهم حول كل ما يتعلق بالزراعة. وينضم إليها الشركاء غير الملاك إذا كان هناك من يستخدم فدان الغير عن طريق المشاركة. صحيح أن هناك من بينهم من يجمعهم الإلتزام القبلي الواحد أو القرابة الأمومية حيث يكون لهما كثير من الإعتبار فيما بينهم من تعاون متبادل ولكن غالبية الباكيات تجمع الواحدة منها أفراداً ينتمون إلى قبائل مختلفة، كما أنهم لم يكونوا أعضاء في الجماعة النجمية في القرية الأصلية ومن ثم أدت الأراضي الجديدة إلى تكوين علاقات جديدة تقوم على أساس المصلحة الاقتصادية المشتركة. ولم يصبح الفرد يرتكن إلى العلاقات القرابية لتحقيق مصالحه الاقتصادية.

ولكن هل يحقق هذا التعاون المتبادل بين المزارعين حل مشكلة النقص الشديد

في الأبدى العاملة النوبة بما يحقق للنوبيين الانتفاع الكامل بنتائج أراضيهم وبالتالي يحقق رغبتهم القوية في أن يعود النفع والفائدة من عملية التنمية الاقتصادية التي يمر بها مجتمعهم عليهم دون غيرهم من الغرباء سكان العزب والقرى الصعيدية المجاورة.

في الواقع لما كثير من الأسر النوبية إلى الزراعة بالمشاركة للانتفاع بالأراضي التي وزعت عليهم وعدم تركها بوراً. وصار النشاط الزراعي محوراً لتكوين علاقات بين النوبيين وسكان القرى والعزب المجاورة لقراهم نتيجة للظروف الخاصة لمجتمعهم. كما صار النشاط الزراعي أيضاً محوراً لتكوين علاقات جديدة بين أفراد من سكان القرية ولم تكن هذه العلاقات قائمة من قبل في النوبة الأصلية إذ كان نشاط الفرد متحصراً داخل حدود النجع الذي كان يقيم فيه إلى حد كبير. وكانت إعتبارات القرابة والجوار تتدخل في سلوكه تجاه زملائه سكان النجع في حين صارت المصلحة الاقتصادية التي توجه سلوكه في القرية الجديدة هي التي تحدد علاقاته بغيره من سكان القرية. ويتمثل هذا بكل وضوح فيما طرأ على نظام المشاركة في الزراعة من تعديل وتغيير.

الزراعة بالمشاركة

الزراعة بالمشاركة نوع من التعاقد الشفوي بمقتضاه يصبح للشريك غير المالك للأرض الحق في حيازتها وزراعتها في مقابل الحصول على جزء معين من نتائجها. ويقسم نتاج الأرض إلى ثلاثة أجزاء، ويتم توزيعها فيما بين المالك والشريك على أساس: ١ - الملكية ٢ - التكاليف ٣ - الفلاحة. يحصل المالك على الثلث، والشريك غير المالك على الثلث الأخير. والثلث الثاني يحصل عليه من ساهم منها بالتكاليف جميعها أو يوزع بينها حسب مساهمة كل منها فيها.

وكان هناك عاملان يتدخلان في الزراعة بالمشاركة من حيث تقسيم نتاج الأرض وتوزيعه بين طرفي التعاقد. العامل الأول ضعف خصوبة التربة، والعامل الثاني زيادة العرض أو بعبارة أخرى كثرة حالات الزراعة بالمشاركة

مع قلة عدد الشركاء غير الملاك. ففي الحالتين يكون للشريك المالك ربع نتاج الأرض والنصف للشريك غير المالك والربع الأخير لتكاليف الزراعة.

وتفترض الزراعة بالمشاركة وجود نوع من المساعدة والتعاون والثقة المتبادلة بين طرفي التعاقد بحيث لا يقبل المالك على استمرار التعاقد بعد انتهاء الموسم الزراعي بمجرد فقدان الثقة في الشريك غير المالك. ويقتصر التعاقد على موسم زراعي واحد دون أن يكون للشريك غير المالك الحق في التصرف في الأرض. ويمكن تجديده واستمراره بعد انتهاء كل موسم زراعي تبعاً لرغبة كل منهما وخاصة المالك.

ويتمثل أثر الظروف البيئية والاقتصادية للنوبة الأصلية بكل وضوح في تشكيل نظام الزراعة بالمشاركة. فقد أدت هذه الظروف إلى هجرة القادرين على العمل إلى المدن. فاعتمد النوبيون على الزراعة بالمشاركة لاستخدام الأراضي والانتفاع بها لكي لا تترك بوراً. ويتضح ذلك على وجه الخصوص في الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري الدائم وفي أراضي السواقي. فقد كان المالك يقدم البذور والسماد والأبقار اللازمة لتشغيل الحافية إلى الشريك غير المالك ليتولى القيام بمختلف العمليات الزراعية.

وعلى ذلك يتضح أن الزراعة بالمشاركة تحقق للنوبيين استغلال الأراضي والانتفاع بها عن طريق توفير القوى العاملة التي يفتقر إليها العمل الزراعي نتيجة لوجود غالبية الرجال القادرين على العمل خارج المجتمع النوبي. وفي الوقت ذاته يضمن المقيمون في القرى غلة الأراضي.

وقد أدت العزلة الجغرافية وعدم انتظام حركة الملاحة النهرية إلى أن تكون غلة الأراضي ذات قيمة اقتصادية وأهمية كبيرة. ويرجع ذلك إلى قلة المحصول وعدم كفايته لسد حاجة السكان إلا لبضعة أشهر قليلة مما يؤدي إلى اعتمادهم على المدن لتوفير حاجاتهم منه بقية أشهر العام عن طريق التجار المحليين أو المراكب

الشراعية (وهي عبارة عن محلات تجارية متنقلة بين القرى) التي تمر على النجوع من وقت لآخر . وكان التجار يعتمدون على البواخر السودانية لنقل البضائع من مدينة أسوان إلى القرى . وهي وسيلة المواصلات الوحيدة بحيث يؤدي عدم انتظامها في اليوم المحدد لوصولها إلى القرية تأخر وصول البضائع إلى الأسبوع الذي يليه . ويتحكم انخفاض منسوب المياه والجزر في حركة البواخر مما يؤدي إلى توقفها أثناء فترة الفيضان . وبالمثل تتحكم الظروف المناخية (سرعة الرياح وتغير اتجاهها) في سير المراكب الشراعية . وكان من نتيجة ذلك شعور النوبيين بالقلق وعدم الطمأنينة نتيجة لارتباط توفر السلع الاستهلاكية الضرورية بحركة الملاحة الأمر الذي أدى بهم إلى تخزين الذرة أو الدقيق والاعلاف والسلع المختلفة لأنه كفيلا بأن يشعرهم بالآمن والطمأنينة لعدم الثقة في الحصول عليها بسهولة . لذلك كانت غلة الأراضي من الذرة واللوبيا والكشنة تقيق الغاية من النشاط الزراعي والغرض الرئيسي الذي يوجه هذا النشاط . وإذا كانت تربية الماشية أحد مصادر الدخل الرئيسية ، ففي هذه الحالة يصير لتاج الأرض أهمية كبيرة مادامت الأعلاف غير متوفرة باستمرار وطوال العام ولا توجد في الموسم الشتوي حيث تغمر المياه جميع الأراضي . لهذا كله كان النوبيون يفضلون أن يكون المقابل نظير للعمل الذي يؤديه الشريك غير المالك جزءا من غلة الأراضي . وكانت الزراعة بالمشاركة الوسيلة التي تحقق لطرفي التعاقد حاجاتهم من هذا التاج خاصة والنوبيون لا يقبلون على العمل نظير الأجر النقدي . ومن ناحية أخرى كانت النقود قليلة في أيدي النوبيين وتستخدم لشراء السلع الاستهلاكية الضرورية التي يحتاجون إليها .

وقد أدت قلة النقود إلى اعتمادهم على التاجر المحلي في الحصول على مختلف حاجاتهم من السلع الاستهلاكية عن طريق البيع بالاجل . وكانت أثمان هذه السلع تعدد عند ما تصل الحوالات البريدية الشهرية أو عند حضور الرجل إلى القرية بعد فترة قد تبلغ أكثر من عام واحد أو عند جمع محصول البلح . لذلك لا يتيح قلة النقود إلى اعتماد النوبيين ملاك الأراضي الزراعية على العمل الزراعي

نظير الأجر كما أن الشخص الذي يرغب في الانتفاع بالأرض يفضل الزراعة بالمشاركة عن تأجير الأرض . لهذا لم يعرف المجتمع النوبي القديم نظام تأجير الأرض ، ومن ثم صارت الزراعة بالمشاركة الطريقة الملائمة مع مختلف ظروف المجتمع النوبي .

وتتضح أهمية المقابل العيني بالنسبة للشركاء غير الملاك في أن هناك نسبة كبيرة من الأسر التي كانت تعمل في الزراعة ولا تمتلك أراضي زراعية . وتبلغ هذه النسبة ٢٣ر٥٪ من جملة عدد الأسر النوبية وفقا لإحصاء عام ١٩٦٠ (١) . وعلى ذلك يشكل المقابل العيني بالنسبة لتلك الأسر الجزء الرئيسي من حاجاتهم المعيشية . ففي الوقت الذي لا تمتلك فيه هذه الأسر أراضي زراعية تحقق لهم الزراعة بالمشاركة ثلث المحصول أو ثلثيه نظير استخدام أراضي الملاك الزراعيين . ويفضل النوبيون الأقارب في الزراعة بالمشاركة سواء كانوا من جهة الأب أو من جهة الأم ، بل تتدخل درجة القرابة في اختيار الفرد للشريك غير المالك من بين أقاربه . فإدام هناك أحد الأقارب القادر على العمل أو لديه الرغبة في حيازة الأرض فلا يحق لأصحابها اختيار غيره كشريك في الزراعة . ولم تكن القرابة العامل الوحيد لتحديد اختيار الفرد وإنما تتدخل الملكية الزراعية أيضا كما كان لأهمية غلة الأرض أثر في هذا الاختيار لشدة الحاجة إليها ولعدم استفادة غير الأقارب بها مادام هناك القادر منهم على زراعة الأرض .

ففي غالبية القرى النوبية يتولى أحد الأقارب من أعضاء جماعة الأولاد فلاحة الأرض ملكية الجماعة ، ثم توزيع نتاجها على العائلات التي تتألف منها بحسب نصيب كل عائلة منها من الملكية وفقا للإنحدار الجينالوجي من سلف الجماعة ، وبعد خصم نصيبه منه كشريك في الزراعة . وفي الغالب يتم ذلك ضمنا ودون أن يكون هناك اتفاق سابق بينهم وبين أقاربه أعضاء الأولاد . وكان المقيمون منهم في المدينة وأسرم لا يتوقعون أن يرسل هذا الشخص قيمة نصيبهم

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية - تهجير أهالي النوبة - صفحة ٢٨

من غلة الأرض حسب أنصبتهم من الملكية وكما تفرضه المشاركة في الزراعة . ويتضح ذلك على وجه الخصوص في القرى التي توجد بها مساحات من الأراضي الزراعية الواسعة نسبياً عن بقية القرى كما في قرى النوبيين الجنوبية . فعلى الرغم من حق الفرد في اختيار شريكه من الأقارب أو من غير الأقارب لضمان نصيبه من غلة الأرض ، فلا يقبل بأى حال على حرمان ذلك الشخص من أعضاء جماعة الأولاد التي ينتمى إليها من الانتفاع بأرضه . ويرجع ذلك إلى حق أى فرد من أفراد الجماعة - سواء الأولاد أو البيت - في الانتفاع بأى جزء منها استناداً إلى ملكية الجماعة ككل .

وحين لا يكون ابن العم مقبلاً في القرية يختار ابن الخال أو ابن الخالة كشريك في الزراعة حتى لو كان مقبلاً في نجع آخر بجاور أو بعيد عن النجع الذي يقيم فيه . فابن الخال أولى - على حد تعبير النوبيين - بالانتفاع بالأرض من غيره إذا لم يكن هناك ابن العم . بل وكان يفضل ابن الخال عن ابن العم إذا كان الأول في حاجة شديدة للانتفاع بالأرض عن الثاني إما لصغر المساحة الزراعية التي يملكها أو لحيازة ابن العم مساحة من الأرض أكثر من ابن الخال . ويرجع اختيار الرجل لأقاربه من جهة الأم إلى ما تفرضه القرابة الأمومية من ضرورة التعاون في المجال الاقتصادي وتقديم العون والمساعدة للأقارب من جهة الأم .

وقد كان دور القرابة الأبوية والقرابة الأمومية أكثر وضوحاً في الزراعة بالمشاركة قبل عام ١٩٣٣ بحيث يحدد اختيار الشريك غير المالك من بين أقارب الأب وأقارب الأم الأقربين . وأصبح اختيار الفرد للشريك بعد هذا العام لا يقتصر عليه وإنما اتسع مجال اختياره من بين الأقارب العاصيين والأقارب من جهة الأم البعيدين بل ومن بين غير الأقارب المقيمين في النجع ويرجع ذلك إلى هجرة غالبية الرجال إلى المدن ووجود عدد قليل من القادرين على العمل في القرية . وعلى الرغم من ذلك فلا يستطيع الفرد التحرر من الالتزام من أن

يكون الشريك ابن عمه أو ابن خاله إذا كان أحدهما مقبلاً في القرية . وحيث كانت الأراضي الزراعية داخل حدود النجع فضلاً عن قصر فترة الزراعة الصيفية وإرتباطها بانخفاض وارتفاع منسوب المياه ، فإذا اضطرب البعض من سكان النجع إلى الانتفاع بأراضيهم عن طريق الزراعة بالمشاركة صار اختيارهم منحصراً داخل النجع من بين أعضاء الجماعة النجمية . وينطبق ذلك على المشاركة في الزراعة في الموسم الشتوى في أراضي الساقية وأراضي المشروعات . فإن العدد القليل من الرجال القادرين على العمل يلزم العائلة اختيار الشركاء من بين أعضاء جماعتهم النجمية أو من بين سكان النجع الأخرى وإلا تركت الأرض بوراً . ففي هذه القرى تزداد حالات الزراعة بالمشاركة التي يكون الصعابدة أطرافاً فيها كشركاء غير ملاك .

فنظام الزراعة بالمشاركة الذي يقصد به تحقيق الفائدة الاقتصادية تكيفاً مع الظروف العامة السائدة في النوبة الأصلية كان له دور هام في تقوية الروابط القرابية وتدعيمها وفي تماسك الجماعة النجمية وعلى وجه الخصوص تلك الجماعة من النوع الثاني والنوع الثالث على أساس تلك المصالح الاقتصادية المشتركة .

وقد كانت الزراعة بالمشاركة وسيلة تيسر للفرد الانتفاع بملكياته الزراعية التي توجد في نجع غير النجع الذي يقيم فيه . إذ كان البعد بين نجع وآخر وعدم سهولة الانتقال وقصر فترة الزراعة الصيفية والإسراع في خلاقة الأرض بمجرد انحسار المياه عنها تحتم جميعها وجود الفرد وإقامته إلى جوار الأرض حتى يمكنه فلاحتها . وحيث أنه في غير الإمكان استخدام الفرد لمثل هذه الملكية ، فإن الزراعة بالمشاركة تحقق له الانتفاع بها وبالتالي توفير جزء من غلتها هو في أشد الحاجة إليها لظروف النوبة الأصلية الاقتصادية القاسية .

وفي النوبة الجديدة صارت الزراعة بالمشاركة هي الوسيلة التي لجأ إليها النوبيون للانتفاع بأراضيهم . وقد بدأت الزراعة بالمشاركة بين النوبيين وسكان القرى والعزب الصعيدية المجاورة . وإذا كانت هناك حالات منها داخل القرية -

وخاصة قرى النوبيين والعرب - فهي لا تمتدى بضعة حالات قليلة تختلف من قرية لآخرى .

واتجه النوبيون في المراسم الزراعية التالية نحو حصر حالاتها داخل القرية والعمل على عدم التعاقد مع سكان تلك القرى بقدر الإمكان . فازدادت حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية العربية والنوبية في حين استمر كثير من الكنوز يعتمد على سكان تلك القرى والعرب .

فالزراعة بالمشاركة تستند إلى التعاون والثقة المتبادلة بين طرفي التعاقد . فإذا انعدمت تلك الثقة لا يقبل الشريك المالك على تجديد التعاقد مع الشريك غير المالك في الموسم الزراعي التالي . وقد حدث أن أساء كثير من سكان القرى والعرب إلى النوبيين . فقد حاولوا انتهاز الفرصة لكسب أكبر فائدة من غلة الاراضى عن طريق زيادة تكاليف الانتاج والادعاء بقلة حجم المحصول (١) .

(١) ففي قرية المالكى مثلا أدى سوء معاملة أحد أفراد عزبة المنشية إلى حدوث نزاع بينه وبين صاحب الأرض كاد أن يتخذ طابع العنف . وقد تدخل أقارب الصعيدي ووقفوا إلى جانبه مهددين بالاعتداء على صاحب الأرض . فانسحب عن الذهاب إلى أرضه المجاورة لأراضى سكان هذه القرية . وبعد تسوية ذلك وقوف أفراد القرية إلى جانبه . ولم يفض النزاع إلا عن طريق التحكيم لبعض القضاة العرفيين . وهذا ما حدث أيضا في قرية دهميت بين أحد أفرادها وآخرين من قرية قطبرة ولكن لم يتخذ النزاع طابع العنف . فالكنوز عامة يحرصون على علاقاتهم بسكان القرى والعرب الصعيدية المجاورة ويفضون تراءاتهم معهم بخصوص الارض عن طريق التكيم والتوفيق بين الاطراف المتنازعة بما يؤدي إلى استمرار الزراعة بالمشاركة لأن غالبية سكان كثير من القرى الكثرية في حاجة الى سكان تلك القرى والعرب لإستخدام الاراضى . واصمان حسن معاملة الصعايدة لهم التجاؤا إلى رؤساء العائلات المقيمة في تلك القرى الذين يتمتعون بملو المنزل والمكانة الاجتماعية لتحديد العلاقة بينهم كشركاء ملاك وغيرهم من سكان تلك القرى والعرب كوسيلة لضمان حسن معاملة هؤلاء الاشخاص لهم .

فالنوبيون كانوا يعتمدون على الصعايدة في الزراعة بالمشاركة في النوبة الاصلية ، وقد اعتمدوا عليهم أيضا في القرى الجديدة ، ولكن هناك إختلافا جوهريا بين الحالتين . فقد كان الصعايدة يحضرون إلى القرية النوبية ، ويستقرون فيها ، ويعتمدون على الزراعة بالمشاركة في معاشهم . لذلك كانوا يحرصون على حسن معاملة النوبيين لاكتساب ودهم وصدقاتهم لضمان زراعة أراضيه في كل عام وضمان الامن والإستقرار لمن يقيم منهم بينهم . يضاف إلى ذلك أن بعضا منهم صاهر النوبيين مما أدى إلى إعتبارهم أعضاء في المجتمع المحلي .

وعلى العكس من ذلك بالنسبة لسكان القرى والعرب المجاورة للنوبة الجديدة . فأراضى النوبيين تعتبر فرصة لهم للمزيد من الكسب والفائدة . فمنهم من يمتلك أرضا في قريته ، وغيره من يستخدم أرض الغير عن طريق الإيجار . ويعنى ذلك أنهم في غير حاجة ماسة إلى استخدام أراضى النوبيين لتوفير حاجاتهم المعيشية . كما أنهم ليسوا أعضاء في المجتمع النوبى ولا تربطهم بالنوبيين روابط مصاهرة أو جوار . فالزراعة بالمشاركة إذن تفتقد تلك الاعتبارات الاجتماعية التي كانت توضعها في القرية الاصلية . ومن ثم فالتعاقد بين الشريك المالك النوبى والشريك غير المالك للصعيدى من سكان تلك القرى والعرب علاقة إقتصادية بحتة . ونتيجة لظروف المجتمع النوبى وبعد الأرض عن القرية يكون للشريك غير المالك الصعيدى نصيب أكبر من نصيب المالك النوبى لأن الاول يمكنه إنتهاز المشاركة بما فيه صالحه وفائدته .

ويتضح هذا كله بكل وضوح في مشاركة النوبيين للصعايدة الذين إنتقلوا معهم إلى القرى الجديدة وأصبحوا يشاركونهم في حياتهم الجديدة . وهم أصلا فمن يجيدون الزراعة . لذلك اعتمد عليهم النوبيون في زراعة الارض عن طريق المشاركة رغم المازعات التي نشأت فيما بينهم .

ويعتبر سوء معاملة سكان تلك القرى والعرب أحد سببين لمحاولة النوبيين حصر الزراعة بالمشاركة داخل القرية . أما السبب الثانى فهو رغبة النوبيين

في أن يكونوا هم المتفعين بغلة الأراضى دون غيرهم . وما دام هناك من سكان القرية القادر على زراعة الأرض ، فإنه من الأفضل اختياره عن غيره من الاعزاب . ففي مثل هذه الحالة تعود الفائدة على أحد أعضاء القرية . وتحقق بذلك تلك الرغبة فضلا عن أن مشاركته فيها الضمان الكافي لحسن معاملته للشريك المالك وحصول الأخير على نصيبه من غلة الأرض الفعلية . فاعتبارات القرابة والجوار والائتماء الواحد إلى مجتمع للقرية كقيلة بأن تضبط سلوك كل منهما تجاه الآخر بما يحقق الفائدة لكل منهما وخاصة الشريك المالك .

وكان من نتيجة ذلك أن إزدادت حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية . وقد ساعد على ذلك وجود عدد من الأشخاص في كل قرية من قرى النوبيين والعرب وبعض قرى الكنوز الذى يقوم بزراعة أراضيه . فقد استطاع هؤلاء الأشخاص كسب ثقة الآخرين كزارعين نتيجة لما حققته أراضيه من محصول طيب . فأتجه سكان كل قرية إلى إتخاذهم شركاء في الزراعة الأمر الذى أدى إلى أن يكون لدى الواحد منهم عدد من الأفدنة يبلغ في بعض الحالات أكثر من عشرة أفدنة .

وعلى الرغم من ذلك فما يزال بعض سكان القرى يعتمدون على سكان تلك القرى والعرب في زراعة عن طريق المشاركة وعلى وجه الخصوص سكان كثير من القرى الكنزية . ويرجع ذلك إلى قلة عدد الأشخاص الذين يمكنهم زراعة الأرض كما أن غالبية سكان هذه القرى الكنزية من كبار السن . فقرية دابود مثلا يعتمد سكانها على سكان قرية السلسلة التى تقع في مواجهة دابود ولا يفصلها عنها سوى الطريق العام . وغالبية الرجال المقيمين في القرية من كبار السن الذين لا يقدر على العمل . إذ يبلغ عدد الرجال القادرين على العمل ١١ فردا ثلاثة منهم يعملون في الزراعة والآخرين من مدرسى وعمال المدرسة الابتدائية . أما بقية الرجال من المقيمين في القرية يعملون في مدينة كوم أبو وأسوان ولا يحضرون إلى القرية إلا في نهاية الأسبوع . لذلك فجميع الأراضى التى وزعت على الأمر تستخدم عن طريق الزراعة بالمشاركة مع . مكان تلك القرية الصعيدية

فما عدا الأفدنة الثلاثة التى استلمها المزارعون الثلاثة الذين يتولون بأنفسهم فلاحتها مع الاستعانة بأحد العمال الصعيدية . وبالمثل فيما يتعلق بالقرى الكنزية ودهميت والامبركاب وكوشتمنه حيث تزداد حالات الزراعة بالمشاركة بين سكانها وسكان قرية اقليت التى تقع غرب هذه القرى .

وإذا كانت حالات الزراعة بالمشاركة قد أزدادت داخل القرية فلا يعنى ذلك أن الشركاء في الزراعة من سكان القرية يقومون بزراعة الأرض دون الاستعانة بسكان تلك القرى والعرب الصعيدية . فهم يعتمدون عليهم في القيام ببعض العمليات الزراعية نظير الاجر كما ذكرت في الصفحات السابقة . يضاف إلى ذلك أن هناك من سكان القرى النوبية من فضلوا تأجير أراضيه لموسم زراعى واحد (بالنسبة للأراضى التى خصصت لزراعة الجيوب) لبعض سكان تلك القرى والعرب .

وعلى ذلك فقد أدت ظروف المجتمع النوبى إلى أن تقوم علاقات بين سكان القرى النوبية وسكان القرى والعرب الصعيدية المجاورة على الرغم من محاولات النوبيين التمسك بانعزال قراهم عن تلك القرى والعرب وعدم التعامل مع سكانها . وهذه العلاقات هى علاقات اقتصادية ولا تعدى مجال النشاط الزراعى . فلم يؤد التقارب المكاني بين القرن النوبيين وتلك القرى والعرب وأعتاد النوبيين عليها باعتبار سكانها يؤلفون الأيدى العاملة التى يحتاجون إليها لزراعة أراضيه إلى ظهور التقارب في العلاقات فيما بينهم .

وإذا كانت محاولة النوبيين ورغبتهم في حصر حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية تشير إلى الفائدة الاقتصادية التى يحاول النوبيين اكتسابها تكييفا مع ظروفهم والتى صارت تحدد سلوكهم تجاه سكان تلك القرى والعرب وتجاه بعضهم البعض ، فهى في الوقت ذاته تعكس قوة شعور الفرد بانتائه إلى القرية ومدى الدرجة التى وصلت إليه القرية من الوحدة والتماكك عما كانت عليه في المكان الاصلى .

فإن الاتفاق الجماعى لسكان القرية على أن تكون حالات الزراعة بالمشاركة

بين أفرادها بقدر الامكان لغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من غلة الاراضى
 زمام القرية يخفى وراءه شعور الفرد بانتمائه إليها ويعكس وحدتها وتماسكها .
 ولا يعنى هذا الاتفاق الجماعى انعدام الفائدة أو المصلحة الشخصية التى تتعارض
 مع وحدة مجتمع القرية وتتناقض مع تماسك وتضامنه . فالقيمة الاقتصادية هى
 الأساس الذى يقوم عليه نظام الزراعة بالمشاركة سواء فى القرية الأصلية أو
 القرية الجديدة فالاتجاه نحو حصر حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية هو
 عبارة عن موقف اتخذته النوبيون تجاه تلك القرى والعزب الصعيدية . وأن هذا
 الموقف فى الأصل قائم على أساس مصلحة الفرد الشخصية . وهى فى هذه الحالة
 تتحقق من خلال المجتمع ككل الذى يعمل فى الوقت ذاته على صيانتها خاصة وأن
 الاتجاه الذى صاحب هذا الاتفاق هو اختيار الشخص للشريك من بين الأقارب
 الأقربين وتفضيهم عن غيرهم من سكان القرية . فالمشاركة داخل القرية فيها
 ضمان لصاحب الأرض بالحصول على حقوقه كاملة والمحافظة عليها . وهى فى
 الوقت ذاته تحقق فائدة اقتصادية لبعض من سكان القرية وهم الشركاء غير الملاك .
 ويعنى ذلك أن الشخص يستغل هذا الموقف الجماعى لما فيه صالحه وقائده .
 ويتمثل ذلك بكل وضوح فى وقوف التجار والموظفين إلى جانب بقية سكان
 القرية على الرغم من أنهم لم يستلوا أراضي زراعية وما أدى ذلك من مضايقتهم
 وأضرار حفيظتهم ضد الذين استلوا الاراضى وخاصة أن هؤلاء التجار
 والموظفين كانوا ملاكا للأراضى الزراعية التى تقع فى نطاق الملكية الفردية فى
 القرى الأصلية . ويرجع موقفهم هذا إلى إدراكهم للفائدة الاقتصادية التى سوف
 تعود عليهم من حصر حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية لأنه يعطى الفرصة
 لكل منهم فى الدخول فى تعاقد مع غيره من الذين استلوا الأرض كشريك فى
 الزراعة . وهذا ما حدث بالفعل لأنه ليس من الضرورى - كما ذكرت فيما سبق -
 أن يقوم الشريك غير المالك بالعمل الزراعى وإنما يستعين بالعمال الزراعيين
 الصاعدين للقيام به أو ببعض العمليات الزراعية مادام قادرا على دفع أجورهم .
 لذلك لم تصبح القدرة على بذل الجهود الجسماني محددة لاختيار الفرد للشريك غير
 المالك فحسب وإنما تدخل أيضا مقدرة الشخص المالية لدفع أجور العمال

الزراعيين ومن ثم كان للتجار وبعض من الموظفين نصيب من الأرض الزراعية
 يعمل فيها يعود عليهم من نتائجها وفقا لنظام الزراعة بالمشاركة .

فالقاعدة الأساسية التى تنظم توزيع نتاج الأرض بين المالك والشريك غير
 المالك لا تختلف عنها فى النوبة الأصلية . فقد ذكرت فيما سبق أن نتاج الأرض
 يوزع بينهما على أساس ملكية الأرض وتكاليف الانتاج وفلاحة الأرض وحيث
 أن الشريك غير المالك أصبح شريكا فى تكاليف الانتاج بما يعادل للنصف أصبح
 له الحق فى نصف المحصول .

وقد اتجه النوبيون إلى مشاركة الأقارب وتدخل درجة القرابة فى اختيارهم
 بحيث يفضلون الأقارب الأقربين ما دام هناك من يستطيع منهم بذل الجهود
 الجسماني الذى تتطلبه العمليات الزراعية ودفع أجور العمال الزراعيين . لذلك
 اذادت نسبة حالات الزراعة بالمشاركة بين أعضاء جماعة الاولاد عنها بين أعضاء
 البيت ، وتقل فى نطاق القبيلة ككل .

وقد كان من الطبيعى أن يسود هذا الاتجاه كامتداد لما كان يحدث فى النوبة
 الأصلية فى بداية الامر وأن كانت الظروف العامة الجديدة مغايرة لظروف
 المجتمع القديم وأن يترك لتلك الظروف الجديدة اختيار صلاحية أو عدم
 صلاحية هذا الاتجاه من حيث مدى ما يحققه من الفائدة الاقتصادية للشخص .
 فقد ارتبط اختيار الشخص للشريك فى الزراعة فى القرية الأصلية على وجه
 الخصوص بالملكية الزراعية وتركز الجماعة القرابية الابوية فى الإقامة فى نجع
 من نجوع القرية . لذلك فإن الفترة الاولى لاتجاه النوبيين نحو مشاركة الأقارب
 كانت فترة اختبار لمدى اتفاق هذا الاتجاه مع مصلحة الفرد الشخصية كما أنها فى
 الوقت ذاته أتاحت بأن يتعرف الفرد على هؤلاء المزارعين الذين حققوا نجاحا
 فى الزراعة وأكتساب ثقة شركائهم الملاك لحسن معاملتهم لهم . ويعنى هذا أنه
 عندما تتعارض مشاركة الأقارب مع المصلحة الشخصية ، فالمرء يختار شريكه

من بين هؤلاء الأشخاص دون اعتبار إن كانوا من أقاربه أو من غير أقاربه . وهذا ما حدث بالفعل حيث صار اختيار الفرد لشريكه لا يقوم على أساس الثقة المتبادلة فحسب وإنما على أساس الحصول على أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية من المشاركة أيضا .

فقد حدث أن أساء البعض معاملة أقاربهم أصحاب الاراضى . يقدم الشخص بعض النفود على أنه نصيب المالك من ثمن بيع المحصول دون إطلاعه على قيمة المحصول وتكاليف الانتاج حتى يتحقق من أنه قد حصل على نصيبه الفعلى . ومنهم من يماطل في تقديم نصيب المالك من المحصول أو ثمنه أو يدعى بدم تغطية ثمن بيع المحصول لتكاليف الانتاج كما حدث في قرية المالكى (١) . وهناك من إستخدام الارض لزراعة الخضروات والاعلاف الخضراء (البرسيم) التى تحقق ربحا طيبا للزارع (٢) . والكثير منهم أهمل في زراعة الارض مما أدى إلى ضعف المحصول . فلم يتم بتسوية الارض أو التقاط الحشائش الضارة وخاصة نبات الحلفا الذى تزايد فى الارض، أو لم يرع كميات السماد وكية المياه التى تحتاجها المزروعات (٣) . يضاف إلى ذلك إنتشار الاراضى التى فى حيازة

فقد التفتت إحدى النساء بقرية المالكى إلى نائب العمدة شاكية ابن عمها لتأخيرها في دفع نصيبها ومماطلته رغم تكرار طلبها وترددها على منزله في الوقت الذى يستخدم الأرض في زراعة الخضراوات مما يحقق له دخلا يوميا لشدة حاجة السوق إليها . وقد صممت على ضرورة تسخيل نائب العمدة لانهاء المشاركة حتى يمكنها اختيار غيره من سكان القرية .

(٢) أنجه كثير من مزارعى قرية المالكى وغيرها من القرى العرية إلى زراعة الخضراوات والبرسيم دون مراعاة للعوامل التى تقرضها الدورة الزراعية ونتيجة لاستغلال هؤلاء المزارعين للاراضى التى يمتلكها أقاربهم بما يحقق لهم الكسب والربح دون أن يستطيع أقاربهم التعرف على العائد من تساج الأرض الحقيقى لتقدير نصيبهم ، فقد رأوا ضرورة انهاء المشاركة واختيار غيرهم من سكان القرى .

(٣) أستغل البعض كمية السماد التى حددتها الإصلاح الزراعى وفقا لحاجة المزروعات في الحصر في جزء منها عن طريق البيع .

الأقارب في أكثر من مكان نتيجة لتوزيعها دون اعتبار للعلاقات القرابية . وقد أدى عدم التجاور المكافئ إلى عدم استطاعة الشخص الواحد زراعة الاراضى التى فى حيازته عن طريق الزراعة بالمشاركة . ويعتبر ذلك من الاسباب التى أدت إلى أن يتدخل تجاور الاراضى في اختيار الفرد لشريكه من بين الأشخاص الذين تتجاور أراضيمهم .

ونتيجة لذلك لم يصبح نظام الزراعة بالمشاركة قائما أساسا على العلاقات القرابية وعلى وجه الخصوص بين الأقارب العاصيين ، وإنما صارت المهارات والخبرات الزراعية والمقدرة المالية على دفع أجور العمال الزراعيين والاهتمام بالمزروعات واستمرار الإشراف عليها العامل الرئيسى الذى يحدد المنتفع بالارض لأنها تعطى الفرد الضمان الكافى بالحصول على أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية . وذلك إلى جانب ما يتمتع به المزارع الذى يختاره المالك من ثقة الآخرين في حسن معاملته ومراعاة حقوق الشريك .

فقد أدى تلاشى ملكية الجماعة القرابية سواء كانت تلك الجماعة أولادا أو بيتا أو قبيلة إلى تحرير الأقارب من الالتزام القرابى بضرورة مشاركة الأقارب على أساس أن الارض ملكية تلك الجماعة وأن لأى عضو من أعضائها الحق في الانتفاع بنصيب الآخر دون شخص آخر من خارج الجماعة بالإضافة إلى ما تفرضه القرابة من ضرورة مساعدة الأقارب بعضهم بعضا في تلك الظروف الاقتصادية القاسية التى كانوا يعيشونها . أما الارض التى فى حيازة الفرد في القرية الجديدة فقد آلت إليه عن طريق حقوقه التى نص عليها قانون التمجير . فأصبح له الحق في التصرف فيها وفقا لرغبته ومصلحته الشخصية . وأصبحت الزراعة بالمشاركة تقوم على أساس ضمان مقدار الفائدة التى تحققها له حتى ولو كان الشريك من الأقارب . لذلك فقد نظام الزراعة بالمشاركة عنصر الإلزام القرابى الذى كان أحد خصائصه المميزة له في النوبة الأصلية .

وكان من نتيجة ذلك أن ازدادت المنافسة بين الافراد الذين وجدوا

في الزراعة بالمشاركة مزيدا من الكسب والفائدة . يحاول كل منهم إرضاء الشركاء الملاك وكسب ثقتهم . وإذا كان هذا قد حدث بوجه عام بين سكان القرية ، فإنه يحدث بين الأقارب لكي يستغل الفرد الموقف بما فيه صالحه لما لاعتبارات القرابة من تأثير في اختيار الفرد لشريكه من بين أقاربه .

وقد ساعدت زراعة قصب السكر على ازدياد عدد الشركاء غير الملاك من أفراد القرية لأنها تتيح لأصحاب الأراضي المزروعة بالقصب بالمشاركة في الأراضي التي خصصت لزراعة الحبوب نتيجة لطبيعة زراعته . فتكونت علاقات بين أصحاب الأراضي المزروعة بالقصب والأراضي المزروعة بالحبوب . وصارت جميع الأراضي التي في حيازة سكان القرية تنال اهتمامهم جميعا دون التفرقة بين نوعي الأرض وما يتعلق بهما من مشاكل . فالزراعة بالمشاركة قد جمعت جميع أصحاب الأراضي وتلاشت مشاعر الضيق وعدم الرضا التي لدى أصحاب الأرض المزروعة بالقصب لأن النوبيين يفضلون زراعة الحبوب . ولذلك تكونت علاقات اقتصادية بين أصحاب تلك الأراضي وأصحاب أراضي زراعة الحبوب .

وإذا كان الأقارب ما يزالون مفضلين عن غيرهم ، فلا يعتبر هذا التفضيل أو الرغبة إلزاما يجعل المشاركة تنحصر داخل إطار العلاقات القرابية ، ففي حالة قدرة الأقارب على بذل المجهود الجسماني في العمل الزراعي والاهتمام بالزراعة والمقدرة المالية لدفع أجور العمال الزراعيين مع ضمان حسن المعاملة يفضل النوبيون مشاركتهم عن غيرهم . وإذا لم تتوفر هذه الشروط فالشخص يختار شريكه من بين سكان القرية . ويتضح ذلك في كثرة عدد الافدنة التي لدى الشخص الواحد الذي تتوفر فيه هذه الشروط والذي يقبل على مشاركته كثير من سكان القرية .

وكان من نتيجة تلك المنافسة ازدياد الاهتمام بالأرض الزراعية مما أدى إلى زيادة المحصول . وكلما ازداد عدد الشركاء غير الملاك في القرية كلما ازدادت المنافسة فيما بينهم وفي ذلك بالتالي ضمان لأصحاب الأراضي في الحصول على الفائدة الاقتصادية المرغوب فيها من الزراعة بالمشاركة .

وإستناداً إلى ما سبق يتضح أن تجمع سكان القرية وتكاملهم في مكان واحد قد أدى إلى اتساع مجال اختيار الفرد لشركائه في الزراعة . وعليه أن يختار من بين أفراد القرية شركاءه بما يتفق ومصلحته الشخصية . فقد كانت الإقامة في النجع القديم والملكية الزراعية تحتم على الفرد اختيار شركائه من بين أقاربه .

وقد نتج عن اتساع مجال الاختيار أن تكونت علاقات جديدة بين أفراد لم تكن بينهم مصالح اقتصادية في القرية الأصلية ولا يجمعهم الانتماء القبلي الواحد وإنما ينتمون إلى قبائل مختلفة وربما لم تكن هناك علاقة تربط بعضهم ببعض في القرية الأصلية .

وحيث أن الزراعة بالمشاركة كانت تعمل على تقوية العلاقات القرابية وتدعمها يتضح إذن مدى ما أصابها من ضعف في القرية الجديدة ، صحيح أن هناك حالات من الزراعة بالمشاركة بين الأقارب مما يدعم العلاقات القرابية ولكن يتوقف استمرار المشاركة على رغبة القريب المالك الذي تدفعه الفائدة الاقتصادية ورغبته في المزيد من الكسب في اختيار شريك آخر غير قريب . وقد حدث هذا بالفعل مما أساء إلى العلاقات القرابية إلى حد الخصومة والقطيعة . ولم يؤثر ذلك في تقبل أو عدم تقبل الآخرين للمشاركة في مثل هذه الحالة . فإن الرغبة في المزيد من الفائدة والكسب صارت تحدد سلوك الأفراد سواء كانوا من الأقارب أو غير الأقارب تجاه بعضهم البعض وتعكس تجمعات الرجال داخل القرية ذلك حيث تقوم على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة التي تتمثل في الزراعة بالمشاركة . فالشركاء في الزراعة يجتمعون لا لمناقشة أمور الزراعة فحسب وإنما لقضاء أوقات فراغهم أيضا .

ماشيته فيها . أما الاراضى التى تقع بين النجوع ، كان أفراد الجماعتين النجميتين يشتركون فى إستغلالها . ويشاركهم العبادة الرعاة الذين ينتقلون إليها من داخل الصحراء الشرقية لرعى حيواناتهم فى فصل الصيف . إذ كان لهم الحق فى رعى ماشيتهم فى مثل هذه الاراضى . دون أن يعارضهم النوبيون . كما كان يتوقف ذلك على علاقتهم بالنوبيين حيث يحرس العبادة على كسب صداقتهم وودهم .

فعلاقة النوبيين بالاراضى الزراعية مغايرة تماما لعلاقتهم بأراضى الرعى ففى الوقت الذى تكون هناك حقوق محددة وواضحة بالنسبة للأرض الزراعية حسب ملكيتها سواء كانت ملكية فردية أو ملكية قبلية ، لم تكن هناك مثل هذه الحقوق بالنسبة لأراضى الرعى . وبالمثل فيما يتعلق بالاراضى الأخرى غير الزراعية حيث كان لاى فرد الحق فى إستقطاع مساحة منها لبناء منزل خاص أو حظيرة للماشية أو رصيف دون أن يقابل بأية معارضة من سكان النجع ودون أن يكون لغيره أو الجماعة النجمية أية حقوق فيها . وهذا ما يتضح فى إمكان الفرد بناء مسكن خاص فى أى نجع عندما يرغب فى الإقامة والسكنى عند أقارب زوجته .

وسأتناول فيما يلى أولا الاشكال الثلاثة الاولى للملكية الزراعية ثم ثانيا الشكل الرابع وهو الملكية القبلية . ثم أنتقل الى ما يتضمن كل منهما من حقوق .

(١) كانت الملكية الفردية منحصرة فى نوعين من الاراضى هما : أراضى المشروعات وأراضى الزراعة الشتوية التى تعرف بالارصفة . لذلك لم توجد إلا فى عدد قليل من القرى التى يوجد بها هذا النوع من الاراضى الاولى امتلاكها الشخص عن طريق الشراء . ولم يكن هذا النوع من الملكية معروفا فى المجتمع النوبى قبل إنشاء مشروعات الرى . والثانية امتلاكها الشخص عن طريق مجهوده الشخصى بإحاطة المسطح الصخرى القريب من المياه بسور من الحجر وتغطيته بطبقة من الطمى .

وللشخص المالك الحق فى التصرف فى ملكيته من هذه الاراضى . ولكن على الرغم من ذلك يختلف الأمر بالنسبة لأراضى المشروعات عن الارصفة .

الفصل الخامس نظام الملكية

تغير نظام ملكية الاراضى الزراعية فى النوبة الأصلية تغيراً جذرياً . إذ اختفى ذلك النظام وصارت الملكية فى النوبة الجديدة فردية . فقد حصلت الأمرة على مساحة من الأرض تبلغ الفدان على أن تمتلك مستقبلاً بعد الانتهاء من استصلاح جمع الاراضى فى المنطقة مساحة من الأرض على أساس حجمها بحيث لا تعدى الحصة أفدنة دون إعتبار للملكية فى النوبة الأصلية . وإذا كانت علاقة الشخص بالأرض فى المجتمع الفردى علاقة أساسية ومحورية باعتبارها عامل هام فى تحديد العلاقات بين الأفراد والجماعات وتحديد منازلهم ومكانتهم الاجتماعية ، وأن تغير هذه العلاقة يؤدى حتماً إلى تغيرات هامة فى المجتمع ، فإلى أى حد أدى التغير الجذرى لنظام الملكية إلى إحداث تغيرات فى المجتمع النوبى وفى بنائه الاجتماعى ؟ ويجب أن نتناول أولاً الملكية فى النوبة الأصلية حتى يمكن تتبع تلك التغيرات .

الملكية فى النوبة الأصلية :

الملكية الزراعية فى النوبة الأصلية أربعة أنواع يرتبط كل منها بنوع الاراضى وهى : الملكية الفردية ، وملكبة الأرض التى كانت منطقة المساكن قبل التعمية الثانية ، وملكبة البيت ، وملكبة القبيلة . وكانت الملكية القبلية هى الشكل التقليدى السائد .

أما أراضى الرعى التى كانت تكثُر فى فصل الصيف بعد انحسار المياه من الاراضى التى لم تكن فى حيازة أية قبيلة . فلكل نجع أراضى الرعى التى تقع داخل حدوده ، والتى كان لكل فرد من أفراد الجماعة النجمية الحق فى أن يرعى

فإذا كان الشخص المالك يمكنه التنازل عن ملكية من أراضى المشروعات للغير عن طريق البيع إذا رغب في ذلك ، فالشخص المالك للرصيف لا يقبل على مثل هذا التصرف. ولم يحدث مطلقاً أن يتنازل عن ملكيته للغير. ويرجع ذلك إلى أهمية نتاج الرصيف لأفراد أسرته وعائلته حيث كان هذا النتاج للاستهلاك المنزلي ، وبشكل جزئياً هاماً وضرورياً لمعيشتهم في فصل الشتاء. بل وفي القليل النادر يحدث أن يقبل الشخص المالك على التنازل عن ملكيته من أراضى المشروعات. فالملكية الزراعية تعفى على الشخص شيئاً من سمو المركز وعلو المنزلة الاجتماعية. ويتمثل ذلك بكل وضوح في أراضى المشروعات لأن حيازتها تتعلق بالشخص دون أن يكون لغيره من الأقارب العاصيين بعض الحقوق فيها كما هو الحال بالنسبة لأشكال الملكية الأخرى فضلاً عن استخدام الأرض في المواسم الزراعية المختلفة مما يضمن عليها قيمة اقتصادية أكبر من أنواع الأراضى الأخرى. ويظهر نظام الزراعة بالمشاركة عاملاً لعدم تصرف الشخص في ملكيته من هذه الأراضى لأنه يحقق له جزءاً من نتاجها إذا كان غير قادر على العمل أو مقيماً في المدينة.

وفيما يتعلق بالنوع الثانى من الملكية، فملكية الفرد من أراضى منطقة المساكن تزول إليه عن طريق الوراثة من الجد صاحب المسكن. فملكية أرض المسكن لأفراد الجماعة الذين ينتمون إلى ذلك الجد. ويحدد نصيب الفرد منها تبعاً لإقامته إليه ودون أن يكون الأثاث نصيب منها. ويتم التقسيم وتحديد نصيب الفرد باستخدام وحدة طولية تعرف بالذراع. فقد لجأ النوبيون إلى استخدام هذه الوحدة الطولية في تقسيم الأراضى وتوزيعها بين الملاك الأقارب العاصيين نتيجة لكثرة عددهم من ناحية وصغر مساحة الأرض من ناحية أخرى. وتقسيم الأرض على أساس أنها وحدة تنقسم إلى ٢٤ جزء كل جزء منها ينقسم هو الآخر إلى ٢٤ جزء. والذراع هو عبارة عن قطعة من الخشب طولها يعادل البعد

ما بين طرف أصبع الوسطى والسكوع مضافاً إليه طول عرض أربعة أصابع (يطلق عليها النوبيون أربعة قراريط).

ويتخذ طول الأرض الموازى لجرى النيل لإجراء عملية التقسيم ثم وضع أحجار لتحديد نصيب كل عائلة كلما انحسرت المياه عن الأراضى. وعلى ذلك تنقسم الأرض إلى أجزاء هى عبارة عن أشرطة ضيقة عمودية على جرى النيل وممتدة إلى الداخل بعيداً عنه إلى حدود منطقة مساكن قبل عام ١٩٣٣. وفي بعض القرى كانت هناك علامات محددة لنصيب كل عائلة، وهى عبارة عن قضبان حديدية يضعها النوبيون عند حدود منطقة المساكن الجديدة حتى يمكنهم تحديد نصيب كل عائلة بسهولة بعد انحسار المياه عن الأراضى في كل عام وتفاذى المنازعات التى تحدث بخصوص الحدود. فكثيراً ما كانت تحدث المنازعات بين الملاك والأقارب نتيجة لتغير موقع الأحجار بفعل حركة المياه أثناء ارتفاعها وانحسارها أو لتغطيتها بالعلمى مما يؤدي إلى إعادة تقسيم الأرض لفض المنازعات. وتعتبر فترة انحسار المياه عن الأراضى الفترة التى تزداد فيها المنازعات وخاصة بين النساء اللاتى تحاول كل منهن تعديل حدود الأرض التى تخصها لإضافة جزء من أرض الغير.

وكان هناك أحد أعضاء جماعة الأولاد أو جماعة البيت الذى لديه المعرفة الكاملة الدقيقة بالانحدار الجينالوجى للقبيلة وتقسيماتها والذى يلجأ إليه الأقارب للتدخل في تقسيم الأرض وتحديد أنصبة الأقارب إذا حدث نزاع بخصوص أنصبتهم من الأرض الزراعية ملكية الجماعة.

ولا تقتصر الملكية على الأرض داخل حدود المسكن فقط، وإنما يدخل في نطاقها تلك المساحة من الأرض التى تقع بين منطقة المساكن قبل عام ١٩٣٣ ومنطقة المساكن الجديدة، ووزعت على ملاك المساكن على أساس أن تكون الأرض المجاورة للمسكن الممتدة ما بين حدوده الشمالية والجنوبية العمودية

على مجرى النيل في حيازة أصحابه وعلى أن تقسم التي تقع بين مسكنين بالمناصفة بين أصحابهما . فقد أقام النوبيون حق حيازة تلك الاراضى والانتفاع بها على أساس ملكية المسكن قبل عام ١٩٢٣ . وهو ما كانوا يتبعونه أيضا بالنسبة لاراضى الجروف وأراضى الخيران التي نشأت بعد ذلك العام نتيجة لغمر المياه السنوى والتي تنحصر عنها المياه في فصل الصيف . فقد وزعت هذه الاراضى على أساس ملكية الارض الزراعية المجاورة لها .

أما النوع الثالث من الملكية الزراعية وهي ملكية البيت ، كانت تقع بأراضى السهل الفيضى ، وتقع داخل حدود النجع الذى يعيش فيه أفراد البيت . ولم يكن لكل بيت مثل هذا النوع من الملكية ، كما أنها ليست عامة في جميع القرى النوبية . ويقتصر حق الملكية على أفراد البيت التي تؤول إليهم عن طريق الوراثة من سلفهم مؤسس البيت . ويحدد نصيب الفرد من خلال الإقسام الداخلى للبيت وفي اطار الانحدار الجينالوجى من مؤسس البيت في خط الذكور . فلم يكن للاناث أيضا نصيب منها . وعلى الرغم من أن هذه الملكية خاصة لأفراد جماعة البيت وليس لأقاربهم أعضاء البيوت الاخرى التي تتألف منها القبيلة أية حقوق في الملكية ، فهي تعرف باسم القبيلة .

(٢) وتختلف هذه الملكية لجماعة البيت عن ملكيتها التي تنتقل إلى أفرادها عن طريق الوراثة من سلف القبيلة . فقد كانت هناك الاراضى الزراعية الخاصة بالقبيلة ككل إستناداً إلى حيازة سلف القبيلة لهذه الاراضى وتقع أيضا في أراضى السهل الفيضى . فتصيب الفرد من هذه الملكية لا يؤول إليه لإنتائه إلى سلف البيت وإن كان يتم عن طريقه ، وإنما لإنتائه إلى سلف القبيلة . ويحدد نصيبه من خلال الإقسام الداخلى للقبيلة في اطار الانحدار الجينالوجى في خط الذكور من سلف القبيلة بحيث تتناظر تقسيمات الملكية الزراعية مع تقسيمات القبيلة .

وبالمثل لم يكن للاناث نصيب من الملكية (١) . فتقسم ملكية القبيلة إلى عدد من الاقسام المتساوية في المساحة التي تعادل عدد البيوت التي تنقسم إليها القبيلة ، ثم يقسم كل منها أيضا إلى عدد من الاقسام التي تعادل عدد الاولاد التي يتألف منها البيت والتي ينقسم كل منها بدوره إلى عدد من الاقسام توزع على حسب نصيب كل منهم كما يحدده الانحدار الجينالوجى من سلف الاولاد .

ولم تكن الاراضى التي تملكها القبيلة في نجع واحد ، وإنما كانت منتشرة في أكثر من نجع من نجوع القرية . وكان هذا الانتشار أحد عوامل انتشار القبيلة في أكثر من نجع وعدم تركزها في الإقامة في نجع واحد . فأحيانا تنحصر ملكية البيت داخل حدود النجع الواحد الذى يقيم فيه أفراد البيت بحيث تبدو الملكية وكأنها ليست جزءا من ملكية القبيلة التي آلت إلى جماعة البيت على أساس الانتماء إلى سلف القبيلة ، ولكنها في الواقع على العكس من ذلك . ويرجع ظهور ملكية البيت على هذه الصورة إلى أن النوبين لجأوا إلى تبادل أنصبة الاقسام القبلية من ملكية القبيلة الموزعة في أكثر من نجع لغرض تسهيل استخدام الارض وعدم الانتقال من نجع لآخر لزراعتها . وقد ساعد على التبادل تساوى أنصبة الاقسام القبلية . أما إذا كانت خصوبة الارض مختلفة ، فلا يتم التبادل وإنما تبقى الارض في حيازة أصحابها .

(١) في بعض القرى وخاصة الكثيرة كان للاناث نصيب من ملكية آبائهن تبعاً لقواعد الوراثة الاسلامية . ولكن لم يظهر حق الانثى في ملكية الاب الا في مستوى الاجيال السفلى من الانحدار الجينالوجى للقبيلة في حدود جيلين أو ثلاثة فقط : ويؤكد ذلك تناظر تقسيمات الملكية القبلية مع تقسيمات القبيلة . كما يشير ذلك إلى تأثير المجتمع الكبير في المجتمع النوبى من حيث قواعد الملكية والوراثة باعتباره أحد قطاعاته ولم يظهر حق الانثى في ملكية الاب الا بعد فك الزمام بعد عام ١٩٢٧ . ويقصد بفك الزمام عملية اثبات ملكية الاراضى وتسجيلها التي تمت لغرض تلبية سد أسوان لتعويض النوبيين . وهذا ما يؤكد عدم ظهور حق الانثى في ملكية الاب الا في حدود جيلين أو ثلاثة . وعلى الرغم من ذلك فكثير من القبائل لم تنجح الى توريث النساء .

ولم يكن لجميع الاقسام القبلية سواء كان القسم القبلي بيتا أو أولادا نصيب من ملكية القبيلة الزراعية. فالتقسيم يتم تبعا للعلاقة العاصبة بين مؤسسى القسم القبلي الذى لا ينتمى مؤسسه إلى سلف القبيلة لا يكون لأفراد نصيب من ملكيتها رغم اعتباره أحد أقسامها.

وكثيرا ما كان لبعض أفراد قبيلة أخرى حق في جزء معين من ملكية القبيلة. ويرجع ذلك إلى الزواج وما تفرضه القرابة الامومية من التزام بضرورة تقديم العون والمساعدة الاقتصادية من جانب أقارب الزوجة إلى أولادها وزوجها. فقد كان الاب يمنح زوج ابنته جزءا من الأرض التى تملكها (١).

ويضاف إلى ذلك أنه كان يحدث في بعض الاحيان أن تنتقل ملكية الأرض التى يعطيها والد الزوجة أو أخوها لزوجها أو أولادها للانتفاع بها عند حاجتهم إلى العون والمساعدة الاقتصادية إلى ملكية خاصة لأولادها بمرور الوقت نتيجة لعدم مطالبة الحال لتلك الأرض إذ أن النوبيين يعيرون مثل هذا السلوك بما يجعل الحال لا يقبل على المطالبة بها وأخذها من أولاد الأخت. وإذا حاول الحال استرجاعها على أساس أنها تؤول إليه عن طريق الوراثة من الاب، تحول الام دون تحقيق رغبته وتلزمه بالعدول عنها نهائيا وفي الواقع لا يحدث مطلقا أن يقبل الحال على المطالبة بتلك الأرض. ومن ثم تعتبر ملكا لأولاد الأخت. وعلى ذلك يتضح أهمية دور الام في استقرار حياة ابنتها الزوجية واستمرارها من ناحية وتدعيم وتقوية العلاقات بين أولادها وأقاربها من ناحية أخرى. فإن زوج الابنة وأولادها من الانتفاع بنتاج الأرض كفيلا بأن يسو إلى العلاقات بينهم وبين الحال.

(١) يذكر النوبيين أن والد الزوجة كان لا يمنح زوج ابنته جزءا من ملكيته الزراعية لكي يتنعم بتاجه فحسب، وإنما كان يحدد طريقا داخل أرضه ممتدا من مسكنه الذى يقيم فيه الزوج وابنته إلى مجرى النيل لكي يستخدمه الزوج عند انتقاله من المسكن إلى النيل حتى لا يستخدم طريقا آخر يملكه الغير ورفعه شأنه بين سكان النجع على حد تعبير النوبيين.

وينطبق كل ما سبق فيما يتعلق بتقسيم الملكية وتحديد نصيب الفرد على ملكية أجار النخيل. فتوزيع محصول البلح في كل عام يتبع نفس التقسيم السابق للأرض الزراعية. فيحدد أولا لكل بيت عدد الاشجار نصيبه من عدد الاشجار الكلى ملكية القبيلة ثم يحدد ثانيا لكل من الاولاد عدد الاشجار التى تخص تلك الجماعة، وأخيرا يوزع محصولها بين العائلات التى تتألف منها الاولاد.

(٢) على الرغم من حق الشخص في التصرف في نصيبه من ملكية الأرض سواء كانت ملكية البيت أو للقبيلة. فلم يحدث مطلقا أن يبيع الشخص نصيبه منها لأنه من العار أن يبيع الأرض التى ورثها عن أجداده. ويعكس ذلك تفضيل النوبيين الذين يعملون في المدن ترك أراضيهم لأقاربهم للانتفاع بها دون مقابل عن بيعها حتى ولو كان المشترون من هؤلاء الأقارب. بل لا يجزأ الأقارب على التقدم لطلب شراء الأرض.

ولذا كان عدم بيع المقيمين في المدن لأراضيهم يمكن ارجاعه إلى صغر المساحة وضآلتها وما لديهم من رغبة واتجاه نحو الرجوع إلى القرى عندما يتركون العمل بسبب كبر السن أو بسبب آخر، فإن ما يؤكد استحالة بيع أرض الجدود أن العاملين في المدن الذين يحتم عملهم الاستقرار والاقامة الدائمة في المدينة - وهم يؤلفون نسبة قليلة - لم يبيعوا أراضيهم وبحرصون على الاحتفاظ بها، ويعرفون بدقة أنصبتهم من ملكية البيت والقبيلة ومواقعها في النجع. وذلك على الرغم من استقرارهم وأسرهم في المدن، واستحالة الرجوع إلى القرى التى تعطى الشخص الفرصة لبيع أرضه خاصة إذا كان الشخص المشتري من أقاربه العاصبين بما يضمن عدم انتقال الأرض إلى خارج القبيلة.

وعلى ذلك يتضح أن الاحتفاظ بأرض الجدود أو بعبارة أخرى ما يرتبط بأرض الجدود التى تؤول إلى الأشخاص من الاعتبارات كانت تعمل على الاحتفاظ بملكية القبيلة وملكية البيت وعدم تفتتها الأمر الذى يؤدي بالتالى إلى المحافظة على وحدة القبيلة وتماسكها صحيح أن للفرد الحق في التصرف في نصيبه

من الملكية ، ولكنه لم يكن حقا مطلقا لأنه لا يستطيع أن يتصرف فيه تبعا لارادته الخاصة ، ورغبته الشخصية . وهذا ما يتمثل أيضا فيما تفرضه القرابة الامومية من التزام من جانب والد الزوجة وأخوها تجاه أولادها . فالنصرف الوحيد الذي يرضى عنه المجتمع ويقابل بارتياح من جانب أفراد هو تنازل الرجل عن جزء من ملكيته لأولاد الاخت إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عن طريق زوجها .

فأولاد الاخت لهم حقوق في ملكية الرجل . وقد كان في الماضي وقبل ضياع معظم الأراضي الزراعية لأولاد الاخت حق في ملكية الحال ثم اقتصر الأمر بعد ذلك على التزام الحال بتقديم جزء من نتاج الأرض اليهم مع تفضيلهم عن غيرهم بالانتفاع بالأرض أو جزء منها إذا كان مقما في المدينة أو كانوا في حاجة إلى العمون والمساعدة الاقتصادية . فإذا كان لأقارب الرجل من جهة الأب ومن جهة الأم حق الانتفاع بالأرض التي يملكها في حالة عدم إقامته في القرية واستقراره وأسرته في المدينة ، كما كان يلتزم بأن يختار من بينهم الشريك في الزراعة إذا أراد الانتفاع بالأرض عن طريق الزراعة بالمشاركة ، فإن لأبناء الاخت وأبناء العمومة في نفس الوقت الحق في الانتفاع بالأرض بحيث يرجع إليه حرية اختبار المتفع من بينهم دون أن يؤثر ذلك في علاقته بالآخرين أو يؤخذ على أنه سلوك عدائي وأن كان يقابل في الغالب بعدم الرضا والارتياح من جانب أبناء العمومة .

وعلى الرغم من تلك الحقوق التي تفرضها القرابة الامومية لأبناء الاخت والتي تؤدي إلى انتقال الأرض من قبيلة إلى أخرى مما يؤثر على وحدة الأرض وبالتالي على وحدة القبيلة وتماسكها ، فقد احتفظت القبيلة بالأرض عن طريق الزواج بين أولاد المؤولة الذي كان أحد نوعي الزواج المفضل في المجتمع النوبي فالزواج بين أولاد المؤولة يؤدي إلى انتقال الأرض بين ملكها الأصليين دون انتقالها إلى خارج القبيلة . وإذا حدث وكان الزوج من خارج القبيلة . فإن

تكرار الزواج بين الأفراد الذين ينتمون إلى الأجيال المتعاقبة يعيد الحقوق في الملكية وفي الانتفاع بالأرض .

من كل ما سبق يتضح إذن أن لنظام الملكية الزراعية في المجتمع النوبي القديم دورا هاما ورئيسيا في تماسك القبيلة والمحافظة على وحدتها . فالملكية تضفي على العلاقة القرابية العاصبة الجانب الاقتصادي الذي كان له دور رئيسي في تقوية وتدعيم هذه العلاقات وبالتالي تدعيم تماسك القبيلة . وعلى هذا الأساس كانت جماعة البيت أكثر تماسكا من القبيلة لأنها كانت في الغالب جماعة نجعية أو أحد أقسام هذه الجماعة . فإن حق الرد في استخدام الأرض والانتفاع بها يعمل على المحافظة على تماسك وتضامن الجماعة ويدعمها .

وقد أشرنا فيما سبق إلى حقوق الأولاد في ملكية أقارب أمهم . فإن مثل هذه الحقوق كفيلة بتقوية العلاقات الامومية واستمرار أهمية القرابة الامومية في حياة الفرد . ويضاف إلى ذلك أنه في حالة عدم استخدام أولاد الاخت التي تزوجت من خارج الجماعة لجزء من أرض أخيها . كان الأخ يرسل إليها جزء من نتاج الأرض ومحصول أشجار النخيل . ويتولى إرساله إليها أحد أقاربه العاصبين إذا لم يكن الأخ مقما في القرية . وكان هذا العطاء يتخذ طابع الهدية . ويتمثل ذلك في عدم مناقشة الاخت في موضوع التقسيم وتوزيع نتاج الأرض وإنما تتقبل ما يقدمه إليها أخوها على أنه هدية لها ولأولادها وهذا كفيل بتقوية علاقات أولادها وزوجها بأقاربهم والمحافظة على هذه العلاقات على الرغم من البعد المكاني بين النجع الذي تقيم فيه والنجع الذي يعيش فيه أقاربها .

ومن ناحية أخرى يعتبر هذا الإهداء وسيلة للمحافظة على الأرض وعدم انتقال جزءا منها إلى خارج القبيلة إذا طالبت الاخت بنصيبها من ملكية أبيها . لذلك يفضل النوبيون الزواج بين أولاد العمومة على أساس أنه يحافظ على ملكية البيت والقبيلة .

طريقة استخدام الأرض :

كان لكثير من سكان النجع أرض زراعية في نجع آخر غير الذي يعيشون فيه . ويرجع ذلك إلى تعدد أنواع الملكية الزراعية التي للفرد نصيب منها تبعاً لحقه في الملكية الذي يحدده إلتناؤه إلى صاحبة الأرض من ناحية وإلى حق الفرد في الارتفاع بأرض الأقارب المستقرين في المدينة من ناحية أخرى . ونتيجة للبعد المسكن بين النجع والآخر وإرتباط الزراعة بمستويات المياه في النهر وإعتمادها على الري باستخدام الشادوف الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكان الفرد زراعة الأرض في كل من النجعين في وقت واحد ، فقد لجأ النوبيون إلى استخدام مثل هذه الأراضي عن طريق التناوب . فالفرد يتفق مع آخر من الذين يقيمون معه في النجع ولديه أرض زراعية في النجع الذي توجد به أرضه على أن يتناوب كل منهما زراعة الأرض التي في حيازة كل منهما في كل عام . ففي الوقت الذي ينتقل أحدهما لزراعة أرضه في النجع الآخر يتولى زراعة الأرض ملكية الآخر على أن ينتقل الأخير ليحل محله في العام الذي يليه . وعلى ذلك يتحقق لكل منهما الارتفاع بالأرض في كل من النجعين . ولا يتم مثل هذا الاتفاق إلا بين أصحاب الأراضي المتساوية في المساحة وإن كان البعض أصحاب الأرض الأكبر مساحة يتفاوضون عن ذلك حتى يمكنهم الارتفاع بالأرض خاصة وأنهم يترابطون عن طريق روابط القرابة العاصبة .

ولا يرتبط نصيب الفرد من ملكية البيت وملكية القبيلة في بعض الأراضي بمكان محدد ثابت من الأرض . ويرجع ذلك إلى اختلاف خصوبة التربة من مكان لآخر . وتعرف هذه الأراضي ، الأراضي الشراقي ، فالأقارب الملاك يتبادلون أنصبتهم في كل عام لكي لا يحصل أحدهم أو بعضهم على فائدة أكثر من الآخرين إذا حدد نصيبه في جزء ثابت من الأرض أقل خصوبة عن بقية

أجزاءها . فالشخص يورع نصيبه من الأرض في موسم زراعي على أن ينتقل إلى الجزء المجاور في العام الذي يليه وتعرف هذه العملية ، بالمناقلة .

وكانت المناقلة لا تحدث بين الأفراد فقط ، وإنما كانت تتم أيضاً بين قسم قبلي وآخر . فجماعة الأولاد مثلاً تتبادل ككل نصيبها من الأرض مع نصيب غيرها من الأولاد كل عام . ويستتبع ذلك ضرورة إعادة تقسيم الأرض وتوزيعها على العائلات التي تتألف منها جماعة الأولاد حسب نصيب كل عائلة من الملكية .

وعلى ذلك يتضح أن نصيب الفرد لا يقصد به مساحة معينة من الأرض فحسب وإنما يتعلق أيضاً بتاج الأرض ككل . والمناقلة ، هي عبارة عن عملية لتنظيم استخدام الأقارب الملاك الأرض بما يحقق لكل منهم نصيبه العادل من نتاجها ككل على مدى عدة سنوات حتى لا يتعرض أحدهم للخسارة الدائمة إذا حدد نصيبه في مكان واحد من الأرض .

وكانت عمليات الري تتدخل في طريقة استخدام الفرد لنصيبه من الملكية . وتنعكس ذلك الساقية وهي وسيلة الري الوحيدة التي اعتمد عليها النوبيون قبل عام ١٩٣٣ واستمر سكان عدد من القرى يعتمدون عليها بعد ذلك العام وإلى حين الانتقال إلى القرى الجديدة .

الساقية :

كانت ملكية زمام الساقية لأكثر من قبيلة واحدة ، وفي الغليل كان زمام الساقية في حيازة قبيلة واحدة . ففي كثير من النجوع كانت الأرض الزراعية التي تقع داخل حدود النجع مقسمة إلى عدد من الأقسام كل قسم منها في حيازة إحدى القبائل . وكان زمام الساقية أكثر إنساعاً من ملكية كل قبيلة . فأصبح

من الضروري على ملاك الأرض التي تدخل في زمام الساقية المشاركة في بنائها وتكاليف صيانتها . وفي القليل كانت ملكية الساقية لغير ملاك زمامها .

ولما كانت ملكية زمام الساقية أو جذع منه ملكية قبلية ، أصبح هناك كثرة من الملاك هم أعضاء القبيلة . وعلى أساس ملكية الفرد في زمام الساقية كانت تنظم عملية الري وتوزيع المياه التي ترفعها الساقية .

وتعتمد هذه العملية على نظام دقيق أساسه اعتبار النوبيين أي وحدة من الوحدات تنقسم إلى أربعة وعشرين جزءا ينقسم كل منها بدوره إلى نفس العدد من الأجزاء . فزمام الساقية ينقسم إلى ٢٤ جزء يعرف كل جزء منها بالقيراط ، و كمية المياه التي ترفعها الساقية إلى الأرض في الفترة بين شروق الشمس وشروقها في اليوم التالي تعادل هي الأخرى ٢٤ جزء يعرف كل ٦ أجزاء منها بالعلقة . فالיום الواحد ينقسم إذن إلى أربع علفات . والأسبوع هو الآخر وحدة تنقسم إلى أربع وعشرين علفة على أساس اعتبار النوبيين الأسبوع ستة أيام من حيث عملية تشغيل الساقية وتوزيع المياه بين الملاك .

فعملية الري وتوزيع المياه بين ملاك زمام الساقية حسب أنصبتهم المختلفة تعتمد على المطابقة بين المساحة الكلية للزمام و كمية المياه وحساب الوقت . فالقيراط هو عبارة عن مساحة من الأرض تعادل $\frac{1}{4}$ من زمام الساقية تقابله كمية المياه التي ترفعها الساقية في فترة زمنية تعادل $\frac{1}{4}$ من اليوم . فإذا كان نصيب أحد الملاك قيراطا واحدا من زمام الساقية ، يصبح له الحق في تشغيل الساقية لرى أرضه لمدة $\frac{1}{4}$ من العلفة يوميا أو علفة واحدة أسبوعيا . فالعلقة هي عبارة عن فترة زمنية وفي الوقت ذاته كمية من المياه .

فالنوبيون قسموا اليوم الواحد إلى أربع علفات أساسية ، اثنين منها نهاريين والاخرين ليليين . تعرف الأولى بالضحوية ، وتبدل من شروق

الشمس وتنتهي عند الظهر لتبدأ العلفة الثانية ، والعصرية ، التي تنتهي عند الغروب . وتبدأ العلفة الثالثة ، العشوية ، وتنتهي عند منتصف الليل تقريبا لتبدأ العلفة الرابعة ، الفجرية . وتنقسم كل علفة من العلفات الثلاثة الأولى إلى فترتين ليصبح مجموع الفترات في اليوم الواحد سبع فترات . وقد اعتمد النوبيون على حركة الظل - ظل الشمس - لتحديد بدء وإنهاء كل فترة أثناء النهار ، وعلى رصد عدد من النجوم لتحديد بدء وإنهاء الفترات الليلية . (أنظر ملحق رقم ٣) فترجموا المسافات بين عدد من النجوم إلى وحدات زمنية سواء كانت المسافة بين نجمين أثناء الليل أو طول الظل في وقت محدد من النهار . فالمسافة الواحدة أما أن تعادل $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{8}$ من اليوم أو بعبارة أخرى تعادل علفة أو نصف علفة . وعلى أساس هذه المطابقة استطاع النوبيون أن ينظموا عملية الري وتوزيع المياه بين الملاك أثناء الليل وأثناء النهار تبعا لنصيب كل منهم في زمام الساقية دون أن يشكل عددهم الذي كان يبلغ في كثير من الأحيان أكثر من عشرين شخصا صعوبة في تحديد نصيب كل منهم من عملية تشغيل الساقية (أنظر ملحق رقم ٣) .

فعلى سبيل المثال إذا كان عدد الملاك أربعة أشخاص ونصبت كل منهم يعادل $\frac{1}{4}$ زمام الساقية ، يصبح لكل منهم الحق في علفة واحدة . وإذا كانوا سبعة أشخاص وأنصبتهم متساوية ، يكون لكل منهم الحق في فترة واحدة من الفترات السبع .

ولا يرتبط كل منهم بعلفة أو فترة معينة بالذات وإنما يتبادل الجميع العلفات أو الفترات على التوالي . ينتقل كل منهم من العلفة أو الفترة التي حددت له إلى التي تليها في اليوم التالي وهكذا . فدرجة الحرارة مرتفعة أثناء النهار وخاصة في فصل الصيف ، ومعدل البحر يزيد عن معدله أثناء الليل . والعمل أثناء الليل في الفترات الثلاثة الأخيرة أكثر شقة وإرهاقا عن الفترات النهارية . ومن ثم

يكون تبادل الفترات وسيلة لتحقيق المساواة في بذل الجهد الذي تتطلبه عملية الري وتشغيل الساقية من ناحية وفي كمية المياه التي ترفعها الساقية من ناحية أخرى .

وكانت ملكية زمام الساقية موزعة بين عدد كبير من الأشخاص . فكان من بينهم من يمتلك جزء من القيراط . ولجأ النوبيون إلى تجميع الأجزاء لتصل إلى نصف قيراط أو قيراط حتى يمكن توزيع الفترات بسهولة وعلى أن يتولى زراعة الأرض أحد الملاك عن طريق المشاركة أو التناوب في كل عام فيما بين أصحاب تلك الأجزاء .

يتضح إذن أهمية الزمان الایكولوجی في تنظيم عملية الري وتوزيع المياه بين ملاك زمام الساقية وفي تنظيم العلاقات فيما بينهم . فعملية تحديد النوبيين للوقت لم تكن ذات أهمية لهم خارج مجال عملية تشغيل الساقية لري الأرض . وإذا كانوا قد اعتمدوا على الساعات بعد عام ١٩٣٣ ، فالكثير منهم استمر يعتمد على هذه الطريقة وخاصة أثناء النهار . يضاف إلى ذلك أن عدد ملاك زمام الساقية صار في كثير من الأحيان يعادل عدد العلاقات أو عدد الفترات التي تنقسم إليها نتيجة للهجرة للعمل في المدينة ، كما أصبحوا في غير حاجة إلى تشغيل الساقية أثناء الليل لصغر مساحة الزمام ولارتفاع منسوب المياه في النهر .

وفي بعض الأراضي لم تكن الساقية ملكاً لملاك الزمام . فهي إما أن تكون في حيازة عدد من الأشخاص الذين انتقلت إليهم ملكيتها عن طريق الوراثة من جدهم صاحب الساقية (وهذه الملكية هي السائدة) أو يمتلك أحد الأشخاص ترس من التروس التي هي أهم أجزاء الساقية . ولكل من هؤلاء الملاك نصيب معين من نتاج زمام الساقية نظير استخدام ملاك هذا الزمام أو الذين يقومون بزراعته للساقية أو تروسها ، ولم يكن هؤلاء الأشخاص هم فقط الذين لهم حقوق في نتاج الأرض . فقد كان هناك صاحب المركب ونجار الساقية ومعلم

الأولاد في النجع (شيخ الكتاب) والحلاق الذين كان لكل واحد منهم إنتاج حوض من الأحواض يخصصه ملاك زمام الساقية أو المزارعون له .

ويعتبر النوبيون المحصول وحدة كلية تنقسم إلى ٢٤ جزء يعرف كل جزء منها بالقيراط . ويكون لصاحب الساقية $\frac{1}{4}$ حجم المحصول أي ما يعادل $\frac{1}{4}$ قراريط على أن يكون لصاحب التروس منه ما يعادل $\frac{1}{4}$ حجم المحصول إذا كانت التروس لغیر صاحب الساقية . ففي هذه الحالة يصبح نصيب صاحب الساقية $\frac{3}{8}$ من حجم المحصول فيكون نصيب صاحب التروس $\frac{1}{8}$ جزء والآخر $\frac{1}{8}$ أجزاء عند تقسيم وتوزيع نصيبها ($\frac{1}{4}$ المحصول) فيما بينهما باعتبارهما وحدة تنقسم إلى ٢٤ جزء .

وكان هناك إلى جانب هؤلاء الأشخاص آخرون من سكان النجع من لهم بعض الحقوق في نتاج زمام الساقية على أساس مساهمتهم في زراعة الأرض . فقد كان المزارع يستعين ببقرة شخص آخر حتى يمكنه تشغيل الساقية إذا لم يكن لديه إلا بقرة واحدة . وفي مقابل ذلك يحصل صاحب البقرة على $\frac{1}{4}$ قراريط من المحصول . ويعني ذلك أنه في حالة استخدام المزارع لبقرتين ملكية شخص آخر أو ملكية لشخصين لتشغيل الساقية في الفترة المحددة له يقدم ثمانية قراريط من محصول الأرض التي في حيازته (كان البعض يلجأ إلى تبادل البقرة أثناء فترة تشغيل الساقية عندما يكون من المزارعين لأرض الساقية . يقدم الشخص بقرته لغيره على أن يحصل الأخير على بقرة الأول في فترة تشغيل الساقية الخاصة به) .

وقد لجأ النوبيون إلى الزراعة بالمشاركة للارتفاع بالأرض . وعلى أساس الزراعة بالمشاركة يصبح للشريك غير المالك ما يعادل $\frac{1}{4}$ نتاج الأرض أي ما يعادل أربعة قراريط من المحصول .

يتبين لنا إذن أن نصيب المزارع من زمام الساقية كان يشترك في نتاجه عدد من الأشخاص يقسم فيما بينهم على الوجه الآتي في حالة الزراعة بالمشاركة .

١ - ستة قرار يربط للشريك غير المالك .

٢ - ستة قرار يربط للشريك المالك .

٣ - أربعة قرار يربط لمصاحب الساقية ، ويكون لمصاحب التروس ما يعادل $\frac{1}{4}$ هذه القرارات .

٤ - ثمانية قرار يربط لمصاحب البقرتين .

وعلى ذلك فقد كانت الساقية محورا لعلاقات بين عدد كبير من الافراد ، كما أنها محور لتكوين علاقات جديدة عن طريق الزراعة بالمشاركة أو عن طريق استعارة التروس أو الابقار وأن لكل منهم حقوق ومصالح في الساقية تحدد جزءا معينا من المحصول . وهذه العلاقات ليست علاقات اقتصادية خالصة ، وإنما هي في الاصل علاقات قرابية ابوية وعلاقات جوار . فالساقية تربط هؤلاء الاشخاص الذين يكونون في الغالب اعضاء جماعة نجمية ، وتعمل على تقوية علاقاتهم بعضهم ببعض ، وبالتالي تدعم تماسك هذه الجماعة مما يصبح له دور هام في تخفيف حدة التباعد في العلاقات القائم على أساس اختلاف الانتماء القبلي فيما يتعلق بالجماعة النجمية من النوع الثاني والثالث . وهذا ما يؤكد ما أشرت إليه في أكثر من موضع عن أهمية النجمية وتماسكها كوحدة اقليمية اجتماعية عن مجتمع القرية في النوبة الأصلية .

وعلى الرغم من ذلك فالساقية تؤدي في الوقت ذاته إلى بعض العداء الحفي والكراهية وتضارب المصالح . فتقسيم الأرض بين الأقارب العاصبين يؤدي إلى إثارة المنازعات فيما بينهم في كثير من الأحيان . يضاف إلى ذلك أنه غالبا ما يتولى أحد الأقارب زراعة الأرض ثم توزيع نتائجها فيما بينهم تبعا لنصيب كل منهم في الملكية وبعد خصم نصيبه الذي تحدده المشاركة في الزراعة . وفي مثل هذه الحالة تعتبر زراعة الأرض نوعا من الاستيلاء على أمانة الغير من الأقارب بما يحقق للزراع فائدة اقتصادية أكثر وأفضل من الآخرين . وهذا كفيلا بأن يثير العداء والكراهية من جانب الأقارب تجاه هذا الشخص .

ومن ناحية أخرى تثير استعارة الابقار والتروس نفس هذه المشاعر . فهي نوع من الاستثمار الذي يعطى الشخص المالك البقرة أو التروس الفرصة لاستغلال الموقف لما فيه صالحه وقائده الاقتصادية لعدم وجودها لدى الغير ولحاجتهم الشديدة إليها . وينطبق هذا أيضا على مشاعر المزارعين تجاه صاحب الساقية .

وتعكس عملية تنظيم تشغيل الساقية تضارب مصالح الملاك لزمام الساقية . فالعملية في حد ذاتها تعمل على تنظيم العلاقات القائمة فيما بينهم لتفادي المنازعات التي تحدث نتيجة لاختلاف أنصبتهم في ملكية الزمام .

ولا يظهر العداء والكراهية وتضارب المصالح نتيجة لطبيعة العلاقات القائمة بين الملاك والمزارعين وغيرهم من الأشخاص الذين لهم حقوق في غلة الأرض . فالعلاقات ليست علاقات اقتصادية بحتة دائما هي علاقات تفرض التزامات وحقوقا تجاه بعضهم البعض في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية بحيث تضعف إلى حد كبير فاعلية وتأثير المنفعة الاقتصادية الشخصية التي تختفي وراء العلاقة الاقتصادية وتحدد اتجاهها .

الملكية والعلاقات بين القبائل :

لم يقتصر قانون تملك الأراضي الزراعية على تحديد عدد الافدنة التي سوف تمتلكها الاسرة على أساس عدد أفرادها وبحيث لا تتعدى الحنة أفدنة دون اعتبار للملكية في النوبة الأصلية ، وإنما نص أيضا على أن توزع الأراضي أولا على الاسر المعتمدة التي كانت تعمل في الزراعة في النوبة الأصلية وليس لديها مورد آخر للرزق غير الزراعة . وقد كان هناك من القبائل في النوبة الأصلية من يملك غالبية الأراضي الزراعية ، ومنها من لا يملك سوى جزء ضئيل ، ومنها من لا يملك إطلاقا . غالبية القبائل الأولى المالكة هي التي ترجع أصولها القبلية إلى الاسلاف العرب في القرى الكنزية وإلى الاسلاف من عرب العليقات الذين كان لهم سبق الإقامة في المنطقة العربية وإلى الاسلاف الكشاف في قرى النوبيين . أما القبائل الأخرى فهي القبائل الغربية والصغيرة والنوبيين الأصليين . فالملكية الجديدة

لا تفي تحقيق الملكية الزراعية للنوبيين الذين افتقدوها في النوبة الأصلية فحسب، وإنما تعني أيضا أن هؤلاء النوبيين قد حصلوا على الأرض الزراعية في الوقت الذي أرجأ فيه استلام النوبيين ملاك الأراضي الزراعية القدامى إلى مرحلة تالية فضلا عن حقوق الجميع المتأهلة وفقا لما نص عليه القانون. وعلى ذلك فقد أدى التغير الجذري لنظام الملكية الزراعية إلى أن تفتقد العلاقات القائمة بين القبائل أحد العناصر الأساسية التي حددت مدى التقارب والتباعد في هذه العلاقات بين كل قبيلة وأخرى. وقد ذكرت في الفصل الأول الأسس التي تستفيد إليها هذا التقارب والتباعد في العلاقات بين مجموعتي القبائل، المالكه وغير المالكه. وكانت الملكية الزراعية أحد هذه الأسس. ويذكر النوبيون أن أفراد القبائل غير الملكية الزراعية أحد هذه الأسس. ويذكر النوبيون أن أفراد القبائل غير المالكه كانوا يعملون في الماضي في زراعة أراضي القبائل الأخرى المالكه نظير جزء من المحصول. لذلك كانوا ينظرون إليهم كأجراء بما كان له أثر كبير في ضعف نزولهم ومكانتهم الاجتماعية.

وقد تبين فيما سبق أن تلك القبائل الصغيرة غير المالكه كانت تعتمد على الزراعة بالمشاركة عندما ازداد معدل نسبة المهاجرين إلى المدن. وكان هذا كفيلا بأن يضعف من فاعلية البعد البنائي بين القبائل ويوجد نوعا من التقارب بين أفرادها، ولكن لم يؤد رغم ذلك إلى تضيق البعد البنائي بين كل قبيلة وأخرى. فالتغير الديموجرافي نتيجة للهجرة للعمل في المدن لم يغير من اعتماد أفراد القبائل غير المالكه على القبائل المالكه من حيث استخدام أراضيهم والحصول على حاجاتهم المعيشية، وإنما هذا التغير قد أدى إلى تغيير في تنظيم العمل الزراعي.

ومن ثم لم يؤد إلى تغير العلاقة الأساسية بين القبيلة والأخرى، فإن استمرار اعتماد أفراد القبائل الغير المالكه في معيشتهم على القبائل الأخرى قد أدى إلى استمرار البعد البنائي بينها على اتساعه. فازدياد أعداد الرجال المهاجرين إلى المدن قد أدى إلى موقف اتخذته كل من أفراد مجموعتي القبائل بما فيه صالحهم وفائدتهم الاقتصادية ولكنه لم يغير من منزله ومكانه كل من الطرفين والتزامات

وحقوق كل منهما تجاه الآخر. فقد استمر أفراد القبائل المالكه يتمتعون بالسلطة ويرفضون مصاهرة القبائل الأخرى.

وتمثل هذا كله بكل وضوح في علاقة المهاجرين بعضهم ببعض في المدينة. فعلى الرغم من أن المهاجرين يعيشون بعيدا عن القرى، وكل منهم مستقل استقلالاً اقتصادياً، فعلاقاتهم بعضهم ببعض تتحكم فيها علاقات أقاربهم في القرية، وتتخذ إلى حد كبير طابع العلاقة الأساسية. فإذا صدر من الشخص ما يسيء إلى الآخر ينعكس ذلك على علاقات أقارب الأخير بأقارب الأول في القرية الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذهم موقف العداء منهم. فإذا كان هذا الشخص من قبيلة من القبائل الغربية غير المالكه يحرم أقاربه من المشاركة في الزراعة مع الآخرين مما يؤثر على حياتهم ومعيشتهم في القرية. وفي الواقع يدرك المهاجرون ذلك مما يؤثر على سلوكهم تجاه بعضهم البعض. ويحرص أعضاء تلك القبائل على علاقاتهم بالآخرين وعلى ما يسود بينهم من ود وصداقة وتعاطف.

وقد أدى التغير الجذري في نظام الملكية الزراعية إلى شعور أفراد القبائل غير المالكه بعدم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بينهم وبين القبائل المالكه الأخرى. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما ساد هذا الشعور أيضا لدى الجماعات الصعيدية التي استقرت في القرى النوبية والتي كان أفرادها يعملون كأجراء أو شركاء غير ملاك في الزراعة. وقد ساعد ملكية المنزل في النوبة الجديدة على تقوية هذا الشعور. إذ حصلت كل أسرة كانت مقيمة في النوبة الأصلية على منزل في النوبة الجديدة. ونتيجة لتوزيع المنازل على أساس حجم الأسرة حصل كثير من الأسر الصعيدية وأسر القبائل الصغيرة والغربية والنوبيين الأصليين على المنازل ذات الأربع حجرات في الوقت الذي كانت فيه الأسر الأخرى تقيم قل منازل أكثر اتساعا الأمر الذي أدى إلى شعور أفرادها بالمرارة والضيق ونعقداتهم منازلهم القديمة فضلا عن مشاعر الحقد والكراهية تجاه الآخرين. فإن المنزل ذي الحجرات الأربع به حظيرة واسعة عن بقية المنازل مما يوفر لسكانه مكانا لتربية عدد من الأغنام أكثر من غيرها من الأسر. وحيث أن تربية الأغنام

مصدر رئيسي من مصادر دخل الأسرة ، فإن توزيع المنازل قد أعطى فرصة للبعض دون الآخر لزيادة الدخل .

صحيح أن هناك أسر من مختلف القبائل المقيمة في القرية قد حصلت على مثل هذا المنزل ، ولكن مجرد الحصول عليه كان كفيلا بأن يؤدي إلى الشعور بعدم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد الأسر المختلفة وعلى وجه الخصوص من جانب القبائل القريبة والصغيرة والنوبيين الأصليين والجماعات الصعيدية المستقرة في القرى . وقد ساعدت أيضا المعونة المالية والعينية على تقوية هذا الشعور . فقانون التهجير يتعامل مع الأسر النوبية فيما يتعلق بالأرض الزراعية والسكان والاعانة على أساس الإقامة في القرى دون اعتبارات أخرى لها أثرها في العلاقات بين القبائل والجماعات الصعيدية . وكان من نتيجة هذا أيضا أن أثار أفراد هذه القبائل والصعايدة الاعتراض على ما يدعى أفراد القبائل الأخرى من أنهم أصل القرى على أساس أسبقية الإقامة فيها . وفي الوقت ذاته اعترض أفراد هذه القبائل على حق غيرها في شغل المراكز السياسية واقتصارها عليهم ، هذا الحق الذي يقوم على أساس المركز السياسي لاسلافهم والذي تسانده ملكياتهم الزراعية ، وهذا ما حدث بالذات في غالبية قرى النوبيين . فالانتقال إلى القرى الجديدة يتضمن إلغاء لادعاء البعض بأنهم أصل القرية ، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الحقوق والواجبات التي كانت تسند إلى هذا الادعاء . وينطبق هذا كله على السكنوز الذين يقيمون في بعض قرى النوبيين وهي عنينة وتوشكي وبلانة والذين ينظر إليهم على أنهم أغراب ودخلاء على سكان هذه القرى .

وعلى ذلك يتضح أن نظام الملكية الجديدة قد أدى إلى ضعف الأسس التي كانت قائمة عليها العلاقات بين تلك الجماعات والقبائل والتي كانت تحدد مدى التقارب والتباعد في هذه العلاقات . وإذا كانت الظروف العامة للمجتمع النوبي القديم قد أدت إلى ضعف تأثير هذه الأسس والحد من فاعلية الأبعاد البنائية

في الحياة الاجتماعية ، فإن التغيرات التي أشرت إليها وخاصة تغير نظام الملكية قد أدت إلى ظهور هذا التناقض الكامل في البناء الاجتماعي النوبي .

فأفراد الجماعات الصعيدية أكثر سكان القرى النوبية عامة استفادة من مشروع التهجير . فقد تحولوا من إجراء زراعيين إلى ملاك أراضي زراعية ومساكن لا فرق بينهم وبين النوبيين . ويضاف إلى ذلك تقارب القرى النوبية لقرى لكثير منهم الأصلية الأمر الذي أدى إلى إعادة علاقات بأقاربهم في تلك القرى والزيارات المتبادلة المستمرة فيما بينهم . وقد صار لهذا التقارب المكاني أثر هام في موقفهم تجاه النوبيين حيث أدى إلى شعورهم بالقوة والتكامل . وكان لذلك رد فعل إيجابي يتمثل في تخفيف حدة موقف النوبيين العدائي تجاههم .

ومما يزيد من عداوة وكراهية النوبيين لهم خبراتهم بالزراعة ونجاحهم في استخدام الأراضي والحصول على الحجم الطبيعي من المحصول على قدر إنتاجية الأرض في حين فشل كثير من النوبيين في استخدام أراضيهم . ففي الوقت الذي يعتبر النوبيون الصعايدة أغرابا عن مجتمعهم ولا يعترفون بعضويتهم فيه ، ويشعرون بالمرارة والضيق لانتشار مساكنهم في القرية وسط مساكن النوبيين (وكانت مساكن الصعايدة منعزلة وبعيدة عن مساكن النوبيين في القرية الأصلية) ، أصبح الصعايدة أكثر المكان انتفاء من مشروع التهجير ويحقق لهم ضمنا الانتماء إلى المجتمع النوبي الذي يؤكدونه باستمرار في جميع المواقف . ونتيجة لذلك نشب النزاع والصراع بين الجماعات الصعيدية من ناحية وجميع القبائل النوبية من ناحية أخرى على الرغم من الصراع القائم بين القبائل النوبية .

فالمسكية الزراعية الجديدة تعني من وجهة نظر الصعايدة إرتفاع منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية عنها كأجراء في النوبة الأصلية . وتعني الملكية الجديدة من وجهة نظر النوبيين عدم تغير منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية ما داموا في الأصل أغراب عن مجتمعهم ومن ثم لا يحتم ذلك عليهم تغيير سلوكهم تجاههم .

ويختلف موقف النزاع بين النوبيين والصعايدة من قرية لأخرى بحيث يكون على درجة كبيرة من الشدة في قرية مثل الدكة ، في حين يزول بسرعة ويجمع سكان القرية على القضاء عليه . كما حدث في قرية عنيبة ، في الوقت الذي لا يظهر في قرية أخرى . ويرتبط هذا الاختلاف بحجم الجماعة الصعيدية وظروف كل قرية .

وقد أحدث تغير نظام الملكية التقليدي نفس الموقف بين القبائل المالكة الكبيرة من ناحية والقبائل الصغيرة والغريبة والنوبيين الأصليين من ناحية أخرى ، ولكن لم يكن النزاع فيما بينهم على نفس الدرجة من الشدة كما هو الحال بين النوبيين والصعايدة على أساس أن أفراد القبائل والنوبيين الأصليين من سكان القرى وليسوا أغرابا مثل الصعايدة . وقد ساعد على زيادة حدة النزاع بين مجموعتي القبائل أن من القبائل المالكة الكبيرة من انتقلت اليهم ملكية الأراضي عن طريق أسلافها الذين استولوا عليها من أصحابها الأصليين وهم بالذات النوبيون الأصليون . لذلك وجد هؤلاء الأفراد في مشروع التهجير فرصة كبيرة للوقوف ضدهم وعدم الاعتراف بما يتمتعون به من حقوق في مجال النشاط السياسي كنوع من الأخذ بالثأر لسوء معاملة مؤسسى تلك القبائل المالكة الكبيرة لأسلافهم . ويعكس مجال النشاط السياسي هذا النزاع والصراع سواء بالنسبة للصعايدة أو القبائل الأخرى بكل وضوح .

وقد إنعكس هذا الموقف الناتج عن تغير نظام الملكية أيضا على العلاقات بين المهاجرين في مدينة الاسكندرية . فقد وجد له تعبير واضح في النادي النوبي العام حيث تتمثل سلطة القبائل الكبيرة في مجلس الإدارة الذي يقتصر عضويته على أشخاص ينتمون إلى قبائل الكشاف ، تلك القبائل المسيطرة التي كانت السلطة (العمودية ومشايخ البلد) تنتقل بين أفرادها دون إنتقالها إلى غيرهم من القبائل الأخرى في القرى التي يقيمون فيها . ويعتبر استمرار هؤلاء الأشخاص كأعضاء

لمجلس إدارة النادي تعبيراً أو امتداداً لتلك السلطة . لذلك ينظر المهاجرون عامة (ومهم الكنوز) إلى النادي على أنه ممثل لتلك السلطة وتعبيراً عن العلاقات القائمة بين قبائلهم وتلك القبائل مما أدى إلى ظهور مشاعر الكراهية والعداء الشديد تجاه هؤلاء الأشخاص ومحاولتهم إقصائهم عن عضوية مجلس الإدارة . وقد اتضح هذا داخل الجمعيات النوبية عامة . وقد حدث أثناء أحد الاجتماعات العامة الذي عقد في مقر إحدى الجمعيات النوبية للنظر في تكوين مجلس إدارة النادي الجديد والمصالحة بين الأطراف المتنازعة واختيار أعضاء هذا المجلس أن أشار أحد الأشخاص إلى ما كانت عليه القبائل الغريبة والنوبيين الأصليين من منزلة ومكانة اجتماعيتين وعلاقة أفراد القبائل المالكة المسيطرة بأفرادها في الماضي ويرفض أن يشغل أحد أفراد تلك القبائل مركزاً رئيسياً في مجلس الإدارة . وكاد أن يتخذ النزاع والمناقشة طابع العنف مما أدى إلى إنهاء الاجتماع وعدم الوصول إلى قرار يرضى الأطراف المتنازعة . ويشير هذا التمثل للمهاجرين من تلك القبائل ضد هؤلاء الأشخاص إلى نفس الموقف الذي اتخذته أقاربهم في القرى .

فلم يعد هناك ذلك الاعتماد الكلى على أفراد القبائل المالكة لإستخدام أراضيهم عن طريق الزراعة بالمشاركة . ولم يصبح في إمكان أفراد القبائل المسيطرة التدخل في حياة الآخرين للإساءة اليهم والإضرار بمصالحهم . وهذا ما يعكسه تغير سلوك المهاجرين تجاه أفراد تلك القبائل في المدينة . فكما كان لنظام الملكية التقليدي دور إيجابي في استمرار البناء الاجتماعي التقليدي ، أصبح للتغير الجذري الذي اعترى هذا النظام تأثير في العلاقات بين المهاجرين .

عائلة إلى أن تكون لديها بقرة واحدة على الأقل . فهي تعتبر أحد عناصر الثروة التي يحرص النوبيون على -يازنتها .

أما الاغنام فقد كان الغرض الرئيسى من تربيتها الانتفاع بلحومها وبيعها واستخدام أصوافها في صناعة النسيج (الاغطية) فضلا عما توفره من اللبن . وقد أثرت الظروف البيئية للنوبة الأصلية في تربية الأبقار والاغنام بحيث أدت إلى وجود توازن بين حجم الأعلاف وعدد القطيع . فإذا زاد عدد القطيع عن حجم الأعلاف يلجأ النوبيون إلى التخلص من بعضها عن طريق البيع .

فالنوبيون يعتمدون على أراضي الزراعة الصيفية (فيما عدا القرى التي أنشئت فيها مشروعات الري) لتوفير الأعلاف اللازمة لغذاء الماشية طوال العام . لذلك كان الكشر نقيق واللوبا لا تقل أهميتهما عن الذرة بالنسبة للنوبيين لدرجة أن بعض الأهالي وخاصة الكنوز يزرعون الكشر نقيق واللوبا دون زراعة الذرة لصغر المساحات الزراعية التي كانوا يملكونها وقصر الفترة التي يستخدمون فيها الأراضي . وكانت زراعتها تحتل مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية . وعلى الرغم من ذلك ففي الغالب لا يكفى ما يحزنه النوبيون من سيقان الذرة حاجة الماشية منها في فصل الشتاء مما يضطرهم إلى بيع بعض منها بعد انتهاء الموسم الصيفي . ففي شهر ديسمبر ويناير يبدأ موسم بيع الماشية حيث تزداد أحجامها لوفرة الأعلاف الخضراء في فصل الصيف .

وتباع إلى التجار الاسوانيين وغيرهم من قرى الوجه القبلى الذين يتجولون في القرى النوبية في الفترة لشراؤها . وفي بعض الأحيان تباع للتجار المحليين المقيمين في القرى .

ويعنى ذلك أن النوبيين قد أستطاعوا تكييف نشاطهم الزراعى بما يتفق والظروف البيئية وحاجاتهم من المحاصيل الزراعية وتوفير الغذاء الماشية . وعلى الرغم من ذلك لم تسمح تلك الظروف باناحة الفرصة للنوبيين لزيادة أعدادها بحيث يخرج هذا النشاط عن الغرض الرئيسى منه إلى نشاط اقتصادى يتيح اتساع

الفصل السادس

تربية الماشية والحرف

الزراعة في المجتمع النوبى أهم المناشط الاقتصادية التي يعتمد عليها النوبيون في معاشهم . ولا تقتصر أهمية الزراعة على هذه الناحية ، وإنما تزداد أهميتها حيث تعتمد تربية الماشية عليها وهي النشاط الاقتصادى الذى يلى الزراعة في الأهمية . فإن حجم القطيع من الأبقار والاغنام يحدده حجم المحصول من الأعلاف الخضراء وعلى وجه الخصوص في النوبة الأصلية .

وفي المجتمع النوبى بعض الحرف الذى يمارسه النوبيون والنازحون إلى القرى النوبية من صعيد مصر . ولم تكن هذه الحرف على نفس الدرجة من الأهمية التي عليها الزراعة وتربية الماشية . وعلى هذا الأساس أتناول أولا تربية الماشية .

أولا : تربية الماشية :

تنال تربية الماشية الاهتمام الشديد من جانب النوبيين . فالأبقار توفر لهم اللبن ومنتجاته التي تشكل عناصر أساسية من غذائهم التقليدى . وكانت تتحقق لهم في النوبة الأصلية بعضا من النقص الذي يستخدمها النوبيون في شراء حاجاتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية . وكانت تستخدم البقرة في تشغيل الساقية التي كانت الوسيلة الرئيسية التي كان النوبيون يعتمدون عليها لدى أراضيهم في القرى التي كانت بها أراضي الزراعة الشتوية أراضي مشروعات الري . ومن ثم يتضح مدى أهمية الأبقار لارتباطها الشديد بالزراعة . فإن امتلاك النوبيين للبقرة لا يحقق تلك الفائدة الاقتصادية المشار إليها فحسب ، وإنما توفر للشخص المالك الجزء من المحصول الذى يقدمه في مقابل استعارتها لتشغيل الساقية . وفي الوقت ذاته يمكن أن تكون وسيلة تحقق له هذا الجزء إذا ما استعارها غيره . لذلك كانت البقرة ذات قيمة اقتصادية كبيرة بالنسبة للنوبيين الأمر الذى أدى بكل

دائرة المبادلات والمعاملات التجارية . وإذا كان هناك بعض التجار المحليين في بعض قرى النوبيين يتاجر في الأبقار فلم يكونوا منقطعين تماما إلى هذا النشاط وإنما يحضرون بعضها من السودان قبل فترة الزراعة الصيفية ويقومون بتربيتها في هذه الفترة لوفرة الأعلاف الخضراء ثم يبيعونها للتجار من صعيد مصر . فقد كانوا تجارا للأبقار وليسوا مربين لها حيث تتطلب تربيتها وجود الأعلاف اللازمة لغذائها طوال العام وعدم التخلص من انتاجها لزيادة أعدادها باستمرار وهذا ما لا يتيح الظروف البيئية .

وتعكس تربية الماشية بالمشاركة مدى أهميتها بالنسبة للنوبيين . فقد لجأوا إليها كوسيلة لاستثمار مالهيم من نفود قليلة وللانتفاع بها ولمواجهة النقص في الأعلاف دون التخلص منها عن طريق البيع ، فتربية الأبقار بالمشاركة تحقق لأحد طرفي التعاقد بعض من الربح والكسب وهو الشريك غير المربي . وفي الوقت ذاته تحقق للطرف الآخر الشريك المربي — الانتفاع باللبانها ومنتجاتها وباستخدامها في تشغيل الساقية . وفي حالة تربية الأغنام بالمشاركة تحقق للطرف المشاركة الربح والكسب بالإضافة إلى انتفاع الشريك المربي باللبانها وأصوافها .

وتقوم هذه المشاركة على أساس التعاقد الشفوي ، ففي حالة المشاركة في تربية البقرة يتولى الشريك غير المالك تربيتها ورعايتها في مقابل الانتفاع باللبانها دون يكون للشريك المالك أى نصيب منها . ويكون للشريك المالك الحق في نصف ثمن انتاجها من العجول . ففي حالة انتاج الذكر يباع ويحصل كل من الشريك المالك والمربي على نصف ثمن البيع . فالنوبيون يتخلصون دائما من انتاج الذكر لعدم أهميته . أما في حالة انتاج الانثى فهناك ثلاث حالات تحدد علاقة كل من المالك والشريك المربي ، واختيار حالة من هذه الحالات يتم بالاتفاق بينهما . الحالة الأولى وهي التي تتفق برغبة المربي في أن يحصل على انتاج الانثى ولا تكون هناك مشاركة بينه وبين المالك بالنسبة لها . ففي هذه الحالة يدفع الأول نصف ثمنها إلى الثاني بعد تقديره . والحالة الثانية وهي تنازل

الشريك المالك عن حقه فيها نهائيا على أن يحصل على نتاجها الانثى التي تضعها في المرة التالية على أساس تنازله عن حقه في الانتاج الأول . والحالة الثالثة وهي الاتفاق على استمرار المشاركة بينهما على أساس أن يتولى المربي تربية النتاج . ومثلها مثل أمها — على أن يكون للشريك المالك نصف ثمنها إذا انتفاعا على التخلص منها بالبيع . ولا يختلف نصيب كل منهما في النتاج التالي عن هذه القاعدة . ويتوقف انتهاء المشاركة بينهما على رغبتهما بحيث يدفع أحد الطرفين للآخر نصف ثمن البقرة الأصلية . وفي هذه الحالة لا تصبح هناك حقوق للطرف الآخر . ومن النادر أن تماد البقرة إلى صاحبها وانتهاء المشاركة .

ويستند حق المربي البقرة في نصف ثمنها إلى تولية تربيتها لأن موضوع المشاركة دائما بين صغار الأبقار والافانث واعطاء الشريك المالك مبلغا من المال متفقا عليه يسمى (المجاومة) وإذا حدث وأراد الشريك المالك إنهاء المشاركة بعد فترة قصيرة قبل انتفاع المربي بانتاجها بدفع ثمن الأعلاف للمربي طوال فترة تربيتها . وفي القليل النادر يحدث ذلك حيث لا تنتهي المشاركة إلا في حالة النزاع .

ولا تقتصر المشاركة في تربية الأبقار على المالك الشريك والمربي وإنما في كثير من الأحيان يدخل طرف ثالث معهما . ويحدث ذلك بالنسبة لنتاج البقرة حيث يمكن للطرف الثالث الحصول عليه من المربي بمقتضى القاعدة الأساسية للمشاركة . وفي هذه الحالة يحتفظ الشريك المالك للبقرة الأم بنصف ثمن النتاج موضوع المشاركة الجديدة وأن يوزع النصف الآخر مناصفة بين المربي للأم والطرف الثالث . وعلى هذا الأساس أما أن تستمر المشاركة بين الأطراف الثلاثة أو يحصل الشريك المالك للأم أو المربي لها على نصيبه من ثمنها لكي يكون النتاج ملكا لأحدهما . وتصبح المشاركة الجديدة بين الطرف الثالث والمالك للنتاج .

وتوجد صورة أخرى للمشاركة في تربية الأبقار وهي الحالة التي تكون فيها

البقرة ملكا لكل من طرفي المشاركة عن طريق الاشتراك في دفع ثمن شراء البقرة مناصفة . ولا تختلف هذه الحالة عن المشاركة على نتاج البقرة بين مالكيها ومربيها حيث يكون لكل منهما الحق في نصف ثمنها في حالة بيعها . وهذه الحالة لم تحدث إلا في القليل النادر لفلة النقود في أيدي النوبيين .

ولا تختلف تربية الأغنام بالمشاركة عن المشاركة في الأبقار فيما عدا عدم دفع المربي للمبلغ الذي يعطى إلى الشريك المالك في حالة المشاركة في البقرة عند استلامه لها (المجاورة) .

يتبين إذن أن النوبيين قد لجأوا إلى تربية الماشية بالمشاركة لغرض توفير حاجاتهم من الألبان ، وفي الوقت ذاته لتوفير الأعلاف اللازمة لغذائها دون التخلص منها عن طريق البيع مما يحقق لهم المكسب والربح . يضاف إلى ذلك أنها الوسيلة التي عن طريقها واجه النوبيون مشكلة قلة النقود التي في أيديهم خاصة فيما يتعلق بحيازة الأبقار . ومن ثم كانت تربية الماشية بالمشاركة نوعا من التعاون المتبادل بين أطراف المشاركة وإن كانت هي عبارة عن علاقة اقتصادية بحثه على أساس أنها تقوم على المنفعة الاقتصادية التي تعود على كل من طرفي التعاقد .

وإذا كانت تربية الماشية بالمشاركة تتم بين أعضاء الجماعة النجمية الواحدة فمن إذن تضي الجانب الاقتصادي على روابط الجوار والقرابة . وهذا كفيلا بأن يقوى هذه العلاقات ويدعمها . وإذا كان الشخص يختار الشريك غير المالك من خارج هذه الجماعة ، فالمشاركة تؤدي إلى تكوين علاقة جديدة . وهذا ما كان يتم على وجه الخصوص بالنسبة للأبقار . فقد كانت هذه العلاقات الاقتصادية تتملى حدود النجع الإقليمية لتربط أفرادا ينتمون إلى جماعات مختلفة سواء من الأقارب أو من غير الأقارب .

فالماشية كانت محورا لتكوين علاقات بين الأفراد كما كانت الأبقار أيضا

محورا لتكوين علاقات بين أصحابها والمزارعين الذين يستعمرونها لتشغيل السواقي . ومن ثم كانت البقرة في هذه الحالة تحقق جزءا من المحصول لصاحبها نظير استخدام الآخرين لها .

وقد كانت تربية الأغنام بالمشاركة سائدة بين النساء على أساس أن تربيتها عمل نسائي بحث . فكانت وسيلة لغالبية النساء المسنات للحصول على بعض من النقود التي تحتاج إليها ، كما أنها ساعدت على تقوية علاقات النساء ببعضهن ببعض وما كان يسود بينهن من المساعدة والتعاون المتبادل في مختلف شئون حياتهن اليومية .

وقد واجهت النوبيين في الفترة السابقة لإستلام الأراضي الزراعية في النوبة الجديدة مشكلة توفير الأعلاف الخضراء اللازمة لغذاء الأبقار والأغنام . وكان المصدر الوحيد للحصول عليها الباعة المتجولون من أهالي القرى الصعيدية المجاورة أو الانتقال إلى مدينة كوم أمبو . لذلك اضطروا إلى التخلص من الأبقار وعدد كبير من الماعز رغم أهميتها . وعندما استلم النوبيون الأراضي الزراعية تزايدت أعدادها لتوفير الأعلاف وإنخفاض أثمانها . وانتشرت زراعة البرسيم لإقبال كثير من المزارعين النوبيين على زراعته . وكان النوبيون لا يزرعون البرسيم في النوبة الأصلية وإنما كانوا يزرعون الكشمر نقيق واللوبيا التي تستخدم لغذاء الماشية . وقد إزدادت أهمية الأغنام كمصدر رئيسي للدخل . لذلك يهتم النوبيون بتربيتهم وزيادة أعدادها لوفرة الأعلاف الخضراء في القرى . واتجه النوبيون إلى تعديل المساكن لفصل الحظيرة داخل المنزل عن الحجرات وتخصيص مدخل خاص للحيوانات بالإضافة إلى ذلك تخصيص مكان لتربية الدواجن التي أقبل النوبيون على تربيتها لا للاستهلاك المنزلي فحسب وإنما لغرض البيع أيضا حيث إنسج مجال تبادلها نتيجة لتجمع سكان القرية وتقارب القرى وقربها من مدينتي كوم أمبو وأسوان . وبذلك أصبحت تربية الدواجن مصدرا

لدخل الأسرة النوبية وتحقق دخلا أكثر مما كانت توفره لها في القرية الأصلية لطريق مجال التبادل .

وبدأت حالات المشاركة على الأغنام بين سكان القرية . وتحدث غالبية هذه الحالات من المشاركة بين أصحاب المنازل ذات الحجرة الواحدة التي لا توجد بها الحظائر أو أصحاب المنازل ذات الحظائر الضيقة وأصحاب المنازل التي توجد بها الحظائر الواسعة . لذلك صارت المنازل المشككة الوحيدة التي تواجه الكثيرين من النوبيين في تربية الماشية مما أدى بهم إلى المطالبة والإلحاح في السماح لهم ببناء حظائر داخل القرية وخارجها وموزعة إما تبعا للقطاعات السكنية أو لكل شارع ، وأن يتولى السكان عملية تنظيم الإشراف عليها فيما بينهم ، كما أنهم يشتركون في تكاليف بنائها . وقد وافقت وزارة الإسكان على طلبهم على أن تقوم ببناء بعض الحظائر في إحدى القرى كتجربة على أن تعمم في حالة نجاحها .

يتضح إذن أن المنزل من حيث الإتساع والضيق يتدخل في تربية الماشية بالمشاركة . فلم يكن للمنزل القديم دور في تحديد طرفي هذه المشاركة ، وإنما كان لقلة النقود الدور الرئيس في تحديد طرفيها كما كانت قائمة أيضا على الروابط القرابية .

ويتبين ذلك في إقبال النوبيين الشديد على شراء الخراف التي تعرضها مديرية التحرير للبيع عليهم عن طريق الوحدات الاجتماعية في القرى . وبالمثل إزداد إقبالهم على شراء الدواجن بأعداد كبيرة . وقد طالبوا الوحدات الاجتماعية بمراسلة مؤسسة الدواجن لإرسال أعداد كبيرة منها في الدفعات التالية . فقد إزدادت النقود في أيدي النوبيين الأمر الذي أدى إلى أن تكون تربية الماشية بالمشاركة مجالا لاستثمارها إلى جانب تولي النوبيون تربيتها بأنفسهم .

ففي حالات كثيرة يكون لدى الأسر النوبية عدد من الأغنام . وفي الوقت

ذاته تشارك أكثر من أسرة في تربية بعض منها . في حين كانت المشاركة فيها في القرية الأصلية لعدم وجود بعض منها أو لقلة عددها لدى الشريك المربي وحاجته لالبيان الماعز الذي يعتمد عليه النوبيون في طعامهم . ويتمثل ذلك في مشاركة الشريك المربي لموضوع المشاركة بنصف ثمن شرائها عند الاتفاق على المشاركة في القرية الجديدة على أن يحصل على ثلثي أو ثلاثة أرباع نتاجها . وذلك على عكس ما كانت عليه تربية الأغنام بالمشاركة في النوبة الأصلية حيث لا يشترك الشريك المربي بنصيب من ثمنها وإنما يحصل على نصف انتاجها نظير تربيتها لها مع حقه في نصف ثمن موضوع المشاركة عند بيعها .

وفيما يتعلق بتربية الأبقار ، فقد أقبل بعض من النوبيين على شرائها بعد إستلام الأراضي الزراعية في حين لجأ بعض آخر إلى التربية بالمشاركة . ويزداد عدد حالاتها نتيجة لعدم وجود الأبقار . وتحدث تربية الأبقار بالمشاركة باتفاق طرفي التعاقد على شراء صغار الأبقار ودفع أثمانها بالمناصفة بينهما على أن يكون ثمن بيع البقرة للشريك المربي إذا أراد إنهاء المشاركة على أن يدفع للشريك الآخر المبلغ الذي دفعه عند الشراء . وفيما عدا ذلك تخضع المشاركة على الأبقار للقاعدة الأساسية التقليدية . التي أشرت إليها في الصفحات السابقة . ويشير ذلك إلى تغير في تربية الأبقار بالمشاركة عما كانت عليه في النوبة الأصلية حيث لا يشترك الشريك المربي في ثمن البقرة عند بدء الاتفاق إلا بدفع قيمة الحماية ، فقط التي لا تخضع لقاعدة ثابتة تحدد قيمتها وإنما تتوقف على طبيعة العلاقة بين طرفي التعاقد وموافقة الشريك المالك . ويرجع هذا الاختلاف إلى إزداد النقود لدى طرفي التعاقد في حين كانت النقود قليلة في النوبة الأصلية .

وقد صاحب إزداد حالات الزراعة بالمشاركة داخل القرية إزداد حالات تربية الأبقار بالمشاركة . ويرجع ذلك إلى إرتباط البقرة بالزراعة لأنها تستخدم في تشغيل المحراث . ويحاول النوبيون تخفيض تكاليف الانتاج الزراعي عن طريق الاستغناء عن أجير المحراث من الصمابدة ما دامت تتوفر لديهم الأبقار .

ولكن لم يصل عدد حالات تربية الأبقار بالمشاركة إلى العدد الكبير لحالاتها بالنسبة للأغنام نتيجة للتفاوت الشديد بين أثمان كل منهما .

ولم يعد الغرض من تربية الأغنام في المجتمع الجديد توفير اللحوم للنوبيين كما كان في النوبة الأصلية ، وإنما صار الغرض الأساسي هو تربيتها من أجل السوق . فلم يكن هناك في النوبة الأصلية أفراد متخصصين لبيع اللحوم وإنما تحصل الأسرة والعائلة على ما تحتاج إليه من اللحوم عن طريق المشاركة مع غيرها في ثمن إحدى الأغنام سواء كانت ملكية للأسرة أو العائلة أو لغيرها وتوزيع لحمها عليهم على أساس نصيب كل منها من ثمنها . وعلى ذلك إزداد مجال تبادل الأغنام خاصة وأن هناك الكثيرين من التجار الذين يتجولون في القرى لشراؤها فضلا عن إزدياد حالات البيع داخل القرية بمناسبة حفلات الزواج . فقد كان مجال التبادل في القرية الأصلية تحده إنعزال القرية الجغرافي وصعوبة الانتقال بين القرى والإمتداد الطولي للقرية بحيث ينحصر داخل عدد قليل من نجوعها المتجاورة . لذلك كانت مناسبات الوفاة وحفلات الزواج هي المناسبات التي تتيح للنوبيين بيع الأغنام .

وقد أدى إتساع مجال التبادل إلى تلاشي تقديم الأعلاف بدون مقابل كما كان في القرية الأصلية والذي كان لاعتبارات القرابة والإقامة المشتركة في النجع أثر في أن يسود ذلك بين سكان النجع . فإرتفاع أثمان الأعلاف وشدة حاجة السوق إليها وما تحققه لصاحبها من الربح قد أدت بالنوبيين إلى الإحجام عن تقديمه بدون مقابل كما هو الحال بالنسبة لجميع السلع الاستهلاكية . وقد صارت تختلف عناصر التبادل خاضعة للمساومة من أجل الحصول على المزيد من الربح . ويرجع ذلك إلى إزدياد قيمة النقود وأهميتها عما كانت عليه في المجتمع القديم واتجاه النوبيين نحو الحصول على المزيد منها . وكان لذلك أكبر الأثر في التأثير على التعامل بين النوبيين وإختفاء أنماط السلوك التي تؤدي إلى زياده الاستهلاك مثل حفلات الزواج والولائم المصاحبة لها ، وإضاف إلى ذلك زيادة إحتياجات

الأسرة من السلع التي لم تكن متوفرة في النوبة الأصلية والأدوات والأثاث المنزلي الحديث (أنظر ملحق رقم ١) فضلا عن إتجاه النوبيين لتوفير لإمكان شراء مساحات من الأراضي الزراعية .

لهذا كله إزداد إقبال النوبيين على تربية الأغنام والاهتمام بها والعمل على زيادة حجم القطيع منها . وبالمثل فيما يتعلق بتربية الدواجن التي صارت تنال الكثير من إهتمامهم عن الماضي والتي لم تصبح لغرض الاستهلاك المنزلي فقط ، كما أنها لم تعد موضوعا للتهادى . ولما كان للمنزل أثر في تحديد عدد الأغنام التي يمكن للأسرة أن تربيتها ، فند لجأت الأسرة إلى المشاركة لإستثمار ما لديها من نقود لغرض الحصول على المزيد من الكسب . لذلك إتسع مجال تربية الأبقار بالمشاركة . وصارت المشاركة تربط غالبية سكان القرية بعد أن كانت كشفة داخل النجع أو بين سكان النجوع المجاورة . فقد أدت إلى أن تقوم علاقات جديدة بين غالبية سكان القرية لا بين سكان المنازل المجاورة فقط وهي علاقات إقتصادية بحته توجهها المنفعة الشخصية . ويتضح ذلك بشكل خاص في تربية الدواجن بالمشاركة . فعلى الرغم من إزدياد عددها لدى الأسرة وإمكان المزيد منها حيث لا يشكل المنزل مشكلة في تربيتها ، فأسر كثيرة إتجهت إلى جانب ذلك نحو مشاركة بعضها لما تحققه المشاركة من المزيد من الكسب خاصة لإتساع مجال تبادلها والإقبال الشديد عليها لقرب المنطقة النوبية لمدينتي أسوان وكوم أمبو اللتين تزداد بها كثافة السكان نتيجة لمشروعات التنمية التي تتم فيهما .

ثانيا . الحرف

تنقسم الحرف في المجتمع النوبي إلى نوعين من حيث نوع الشخص الذي يمارسها وهي الأعمال التي يمارسها الذكور والأعمال التي تمارسها الإناث . وفي الوقت ذاته تنقسم الحرف التي يمارسها الذكور إلى نوعين : الحرف التي يمارسها النوبيون والتي يقبلون على ممارستها وإنما تترك لأشخاص من خارج المجتمع النوبي .

فالحرف التي ينفر من ممارستها النوبيون هي الحدادة وصناعة الطوب والنسيج وأعمال النجارة الخاصة بصنع الاثاث وتصلية والحلاقة والعمل الزراعي مقابل الاجر بالإضافة إلى صيد السمك لغرض البيع الذي كان في النوبة الأصلية فمذه الحرف يؤديها رجال من قرى صعيد مصر . وكان بعضهم يتجول في القرى الأصلية مثل صاندي الاسماك والحدادين وصانعي الطوب وبعضهم قد استقر في نجع من نجوع القرية مثل النجار والذساج والحلاق وأصبحوا متخصصون في هذه الحرف . لذلك صارت هذه الحرف تلصق بهم . وكان النوبيون يطلقون في الماضي على هؤلاء الأشخاص (الحلب) وتعني هذه التسمية الأشخاص الذين يتجولون في القرى النوبية من أجل القيام بأعمال الحدادة وصناعة الطوب والوانى الفخارية وبيعها أو المقايضة عليها بالبلاط وبيع بعض السلع الأخرى . ويعني ذلك أن هذه الحرف قد استمدت خاصيتها التي ألصقها النوبيون بها من المنزلة والمكانة الاجتماعية المنخفضة الأفراد الذين يمارسونها في الماضي بحيث أصبح النوبيون يرفضون ممارستها . فان ممارسة النوبي لأحدى هذه الحرف كقيلة بأن تجعل منزله الاجتماعية تدور إلى منزلة أصحابها فالنوبيون عامة يظهرون كثيرا من الشعور بالاحتقار إلى هذه الحرف ويعتبرون من العار أن يمارس النوبي أية حرفة منها لان ذلك كليل بأن يخفض منزله الاجتماعية .

وبالمثل فيما يتعلق بالعمل الزراعي نظير الاجر حيث لا يقبل النوبيون عليه كما كان الحال في النوبة الأصلية على الرغم من الظروف الاقتصادية القاسية التي كانت سائدة في مجتمعهم الأصلي . لذلك كان النوبيون يستعينون بالعمال الزراعيين من قرى صعيد مصر للقيام بالعمل الزراعي حتى ولو كان هناك القادر على العمل من النوبيين في القرية . فلا يجروا أحدهم بمطالبته بالعمل نظير الاجر وإنما يمكنه الاستفادة من خدماته ومساعداته دون مقابل . فالعمل الزراعي مقابل الاجر القدي هو امتداد للعمل الزراعي نظير المقابل المادى الذي كان غير ملاك الاراضى الزراعية يحصلون عليه في الماضي من الملاك نظير قيامهم بالعمل في

أراضيهم . ويلتصق ذلك أصلا بأهالى بلاد النوبة الأصليين وأفراد الجماعات الغربية النازحين من الجنوب (السودان) الذين كانوا يقومون بزراعة أراضى الملاك والارتباط بهم وتبعيتهم لهم نظير توفير القوت الضروري لهم . لذلك يشير لفظ أجير (كراس باللغة النوبية) الذي يوجهه الشخص للآخر النزاع الذي قد يصل إلى حد العنف لما يتضمنه من معنى التبعية والعبودية والسخرية .

لذلك النجاء النوبيون إلى أهالى القرى الصعيدية عندما ازدادت نسبة المهاجرين إلى خارج المجتمع النوبي . وكان العمل الزراعي مقابل الاجر القدي أحد العوامل الأساسية فيما بين النوبيين وأفراد الجماعات الصعيدية من بعد بنائى أكثر اتساعا من الأبعاد بين القبائل وبين الجماعات النوبية الثلاثة . وعلى الرغم من شدة حاجة الزراعة في القرى الجديدة إلى الأيدي العاملة ، فهم يرفضون تماما العمل لدى الغير في مقابل الاجر .

وفما يتعلق بالأعمال والمهن التي يمارسها النوبيون ، فالزراعة تعتبر أشرف المهن التي يمكن للنوبي أن يمتثلها داخل مجتمعه . ويرجع ذلك إلى اعتمادهم المباشر عليها في معاشهم ، وارتباط تربية الماشية بها . لذلك فالنجار والمستخدمون النوبيون الذين يعملون في المدارس الابتدائية والادارات الحكومية الموجودة في بعض القرى لا يتركون الزراعة وإنما يمارسونها بجانب أعمالهم كما كان في النوبة الأصلية . وعلى أساس ذلك كانت التجارة الخاصة بصنع واصلاح الساقية في النوبة الأصلية تعتبر من الحرف التي يرغب النوبيون في ممارستها . وينال الشخص الذي كان يمارسها احترام وتقدير الآخرين ، ويتمتع بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعية . ويرجع ذلك إلى ارتباط الزراعة بالساقية التي كانت وسيلة الرى الأساسية وكان لنجار الساقية الحق في أن يحصل على كل ما يحتاج إليه من أعلاف وخضراوات . كما يشاء من زمام الساقية .

وتلى الزراعة في الأهمية التجارة حيث يقبل النوبيون على ممارستها . فانتشرت الحوانيت في القرية ولم تقتصر في المكان المحدد للنشاط التجارى داخل القرية

حيث بنى عدد من الحوانيت في مكان يسمى السوق - فاستخدم البعض إحدى حجرات المسكن بتحويلها إلى حانوت لبيع السلع الاستهلاكية. ولم يصير التعامل مع التاجر قائما على أساس القرابة كما كان الحال في النوبة الأصلية حيث كان العمل التجاري داخل النجع يتضمن ضرورة توفير من يمارسه لمختلف السلع الاستهلاكية التي يحتاج إليها أفراد المقيمين في النجع. ففي بعض النجوع كان أفراد الجماعة النجمية - وهي تولى جماعة قرابية - يساهم كل منهم بنصيب في تكاليف بناء وتجهيز الحانوت وفي رأس المال ويختارون من بينهم من يتولى العمل وكان في الغالب رئيس هذه الجماعة. أما بالنسبة لبقية القرى والنجوع فقد كان هناك في كل نجع من نجوع القرية أيضا حانوت يمارس فيه أحد أفراد الجماعة النجمية النشاط التجاري حيث يزود أفرادها بالسلع الاستهلاكية الضرورية التي يحتاجون إليها. وتقوم المعاملات بينه وبينهم على أساس البيع بالأجل. ويحصل على أثمانها عندما تصل الحوانات البريدية من أبناءهم الذين يعملون في المدن أو عندما يحضرون إلى القرية لزيارة الأقارب أو يحصل على مقدار من محصول البلح. وتستند تلك المعاملات بين التاجر وسكان النجع على الروابط القرابية العاصبة التي تربطه بهم. لذلك كان الأقارب لا يتعاملون إلا مع التاجر الذي تربطهم به رابطة القرابة. وفي بعض الحالات يتعامل الأفراد معه حتى ولو كان حانوته في نجع آخر غير النجع الذي يقيمون فيه. وفي الغالب كان التاجر رئيس الجماعة القرابية العاصبة المقيمة في النجع. لذلك كانت التجارة تدعم وتقوى من سلطته كرئيس للجماعة لما تضفيه على العلاقة القرابية من جانب اقتصادي.

ويميل النوبيون إلى الأعمال التي تحقق لهم الدخل الشهري الثابت مثل العمل كمشغولين في الإدارات الحكومية وفي المدارس الابتدائية. ويعكس ذلك الميل مدى وأهمية النقود في حياتهم وخاصة في النوبة الأصلية.

وكانت هناك بعض الأعمال التي تقتصر ممارستها على النساء فقط. وذكرت

في صفحات سابقة عن نصيب المرأة النوبية من العمل الزراعي في النوبة الأصلية. وتعتبر تربية الماشية عملا لساكني النوبة لا يشترك فيه الرجل. وكانت تختلف هذه الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة النوبية في النوبة الأصلية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هجرة الرجل عن القرية حيث لا تؤثر إقامته بعيدا عن القرية في نشاط الأسرة والعائلة الانتاجي ما دامت تستطيع المرأة القيام بمختلف هذه الأعمال.

وهناك بعض الحرف اليدوية التي تؤديها النساء وكانت تمارسها أيضا في النوبة الأصلية وهي صناعة الحصير (البراش) والأطباق الخوص المصنوعة من نبات الحلفا وسعف النخيل، وصوامع الغلال والأفران المصنوعة من طمي النيل لغرض الاستعمال المنزلي والسوق. وكانت النساء المتقدمات في السن تدرين الفتيات على صنع الأبرشة والأطباق وما تحتاج إليه منها في منزلهن بعد الزواج.

ولإذا كانت تلك الحرف النسائية مصدرا للدخل في النوبة الأصلية فإنها لم توفر النقود الكافية حتى يمكن الارتكان إليها في الحصول على الحاجات الضرورية من السلع الاستهلاكية. فعلى الرغم من وجود قليل من المسنات اللاتي يصنعن الأبراش والأطباق لغرض البيع فقد كان النساء يصنعها عند الحاجة إليها للاستعمال المنزلي مما يجعل هذا المصدر قليل الأهمية بحيث لم تكن كفيلة بأن توفر النقود الكافية التي تحقق لهن مختلف حاجاتهن من السلع الاستهلاكية الضرورية.

وعلى ذلك فالحرف في النوبة الأصلية والجديدة تعكس بعض الاعتبارات الاجتماعية التي تتعلق بالمركز الاجتماعي للشخص ومكانته الاجتماعية. ويتضح ذلك فيما تتضمنه من تعبير واضح في العلاقة البنائية بين النوبيين والصعابدة على وجه الخصوص.

ويتضح ذلك في عدم تقبل النوبيين لتدريب أبنائهم في مراكز التدريب التي أنشئت بالوحدات الاجتماعية للتدريب على أعمال التجارة وصناعة الأحذية

والسجاد فلم يقبل على هذه المراكز إلا عدد قليل من الأولاد على الرغم من المكافأة المالية التي تمنحها الوحدات الاجتماعية لكل من يلتحق بها للتدريب . ففى هذه المراكز بعض من أبناء الأسر الصعيدية والغريبة أصلاً عن المجتمع النوبى . فقد وجدوا فى التدريب فرصة للكسب دون أن يكون للاعتبارات الاجتماعية تأثير فى الحد من رغبتهم فى الحاق آبائهم بمركز التدريب على العكس تماماً من أفراد بقية القبائل . وكان من نتيجة اقتصار الاقبال على التدريب على أبناء تلك القبائل التي لا تتمتع بملو المكانة الاجتماعية أن فشل التدريب فى كثير من القرى . وصار فى نطاق محدود للغاية .

وقد أدرك بعض النوبيين الذين يعملون فى المدن الضعف الشديد فى وسائل المواصلات فى المنطقة الجديدة ووجدوا فى ذلك فرصة لاستثمار مدخراتهم عن طريق شراء سيارات لاستخدامها لنقل الركاب بين القرى بعضها وبين مدينتى أسوان وكوم أمبو . وكذلك استغل البعض التعويضات التي حصلوا عليها عن مساكنهم فى القرى الأصلية فى شراء عربات لنقل البضائع بين القرى وخالوية هؤلاء الأشخاص من بين أصحاب المراكب الشراعية الذين كانوا يقومون بنقل البضائع بين القرى الأصلية . واشترى البعض الآخر عربات لنقل الكورين وبيعهم فى القرى . وقد أنتشرت أشغال التطريز والتفصيل والحياكة بين الفتيات فى القرى المختلفة مع وجود اختلاف فى درجة انتشارها من قرية لأخرى . فهى تنتشر فى قرى النوبيين والكنوز فى حين تقل بين فتيات العرب . ويرجع ذلك إلى عدم سماح العرب لفتياتهم بالذهاب إلى المشغل بالوحدة الاجتماعية بقرية المالكى للتدريب . فقد أنشأت الوحدات الاجتماعية الأربعة الموجودة فى بلانة وعينية والمالكي وكلاشية أربعة مشاغل لتعليم الفتيات أشغال التطريز والتفصيل والحياكة وأنشأت جمعيات الإصلاح الاجتماعى فى كل قرية مشغل لتعليم فتيات القرية هذه الأشغال على أن تكون تحت إشراف الوحدات الاجتماعية . وتغير موقف العرب النوبيين فيما بعد عندما أدركوا أهمية التدريب بالنسبة للفتيات ، فقد بدأت بعض الفتيات فى حياكة الملابس للسيدات والرجال مما حقق لهم بعضاً من الكسب والربح .

ونتيجة لذلك صارت حياكة ملابس النساء عملاً نسائياً فى القرية الجديدة بعد أن كان رجال من قرى صعيد مصر يمارسونها فى القرى الأصلية . وازداد إقبال السيدات على أشغال الخوص والحزق والطواقى بحيث كثرت منتجاتها . وصارت مصدراً من مصادر دخل الأسرة النوبية . ويرجع ذلك إلى تعميم نظام الأسر المنتجة وتسويق منتجاتها عن طريق المشاغل والوحدات الاجتماعية التي توفر الخامات (الخوص والحزق والقماش والخيط) للشغلات فى المشغل أو فى منازلهم . ويحصل المشغل على نسبة من ثمن بيع المنتجات التي تصنعها الأسر المنتجة تبلغ ١٠٪ فى حالة عدم امدادها بالخامات . فى حين تحصل على مبلغ مقابل صناعتها إذا كانت الخامات من المشغل . أما فيما يتعلق بمنتجات الخوص (الأبراس وشظف السيدات والقيعات) التي تصنعها السيدات المسنات فلا يحصل المشغل إلا على ثمن الخوص فقط دون المشاركة فى الربح . وقد ساعدت عملية التسويق لهذه المنتجات جميعها على ازدياد إقبال النساء والفتيات على إنتاج المزيد منها بحيث صارت مصدراً جديداً للدخل . وإذا كانت أشغال الخوص والابرة قديمة وكانت النساء النوبيات يمارسنها فى القرى الأصلية ، فهى لم توفر لهن إلا بضعة قروش قليلة على عكس ما هو فى القرية الجديدة . لذلك ازداد اهتمام النوبيين بها . وأصبح العرب راغبين فى تدريب فتياتهم فى المشغل وتتعامل نساؤهم معه . وهذا يشير إلى ازدياد النقود فى أيدي النوبيين ومدى أهميتها .

يقين أذن أن نظرة النوبيين لبعض الحرف لم تتغير فعلى الرغم من اتجاه النوبيين فى تأثيث منازلهم بالأثاث الحديث الذى أدى بالنجارين الصعايدة فى القرى إلى الحصول على الكثير من الربح ، فلم يؤد ادراك النوبيين لما تحققه هذه الحرفة من الكسب إلى تغير نظرهم إليها . وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بأشغال الخوص والابرة والتفصيل والحياكة . فقد قبلوا ممارسة النساء والفتيات لهذه الأشغال بعد معارضتهم وعدم تقبل ممارستهن لها فى الفترة الأولى من الإقامة القرية الجديدة . فهذه الأشغال فى الأصل هى عمل نسائى وأن كان هناك من

الرجال الصاعدة من يمارسها . وتحقق بعض الكسب في القرية الجديدة نتيجة للتكثف السكاني وخاصة فيما يتعلق بالتفصيل والحياكة فضلا عن عدم وجود من يمارسها في القرية مما أدى إلى إقبال النساء والرجال عليهن في طلب تفصيل الملابس . وقد ساعد على قبول الرجال تدريب الفتيات تفضيل أمهاتهن لهذا التدريب وما تتمتع به الفتاة من منزلة ومكانة بين النساء لخبرتها بالتفصيل والحياكة وخاصة أن النساء والفتيات الآن أقبلن عليها اكتسبت الخبرة من المدينة ومارستها من قبل . وكان لهذا تأثير قوى على الرجال لقبول تدريب فتياتهم بالمشغل يدفعهم إلى هذا القبول ما أدركوه من الكسب والفائدة التي تعود على أسرهم منه . وفي الوقت ذاته لا يكون له تأثير اجتماعي عليهم لأن المجتمع ارتضى للأنثى ممارستها وهذا لا يعيب الرجل ولا يكون له رد فعل اجتماعي .

الفصل السابع

نظام النسب

نظام النسب في المجتمع النوبي نظام مزدوج يكشف عنه سلوك الأقارب تجاه بعضهم البعض وعلاقاتهم . فالقراية الأمومية لا تقل في الأهمية عن القراية الأبوية في حياة الفرد . هناك التزامات محددة لكل من أقارب الأم وأقارب الأب .

ولم يكن نظام النسب قبل دخول العرب بلاد النوبة واعتناق النوبيين الدين الإسلامي (١) نظاما مزدوجا ، وإنما كان نظاما أموميا . يذكر ابن خلدون ، ثم انتشر أحياء العرب من جهته في بلادهم (بلاد النوبة) وأستوطنوها وملكوها وملؤها عيباً وفساداً . وذهب ملوك النوبة إلى مدافعتهم فمجزوا ، ثم صاروا إلى مصانعتهم بالمصاهرة ففرق ملكهم . وصار لبعض أبناء جهته من أمهاتهم (وكانت أمهاتهم من بنات ملوك النوبة) على عادة الأعاجم

(١) اعتنق النوبيون الإسلام عام ٧١٩هـ - ١٣٢٠م عند إسلام كريس بعد تقيده ملكا على بلاد النوبة من قبل السلطان الناصر بن قلاوون . ابن خلدون - عبد الرحمن محمد - تاريخ ابن خلدون - الجزء الخامس - دار الطباعة الخديوية - بولاق - القاهرة عام ١٢٨٤هـ

وقد عرفت الوبة المسيحية منذ القرن الأول الميلادي عندما استوطنها المسيحيون الهاربون من مصر فرارا من الاضطهاد الروماني . وفي القرن السادس الميلادي أرسلت امبراطورة ثود وراء أحد القسس (جوليان) ونجح هو وخلفه لوجينيوس في مهمة نشر الميحية . فصار منذ ذلك الحين الدين الرسمي للنوبة . محمد تولى بدر ، اللغة النوبية ، دار مصر للطباعة ١٩٠٥

(ويقصد النوبيين) في تملك الاخت وابن الاخت. فتمزق ملكهم واستولى
أعراب جبينه على بلادهم... (١)

ويذكر المقرئ أيضاً، وهم (النوبيون) يورثون ابن البنت وابن الاخت
دون ولد الصلب ويقولون أن ولادة ابن الاخت وابن البنت دون ولد الصلب
ويقولون أن ولادة ابن الاخت وابن البنت أصح. فإنه وإن كان من زوجها
أو من غيرها فهو ولدها على كل حال... (٢)

ويشير تاريخ ملوك النوبة أيضاً إلى النسب الامومي حيث كانت السلطة
تنتقل في خط الإناث. يذكر المقرئ أنه في عصر الملك الظاهر بيبرس
(١٢٧٤-١٢٧٥ م) وبعد فتح الممالك لبلاد النوبة، حضر ابن أخت ملك
النوبة وأسمه مشكد متظلماً من داود ملك النوبة. فجرد السلطان معه الأمير
اقسقر الفارقاز بعدة من العسكر واجناد الولاة والعربان... وفر داود بنفسه
في البحر وأسر أخوه شنكو... وأمرت أم الملك داود وأخته، (٣) ويذكر
أيضاً أنه في عام ٦٨٠ هـ (١٢٨٦ م) في عهد السلطان سيف الدين قلاوون
الآلقي... فخرج سممون (ملك النوبة) وقاتل الأمير عز الدين أيدمر قتالا
عنيفاً... فانهزم ملك النوبة وقتل كثير ممن معه... فتبع العسكر ملك النوبة
مسيرة خمسة عشر يوماً من وراءه ونقله إلى أن أدركوا جريس وأسرته

(١) ابن خلدون - المصدر السابق - صفحة ٤٢٩

(٢) المقرئ - تقي الدين أحمد بن علي - الخطط المقرئية - المجلد الأول - الجزء

الثالث صفحة ٣٤٢.

(٣) المقرئ: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك - الجزء الأول، القسم الثاني، مطبعة

دار الكتب المصرية عام ١٩٢٦ - صفحة ٦٢١ و صفحة ٦٢٢

(نائب الملك) وأسروا أيضاً ابن خالة الملك وكان من عظمائهم فرتب الأمير
عز الدين في مملكة النوبة ابن أخت الملك... (١)

واستناداً إلى ذلك يتضح أن نظام النسب المزدوج في المجتمع النوبي يؤكد
الفرض الذي وضعه ميردوك Murdock بأنه ما دام مبدأ الإقامة عند الزواج
عامل هام في ظهور الجماعات القرابية أحادية النسب، فظهور نظام النسب
المزدوج يرجع إلى اتجاه أفراد الجماعات القرابية الامومية نحو الإقامة عند
أقارب الزوج من ناحية والتنظيم السبامي القائم على أساس اقليمي كنتيجة
لإحتكاكها الخارجي مع مجتمع أبوي من ناحية أخرى على أن تستمر هذه
الجماعات القرابية أمومية النسب واكسوجامية (٢). وذلك على الرغم من
وجود الجماعات الابوية التي تكونت إلى جانب تلك الجماعات. فخصائص البناء
الاجتماعي القائم قبل عملية الإحتكاك الخارجي تتدخل في عملية تغير التنظيم
الاجتماعي. ويحدد هذا البناء إمكانيات التغير بل ويفرض اتجاهه. فالجماعات
العائلية والقرابية ومبادئ النسب وأمساق القرابة لا تتغير عادة نتيجة للانتشار
والإستعمارة الكاملة المباشرة تحت ظروف الإحتكاك الخارجي، وإنما تتغير
كنتيجة لعملية إعادة التكييف والتنظيم الداخلي في مواجهة تغير ظروف الحياة.
والنتيجة النهائية لتلك العملية هي شكل مغاير لكل من التنظيم الاجتماعي القائم
قبل عملية الإحتكاك والمجتمع الآخر. وعلى هذا الأساس فنظام النسب المزدوج
هو نتاج إحتكاك المجتمع الامومي بمجتمع آخر أبوي (٣).

(١) نفس المصدر - صفحة ٧٣٧

2— Murdock, G. P. "Double Descent", in A.A. Vol. 42,
1940 p. 561, Social structure, The Macmillan Company,
New York, 1949, pp. 211-213

(٣) وتبدأ أيضاً بتيف Titiev إلى أهمية مبدأ الإقامة في ذلك "The

Influence of common Residence on the Classification of kindred".

American Anthropologist, V. 45, 1943.

لقد أدى هذا الغرض أو النتيجة التي توصل إليها أمير دوك من دراسته المقارنة لـ ٢٤٠ مجتمع إلى تأكيده على ضرورة — عند دراسة التغير — تركيز الاهتمام على البناء الاجتماعي للمجتمع المدروس لا الاهتمام بالعوامل الخارجية . فقد بينت الدراسة أن نتائج عملية الاحتكاك الثقافي للمجتمعات المدروسة مختلفة اختلافا كبيرا سواء بالنسبة للمجتمعات المتباعدة جغرافيا وعلى مستويات مختلفة ثقافيا أو بالنسبة للمجتمعات المتجاورة مكانيا وبينها روابط تاريخية قوية . إذ أن التغير لا يرجع إلى العوامل الخارجية وإنما يرجع إلى العوامل الداخلية البحتة . وليست العوامل الخارجية سوى باعث للتغيير في التنظيم الاجتماعي حيث تستجيب إليها بعض ظاهره . فينالها التغير ، وبالتالي يكون رد الفعل بالضرورة إعادة التكيف باعتبارها عناصر في البناء يؤدي أي تغير في أحد عناصره إلى تغير بقية العناصر .

وقد اعتبره ميردوك مبدأ الإقامة أكثر مظاهر البناء الاجتماعي تعرضا للتغير نتيجة للاحتكاك الخارجي . فالإقامة عند أقارب الزوج أو الزوجة وآثارها ونتائجها مثلا تؤدي حتما إلى نظام النسب في خط واحد فهي تساعد على وجود البدنة بطريقة غير مباشرة . ويعنى ذلك أن تغير الإقامة من عند أقارب الزوج أو الزوجة يؤدي إلى تغير في الجماعة الأبوية أو الأمومية . وقد أظهرت الدراسة لميردوك أن التغير في الإقامة يرجع إلى النشاط الاقتصادية ونظام تقسيم العمل ونظام الملكية وإنتقالها . فالظروف الاقتصادية عامل رئيسي هام في تغير الإقامة وبالتالي تعرض نظام النسب للتغير . فإن استيعاب مجتمع ما لقاعدة جديدة للإقامة يؤدي إلى إعادة التكيف الداخلي على مجال متسع فنظام النسب المزدوج مثلا يشترط لظهوره وجود الجماعة الأمومية وإستمرارها مع استمرار احتفاظها بوظيفة تنظيم الزواج الخارجي من ناحية وظهور ظروف اقتصادية جديدة تحتم الإقامة الأبوية وبالتالي استمرار الجماعة الأبوية في الزمن مما يؤكد القرابة

الأبوية وأهميتها من ناحية أخرى . هذا إلى جانب التأثير الخارجي الذي يتضمن تأكيدا لمبدأ النسب الأبوي .

فعلى الرغم من كثرة الدراسات الأركيولوجية للنوبة الأصلية ، فلم تحظ باهتمام ولو قليل من جانب الأنثروبولوجيين والمسيولوجيين . فالدراسات الأنثوجرافية لبلاد النوبة منعدمة تماما فيما عدا بعض الكتابات للرحالة الأوروبيين مثل يوركهارت . ولم يكتب تاريخ خاص لبلاد النوبة ، وإنما دون ضمن تاريخ مصر والسودان باعتبارها جزءا من مصر . وإذا كان هذا القصور يشكل صعوبة بالغة تعطلهم بها أية دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبي ، فالقليل الذي كتب يشير إلى نظام النسب الأموي قبل دخول العرب بلاد النوبة وإعتناق النوبيين الإسلام ، كما يشير أيضا إلى احتكاك المجتمع النوبي الخارجي بمجتمع أبوي ودخول عناصر نظام النسب الأبوي . ويذكر يوركهارت أن قبيلة امتلاب التي تسكن القرى المجاورة لقرية قرشة تسمى بأسم أم الالب ١ وقد حرف الاسم إلى عدنلاب لرداءة نطق السكان باللغة العربية (٢) .

فقد استقر كثير من العرب في بلاد النوبة ولم يعودوا إلى مصر بعد الغزو الإسلامي لتلك البلاد إلى مدينة دنقلة (٣) . وقد لجأوا إلى مصاهرة القبائل

— فقد اعتبر تغير الإقامة نقطة البداية لبيانات مختلف التغيرات الهامة في التنظيم الاجتماعي كما أنها ضرورية كعنصر لتصنيف الأقارب .

(١) - يوركهارت - جون لويس - رحلات في بلاد النوبة - ترجمة محمد محمود الصياد

١٨١٩ - هاش صفحة ١٢١ .

(٢) لم يهتم المسلمون العرب الاستيلاء على بلاد النوبة . فقد تم الاتفاق بين عبد الله بن سعد بن سرح قائد جيش المسلمين بعد فتح عمرو بن العاص لمصر والذي تولى ولاية مصر من بعده (والنوبيين بعد هزيمتهم في دنقلة على معاهدة) وتعرف بالقبط) من شروطهم أن يدفع النوبيون لبيت مال المسلمين كل عام ثلثمائة وستين دأسا من الرقيق يتسلمهم الحاكم العربي الذي اتخذ مقره في مدينة أسوان .

المسعودي - مروج الذهب - صفحة ٢٩٦ - ٢٩٨ .

النوبة لضمان الاستقرار الأمر الذي أدى إلى انتقال ملكيات زراعية إلى أبنائهم كما هو واضح من أقوال ابن خلدون . وقد استقر معظمهم في القرى الكنزية . ويعكس ذلك إرجاع الكنوز أنسابهم إلى الأسلاف كانوا من الصحابة المصاحبين لجيش عمرو بن العاص .

ويذكر المسعودي أن مدينة أسوان يسكنها كثير من العرب من قحطان ونزار بن معد من ربيعة ومعر وخلق من قريتي ، وأكثرهم ناقلة من الحجاز وغيره . . . والنوبة متصلة بتجارها وقوافلها بمدينة أسوان ، وأهل أسوان مختلطون بالنوبة ، ويذكر أيضا ، وطن بأسوان من المسلمين ضياع كثيرة داخله بأرض النوبة يؤدون خراجها إلى ملك النوبة . وابتيعت هذه الضياع من النوبة في صدر الزمان في دولة بني أمية وبني العباس ... وتوراث الناس ملك الضياع بأرض النوبة (١) . ويعنى هذا أن هناك على الحدود الشمالية لبلاد النوبة مجتمعا نظام النسب فيه نظام أبوي . وأن هناك إلتصالات بينه وبين سكان القرى النوبية وخاصة القرى الكنزية الشمالية لقربها من مدينة أسوان . وقد ازداد هذا الإلتصال عندما إعتنق النوبيون الإسلام . فازدادت هجرة الرجال العرب إلى داخل القرى النوبية واستقروا فيها وصاهروا القبائل النوبية وخاصة التجار الذين كانوا متنقلين ما بين مدن السودان ومدينة أسوان . ويعتبر لإسلام النوبيين عاملا هاما في عملية استيعاب النوبيين لعناصر نظام النسب الأبوي .

والهجرة الثانية التي أثرت في المجتمع النوبي هي الأتراك الذين استولوا على كثير من الأراضي عن طريق المصاهرة والعنف (٢) . فهم جميعنا وافدون من

(١) المسعودي - المرجع السابق ، نفس الصفحات .

(٢) يذكر يوركهارت في ذلك ، وثمة طريقة فذة ابتدعها أحكام النوبة (والأتراك) لإبتزاز أموال وعابايم ، ذلك أنهم إذا عرفوا أن لأحد سرايم ثاة بلغت سن الزواج طلبها الحاكم لنفسه عروسا ، وقلما يجرؤ أبوا علي رده ، بل أنه ليزهو أحيانا بهذا الشرف . =

من مجتمعات أبوية النسب . وقد ساعد على انتقال ملكية الأراضي الزراعية إليهم تمتعهم بمراكز السلطة في بلاد النوبة وانتقالها إلى أبنائهم وأحفادهم . هذا بالإضافة إلى خضوع النوبيين لقواعد الوراثة الإسلامية وتدخل الدولة في مسائل الأراضي والملكية الزراعية وانتقالها .

وقد تبين من الفصل الثالث أثر الظروف البيئية للمنطقة الأصلية في تشكيل الجماعات النجمية وتوزيعها . واتضح أيضا اعتماد النوبيين في معاشهم على الزراعة ، وتمركز مواقع الإقامة بالقرب من الأراضي الزراعية . ويعتبر ظهور مساحة من الأرض الزراعية بدء تكوين جماعة محلية . يذكر يوركهارت ، أن سكان النوبة الأقدمين أقاموا جـورا من الحجر تمتد عشرين أو ثلاثين ياردة في عرض النهر لينتزعوا منه رقعة من الأرض وهذه الجـور تكسر من حدة التيار فتتخلف شمالها مساحة صغيرة من أرض لا تغمرها المياه . (١) ويعنى ذلك أن النشاط الاقتصادي أتاح بتكوين جماعات أبوية سواء كانت الأرض الزراعية منقولة عن النوبيين عن طريق مصاهرتهم أو استغلال أراض جديدة إلى جانب غرس أشجار النخيل التي أهتم بها النوبيون باعتبارها مصدرا رئيسيا للدخل . وكانت ملكيات القبائل موزعة في أكثر من نجع وهذا يساعد أيضا على تكوين الجماعات الأبوية للانتقال إليها والإقامة بالقرب منها لا مكان استغلالها فالنشاط الاقتصادي عامل رئيسي لاستيعاب عناصر نظام النسب الأبوي الذي تسرب إلى داخل

= ولكن هذه المصاهرة سرعان ما تجر عليه الخراب والافلاس لأنه صهره القوى يسلبه كل ما يقتنيه بحجة أنه يقدمه هدية لابنته . وهكذا نجد للحكام جميعهم أزواجا من بنات في معظم القرى الكبيرة . ولحين كاشف أربعون ولدا تقريبا ، عشرون منهم تزوجوا بهذه الطريقة . يوركهارت - جون لوس رحلات في بلاد النوبة - ترجمة محمد محمود الصياد ١٨١١ صفحة

١٢٢٠ ، ١٢١

المجتمع النوبي عن طريق الوافدين إليه من الخارج من العرب والأراكان المسلمين، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاقامة والملكية وانتقالها، فالنشاط الاقتصادي يحتم الإقامة الدائمة إلى جوار الأراضي الزراعية ملكية الجماعة، وقواعد الوراثة الإسلامية تفرض انتقال الملكية بين الذكور والإناث، والثقافة العربية تؤكد فيما يتعلق بالقرابة الأبوية بما يدعم أهميتها.

ويضاف إلى مختلف هذه العوامل استمرار القبيلة النوبية كجماعة اكسوجامية على الرغم من الزواج بين أولاد العمومة الذي يعتبر من أفضل أنواع الزواج عند النوبيين. وحيث أن البيئة الطبيعية تعطي للجماعة المحلية (الجمعية) أطارا اقليميا تتمثل في وضوحها وثمارها الاقليمية إلى جانب انحصار نشاطها الاقتصادي داخل الاقليم لتشابه الانتاج في مختلف النجوع، فهي إذن تساعد أيضا على تكوين الجماعات الأبوية وتمركزها إلى جانب الجماعات الامومية الاصلية الامر الذي أدى إلى عدم ضعف أهمية النسب الامومي في المجتمع النوبي وأن يكون نظام النسب نظاما مزدوجا.

وقد كان للبيئة الطبيعية تأثير آخر في تأكيد النسب الأبوي. فقد أدت إلى أن تكون الأراضي الزراعية قليلة للغاية وضيقة المساحة فضلا عن استغلالها لفترة قصيرة من العام. وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لانتقال ملكية القبيلة من الأراضي الزراعية في خط الذكور.

يتضح ذلك على وجه الخصوص في القرى الكنزية والعربية حيث استمر هذا النظام سائدا في معظمها إلى ما قبل عملية التهجير إلى منطقة كوم أمبو. في حين أتبع قواعد الوراثة الإسلامية في غالبية القرى النوبية الجنوبية لانساع الأراضي ثم ظهور الأراضي التي وجدت بعد اقامة مشروعات الري الدائمة والموسمية وظهور الملكية الفردية والتي كان لها أثر هام في العلاقات القرابية نتيجة لظهور هذا النوع من الملكية الزراعية.

وعلى الرغم من أن سكان القرى العربية يرجعون إلى الجماعات العربية التي استقرت في هذه القرى، فنظام النسب في هذه القرى نظام مزدوج وليس نظاما أبويا. ويرجع ذلك إلى ازدياد عدد أفراد هذه القرى ومصاهرة بعض الرجال منهم للقبائل النوبية والكنزية ثم استمرارها بين الاجيال المتعاقبة. وقد أشرت فيما سبق إلى ازدياد علاقات المصاهرة وكثافتها بين سكان القرى المتجاورة في شمال المنطقة العربية وفي جنوبها. فقد استطاع المجتمع النوبي أن يؤثر في الأفراد والجماعات القليلة والصغيرة الوافدة إليه من الخارج واستقرت داخله وطبعها ببعض خصائصه التي تتمثل في نظام النسب المزدوج وخاصة بالنسبة لمجتمعات القرى العربية، وأن كان هذا هو الاتجاه الذي اتخذه نسق القرابة النوبي عامة. هذا النسق الذي هو نتاج عملية الاحتكاك الخارجي وتأثير البناء الاجتماعي الداخلي على هذه العملية وتوجيهها. وهو ما حدث أيضا بالنسبة لتلك الجماعات العربية التي تقطن القرى العربية. وأتناول فيما يلي عناصر النسب الامومي التي تكشف عن طبيعة نظام النسب المزدوج في المجتمع النوبي.

١ - كان والد الزوجة في الماضي يمنح زوجها مساحة من الأرض التي يملكها وعددا من أشجار النخيل. وتحصل الزوجة أيضا على عدد من الخراف والماعز والدواجن عند الانتقال مع زوجها إلى أقاربه. ويضاف إلى ذلك أن والد الزوجة كان مسئولاً عن إعانة ابنته في حالة تعطل زوجها وأثناء بحثه عن عمل في المدينة. ويذكر النوبيون أن أقارب الزوجة كانوا يحددون طريقهم في أرضهم الزراعية لكي يستخدمه زوجها في انتقالاته من منزلهم إلى النهر لما في ذلك من أضياف علو المنزلة والمكانة الاجتماعية بين سكان النجوع. والاقامة عند أقارب الزوجة بعد الزواج هو أحد مظاهر النسب الامومي. وقد كانت فترة إقامة الزوج مع زوجته عند أقاربها تبلغ العام وإلى حين انجاب الطفل الأول، بل وكان بعض الأزواج يفضل الإقامة الدائمة معهم دون الانتقال إلى أقاربهم. ثم انحصرت هذه الفترة إلى أربعين يوما وإن كان هذا لم يقض نهائيا على استمرار هذا

النظ للاقامة في جميع القرى . أما في النوبة الجديدة ، الا يزال الزوج يقيم عند أقارب زوجته إما أربعون يوما أو سبعة أيام .

ويلاحظ الاخ بتقديم مختلف المساعدات إليها إلى حين استلامها النقود التي يرسلها الزوج إليها . ويتعاون معها في العمل الزراعي هو وأولاده وأختها وأولادها وإذا كان مقيمين معها في نفس النجع . وإذا أرادت الاستعانة بأحد العمال الزراعيين من الصعايدة أو بيع بعض ما لديها من الأغنام فلا يتم ذلك إلا عن طريق الاخ . وبالمثل في حالة حاجتها أو ابنائها إلى مساحة من الارض الزراعية لاستخدامها والانتفاع بنتائجها . فعلى أخيها أن يوفر لها تلك المساحة لا على أساس حقها في ملكية أبيها ، إنما التزاما تفرضه علاقته بابنائها .

٢ — وتتمتع المرأة النوبية بعلو المكانة . وتحفظ الام بقدر كبير من السلطة والسيادة في الحياة العائلية . ويتسمى الرجل بأسم أمه في الحياة اليومية . وتشير تسميته بأسم أمه إلى تنبأته الامومي . فإن مجرد التسمية كفيلا باستمرار شعور الرجل بعضويته في القبيلة التي تنتمي إليها أمه حتى ولو كان يعيش بعيدا عنها خاصة وأن النوبيون يذكرون اسم قبيلة الام مضافا إلى اسمها عند السؤال عنه والتعرف عليه .

ويستطيع النوبيون تتبع أنسابهم في خط الاناث إلى جيل معين كما يعرفون حالات الزواج التي تمت بينهم وبين القبائل الاخرى . ويتضح ذلك على وجه الخصوص عندما تكون الام من قبيلة غير قبيلة الأب . فالرجل يستطيع أن يتتبع نسبه بكل دقة في خط الاناث إلى أربعة أو خمسة أجيال .

وترجع معرفة الرجل لهذا العدد المحدود من الاجيال الصاعدة عن الجيل الذي ينتمي إليه إلى طبيعة النسب أولا حيث يتميز النسب المزدوج بعدم امكان

الفرد تتبع النسب إلى عمق بعيد . فالانحدار الجينالوجي قصير العمق (١) . وترجع ثانيا إلى هجرة العمل حيث يترك الرجل القرية في سن مبكرة ولم يكتسب بعد معرفة دقيقة أو كاملة عن شجرة نسبه . ولا يدرك النسب الابوي للاناث إذا كان آباؤهن من خارج القبيلة . فإذا طلب منه تتبع هذا النسب فهو يشير بالرجوع إلى أحد أفراد القبيلة للتعرف عليه كما لا يعرف الانحدار الجينالوجي للذكور أقارب الاناث (أخوتهم مثلا) . ويذكر النوبيون عند الإشارة إليهم أنهم ينتمون إلى قبائل أخرى وإن كان يعرف أزواجهن والقبائل التي ينتمون إليها . وهذه المعرفة كفيلا بأن تؤدي إلى التقارب في علاقته بأفراد هذه القبائل هذا التقارب الذي ينعكس في مواقف النزاع ويؤدي إلى عدم اتخاذ طابع العنف .

٣ — ويذكر النوبيون أن الحال يستطيع أن يحلف أن ابن أخته ابنها دون غيره ، ، ، وأن الحال له ثلثي ابن أخته ، وعند زواج الرجل أو الفيلق يكون خال كل منهما وكيلهما . ويتولى خال العريس تقديم المهر إلى خال العروس الذي يعطيه بعد ذلك إلى أبيها . ويبدى الحال الاعتراض على قيمة المهر عند استلامه ويطلب زيادة قيمته . وهو اعتراض صوري حيث أن قيمة معروفة وهي القيمة المحددة لكل قبيلة . والغرض من هذا الاعتراض هو إحساس المدعويين بارتفاع مكانة العروس وأقاربها الاجتماعية . وإذا لم يوجد خال العروسة في القرية يتقدم ابن خالتها وكيلها ، ولا يحدث أن يكون ابن خالها . وعند وفاة الزوج يرجع إلى الزوجة استمرار إقامتها مع أقارب الزوج أو الانتقال إلى منزل أبيها أو أخيها (في حالة وفاة الأب) . ويتولى رعاية المهر

بمعناها

Harris, Rosemary, 'The Political Significance of Noble Unilinear descent,' in, *The Journal of the Royal Anthropological Institute*, Vol. 92, part I, 1962 P. 86

حتى ولو كانوا مقيمين عند أقارب الآب ، فمستولية إغالتها وأولادها تقع عليه في الأصل .

وأقارب الأم ملزمون بالوقوف إلى جانبهم في نزاعهم مع أقارب أبيهم ، والمحافظة على حقوقهم في ملكيتهم الزراعية . ويذكر النوبيون أن أقارب الآب يحرصون على عدم التعرض لنصيب الأولاد من الأرض الزراعية ملكية الجماعة القرابية التي ينتمى إليها الآب واضعين في الاعتبار علاقتهم الأمومية . بل يؤكدون أن سلوك الأقارب العاصبين تجاه الأولاد عامة تتحكم فيه قرابتهم الأمومية حيث يدركون علاقتهم الأمومية وواجبات وحقوق أقارب الأولاد من جهة أمهم تجاههم ومدى تدخلهم في حياتهم فلا يسلكون نحو الأولاد بما يسيء إليهم أو بما يظهر منه اغفال أقارب الأم في معاملاتهم مع الأولاد عند تدخلهم في أي أمر من أمورهم التي يستدعي هذا التدخل . وعلى هذا الأساس فالقرابة الأمومية - عندما تكون الأم غريبة عن قبيلة الآب - تمارس نوعا من الضغط لسلوك الأقارب العاصبين تجاه أولاد أحدهم مما يؤدي إلى المحافظة على العلاقات بين الجماعتين القرابتين اللتين ينتمى إليهما الأولاد من جهة أبيهم ومن جهة أمهم .

٤ - إذا كانت القرابة الأبوية تفرض الوقوف إلى جانب الأقارب العاصبين في منازعاتهم مع أفراد القبائل الأخرى ، فالرجل يقف موقفا محايدا إذا كان النزاع بينهم وبين أقاربه من جهة الأم . ولا يعيب النوبيون عدم تدخله لاعتبارات القرابة الأمومية . في حين يعيبون عليه نفس الموقف إذا كان الطرف الآخر في النزاع من أفراد القبائل الأخرى ولا تربطه بهم القرابة الأمومية . فإذا كان الموقف الأول المحاييد لا يشير مضايقتهم فنفس الموقف كفيل بأن يسيء إلى علاقته بأقاربه العاصبين . وفي الوقت ذاته يقف أقاربه من جهة الأم إلى جانبه - وبالتالي إلى جانب أقاربه العاصبين - في مثل هذا النزاع

إذا لم تكن هناك علاقات قرابية بينهم وبين الطرف الآخر للنزاع وإلا كان موقفهم محايدا وإيجابيا في الوقت ذاته من حيث محاولتهم التوفيق والمصالحة بين الأطراف المتنازعة . ولا يختلف سلوك الرجل في مواقف النزاع التي يكون أقاربه من جهة الأم طرفا فيها . فيقف إلى جانبهم إذا كان الطرف الآخر في النزاع من غير أقاربه العاصبين . ويتحول من موقف الحياد الذي اتخذته عند حدوث مشاجرة مع أحد أقارب أبيه وغيره من أقارب الأم إلى موقف إيجابي بجانب المفهوم منهما . وبالمثل في حالة اندفاع بعض أقارب أحد الطرفين للوقوف بجانبه ، فعليه إتخاذ جانب الطرف الآخر . ففي مواقف النزاع والمشاجرة يقف أقاربه عند الطرف الأقوى .

ونتيجة لتداخل العلاقات وأهمية القرابة الأمومية لا يتخذ النزاع طابع العنف ، هذا الطابع الذي يعتبر من أهم مميزات المجتمع النوبي ، وكما هو واضح يرجع ذلك في الأصل إلى نظام النسب .

٥ - وكان الآب وأخوته وأبنائهم في النوبة الأصلية وفي الماضي قبل ضياع غالبية الأراضي الزراعية يساهمون كل بنصيب من مقدار المهر الذي يدفعه الابن لعروسه سواء الجزء النقدي لشراء الخلي أو الجزء العيني . ويساهم فيه أيضا أقارب الأم - الحال والحالة وأبنائهم - ولا يقل نصيبهم عن العم والعمة وأبنائهما . وبالمثل عند تقديم النقود ، حيث كان هؤلاء الأقارب هم الذين يقدمون النقود فقط دون بقية الأقارب وغير الأقارب .

ولم تكن مشاركة الأعمام والأخوال والعمات والخالات وأبنائهم جميعا وأجداد الشخص الأربعة مقتصرة على ذلك فحسب وإنما كان كل واحد منهم يمدى العريس إما مساحة من الأرض يعين موقعها أو عدد من أشجار النخيل (بورة أو بورتين) أو عدد من الخراف والماعز في إحتفال خاص يتم في بداية

ليلة الزفاف عند انتقال العريس من منزل إلى منزل والد العروس . ويعرف هذا الاحتفال عند النوبيين بالزرافة وعند الكنوز والعرب بالواجب أو النقوط . ويتنافس كلا الجانبين من أقاربه في العطاء أمام جميع المدعوين . وتعتبر تلك الهدايا ملكاً للشخص . وتؤلف جزءاً أساسياً لمعيشة الرجل وزوجته وتعمل على استقرار حياته الزوجية . وليس لأى شخص من هؤلاء الأقارب أو أبنائهم الحق في إستردادها أو إدعاء حق ملكيتها .

ويمكس هذا كله مدى إهتمام هؤلاء الأقارب بإتمام الزواج وقوة العلاقات التى تربط الشخص بكل واحد منهم ، والعلاقات القائمة فيما بين بعضهم بعضاً . ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى أهمية تلك الهدايا وقيمتها الاقتصادية . فقد كانت النقود قليلة للغاية فى أيدي النوبيين الأمر الذى يعطيها قيمة اجتماعية عالية . لذلك لم يكن النوبيون يتهادون بها . ويعنى ذلك أن المشاركة فى المهر نقداً وإقتصار تقديم (النقوط) نقداً على هؤلاء الأقارب تعبير عن مدى قوة العلاقات القرابية . وبالمثل بالنسبة للأرض الزراعية وأشجار النخيل ، فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية والقيمة الاقتصادية .

وقد فرض تغيير الأساس الاقتصادى للمجتمع النوبى القديم بعد عام ١٩٢٣ خاصة إختفاء مشاركة هؤلاء الأقارب النقدية والعينية فيما يتعلق بالأرض الزراعية وأشجار النخيل . فقد اتجه معظم الرجال نحو العمل فى المدن . وأصبح الرجل مستولاً عن دفع مهر عروسه (الجزء النقدى والحلى) دون مشاركة من هؤلاء الأقارب إلا فيما يتعلق بالنقوط والهدايا الأخرى . فقد أصبح النوبيون يعتمدون اعتماداً رئيسياً على العمل فى المدينة كصدر للدخل . وأصبح الأبناء يعتمدون عليه لتوفير مهر زواجهم . فالأقارب غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاههم بل أصبح الكثير منهم يعتمدون على ما يقدمه إليهم أبناء أخواتهم من المساعدة والمعون الاقتصادية .

وعلى الرغم من ضياع الأراضى الزراعية وأشجار النخيل ، لم تختف (الزرافة) أو الواجب أو النقوط من إحتفالات الزواج ، تلك التى تعكس بكل وضوح مبدأ النسب المزدوج . يقف كلا من أقارب العريس من جهة الأم ومن جهة الأب الممار اليهم يهدونه أشجار النخيل والابقار ومساحات من الأرض الزراعية مع تحديد مواقعها فى النجوع كما لو كانت موجودة بالفعل ويتنافسون فى العطاء كما كان الحال فى الماضى رغم علمهم بعدم وجود تلك الأراضى والأشجار . ولم تصبح الأراضى التى تستغل بالفعل وأشجار النخيل التى لديهم موضوعاً للتهدى لقلتها ولعدم إستقرار الرجل فى القرية فضلاً عن شدة حاجة المقيمين فى القرية إليها . فقد صارت (الزرافة) عند النوبيين (الواجب والنقوط) عند العرب والكنوز مسألة شكلية دون أن يكون لها تعبير واقعى . فصارت سلوكاً رمزياً بحثاً ، يرمز إلى النسب المزدوج . ويعمل على تأكيد أهمية القرابة الأمومية والقرابة الأبوية وعلى استمرار إحساس الرجل بإتتماته إلى الجماعتين وشدة ، مما يساعد على تدعيم علاقاتهم بهم ، كما أنه يعمل فى الوقت ذاته على تدعيم وتقوية العلاقات القائمة بين الجماعتين والمحافظة عليها واستمرارها . فلم تنفـ الزرافة أو هذا الحفل دلالتـه ووظيفته على الرغم من عدم وجود الأراضى وأشجار النخيل موضوع العطاء والمنافسة .

٦ — ويتدخل الحال عند زواج أولاد أخته وخاصة الإناث . فليس للأب أو الأم حرية التصرف فى إختيار زوج أبنتهما ، وإنما زواجهما يتعلق بموافقة الحال والعم ، ولا بد من مناقشة الأمر معهما والموافقة على الزواج . فالأب يعرض طلب من تقدم إليه بطلب الزواج من ابنته على أخوته وعلى أخوة الأم ويرسل خطابات إليهم إذا كانوا يعملون فى المدينة لإبداء الرأى .

ويرجع ذلك إلى تمسك النوبيين الشديد بزواج الفتاة من أحد أقاربها المعاصين أو من أحد أفراد جماعة الأم القرابية (إذا كانت الأم من قبيلة غير

قبيلة الأب) ويرفضون رفضاً تاماً زواجها من مجتمع خارج مجتمع القرية أو المجتمع النوبي عامة. على عكس زواج الشاب حيث لا يرفض المجتمع النوبي اختيار زوجته من خارج قبيلة أمه. فمعد زواج ابنة الأخت لابد من موافقة الحال، وكما يقول النوبيون الرأي الأول الحال. ويدخل عندما يتقدم أحد الرجال من خارج قبيلة أبها للزواج منها. ففي هذه الحالة يكون له الحق في الرفض ومنع زواجها واختيار أحد أبنائه أو أخته للزواج منها إذا كان هناك من بينهم من يريد الزواج منها. وعلى العكس من ذلك إذا كان المتقدم لطلب الزواج منها ابن عمها. ففي هذه الحالة لا يحق له التدخل وإن كان الأب يذهب إليه لإختياره بأمر زواجها، فلا يعني ذلك تجاهل الحال وأقارب الأم وإنما لابد من مشاركتهم في الأمر على الرغم من التوقع الأكيد من موافقتهم حيث لا يستطيع الحال أو غيره إبداء الاعتراض ما دام المتقدم للزواج من الفتاة ابن عمها. أما في حالة تقدم أكثر من ابن عم واحد للزواج من الفتاة يطلب من الحال التدخل لإختيار أحدهم بل، وله الحق في رفضهم تفادياً لحدوث خلافات بينهم إذا ما فضل أحدهم دون غيره. وقبول أحد أبناء أحوال الفتاة الأقربين إذا كان هناك من يريد الزواج منها ولا يعترض الاعمام على تصرفه لأنهم قد وكلوا إليه حرية الإختيار.

وتكشف علاقات الشخص بأقاربه من جهة الأم ومن الأب عن ازدواج النسب. إذ أن القرابة الأمومية لا تقل في الأهمية عن القرابة الأبوية. وأن الجماعتين العائليتين اللتين ينتمى إليها الشخص عن طريق أمه وأبيه تلعب كل منهما دوراً هاماً في مجالات معينة من حياته. فاللزامات أقارب الأم تجاهه تمتد إلى المجال الإقتصادي كالمساعدة في حالة الأزمات. أما اللزامات أقارب الأب فتدور حول المجال السياسي كالمشاركة في المنازعات وإن كانت ثمة اللزامات سياسية محددة على أقارب الأم أن يقوا بها في مواقف سياسية معينة. فإن مفهوم العلاقة القرابية بين الأفراد لا يقتصر على تحديد العلاقة الجينية بينهم والمصطلح

اللغوي الذي يستخدم في الإشارة إلى العلاقة، وإنما يعني أيضاً تصنيف سلوكهم في مختلف نواحي حياتهم. وعلى ذلك فاللزامات والحقوق التي تعرفها العلاقة القرابية هي الأساس الذي يكشف عن مبدأ النسب باعتبار هذا المبدأ هو الأساس التنظيمي لمختلف المناشط الاجتماعية.

١ - فالحال ملزم بتقديم العون والمساعدة الاقتصادية لابناء الأخت بمجرد أن يشعر بحاجتهم إليها ودون إنتظار طلبهم. فهو مصدر العون للرجل، إذ يلجأ إليه للحصول على ما يحتاج إليه من النقود. وفي النوبة الأصلية كان الرجل يلجأ إليه في طلب النقود اللازمة للعمل في التجارة أو السفر إلى المدينة للعمل بها. وكان له حقوق في ملكيته تتمثل في إنتفاعه بأرضه إما عن طريق الزراعة بالمشاركة دون غيره من أقارب الحال العاصيين أو بدون مقابل. كما كان له نفس الحقوق في ملكية أقارب الأم دون أن يقابل ذلك بالاعتراض أو الغضب من جانب أقارب الأم العاصيين. وعلى الرجل أن يسرع في تقديم خدماته إليه ورعايته عندما يتقدم في السن والإشراف على مختلف شئونه وإحتياجاته، كما عليه أن يعطيه لما يتمتع به الحال من السلطة التي تفرضها القرابة الأبوية.

وتتضمن علاقة الرجل بالحال خصائص العلاقة بين الأم وأولادها وهي الحب والحنان بحيث تعتبر علاقته بأولادها امتداداً طبيعياً لتلك العلاقة. وهو ما تتميز به العلاقات بين الرجل وأقاربه من جهة الأم في المجتمعات الأبوية. فوجود الحال لا يقيد سلوك الرجل، وإن كان هذا لا ينفي وجود الإحترام والطاعة والتقدير في سلوكه تجاه الحال. فإن سلطة الحال وإحترام الرجل وطاعته له ليس مبعثهما الخوف والرغبة. لذلك يفضل الرجل الالتجاء إليه لطلب الرأي في أي موضوع أو مشكلة. وبالمثل في حالة وجود خلافات بينه وبين أبيه أو أحد أقاربه. فالقاعدة العامة أن الرجل يفضل الالتجاء إلى خاله في أي أمر من الأمور عن الالتجاء إلى غيره من الأقارب.

وعلاقة الرجل بالخالة تحمل أيضا طابع علاقته بوالدته ، فالخالة تمثل الحب والحنان مثل الأم تماما . وينال رعايتها وأهتمامها ، لذلك فهي تنال حبه ورعايته ويذهب إليها لاستشارتها في أمر زواجه والتعرف على رغبتها في الفتاة التي يرغب الزواج منها بل ويطلب منها عرض رغبته على والدته لكي تنقلها إلى الأب .

فالرجل يسرع في تقديم خدماته لخالته وأولادها ورعاية شئونهما . وليست هناك قيود تحد أو تقلل من تصرفاته داخل منزلها والاندماج مع أولادها الإناث والذكور . وهو كثير التردد على منزلها مع تقديم بعض من السلع الاستهلاكية كمدايا إليها . وبعد جمع محصول الذرة والبلح في النوبة الأصلية كان لها نصيب منه حيث يقوم بزيارتها وتقديمه إليها . ويسرع في تقديمه إليها عندما تكون في أشد الحاجة إلى المساعدة ، وإذا كانت مقيمة مع زوجها في المدينة ، تنال كثيرا من اهتمامه عند زيارتها للقرية ويرسل إلى منزلها عددا من الطيور والسكر والبلح والدقيق أو الذرة وغيرها . كما أن نصيبه من الهدايا التي تحملها عيضا أو أكثر من نصيب جميع الأقارب . وقبل عودتها إلى المدينة تقوم بتجهيز الطرد ، (بلح وبعض الأعشاب الطبية والطيور) التي يقدمها إليها لغرض مساعدتها في القيام بالتزاماتها تجاه أقاربها المقيمين في المدينة .

وفي النوبة الأصلية كان الرجل يسرع في تقديم خدماته إليها ، كما كان يشاركها في العمل الزراعي إذا كانت مقيمة في نفس النجع الذي يقيم فيه أو يتولى زراعة الأرض دون مقابل ويتولى مختلف معاملاتها الخارجية مثل الاتفاق مع العامل الزراعي إذا كانت غير قادرة على العمل وبيع ما تريد من الأغنام والمنتجات المنزلية . فالرجل يعامل الخالة كما لو كان يعامل والدته . وإذا كان يعمل في المدينة ، يحرص على تلبية طلباتها ، ويسرع في إرسالها إليها عن طريق البريد أو مع أحد سكان القرية عند سفره . ويكون لها نصيب من مساعداته العينية التي يرسلها إلى أسرته ووالديه . وعند زيارته للقرية وقبل عودته للمدينة يقوم بزيارتها لغرض التعرف على احتياجاتها من المدينة . وليس هناك ما يمنعهم من طلب ما يريدون انتظار سقائه

وعند زيارة القرية يعرض عليها كل ما حمله به من الهدايا لكي تختار ما تحتاج إليه . فلها الحق في الحصول على ما ترغب دون أن يكون هناك ما يحيد من طلبها واختيارها .

وتتميز علاقته بأولادها بالود والتعاطف الشديد ، وتحمل طابع الصداقة . وليس هناك أي اعتبار يقيد سلوكه مع جميع بناتها . وتتميز علاقته بأبنائها بالحب والتعاون المتبادل وتقديم كل منهم للآخر العون والمساعدة الاقتصادية عند الحاجة .

وعلاقة الرجل بأولاد الخال شبيهة بعلاقته بأولاد الخالة ، ولكنها ليست على نفس الدرجة من القوة التي عليها علاقته بهم . وتفرض هذه العلاقة أيضا نفس الالتزامات والحقوق التي تفرضها العلاقة الأمومية . ويحتل أكبر أبناء الخال منزلة الخال ، ويتولى مسئوليات أبيه تجاه أولاد الاخت .

وتعتبر أم الأم أقرب وألصق أقارب الشخص حيث ينال دائما رعايتها وأهتمامها الشديد . وتضطلع بطعام خاصة لأولاد بنتها . وكانت في النوبة الأصلية تقوم بزيارتهم دائما إذا كانت مقيمة من نجع آخر غير النجع الذي يقيمون فيه وهم أقرب إليها من أولاد ابنها .

وتنتيجة لذلك فالأولاد يميلون إلى أخوة وأخوات الأم وأولادهم عن أقاربهم من جهة الأب . وكانوا يفضلون الإقامة معهم في النجع الذي يقيمون فيه عن إقامتهم في نجع أقارب الأب وخاصة إذا كان والدهم بعيدا عن القرية . ويرجع إلى تفضيل الأم الانتقال إلى تجمعهم للإقامة عندهم بعد وفاة زوجها .

٢ — تفقد علاقة الرجل بالعم عنصر الحب والرعاية والحنان الذي تتضمنه علاقته بالخال . وهي في الوقت ذاته امتداد لعلاقته بأبيه كما هو الحال في المجتمعات الأبوية . ويعني ذلك أنها تحمل عنصر الخوف والرهبة ، والاحترام الشديد والتقدير . لذلك يقيّد وجود العم سلوك الرجل ويبدى قدراً كبيراً من الاحترام

له ، والخضوع لأوامره كما هو الحال بالنسبة لأبيه . ويلتزم بتقديم خدماته إليه والامراع في تأدية ما يطلب منه وفي الوقت ذاته كانت هذه العلاقة تتضمن في النوبة الأصلية جانباً اقتصادياً يختلف كل الاختلاف عن الجانب الاقتصادي للعلاقة بين الرجل وخاله . وكان هذا الجانب يرتكز على الملكية الزراعية لمجتمعه القرابية العاصبه سواء كانت أولادا أو بيتا أو قبيلة . ويرتكز الجانب الثاني على ما تفرضه القرابة الاقتصادية من الالتزامات والواجبات على الخال تدور عايبتهما حول تقديم العون للرجل وأخوته في وقت الازمات الاقتصادية وغيرها . فعلاقة الرجل بخاله تفرض العطاء والعون من جانب الخال . في حين تتضمن علاقته بعمه الأخذ والاستغلال إلى حد كبير من جانب العم وكذلك الأقارب العاصبين وكان هذا كفيلا بأن يثير العداء والكراهية تجاههم فقد ذكرت فيما سبق أن نصيب الرجل من هذه الملكية كان يحدد على أساس الانقسام الداخلي للجماعة القرابية الأبوية التي ينتمي إليها وكان التقسيم سببا لاثارة المنازعات بين الأقارب لمحاولة البعض الحصول على أكبر نصيب يمكن عند إعادة توزيع وتحديد نصيب كل عائلة بعد انحسار المياه عن الأراضي واستغلال أنصبة أقاربهم الذين استقروا في المدن التي يعملون فيها واستيلاء البعض الآخر على جزء من ملكيات الآخرين وأحيانا جميعها وخاصة في حالة كبر حجم أحد البيوت نتيجة لانحجاب الاناث وضعف عدد الرجال مما يتيح باستغلال أفراد البيت الأول الفرصة لكسب أكبر نصيب من الملكية الزراعية . ويتمثل الجانب الاقتصادي وما يثيره من الشعور بالكراهية وللعداء بين الأقارب العاصبين في قول الدويين : الأقارب عقارب ، وفي قول آخر : سألني أحدهم عما إذا كان لي اعداء فأجبتة ليس لي أقارب ، إذ أن المقصود من الأقارب في هذا القول هم الأقارب العاصبون . لذلك فإن أقارب الأم أقرب وألصق للرجل من أقارب الأب في النوبة الأصلية والنوبة الجديدة لطبيعة العلاقة من ناحية والالتزامات والحقوق التي تفرضها العلاقة من ناحية أخرى .

فالعم يقف بجانب الرجل في نزاعه مع أفراد القبائل الأخرى أو بيت آخر

من بيوت القبيلة التي ينتمي إليها . ويصبح بذلك طرفا في النزاع . وبالمثل يقف العم إلى جانبه عند وفاة أحد أفراد العائلة . وكما يقول النوبيون : الأقارب العاصبين لا يقفون بجانب الرجل إلا في الشرف فقط ، (يقصدون الموت والمشاجرات . . . ويقصدون من ذلك إبراز موقف الأقارب العاصبين ، وفي الوقت ذاته يتضمن تمكنا وسخرية من هذا الموقف حيث يقال دائما عند المقارنة بين سلوك أقاربهم من جهة الأم وأقاربهم من جهة الأب .

وعلاقة الرجل بالعمة مختلفة تماما عن علاقته بخاله من حيث خصائصها والالتزامات والحقوق التي تفرضها تجاه كل منهما الآخر . فعلاقة الرجل بعمته هي امتداد لعلاقته بأبيه . وتمتع العمة بمنزلة مشابهة لمنزلة الأب ، وعلى وجه الخصوص كبرى العمات وبالذات عندما تكون أكبر سنا من أبيه . يخضع الرجل لأوامرها ، ولها الحق في التدخل في جميع شئونه ولا يمكن تجاهلها عند زواجه ، فلا بد من الذهاب إليها لاستشارتها في أمر زواجه واختيار الفتاة التي يرغب في أن تكون زوجته له . ويعاملها بقدر كبير من الاحترام الذي يصل إلى حد الخوف والرهبة . وهو قليل التردد على منزلها وفي المناسبات التي تحتم عليه زيارتها مثل الأعياد . وهناك قيود تحدد وتقلل من تصرفاته داخل منزلها عند الزيارة . ويذكر النوبيون أن الرجل إذا قصر في رعايتها والاهتمام بشئونها فإن هناك ابن أختها الذي يقع عليه عبء الاهتمام بها ورعاية شئونها وتقديم العون والمساعدة إليها . وعلى العكس مما يحدث بالنسبة لتقديم الهدايا إلى الخالة ، فالرجل يقدم الهدايا إلى العمة ولكن دون اطلاقها على بقية الهدايا . وليس لها الحق في طلب المزيد أو التعرف على تلك الهدايا . ويذكر النوبيون أنه في الماضي كان الرجل بعد زواجه يتجنب والدته زوجته تجنباً كاملاً إلى درجة أنه يعتمد عن الطريق عند مشاهدته لها لكي يتجنب مقابلتها . أما إذا كانت والدته زوجته خالته فلا يتجنبها ولكن يعاملها بقدر من الإحترام في حين يتجنب عمته إذا كانت زوجته ابنتها .

والعلاقة بين الرجل وأولاد العم هم إمتداد لعلاقته بالعم . والعلاقة بين أولاد العمومة تفرض عليهم الوقوف بجانب بعضهم البعض في منازعاتهم مع الآخرين والمشاركة في طقوس الوفاة عند وفاة أحد أفراد عائلته . وكان للرجل في النوبة الحق في الانتفاع بأرض ابن العم إذا كان مقيما في المدينة هو وأسرته . كما أنه يلتزم بزراعتها إذا كان مزارعا ثم إرسال نتاجها بعد خصم نصيبه منها على أساس الزراعة بالمشاركة إلى منزل أسرة الآخر إذا كانت مقيمة في النجع وهو يعمل في المدينة . فالقربة الابوية تفرض الالتزام بأن تكون الزراعة بالمشاركة بين الأقارب العاصبين ولا يحق لأحدهم الدخول في مثل هذه العلاقة مع غيره ما دام هناك أحد الأقارب العاصبين في حاجة إليها وليس هناك من أقارب أمه أو أبناء أخته أكثر حاجة إليها منه . وعادة تستخدم الأرض بالمشاركة دون إتفاق سابق بينهم .

ويتدخل السن في تصرفات الرجل مع ابن العم حيث يبدى كثيرا من الاحترام لأكبر أبناء العم وعندما يكون هناك فارق كبير بين عمرهما . فابن العم يوضع في منزلة العم في هذه الحالة على أساس الإمتداد الطبيعي للعلاقة الابوية ، أما أم الأب فهي لا تبدى الاهتمام إلى أولاد الابن على العكس تماما من سلوكها تجاه أبناء الابن . فلا يتألون إلا القليل من إهتمامها ورعايتها .

٣ - وإذا نظرنا إلى علاقة الرجل سواء بأقاربه من جهة الأم أو من جهة الأب خارج نطاق عائلي كل من ابن الأم وابن الأب ، فالرجل يدرك بكل دقة العلاقات التي تربطه هؤلاء الأقارب . وذلك على الرغم من الإشارة إليهم بنفس المصطلحات القرابية التي يستخدمها في الإشارة إلى أخوة وأخوات الأب والأم وأبنائهم . فعم الأب يعتبر جده للشخص وبالتالي يصبح ابنه (ابن عم الأب) عماله ويشير إليه بنفس المصطلح . وبالمثل فيما يتعلق بأخوات وخالات الأم وأبنائهم حيث يعتبرون بالنسبة للشخص أجدادا وأخوالا . وهؤلاء الأقارب

يتوقع الرجل منهم نفس الالتزامات والواجبات التي أشرت إليها . فإذا كان الرجل يتوقع وقوف الأقارب بجانبه في الالتزامات الاقتصادية (أقارب الأم) وفي منازعاته (أقارب الأب) فإن وقوفهم بجانبه يختلف تبعا لدرجة القرابة . فكلما قربت درجة القرابة - الامومية والابوية - كثرت الالتزامات من الأقارب نحو الشخص .

وعلى الرغم من إعتبار أقارب الأم الذين تربطهم بالشخص علاقات القرابة البعيدة أخوالا وأبناء أخوال ، وكذلك أقارب الأب كالاعمام وأبناء اعمام ويشير إليهم بالمصطلح القرابي المناسب للعلاقة . فلا يقع عليهم أي التزامات نحوهم فيما عدا أقاربهم العاصبين أعضاء القبيلة التي ينتمى إليها حيث تفرض القرابة العاصبية عليهم الوقوف بجانب بعضهم البعض في منازعاتهم مع أعضاء القبائل الأخرى . وعلى الرغم من عدم وجود التزامات فيما بينهم فإستخدام هذه المصطلحات يؤكد وجود علاقة قرابية الأمر الذي يؤثر على سلوك الأقارب تجاه بعضهم البعض في منازعاتهم مع أعضاء القبائل الأخرى . وعلى الرغم من عدم وجود التزامات فيما بينهم فإستخدام هذه المصطلحات يذكر وجود علاقة قرابية الأمر الذي يؤثر على سلوك الأقارب تجاه بعضهم البعض . وهذا كفيلا بأن يراعى كل منهم الآخر على أساس الالتزام القرابي رغم درجة القرابة البعيدة . ويتضح ذلك فيما يفرضه مبدأ السن من ضرورة إبداء القدر الكبير من الاحترام لكبار السن من هؤلاء الأقارب عندما يعاملهم الشخص وتقديسهم ودعوتهم عندما يوجد أحدهم في موقف معين لتأدية الدور المفروض أن يؤديه شخص بعينه . وفيما يتعلق بأقارب الأم العاصبين فالعلاقة بين الرجل وبينهم تتخذ طابع القرابة الامومية فعم الأم وأولاده وأولادهم يشار إليهم بالجد والأخوال والحالات . وتتخذ العلاقة بين الرجل وأقارب أبيه من جهة الأم طابعا أبويا حيث يشار إلى أم الأب وأولادهم بالجد والاعمام والعمات وأبنات الاعمام والعمات . ولكن لا يتضمن إستخدام هذه المصطلحات القرابية في كل الحالات أي التزام من جانب طرفي العلاقة ، وأن كان لهذه العلاقات بعض الاعتبار في سلوك الرجل تجاه كل منهم خاصة كبار السن حيث تتميز بالاحترام

والطاعة كما أن استخدام هذه المصطلحات كقيل بتقريب العلاقات وتقويتها . وعامة يشير الرجل إلى أعضاء (الذكور والإناث) قبيلة الأم باستخدام مصطلحي الحال والحالة . وبالمثل بالنسبة لأعضاء قبيلة أبيه فهم أعمام وعمات . وتتخذ علاقات الرجل بهم طابع الصداقة والود والتعاطف . فإن ما يتميز به نظام النسب المزدوج — كما يقول لينش Leach — هو اتساع مجال علاقات الشخص نتيجة لوجود الجماعتين القرابتين اللتين يعطى لهما كل من أبيه وأمه كثيراً من الأهمية (١) .

• • • • •

من كل ما سبق يتضح أن الرجل يرتبط بالجماعتين الأبوية والأمومية بروابط متماثلة . ولا تقل منزلة أقارب الأم عن منزلة أقارب الأب ، وإنما يتمتع كل منهم بمنزلة متماثلة . وبالعكس هذا ازدواج خطى النسب الأبوي والأمومي .

ولم تفقد القرابة الأمومية في النوبة الجديدة أهميتها . فتجتمع سكان القرية في مكان واحد أدى إلى تلاشي الأبعاد المكانية التي كانت تفصل بين الجماعة الأمومية والجماعة الأبوية للرجل . ونتيجة لطبيعة العلاقة الأمومية ازداد التقارب في علاقات الفرد بأقارب أمه . وزاد من قوة هذه العلاقات إنفصال واستقلال الأسرة بما يتيح بتدخل أقارب الزوجة في حياتها أكثر مما يتيح لأقارب الزوج . وبالتالي يكون اتصال الأولاد بأقارب الأم أكثر من اتصالهم بأقارب الأب . هذا في الوقت الذي ضعفت فيه العلاقات العاصبة وخاصة تلك التي تتعدى مستوى العلاقات العائلية . فكثير من الآباء يشكون من شدة ميل

أبنائهم إلى أقارب زوجاتهم ويعيرون عليهم هذا الموقف ويرجعون سبب عدم إهتمام البنساء بالآباء إلى سلطة زوجاتهم . فقد كانت المعيشة المشتركة في النوبة الأصلية والمشاركة في العمل الزراعي وإعتماد أسرة الابن في معاشها على نصيب الابن من نتاج الأرض التي كان عليها الأب تعمل على الحد من سلطة زوجة الابن ونفوذها عليه . كما يتألمون من إهتمام أبناء الآباء بأقارب أمهاتهم ورعاية مصالحهم فيما يتعلق بالإسكان والمعونة وتقديم العون والمساعدة لأخوالهم وخالاتهم أكثر من إهتمامهم بأقارب الأب العاصبين . ولا يعيرون عليهم هذا الموقف حيث تحتمه القرابة الأمومية ويمكنهم يعيرون عليهم ضعف الإهتمام بالأقارب العاصبين .

ولإذا نظرنا إلى الزواج في المجتمع النوبي وتبع حالاته ، يتضح أنه على الرغم من تأكيد النوبيين على أن الزواج بين أولاد العمومة هو النوع السائد في مجتمعهم فعدد حالات الزواج الخارجي لا يقل كثيراً عن عدد حالاته الداخلي للقبيلة . فالإنتساب المزدوج يفترض في الأصل الزواج الخارجي حتى يمكن الجمع بين القرابة العاصبة والقرابة الأمومية في نظام واحد للنسب (١) . كما أن النسب المزدوج يحقق للشباب مجالا متسعاً من الإختيار للفتاة التي يرغب في الاقتران بها دون أن يقابل بالإعتراض من جانب أبيه أو أمه ودون أن يؤدي زواجه إلى غضب أقاربه من جهة أبيه ، ومن جهة أمه . فنظام النسب المزدوج يعطى الفرصة للشخص لإستغلال النظام لصالحه حيث لا يخضع سلوكه لأنماط محددة للسلوك كما هو الحال بالنسبة لنظام النسب الأبوي ونظام النسب الأمومي . ويرجع ذلك إلى وجود الجماعتين القرابتين اللتين ينتمى إلى إحداها الأب عن طريق أمه والآخرى التي تنتمى إليها الأم عن طريق أبيها ، واللتي يعطى لها

(١) أبو زيد أحمد — البناء الاجتماعي — الانساق — صفحة ٣٤٢

1 — Leach, E., "on Certain Unconsidered Aspects of Double Descent Systems," in, *Man*, 1962, pp. 130—134.

كل من أبيه وأمه كثيرا من الأهمية تبعا للنظام ذاته (١).

فقد أظهرت دراسة حالات الزواج لقبيلة وبيتين من بيوت قبيلتين أن نسبة عدد حالات الزواج الخارجى من مجموع عدد حالات الزواج الكلى هي ٤٧٢٢ / ٤٨١٠ و ٢٢ / كما بينت الدراسة أن القبائل في القرية الواحدة ترتبط بعضها ببعض عن طريق روابط المصاهرة وأن حالات الزواج بين قبائل معينة تتكرر بين أفراد ينتمون إلى أجيال متعاقبة . وسوف نتناول ذلك عندما نتعرض للزواج في الفصل العاشر . ويعنى ذلك أن أعضاء هذه القبائل يترابطون بعضهم ببعض أما عن طريق المصاهرة أو عن طريق القرابة الامومية وبالتالي تقوم تجاه بعضهم البعض التزامات معينة الامر الذى يؤدي إلى أن تكون العلاقات بين غالبية سكان القرية على درجة كبيرة من القوة . فالزواج ليس مجرد بديلة لتكوين أسرة ولكنه محور جديد لنشأة علاقة جديدة بين جماعتين قرايبين سواء كانتا مترابطتين قرايبا أو مستقلتين جينالوجيا . وتتضمن احتفالات الزواج تعبيرات رمزية تشير إلى تلك العلاقة الجديدة .

يتبين لنا إذن وظيفة نظام النسب المزدوج في تماسك وتضامن مجتمع القرية النوبية سواء في النوبة الاصلية أو الجديدة .. ففي النوبة الاصلية يعمل النظام على ترابط تلك الوحدات النجمية التي أدت الظروف الايكولوجية والاقتصادية إلى أن تميل إلى الاستقلال والانفصال بعضها عن بعض في مجتمع النوبة الاصلية ، كما أنه يعمل على تخفيف حدة الانتماء القبلى في مجال الحياة الاجتماعية وبالتالي في تقوية وحدة القرية النوبية وتماسكها والمحافظة على تلك الوحدة وهذا التماسك .

أما في النوبة الجديدة فقد ازدادت أهمية النظام باعتباره عاملا رئيسيا

في التخفيف من حدة المنازعات بين الافراد والجماعات وعدم إتساعها وتمقدها فضلا عن سرعة تسويتها فالإقامة الجديدة أدت إلى إثارة المنازعات بين الافراد والقبائل وإلى جانب هذا أصبح النشاط السياسى مجالا للصراع والعداء بينها كما سوف يتبين فيما بعد . ففي هذه الظروف جميعها المغايرة تماما لظروف النوبة الاصلية تظهر أهمية القرابة الامومية التي لم تفقد دورها في مجال الضبط الاجتماعى بل تعتبر العامل الرئيسى في المحافظة على تماسك المجتمع تجاه عوامل التفكك التي زادت حدتها نتيجة للظروف الجديدة التي وجد المجتمع النوبى فيها بعد عملية التهجير .

1 - Leach, E., "on Certain Unconsidered Aspects of Double Descent Systems," *Man*, 1962, pp. 130-134

الفصل الثامن

الجماعات القرابية

يستخدم النوبيون كل مصطلح من المصطلحات الثلاثة - الأولاد والبيت والقبيلة - في الإشارة إلى جماعة قرابية معينة بالذات دون غيرها ، وإن كان هناك بعض الخلط الواضح في استخدامهم لها وخاصة عند الإشارة إلى البيت والقبيلة لتشابه التركيب اللغوي (اللغة العربية) للمصطلح المستخدم في الإشارة إليهما وهو يتكون من مقطعين الأول اسم مؤسس البيت أو القبيلة ، والثاني أب - علياب مثلا .

ويزداد الخلط في التعرف على هذه الجماعات القرابية عند استخدام اللغتين الكنزية والنوبية . فلا يوجد في اللغتين لفظ قبيلة أو بيت وإنما هما لفظان عربيان أدخلتا إلى اللغتين الكنزية والنوبية فالمصطلح ' أب ، ويعني الأولاد - عربي - يقابله في اللغتين الكنزية والنوبية ' أمي ، . وعندما يشير النوبيون والكنوز إلى أي شكل من أشكال الجماعة القرابية - الأولاد أو البيت أو القبيلة - يستخدمون اسم مؤسسها مضافا إليه لفظ ' أمي ، ، مثال ذلك داودن ' أمي ، (يوضع حرف ن بين المضاف والمضاف إليه) . لذلك لا يمكن التعرف على ما إذا كان المقصود أولادا أو بيتا أو قبيلة عند استخدام اللغة الكنزية والنوبية . وفي الغالب يستخدم النوبيون والكنوز اللغة العربية في الإشارة إلى البيت والقبيلة . في حين يستخدم اللفظ ' امي ، عند الإشارة إلى الأولاد .

ويشير ذلك إلى وجود تمييز لغوي واضح . وفي كثير من الأحيان يضيفون لفظ ' بيت ، إلى الاسم المعروف عند الإشارة إلى الجماعة القرابية التي ينطبق عليها هذا اللفظ تمييزا بينها وبين القبيلة عندما يطلب منهم ذلك . وإذا كان النوبيون

يستخدمون لفظ ' بيت ، أو قبيلة في أحاديثهم اليومية ، فإنه يرجع إلى إدراكهم للجماعة القرابية المشار إليها إذا كانت بيتا أو قبيلة . فالجماعة القرابية تعرف باسم مؤسسها مضافا إليه مقطع ' أب ، عندما يصل عمقها إلى جيل معين . ويعني ذلك أن حق الجماعة القرابية يتدخل في تغيير التركيب اللغوي لتسميتها ، فيصير مكونا من اسم مؤسسها مضافا إليه المقطع ' أب ، بدلا من ' أولاد ، وإن كان التركيبان اللغويان لا يختلفان من حيث المعنى .

فتتاج الأرض الزراعية وأشجار النخيل ملكية العائلة لا يوزع فيما بين أسرة الأب وأسرة الابن إذا كان أفراد العائلة مقيمين في مسكن مشترك . وفي حالة الانفصال السكني ، فإذا أن يوزع بينهما حيث يخص الأب جزءا منه ويرسله إلى أسرة الابن أو يوضع في مسكن الأب . ويتوقف ذلك على علاقة زوجة الابن بوالدته حيث يتم التوزيع إذا كانت العلاقة سيئة ولتصادى إثارة المنازعات بينهما . وإذا كان الأب والابن مقيمين في المدينة - أو الأب غير موجود ، فالأم تتولى عملية التوزيع .

وكان الابن يساهم بنصيب من دخل العائلة سواء كان عاملا في المدينة أو في القرية . وإذا كانت أسرته مقيمة معه في المدينة ، فلا يمنعه ذلك من إرسال مبلغ من المال كل شهر لأسرة أبيه . أما في حالة إقامتها في القرية والمعيشة المشتركة مع أسرة الأب ، فهي تحصل على بعض من النقود التي يرسلها إلى أبيه أو والدته لكي تنصرف فيه كما تشاء وتشتري ما تريده هي وأولادها من السلع على الرغم من مسئولية الأب نحوهم من حيث توفير حاجاتهم المختلفة . أما في حالة الاستقلال السكني فهو يرسل مبلغا خاصا لزوجته إلى جانب مساعدته النقدية لأسرة أبيه .

وكان الإنتاج المنزلي من الأغنام والدواجن ومستخرجات الألبان لغرض الاستهلاك والسوق . تستهلك منه العائلة ما تحتاج إليه . في حين لا تعتبر النقود

التي تحصل عليها زوجة الابن من ثمن بيع ما لديها من أغنام ودواجن من دخول العائلة . فهي تملك عدداً منها سواء كانت تعيش هي وأولادها في مسكن مستقل أو في مسكن العائلة . فعند انتقالها إلى مسكن ابن الزوج ينتجها والدها عدداً منها يتزايد فيما بعد بالإضافة إلى ما تملكه عن طريق الشراء أو المشاركة .

ولا يقتصر الأمر على هذا التحديد أو التمييز اللغوي في تحديد الجماعات الثلاث ، وإنما هناك تميزات اجتماعية تكشفها دراسة العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية للجماعة الواحدة باعتبارها تؤلف وحدة كلية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأولاد والبيت . وسوف توضح هذه التميزات في الصفحات التالية من هذا الفصل . وعلى هذا الأساس أشير إلى هذه الجماعات بنفس المصطلحات الثلاثة . ولا يستخدم النوبيون عامة المصطلحات : البدنة والفخذ والبطن والعشيرة .

وسوف نتناول أولاً أصغر الجماعات القرابية في النوبة الجديدة وهي الأمرة وأصغرها في النوبة الأصلية وهي العائلة ، ثم ننتقل إلى الجماعات القرابية الأكبر حجماً وهي الأولاد ثم البيت على أن نتناول القبيلة في الفصل التالي .

أولاً : الأسرة والعائلة

الأسرة هي الجماعة التي تتكون من الأبوين وأولادهما - الذكور والإناث - غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد . وتؤلف وحدة اجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها . أما العائلة في الجماعة القرابية التي تتخذ الشكل المعروف في الكتابات الأنثروبولوجية بالأسرة الممتدة extended family . وتتكون من الأبوين وأولادهما الإناث غير المتزوجات والذكور غير المتزوجين والمتزوجين وأبنائهم ويقيمون جميعاً في مسكن واحد أو عدد من المساكن المتجاورة . وهي تؤلف وحدة اجتماعية واقتصادية وتقوم بين أعضائها علاقات وثيقة في حياتهم اليومية .

وقد كانت العائلة في النوبة الأصلية النمط السائد لأصغر جماعة قرابية ووحدة البناء القبلي . وقد تعرضت للتفكك في النوبة الجديدة ، فظهرت الأسرة المستقلة اقتصادياً واجتماعياً نتيجة لاختلاف التغيرات التي أعترت التوزيع السكاني والإنتاج والإستهلاك وتقسيم العمل والملكية الزراعية وملكية المنزل فضلاً عن اتجاه النوبيين ورغبتهم في استقلال أسرة الابن عن أسرة الأب . ومن ثم صارت الأسرة النمط السائد والوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي .

فقد وزعت المساكن على أساس الأسرة . فانفصلت أسرة الابن عن أسرة الأب سكنياً وبالتالي اقتصادياً واجتماعياً . وزعت المساكن على أساس حجم الأسرة الأمر الذي أدى إلى عدم وجود التكتل السكاني القرابي الذي كان سائداً في النوبة الأصلية والذي كان يرجع إلى الإقامة عند أقارب الأب كأحد أسباب هذا التكتل . فقد كان الابن بعد زواجه لا ينفصل عن أبيه وإنما ينتقل وزوجته إلى مسكن الأب بعد قضاء فترة لا تقل عن أربعين يوماً عند أقارب زوجته . وكانت تبلغ هذه الفترة عاماً وإلى حين إنجاب الطفل الأول ، وهو أحد مظاهر النسب الأمومي في المجتمع النوبي . وعند الانتقال إلى مسكن الأب ، يعيش الابن وزوجته داخل المسكن حيث يحدد لهما حجرة أو حجرتين بداخله . ومن النادر بناء مسكن خاص منقل عن مسكن الأب إلا بعد إنجاب عدد من الأطفال وتوفير النقود اللازمة لدى الابن لبنائه . ويكون مجاوراً لمسكن الأب . وكان مسكن الأب لأصغر الأبناء عند زواجه . ويستقل به عند وفاة الوالدين ، وإن كانت ملكيته تنتقل إليه وأخوته تبعاً لقواعد الوراثة الإسلامية . ولا يعني استقلال أسرة الابن في مسكن خاص استقلاله عن أسرة أبيه بحيث تعتبر وحدة قائمة بذاتها . فقد كانت العائلة وحدة اجتماعية واقتصادية رغم الانفصال السكاني .

وقد كانت السلطة في العائلة سلطة مزدوجة هي سلطة الأب وسلطة

الأم . فالأم تتمتع بقدر كبير من السلطة والسيادة في الحياة العائلية . ويرجع ازدواج السلطة فيها إلى ازدواج النسب في المجتمع النوبي . فسلطة الأم مستمدة في الأصل من المكانة العالية التي تتمتع بها المرأة النوبية في المجتمع النوبي والمنحدرة من الماضي حيث كان المجتمع النوبي مجتمعاً أمومياً . فهي ليست مستمدة أو مستمدة على سلطة الرجل حيث تشارك الرجل في كل أمر من أمور العائلة . ولا ينفرد الرجل في التصرف فيها دون الرجوع إليها والاختصاص برأيها الذي يكون له كثير من الاعتبار . ويتمثل ذلك بشكل واضح عند زواج أولادها سواء الذكور أو الإناث . فليس الأب السلطة في التصرف في زواج ابنته والموافقة على طلب الرجل المتقدم للزواج منها إلا بعد مناقشته مع الأم واتفاقهما معاً وموافقتها على الزواج . فهو أمر يتعلق بكليهما دون أفراد أحدهما بالتصرف فيه دون الآخر ، مع مشاركة أخى كل منهما . وكثيراً ما يكون لرغبة الأم واختيارها زوج ابنتها الغلبة على رغبة واختيار الأب خاصة في حالة عدم تقدم ابن عمها للزواج منها .

وليس هناك تعارض بين سلطة الأب وسلطة الأم . فهما يشتركان معاً في مختلف المسائل ولا يتخذ أي قرار إلا بعد المناقشة والوصول إلى الاتفاق الذي يرضيهما وهو ما يتضح على وجه الخصوص عند زواج الأولاد .

وعلى هذا الأساس يشتركان معاً في تنظيم العمل الزراعي . وإذا كانت تربية الأغنام عملاً نسائياً بحثاً فالتصرف فيها بالبيع يرجع إليهما معاً . أما إدارة شؤون المنزل فهي تدخل في نطاق سلطة الأم تشرف على مختلف الأعمال المنزلية وتوزعها بين زوجة الابن وبناتها غير المتزوجات . وتشارك في هذه الأعمال إذا كانت غير متقدمة في السن — وتشرف على ضبط العلاقات الداخلية لأفراد العائلة مع الرجوع إلى الأب . أما في حالة وجود الرجل في المدينة ، فهي تتولى الإشراف على الزراعة والتصرف في بيع الأغنام . وتنحصر مسئولية الأب

في توفير النقود اللازمة وإرسالها إليهم في بداية كل شهر أو على فترات غير منتظمة . وفي حالة وجود الابن القادر على العمل في القرية فهو يشاركها في تنظيم العمل الزراعي ولا يحق له التصرف في بيع الأغنام إلا بعد مشورتها وموافقتها ولا يشترط أن يكون الابن الأكبر ، وإنما أكبر الأبناء المقيمين في القرية إقامة دائمة . وهذا ما يحدث أيضاً في حالة تقدم الأب في السن أو وفاته . فالابن المقيم في القرية يتمتع بما يتمتع به الأب من السلطة ومن الإحترام والطاعة .

وإذا كان النوبيون والكنوز والعرب عامة يرجعون ما تتمتع به المرأة من مكانة عالية وسلطة إلى هجرة العمل حيث يقيم الرجل بعيداً عن القرية مما أدى إلى أن تتحمل المرأة مسئولية تنظيم مختلف شؤون العائلة والإشراف عليها وتربية الأولاد والتصاقهم بها أكثر من التصاقهم بالأب وشعورهم بمدى ما تعانيه في تأديتها لمختلف الأعمال اليومية داخل المنزل وخارجه وتوفير مختلف حاجاتهم في تلك الظروف القاسية ، فليس هذا كله إلا عاملاً ثانوياً مدعماً لمكانتها وسلطانها التي تستند في الأصل إلى أهمية القرابة الأمومية . فوجود الأب في القرية لا يضيغ من سلطة ونفوذ الأم . فالتصرف في أي أمر من الأمور يرجع إليهما معاً . وإذا كان هذا التفسير الذي يقدمه النوبيون يؤكد سلطة الأم وسيادتها ، فإنه يشير إلى ما تتمتع به من نفوذ على أولادها أكثر مما يتمتع به الأب المهاجر إلى المدينة . وهذا ما يفسر أيضاً استمرار ارتباط الرجال الذين يعملون في المدن بمجتمعاتهم المحلية . فعلاقة الرجل بأمه (المقيمة في القرية) كفيلة باستمرار هذا الارتباط لشدة التصاقه بها وما تتمتع به من قدر كبير من احترامه وطاعته .

ويتمتع الأب باحترام وطاعة الأبناء . ولا يحدث مطلقاً أن يخرج الابن عن طاعة أبيه حتى ولو كان أكبر الأبناء ، أو كان يعمل في المدينة . ويختلف موقف الأبناء تجاه الأب باختلاف مراحل النمو فكلما تقدم الابن نحو النضج

كلما زاد التصاقاً بالآب وتكون علاقاته أوثق به عن علاقاته بوالدته . ولا يضعف وجود الآب في المدينة من احترامه وطاعته . وكلما تقدم الابن في السن تقع على عاتقه توفير مختلف حاجات أبيه المعيشية . ويحرص كل الحرص على تقديمها إليه سواء كان في القرية أو في المدينة . وهذا يعد أحد مظاهر الطاعة والإحترام للآب والاباء . فيفتخرون بمثل هذا السلوك . ويعلمون عنه دائماً بما يزيد من تقدير وإحترام الآخرين لهم . فإن ما يعينه المجتمع على الرجل تخليه أو تقصيره في التزاماته وواجباته نحو أبيه .

وتحمل علاقة أكبر الأبناء بأخوته نفس طابع علاقة الآب بالابن فهو يتمتع بقدر كبير من الاحترام ويخضعون لسلطته . وأن كان الآب والام يتدخلان عندما يسوء استعمالهما . وبالمثل فيما يتعلق بعلاقة الأخ بأخيه . فالأصغر يحترم الأكبر ويطيعه . ويتعاون الأخوة في العمل الزراعي ، كما أن الأخ الذي يعمل في المدينة يقدم مساعداته المالية والمعنوية لأخيه وأسرتة في حالة وفاة الآب والام سواء كان الأخ الأكبر أو الأصغر ، كما يتولى الأخ الأكبر مسئولية تعليم الأخوة الصغار . وفي كثير من الأحيان ينتقل الأخ الصغير إلى المدينة ليقوم مع أسرة أخيه بمواصلة التعليم . والبنات أكثر التصاقاً بالام عن أخواتهم وتساعد البنات الام في مختلف الأعمال خارج وداخل المنزل . وتقع على الام مسئولية تدريبهن واعدادهن للحياة الزوجية . ولا تنفصل البنات عنها كلما تقدمت في السن ، وإنما يزداد التصاقها بها وتشاركها إدارة الأعمال المنزلية . وفي حالة تقدم الام في السن تتولى إدارة هذه الأعمال وتوزعها على أخواتها ولكن تحت إشرافها . فكبرى الأخوات تتحمل مسئوليات الام ، وتكون علاقاتها بأخواتها شبيهة بعلاقاتهن بالام ويسود بينهم التعاون داخل المنزل وفي زراعة الأرض ، كما تتميز علاقاتهن ببعض ببعض بالحب والحنان .

والعلاقة بين الام وزوجة الابن تتميز بالتوتر والصراع الذي يخفف

الانفصال السكني من حدته وانعدامه إلى حد كبير . ففي حالة المعيشة في مسكن واحد كثيراً ما تكون الأعمال المنزلية السبب الرئيسي لظهور هذا التوتر وإثارة الصراع بينها من ناحية وبينها وبين أخوات زوجها اللاتي يقفن بجانب والدتهن من ناحية أخرى . وأحياناً يؤدي النزاع إلى غضب الزوجة وانتقالها إلى منزل أبيها خاصة وأن زوجها (الابن) يقف إلى جانب والدته وأخواته .

فروجة الابن عند انتقالها إلى منزل والد زوجها ، تتولى القيام بمختلف الأعمال المنزلية اليومية وإحضار المياه من النيل لتغلي الألبان . وتساعد أم زوجها في تجميع الطعام وطحن الذرة لصنع الخبز يومياً وإنتاج مستخرجات الألبان وتحلب البقرة كل صباح لتحضير طعام الإفطار الذي يدخل اللبن كعنصر أساسي فيه . وكذلك تحلب العنزة لاستخدام لبنها بمزجه مع الشاي . وتشارك في الزراعة الصيفية والإشراف على المزروعات والنقاط الحشائش وجمع الكشرنقيق واللوبياء لغذاء البقرة والاعنام اليومية والخضروات لصنع الطعام . يؤدي مختلف هذه الأعمال إذا كانت والدة الزوج متقدمة في السن ولا تقدر على العمل . وتشاركها أخت أو أخوات الزوج — إذا وجدت — غير المتزوجات عن طريق توزيع الام لهذه الأعمال فيما بينهن . لذلك يعتبر زواج الابنة خسارة اقتصادية لعائلتها الامر الذي يؤدي بالابن إلى الزواج لكي يعوض لأسرة الآب تلك الخسارة حيث يوفر الزواج بديلاً للأخت تقوم بمختلف الأعمال .

وتنشأ المنازعات بينهن نتيجة لمحاولة زوجة الابن باستمرار التدخل عن واجباتها وعدم تناول الطعام مع الام ، واقتصار أعمالها اليومية داخل الحجرات المخصصة لها ولزوجها داخل المسكن أو داخل مسكنها (في حالة الانفصال السكني) دون الانتقال إلى مسكن الآب لمساعدة الام في الأعمال المنزلية .

وكثيراً ما يؤدي تكرار حالات النزاع والانفصال وانتقال الزوجة إلى منزل والدها إلى الطلاق لإرضاء من جانب الزوج لوالدته خاصة عند فشل

الزوجة وعدم خبرتها ومهارتها بالاعمال داخل المنزل وخارجه . ففي مثل هذه الحالة تمارس الام ساطتها وتفوذها على الابن للنخاص منها . ويذكر النوبيون أن كثيرا من حالات الطلاق يرجع سببها إلى سلطة الام .

وعلى العكس من ذلك إذا كانت الزوجة تؤدي الاعمال المطلوبة منها بمهارة ونجاح وتقبل عليها دون إبداء الضيق والتذمر . تفخر والددة الزوج بها بين سكان النجع . فلا تنال احترام وتقدير أقارب الزوج فحسب . وإنما احترام وتقدير الجميع . وعلى العكس من ذلك في حالة عدم مهارتها وخبرتها حيث تعلن والددة الزوج فشلها مما يشير إحتقار نساء النجع لها . فسمعة المرأة تستند في الاصل إلى المهارة في أداء دورها على الوجه الاكمل . لذلك كان النوبيون يؤكدون على القوة الجنسية للفتاة عند اختيارها للزواج باعتبارها تعبيرا عن قدرتها ومهارتها في العمل اطمئنانا على إكتساب العائلة العضو القادر على تدعيم اقتصادها . لهذا كله تحرص والددة للفتاة على تأهيلها وتدريبها على هذه الاعمال كما أنها تؤكد لها باستمرار إرتباط ذلك بتأخرها في الزواج واستناد مركزها ومكانتها في عائلة زوجها على درجة مهارتها وخبرتها في أداء الاعمال المنزلية .

وتقل المنازعات إلى حد كبير بين الام وزوجة الابن عند ما تكون الأخيرة ابنة أختها أو أختها . فتتال اهتمامها ورعايتها . ففي حالة أن تكون زوجة الابن بنت أخيها تنال الاحترام والطاعة من جانب الزوجة على أساس أن العلاقة بينها وبين والددة الزوج هي امتداد للعلاقة بينها وبين أبيها . ففي أخت الاب الذي يحتم أن يكون سلوكها تجاهها يخضع لنفس القواعد التي تتحكم في سلوكها تجاه أبيها . وإذا كانت أخت والدتها فالعلاقة بينهما تحمل نفس طابع العلاقة بين الزوجة والدتها الامر الذي يؤدي إلى أن يسود الود والتعاون بينهما . وإلى جانب هذا كله فإن لاختيار أم الزوج دورا في تخفيف حدة النزاع

بينهما وما يسود بينهما من تعاون ، فالام هي التي إختارتها لكي تكون زوجة لابنها الامر الذي يفرض عليها الاهتمام بها ورعايتها .

ونتيجة لسلطة الام يتضمن مركز الابن المتزوج صراعا ناتجا عن علاقته بأمه من ناحية وعلاقته بزوجته من ناحية أخرى التي ترتفع مكانتها بعد إنجاب الاطفال وخاصة الذكور . وتمثل سلطة ونفوذ زوجته في تقسيم الأرض الزراعية التي يملكها الاب بين الاخوة عند وفاة الاب . ويذكر النوبيون أن التقسيم لا يحدث إلا لرغبة الزوجات حيث يفرض على أزواجهن (الاخوة) ضرورة إستقلال كل منهم بنصيبه من الأرض . ويذكرون أيضا أن الابن غير المتزوج أكثر من أخيه المتزوج في الإسراع لتقديم العون والمساعدة لوالديه وأخواته . ويرجع ذلك إلى تأثير زوجته وتفوذها القوي عليه . ويعتبر بناء الابن منزلا جديدا بجوار مسكن الاب وإستقلاله السكنى نوعا من تخفيف حدة هذا الصراع . وفي الوقت ذاته المحافظة على العلاقات بينه وبين أقارب زوجته من ناحية والعلاقات بين أقاربه وأقارب زوجته من ناحية أخرى .

ففي حالة إستقلال أسرة الابن سكنيا عن أسرة أبيه ، فالزوجة تستقل بإدارة شئون منزلها وتقوم بمختلف الاعمال المنزلية تساعدنا أحيانا إحدى أخوات زوجها . وينعدم تدخل والدته في شئون منزلها الداخلية وإنما ينحصر تدخلها فيما يختص باستخدام الأرض الزراعية ملكية الاب حيث تستغل عن طريق العائلة ككل .

فالإفصال السكنى لأمرة الابن يحقق لزوجته حرية التصرف في إدارة شئون منزلها دون تدخل والدته . وتتولى مسئولية تربية الاطفال ويبقى الذكور منهم في القرية تحت رعايتها إلى حين بلوغ السن التي يقدر فيها كل منهم القيام بالعمل فيها جر إلى المدينة .

ولا يمنع الانفصال السكنى من ضرورة مشاركتها للأم في أعمالها المنزلية أو إرسال ابنتها لمساعدتها إذا كانت مشغولة بأعمال منزلها . وقد أدى غياب الابن عن القرية إلى أن تتعاون الأم وزوجته في مختلف الأعمال ، وأن يسود بينهما التعاطف والود والتعاون .

وتتميز العلاقة بين الأم والابن بالاحترام المتبادل والتعاون في مختلف شئون العائلة . ولا تكون في مركز التبعية له وإنما تتبادل منزلتها ومكانتها في العائلة . أما علاقة الأب ببناته فهي تتميز بالطاعة التامة والاحترام الشديد من الابنة وتخضع لجميع أوامره بحيث لا يكون لها حق الاعتراض على الزوج من الشاب الذي اتفق والدها على طلبه للزواج منها .

وتتميز العلاقة بين الأم والابن بالطاعة التامة من جانب الابن حتى لو كان أكبر الأبناء . ولا يفصل الابن عنها كلما تقدم في السن . وتتمتع باحترامه الشديد . ويحرص على تلبية جميع طلباتها كما هو الحال بالنسبة للأب بحيث تزداد منزلته ومكانته في المجتمع كلما حرص على توفير مختلف حاجاتها . وعند زواج الابن يكون لرغبته واختيارها لزوجته كثير من الاعتبار بحيث كثيراً ما يرضخ لرغبته وخاصة في حالة عدم وجود ابنة العم أو عدم رغبته بالزواج منها . ويعتبر قولها ومنوف أقطع ندي الذي أَرْضَعْتِك منه . رداً على رفضه الزواج من الفتاة التي ترغب في أن تكون له (بل وعندما يرفض تحقيق رغبته في أي أمر من الأمور) كفيلاً بأن يجعله يرضخ لرغبته ويمجد عما عزم عليه ولا يرضى عنه . فإن هذا القول يعتبر أقسى ما توجهه الأم لابنها ، ويتناوله أفراد المجتمع المحلي تعبيراً عن استيائهم من موقف الابن بما يؤكد سلطة الأم ونفوذها . ويجعل قولها المشار إليه نوعاً من الضبط لسلوك الابن وخضوعه لرغبته ونفوذ الأم على أساس ما يشكله الرأي العام من قوة ذات أثر فعال في تحديد سلوك الأفراد .

والعلاقة بين زوجة الابن وأبيه على عكس العلاقة بينها وبين والدته . كانت بالنسبة له في منزلة ابنته . تقوم بخدمته ورعايته وتوفر مختلف مطالبه . ولا تحاول التقصير في تقديم خدماتها إليه . فالعلاقة بينهما من نوع العلاقة بينها وبين والدها ويزداد اهتمامها بمختلف مطالبه إذا كان عمها حيث تفرض علاقة العمومة عليها القيام بنفس الأدوار التي تفرضها علاقتها بابيها على أساس أن علاقة العمومة هي امتداد لعلاقة الابنة بأبيها . وإذا لم يكن والد الزوجة عمها وإنما أحد أقاربها من أعضاء البيت أو القبيلة التي تنتمي إليها فهو يحتل مركز عمها وبالتالي يتمتع بنفس منزلته ومكانته على اعتبار أن أفراد الجماعة الأبوية تربطهم علاقة العمومة . وإذا كانت الزوجة من خارج قبيلة زوجها فإن علاقتها به تحمل نفس طابع العلاقة بين زوجة الابن وعمها . فالزواج المفضل عند النوبيين هو الزواج بين أولاد العمومة . ويذكر النوبيون أنه هو الزواج السائد في مجتمعهم . وعلى هذا الأساس تحدد علاقة زوجة الابن بأبيه بحيث تتخذ نمط العلاقة بين زوجة الابن وعمها . ويصبح في الحالات التي يكون فيها الزواج منحرفاً عن الزواج بين أولاد العمومة أن تتخذ العلاقة نفس طابع العلاقة بين الزوجة وعمها . ومن ثم تخضع لنفس الإلزامات نحو والدها وعلى ذلك تعمل علاقة الزوجة بأبي زوجها على تخفيف حدة التوتر في الحياة العائلية الناشئة عن علاقتها بوالدة زوجها وأخواته .

وتتميز العلاقة بينها وبين أخي زوجها بالاحترام المتبادل والتجنب من جانب الأخ كما يحاول عدم الدخول طرفاً في المنازعات التي تحدث بينها وبين والدته وأخواته . وإذا كانت زوجة الأخ يفرض عليها كثير من الأعمال المنزلية فهي لا تقوم بتنظيف ملابسهم ومكان نومهم والحجرة المخصصة له وإنما يقوم هو بنفسه بهذا العمل . ويذهب إلى شاطئ النهر ليغسل ملابسه . ولا يعيب المجتمع النوبي على الشاب غير المتزوج تنظيف ملابسه في الوقت الذي يعيبه على الرجل المتزوج . ويعتبر ذلك أحد الأسباب التي تدفع الشاب للزواج .

والأخ يحتل منزلة أعلى من منزله الأخ. وتزداد في حالة الأخ الأكبر حيث يعتبر في منزلة الأب، كما أن سلطته هي إمتداد لسلطة الأب ومعتمدة عليها. وتتمثل بكل وضوح عند تقدم الأب في السن أو وفاته.

والعلاقة بين الجد والحفيد تفقد السيطرة من جانب الجد والخضوع من جانب الحفيد. فكثيراً ما يدخل الجد والحفيد في علاقة مزاح. بتضحكان معا ويتبادلان الالفاظ النسيابة حيث تزال الكلفة تماماً بينهما. ويباح للحفيد أن يتكلم بطريقة بعيدة كل البعد عن الاحترام الواجب نحو كبار السن. وكثيراً ما يشجع الجد الحفيد على إهانته. ويباح له مثل هذا السلوك في وجود الأب ما دام في حماية الجد. ويذكر النوبيون أن الحفيد هو الشخص الوحيد الذي يسمح له الجد بتوجيه الشتائم إليه والتصرف بحرية تامة دون خوف أو رهبة.

وقد ظهرت العائلة في النوبة الجديدة كجماعات متعاونة متماسكة نتيجة لزواج الابن ومعيشته مع أسرة أبيه لعدم وجود منازل في القرية وعدم إمكان النوبيين بناء منازل جديدة. ففي نهاية حفل الزفاف (ويتم في منزل والد العروس كما كان في القرية الأصلية) ينتقل العريس إما إلى منزل والده مباشرة كما هو الحال عند النوبيين، أو ينتقل في اليوم الثالث أو السابع بعد ليلة الزفاف كما هو الحال عند الكنوز والعرب على العكس ما كان يحدث في النوبة الأصلية نتيجة لإختفاء الظروف التي كانت تفرض الإقامة عند أقارب العروس فترة محددة كما ذكر فيما سبق. وعلى الرغم من الإقامة والسكنى عند أسرة الأب، فإن اتجاه النوبيين ورغبتهم عامة هي نحو إستقلال أسرة الابن. وفترة الأمر الذي يعكسه إلحاحهم في طلب الإدارات الحكومية بالإسراع في تحديد مناطق الإمتداد السكنى في القرى والتصريح لهم ببناء منازل جديدة.

فقد أصبح كل من الأب والابن يقوم بزراعة أرضه مع الإعتماد على أحد

العمال أو عن طريق الزراعة بالمشركة. ويقوم الابن بزراعة الأرض بدون تدخل من الأب وبالتالي دون أن يكون له حق أو نصيب من محصولها. ومن ناحية أخرى ليس للابن الحق - وبالمثل أبيه - في إستخدام أرض أبيه والانتفاع بها إذا كان الأب مقبلاً في المدينة كما كان يحدث في النوبة الأصلية. وإنما يتولى الأب الإتفاق مع من يختار شريكاً له في الزراعة أو التعاقد مع غيره لإستخدام الأرض عن طريق الإيجار تبعاً لرغبته. ولا يمنع ذلك الأب في تسليم الأرض إلى ابنه إذا رغب في ذلك ولكن الأمر الذي لم يكن موجوداً في النوبة الأصلية هو ظهور الحقوق الجديدة وحرية التصرف في الأرض، وفقاً للمصلحة والمنفعة الشخصية والاتجاه نحو الاهتمام بمصلحة الأسرة ومنفعتها دون العائلة إلى حد كبير على عكس ما كان في النوبة الأصلية. وينطبق هذا أيضاً على الأخ سواء كان مقبلاً في القرية أو في المدينة. وإذا كان الرجل يقوم بزراعة أرض أخيه فعليه أن يحرص على حسن معاملته وإلا أختار غيره شريكاً في الزراعة. فقد استقل كل منهما عن الآخر استقلالاً تاماً دون أن يتدخل أحدهما فيما يتعلق بزراعة أرض الآخر. صحيح أن هناك حالات من تعاون الأب والابن والأخ وأخيه فيما يتعلق بزراعة الأرض إذا كان الابن يقوم بفلاحة الأرض أو فيما يتعلق بأمور الزراعة إذا كانت تستخدم عن طريق المشاركة، ولكن هذه الحالات تختلف إختلافاً جوهرياً عما كان في القرية الأصلية. إذا كانت العائلة وحدة إقتصادية ولا يمكن للابن التصرف في الأرض أو في تاجها. كما كان الأخوة في الغالب يقومون بزراعة الأرض وتوزيع نتاجها فيما بينهم وتحت إشراف أكبرهم سناً بعد وفاة والدهم فضلاً عما يقدم المهاجر منهم من مساعدات مالية وعينية. أما في القرية الجديدة فالتعاون بين الأخوة لم يصبح التزاماً بين بعضهم البعض بحيث يمكن للأخ النحر منه كما أن له الحق في اختيار غيره شريكاً في زراعة الأرض وفقاً لمصلحته وفائدته الإقتصادية وإذا كانت العلاقة

بين الابن وأبيه ما زالت على درجة كبيرة من القوة فالعلاقة بين الاخ وأخيه لم تصبح على درجة القوة التي كانت عليها في النوبة الاصلية في المجتمع .

فقد انحصر الدخل والاستهلاك داخل الاسر لا يشاركها فيه بقية أعضاء العائلة . وبدأت الابناء بالامتناع أو التقصير الشديد في تقديم مساعداتهم النقدية لآبائهم نتيجة لحصول الاب على المساعدة المالية والعينية . وقد أدى ذلك ببعض الآباء بالمطالبة بها عن طريق القضاء بمدينة نصر . ولم يقتصر ذلك على هؤلاء الابناء فحسب وإنما امتنع أيضا كثير من الابناء الذين يعملون في المدن . فقد أدى استلام الارض الزراعية والمساعدة التي يتلقاها الآباء إلى تحرر الكثير منهم من مسئولية إعالة آباءهم وأمهاتهم كما أدت أيضا إلى تحرر جميع المهاجرين من مسئولية تقديم العون والمساعدة إلى اخواتهم .

وقد أدى إستقلال أسرة الابن إلى اختفاء دور زوجة الابن في نطاق الحياة اليومية ونواحي النشاط الاقتصادي للعائلة . فقد انحصر عملها داخل منزلها لذلك ظهرت مشكلة رعاية الآباء والامهات المسنين . وزاد من حدة المشكلة تكتل منازلهم في قطاع سكني محدد وهو قطاع المنازل ذات الحجرة الواحدة . وأصبحت الامهات المسنات تعاني الكثير من فقدانن لدور زوجات الابناء مما أدى إلى الإساءة إلى العلاقات فيما بينهم وإزدياد كراهية الامهات لهم . ولمنعكس ذلك على علاقة الآباء بزوجات الابناء تلك العلاقة التي كانت تتميز بالود والعطف من جانب الآباء .

وإذا كانت هجرة العمل قد أدت إلى ظهور الأسرة إلى جانب العائلة في النوبة الاصلية ، فقد كانت للعلاقات العائلية على درجة كبيرة من القوة عما هي عليه في النوبة الجديدة . ولم تظهر الأسرة كجماعة مستقلة إلا نتيجة لإنتقال أسرة الابن أو أسرة الاب إلى المدينة . فلما دامت هناك زوجة الابن واولادها في القرية الاصلية ، فهم لا ينفصلون عن أسرة الاب على العكس تماما .

في القرية الجديدة . إذ توجد أسرة الاب وأسرته الابن ولكنهما منفصلتان ومستقلتان كل الاستقلال اجتماعيا واقتصاديا .

ثانيا : الأولاد

يبلغ عمق الاولاد بين ثلاثة وستة أجيال . وهي جماعة قرابية أبوية تتألف من عدد من الاسر التي يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة العاصبة الناشئة عن إندماجهم من سلف واحد مشترك .

وكانت مساكن أفراد الأولاد تشكل في مكان محدد من النجع في القرية الاصلية بل وكان توزيع المساكن داخل النجع يعكس درجة القرابة . فكلما قربت درجة القرابة بين الأفراد تقاربت وتجاورت مساكنهم . ويعتبر هذا التكتل السكني أحد مظاهر وحدة الأولاد وفي الوقت ذاته عاملا من عوامل تماسكها نتيجة للاقامة المشتركة من أثر في تدعيم العلاقات القرابية .

وقد كانت جماعة الاولاد قبل عام ١٩٣٣ وخاصة قبل بناء سد أسوان وحدة اقتصادية . فجميع أفرادها كانوا يزرعون الارض ملكية مؤسسا دون تقسيمها بين العائلات التي تتألف منها . ولا يوزع نتاج الارض فيما بينها . ويشرف على الانتاج والاستهلاك أكبر الرجال منا . فقد كانت جماعة الاولاد وحدة قرابية واقتصادية متعاونة متماسكة . وكان أفرادها يعيشون في مسكن واحد مخصص لكل زوج وزوجة مكان خاص بداخله . وقد تفككت عند انتقال المساكن إلى المناطق المرتفعة واستقلت كل عائلة في مسكن واحد أو عدة مساكن متجاورة . واستتبع ذلك تقسيم الارض وتوزيعها فيما بينهم .

وإذا كانت جماعة الاولاد تتألف جماعة نجمية منفصلة عن بقية جماعات الاولاد التي يتألف منها البيت ، فمن تتألف جماعة قرابية متعاونة متماسكة ولكنها أقل تماسكا من العائلة . وعلى أساس ملكية الجماعة الزراعية وحقوق الفرد

في الانتفاع بتصيب غيره ، وتنظيم استخدام الأرض عن طريق التقسيم ، والمناقلة ، وإعادة التقسيم والتوزيع إذا دعت الضرورة إلى ذلك نتيجة لعدم الأرض بالمياه والطمى في كل عام ، تعتبر الجماعة وحدة اقتصادية . في حين كانت تقتقد تمايزها واستقلالها كوحدة إذا كان أفرادها يقيمون في النجع الذي يقيم فيه أفراد بقية جماعات الأولاد التي يتألف منها البيت الذي هي أحد أجزائه . في حين تحتفظ بتمايزها كوحدة واستقلالها إذا كانت الجماعات التي تشاركها الإقامة في النجع لا يجمع أفرادها الانتماء القبلي الواحد . فكل جماعة منها الملكية الزراعية الخاصة بها . ولكل جماعة رئيس يتولى فض منازعاتها الداخلية ويتولى الدفاع عنها وحماية مصالح أفرادها . ويشارك رؤساء الجماعات الأخرى في تنظيم كل ما يتعلق بالجماعة النجعية من أمور خاصة بها ككل .

ويعمل الزواج داخل الأولاد على تقوية وتدعيم العلاقات القرابية العاصبة بين أعضائها بخلاف روابط المصاهرة بحيث يصبح الأقارب العاصبون أظهارة بعضهم لبعض فضلا عما يفرض على أقارب الزوجة من الالتزامات نحو زوجها وما تضيف روابط القرابة الأمومية من جانب على روابط القرابة العاصبة للأولاد الذين يأتون عن طريق هذا الزواج . يضاف إلى ذلك تكرار حالات الزواج بين الأقارب الذين ينتمون إلى الأجيال المتعاقبة الأمر الذي يؤدي إلى أن يكون الأقارب العاصبون للشخص أقارب من جهة الأم في الوقت ذاته . ويؤدي مثل هذا الزواج أيضا إلى عدم انتقال جزء من ملكية جماعة الأولاد إلى الخارج . وهذا كفيل باستمرار وحدة الأرض التي تعكس وحدة الجماعة وتؤكددها . وقد أظهرت دراسة الزواج وتبع حالاته أنه كلما ازداد حجم الأولاد كلما ازداد عدد حالات الزواج الداخلي ، وأن عدد حالاته لا تشكل نسبة قليلة بالنسبة لعدد حالات الزواج الكلي (١) . فالزواج الداخلي في هذه الحالة يعمل على تماسك جماعة الأولاد والمحافظة على وحدتها .

(١) أظن الملحق رقم ٥ بالجدول ١٤ و ١٥ و ١٦

وتبين أهمية وظيفة هذا الزواج في النوبة الجديدة حيث طرأت ظروف جديدة على المجتمع وتلاشت تلك الظروف التي كانت تساعد على استمرار الجماعة كوحدة وجماعة متعاونة ومتماسكة في القرية الأصلية . فإلى جانب الانتماء إلى السلف الواحد المشترك ، يعتبر الزواج الداخلي عاملا هاما يعمل في الاتجاه المضاد لتلك العوامل والظروف الجديدة الطارئة التي تضعف من العلاقات بين الأقارب أعضاء الجماعة وبالتالي تضعف من تماسكها وتضامنها واذابتها في المجتمع المحلي . فإنه يكفي أن نقين ما أصاب العلاقات العائلية من ضعف حتى يتضح مدى الضعف الذي نال من درجة القوة التي كانت عليها العلاقات القرابية خارج محيط العائلة باعتبار العلاقات العائلية أقوى تلك العلاقات .

ثالثا : البيت

يتألف جماعة البيت من عدد من الأسر التي يترابط أفرادها عن طريق روابط القرابة الناشئة عن إنحدارهم من سلف واحد مشترك وهي إما أن تكون جماعة واحدة أو أن أفرادها موزعون على عدد من جماعات الأولاد على أساس الانتماء الواحد إلى مؤسس الأولاد الذي يترابط بمؤسس جماعات الأولاد الأخرى عن طريق الروابط القرابية العاصبة لسلف البيت . وتتسع دائرة أقارب الشخص في محيط البيت عنه في نطاق الأولاد .

والبيت وحدة أندوجامية كما أنه وحدة اكسوجامية سواء كان الزواج من بيت آخر من بيوت القبيلة أو من خارجها . وهو كجماعة قرابية أقل تماسكا من جماعة الأولاد . وتعتبر جماعة البيت أكثر الجماعات القرابية التي تعرضت للتفكك والضعف في العلاقات القائمة بين أفرادها لما طرأ على المجتمع النوبي من ظروف جديدة . فما تزال جماعة الأولاد محتفظة بقدر كبير من التماسك عنها نتيجة لدرجة القرابة التي عليها العلاقات القائمة بين أفرادها . فكلما قربت درجة القرابة كلما ازدادت درجة القوة التي عليها العلاقة القرابية . يضاف إلى ذلك أن القبيلة قد تولت القيام ببعض الوظائف التي كانت تؤديها جماعة البيت في النوبة

الأصلية نتيجة لتجمع أفرادها في القرية الجديدة والإتصال الدائم المستمر بين أفرادها وظهور المشكلات الجديدة التي تنال اهتمامهم كأعضاء قبيلة واحدة كما سوف يتضح فيما بعد .

فإنقسام البيت إلى عدد من الأولاد في حد ذاته يقلل من تماسكه ووحدته . وقد ساعد على الضعف من قوة العلاقات القرابية بين أفرادها بالإضافة إلى هذا الانقسام تلاشي التكل وانتشار أفرادها داخل القرية فضلا عن مختلف التغيرات التي طرأت على نظام الملكية التقليدي وغيره من النظم الاقتصادية . فقد كانت جماعة البيت إما متمركزة الإقامة في نجع واحد في التوبة الأصلية أو كانت جماعات الأولاد التي تتألف منها موزعة في نجعين أو أكثر .

ففي حالة تمركز الإقامة في نجع واحد ينطبق عليها إما ذكرت في الصفحات السابقة عن جماعة الأولاد من حيث أنها جماعة متعاونة متماسكة ، وأنها تؤلف وحدة اقتصادية على أساس ملكية الجماعة الزراعية وحقوق الفرد فيها وطريقة استخدام الأرض وتقسيمها وتوزيعها . وقد ساعد على أن يكون البيت جماعة متعاونة متماسكة غياب غالبية الرجال عن القرية في المدن التي يعملون فيها . فالهجرة للعمل قد أدت إلى عدم ظهور جماعة الأولاد التي تتشكل مساكن أفرادها في مكان محدد من النجع كجماعة مستقلة متميزة عن بقية جماعات الأولاد التي تتألف منها جماعة البيت المقيمة في النجع . فصارت وظائف جماعة الأولاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتولاها جماعة البيت ككل فلم يكن هناك إلا رئيس واحد للجماعة — كبير العائلة — يتولى ضبط علاقاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية بغيرها من الجماعات الأخرى ، ويوجه وينظم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية للجماعة داخل النجع . وكان التاجر المحلي الذي يوفر مختلف السلع الاستهلاكية لأقاربه المقيمين في النجع الذين يتعاملون معه عن طريق البيع بالأجل . فدوره التجاري قد تحدد نتيجة لظروف المجتمع التوبى العامة لأن

هذا الدور نشأ في الأصل لتسهيل حصول الأقارب على ما يحتاجون إليه من السلع . كما أنه حلقة الاتصال بين المهاجرين وأقاربهم المقيمين في النجع في مختلف الأمور التي تتعلق بهم استنادا إلى العلاقات القرابية العاصبة التي يترابطون عن طريقها .

فظهر جماعة البيت كوحدة قرابية متعاونة متماسكة يرجع إلى تمركز الإقامة في النجع الواحد . في حين تفقد هذه الخاصية إذا لم تكن جماعة نجعية أو بعبارة أخرى إذا كانت هناك جماعة من الأولاد أو أكثر تقيم في نجع آخر أو نجوع متباعدة . وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك عوامل تعمل على تقوية العلاقات بين أعضاء الجماعة والمحافظة على تماسكها واستمرارها كوحدة وإن كانت في هذه الحالة أقل تماسكا من جماعة البيت النجعية .

ويعتبر الانتماء المشترك إلى سلف الجماعة في حد ذاته أحد هذه العوامل . فعلى الرغم من أن جماعة الأولاد تحمل اسم مؤسسها فهي تحتفظ باسم مؤسس جماعة البيت التي تؤلف إحدى جماعاتها . وقد تبين فيما سبق أن ملكية جماعة البيت كانت موزعة في النجوع التي تقيم فيها جماعات الأولاد . فالملكية الزراعية في هذه الحالة تعمل على المحافظة على تماسك الجماعة استنادا إلى حقوق الأفراد وطريقة استخدام كل فرد لنصيبه منها . ويعتبر الزواج الداخلي أهم تلك العوامل . فإذا كان يعمل على ميل جماعة البيت النجعية إلى الاستقلال عن بقية البيوت التي تتألف منها القبيلة التي هو أحد أقسامها ، فهو يعمل على ترابط جماعات الأولاد التي يتألف منها . فحالات الزواج الداخلي تزيد عن حالات الزواج الخارجي في نطاق البيت ، ولا تقل عن عدد حالاته الخارجي عامة سواء كان البيت يؤلف جماعة نجعية أو تنتشر جماعات الأولاد في عدد من النجوع . فالزواج الداخلي يؤدي إلى تقوية العلاقات القرابية البعيدة إلى مستوى العلاقات القرابية فضلا عن وظيفته في تماسك الجماعة واستمرار وحدتها وأهمية روابط القرابة الأمومية . وتكشف دراسة حالات الزواج الداخلي والخارجي للبيت عن

تلك الروابط التي تربط أعضاء جماعة البيت كما سوف نشير إلى ذلك عندما نتناول الزواج .

وقد اعتبر روبرت فيرنيه R. Fernea في دراسته لنجع من نجوع قرية بلانه (وهي قرية من قرى النوبيين) وهو نجع الاسماعيلية أن الجماعة التجمعية (الأولاد أو البيت) ليست وحدة متساوية متماسكة كما هو الحال بالنسبة للجماعات القرابية أحادية النسب في المجتمعات الأفريقية ، واعتبرها من وجهة النظر التصنيفية نموذجاً يقع بين النموذج الأفريقي ونموذج المجتمع الريفي الذي وضعه Foster اعتماداً على دراسته للقرية المكسيكية (١) . وأن مجتمعات قرى النوبيين عامة تقتصر إلى مثل هذه الجماعات القرابية المتعاونة المتماسكة ، في حين يؤكد وجودها في القرى الكنزية بالإشارة إلى دراسة Charles Callender لقرية من قرى الكنوز هي قرية دهميت (٢) .

ففي هذه الدراسة يعتمد فيرنيه على نموذج العلاقات الثنائية dyadic contracts الذي وضعه فوستر لدراسة المجتمعات الريفية التي يقوم بناؤها الاجتماعي على مبدأ النسب الثنائي الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود الجماعات القرابية أحادية النسب المتعاونة المتماسكة . Corporate unilineal descent groups .

تلك الجماعات التي ينقسم إليها المجتمع على أساس مبدأ النسب الأحادي . وقد وضع فوستر هذا النموذج لفرض التعرف على المبدأ السكاملي . intergnative principle الذي يستند إليه تماسك المجتمع باعتبار مبدأ النسب

1—Fernea, R., «Integrating Factors in a Non-corporate Community», in, *Symposium on Contemporary Nubia*, S.R.C., American Un. in Cairo, 1954, pp. 1-26

2—Callender, C, «Social Organization in a kenuzi Nubia», in, *Ibid.*, 1964.

الأحادي مبدأ التكامل والتماسك في المجتمع ذات نظام النسب الأحادي (١) . وقد حاول فيرنيه في دراسته التعرف على مدى مطابقة مجتمع الاسماعيلية الذي يتألف من عدد من الأولاد التي يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة العاصية الناشئة عن انحدرهم من سلف واحد مشترك لهذا النموذج — العلاقات الثنائية التعاقدية .

فالعلاقات الثنائية التعاقدية — كما يعرفها جورج فوستر وأشار إليها فيرنيه في دراسته — هي العلاقات غير الشكلية informal أو الضمنية implicit التي لا تستند إلى أساس قانوني أو شعائري ، وإنما يتوقف وجودها واستمرارها أو انهائها على رغبة طرفي العلاقة . وهي علاقة ثنائية على أساس أنها قائمة بين فردين فقط . كما أنها ليست علاقات تعاون وتماسك . ادا امت الوحيدات الاجتماعية مثل القرية أو العائلة الممتدة غير المترابطة (٢) فالعلاقة الثنائية التعاقدية قائمة بين شخصين مادام كل منهما يؤدي التزاماته نحو الآخر في المواقف الاجتماعية المتماثلة المتباعدة زمنياً . فأهمية نسق هذه العلاقات باعتباره عاملاً للتماسك الاجتماعي ترجع إلى البعد الزمني لأن المبادلات لا تتم مباشرة بين طرفي التعاقد وإنما هناك بين العطاء والمقابل فترة زمنية لوقف مداها على الموقف الذي بمناسبة تتم المبادلة ، وفي الوقت ذاته تجدد نفس الالتزام مما يؤدي إلى استمرار العلاقة (٣) .

وفي الواقع لا تختلف الجماعة القرابية ، النجمية ، في قرى النوبيين عنها في القرى الكنزية والعربية من حيث أنها وحدة متعاونة متماسكة . وقد تبين أن

1—Foster, Y. M., «The Dyadic Contract: A Model for The Social Structure of a Mexican Peasant Village», *American anthropologist*, Vol. 63, No. 6, 1961. pp. 1173—1192

2—Foster, *Ibid.*, P. 1174

3—*Ibid.*, p. 1185

علاقات الرجال المقيمين في المدينة بجماعاتهم القرابية على درجة كبيرة من القوة رغم البعد المكاني الشاسع وطبيعة العمل والحياة في المدينة التي لها تأثير قوى في شعور الرجل بالفردية والاستقلال عن جماعته القرابية . كما أن أفراد الجماعة لهم الحق بطريق غير مباشر في بعض من دخله من العمل في المدينة فيما يحضره أو يرسله من هدايا إلى القرية أو عند ذهاب أحد منهم إلى المدينة حيث يتولى رعايته وتوفير مختلف حاجاته . وهذه الهدايا ليست موضوع علاقة تعاقدية بينه وبين طرف آخر وإنما تعتبر التزامات وواجبات ضرورية لا يمكن أن يتخلى عنها دون أن يكون هناك توقع الحصول على المقابل لهذه الهدايا أو الإمتناع عن تقديمها لأي سبب من الأسباب . فهي نوع من المبادلة التي سماها ريشال سابلز Marchal Sablins المبادلة المطلقة Generalized reciprocity (١) .

في حين أن العلاقة الثنائية التعاقدية تفرض رد المقابل في مناسبة مماثلة للمناسبة التي قدم فيها العطاء . وإذا كان المقابل لا يرتبط بزمن محدد أو بنوع أو حجم العطاء ، فإن العلاقة يمكن إنهاؤها تبعاً لرغبة الطرفين . وهذا لا ينطبق على العلاقات بين أعضاء الجماعة .

ومن ناحية أخرى ، فإن للجماعة رئيساً - يطلق عليه النوبيين كبير العيلة - يتولى فض المنازعات فيما بين أفرادها . ويخضع الأفراد لأحكامه لإعتبارات القرابة العاصبة (أحياناً القرابة الأمومية) . ويتمثل ذلك في مجالس التحكيم العرفية التي يكون أحد أعضائها طرفاً في نزاع مع فرد من جماعة أخرى فكبير العيلة يتولى الدفاع عنه والحديث بما فيه صالحه ، ويشاركه في المناقشة بعض الأقارب . ويتولى تقديم « حق اللوم » (المبلغ الذي يحكم به القاعنى العرفي الذي

1- Sablins, M.D., «On the Sociology of Primitive Exchange» in, Micheal Banton (ed.) *The Relevance of Models for Social anthropology*, A. S. A. Monographs I, Tavistock publications, 1965, p. 147

ينظر في النزاع على الطرف المذنب) في المجلس . وتقع مسئولية دفع « حق اللوم » على الجماعة .

وقد أشار إلى هذا كله فيرنيه في دراسته ، ولكنه لم يلاحظ تضامن أعضاء الأولاد في مواقف النزاع ، هذا التضامن الذي يتمثل في « حق اللوم » وبالمثل فيما يتفق بتعاون أعضاء الجماعة في إقامة الولائم المصاحبة لطقوس الوفاة ، وإنما اعتبر مسئولياتها على عاتق أسرة المتوفى فقط دون مساهمة بقية الأعضاء . واعتبر تقديم الهدايا في الزواج ومنها « النقود » التزامات ثنائية تعاقدية . في حين يكشف تقديم النقود والهدايا من اهتمام جماعة الأولاد بالزواج وتماسكها . فقد نظر فيرنيه إلى الجماعة القرابية المقيمة في تجمع الإسماعيلية من خلال نموذج العلاقات الثنائية التعاقدية الذي وضعه فوستر مما كان له أثر واضح في ملاحظاته وتحليله . واعتبر تلك العلاقات العامل التكاملي لتماسك المجتمع دون اعتبار العلاقات القرابية بين الأفراد . وناقش فيما يلي إعتباره تقديم التعزية والمشاركة في طقوس الوفاة هي عبارة عن الإلتزام متبادل بين طرفين - علاقة ثنائية تعاقدية - وناقش هذه المواقف لأن هذا الإلتزام أخطر وأهم الإلتزامات الاجتماعية في المجتمع النوبي .

فإرسال الطعام إلى المضيفة التزام تفرضه الإقامة المشتركة في النجع . في حين المشاركة في طقوس الوفاة وتقديم العزاء لأقارب المتوفى إلتزام تفرضه علاقة الأفراد بغيره سواء كان بالنسبة للرجال أو النساء . ولا بد من تأديته حتى ولو كان هناك نزاع أو خصومة بين الفرد وأقارب المتوفى ، ودون إعتبار للمسافات الطويلة التي تفصل بين النجوع أو القرى المتجاورة . وإذا كان مقيماً في المدينة يسرع في إرسال برقية إلى أقارب المتوفى ، ويذهب إلى جمعية القرية لتعزية أقاربه المقيمين في المدينة حيث تجمر الدار لإستقبال المعزين . وعند زيارته للقرية ، يحرص على أن يبدأ أولاً بالذهاب إلى مسكن المتوفى لتعزية أقاربه حتى ولو

مضت فترة زمنية طويلة بين الوفاة وحضوره إلى القرية . فعلى الرغم من التعزية التفرافية التي يرسلها ، وتعزية أقارب المتوفى في المدينة لا يعتبره أقارب المتوفى قد أدى التزامه تجاههم الأمر الذي يؤدي إلى الإساءة إلى العلاقات بينه وبينهم إلى درجة الخصومة والقطيعة التامة وفي الواقع لا يحدث مطلقاً أن يقصر الشخص (رجل أو امرأة) في الإسراع إلى منزل المتوفى (المرأة) وإلى مضيعة النجع (الرجل) وتجهيزها لاستقبال المعزين .

وتختلف طبيعة الالتزام تبعاً للعلاقة القائمة بين الشخص والآخر فالقراية الأبوية تفرض على الشخص المشاركة في طقوس الوفاة عند وفاة أحد أعضاء القبيلة التي ينتمي إليها فالمشاركة في هذه الحالة التزام قرابي لا يمكن أن يتخلى عنه الشخص . والاقامة المشتركة في النجع تفرض نفس الالتزام على أساس أن الجماعة النجمية كانت في الأصل جماعة قرابية أبوية . ومن ثم فإن سلوك غير الأقارب يخضع لنفس الانماط السلوكية لأعضاء تلك الجماعة . وعلى ذلك تؤدي الاقامة المشتركة نفس الدور الذي تؤديه القرابة الأبوية الأمر الذي يؤدي إلى أن ترتفع روابط الجوار إلى مستوى العلاقات القرابية وتكون على درجة من القوة لا تقل عن درجة هذه العلاقات .

وبالمثل فيما يتعلق بأقارب الشخص من جهة أمه وهم على وجه الخصوص أحوال أم الشخص وخالتها وأولادهن إلى جانب الشخص وخالته وأولادهن . فهم أقرب الأقارب من جهة الأم إلى الرجل . أما غير الأقارب المقيمين في نجوع القرية وبعد القرى الأخرى ، فهو ينطبق عليهم ما ذكره فيرنيه . فالمشاركة في طقوس الوفاة يستند إلى العلاقة بالمتوفى أو أحد أعضاء عائلته فيما يتعلق بحضورهم طقوس وفاة سابقة عند الآخر . فإذا لم يشارك الشخص فيها ، يصبح للأخير الحق في عدم المشاركة في طقوس وفاة هذا الشخص أو أحد أقاربه وإن كانت طبيعية الموقف وطبيعة الالتزام وتعقد العلاقات التي يشملها لا تجعله يقدم على هذا السلوك في حين لا يحدث مطلقاً أن يتخلى الشخص عن هذا الالتزام

تجاه أقاربه العاصيين أو غير الأقارب المقيمين معه في نفس النجع حتى ولو لم يعزبه الشخص المتوفى أو أحد أقاربه في حالة وفاة سابقة عنده . وهذا لا يحدث مطلقاً لاعتبارات القرابة العاصية والإقامة المشتركة . فالقرابة العاصية تفرض وقوف الأقارب بجانب بعضهم البعض في موقف النزاع وعند وفاة أحدهم وخاصة أعضاء الجماعة القرابية التي تعرف بالأولاد حيث يؤلفون هيئة تقبل العزاء . فالإزام أعضاء القبيلة بالمشاركة في طقوس وفاة أحد أفراد القبيلة هو إمتداد لموقف الأقارب العاصيين أعضاء جماعة الأولاد ، عند وفاة أحدهم . وكثيراً ما يشاركونهم البعض في المبيت معهم في المضيعة طوال الأيام الثلاثة تبعاً لدرجة قرابتهم للمتوفى . فحالة الوفاة في القبيلة تتعلق بها ككل . وعدم مشاركة أحد أعضائها طقوس الوفاة لا يعتبر تخلياً عن التزام تجاه أقارب المتوفى وإنما التزام يتعلق ضمناً به أيضاً مما يسيء إلى سمعته في القرابة . فالمتوفى هو أحد أولاد العمومة دون اعتبار لدرجة القرابة العاصية على أساس أن الأفراد الذين يجمعهم الانتماء القرابي الأبوي الواحد هم أولاد عمومة . أما فيما يتعلق بأقارب أم الرجل ، فاعتبارات القرابة وعضوية الشخص في قبيلة أمه يكون لها كثير من الاعتبار والأهمية بحيث لا يمكن لأحد التخلي عن مثل هذا الالتزام .

فالعلاقة بين الشخص وأقارب المتوفى تفرض عليه عدم تخليه عن هذا الالتزام تجاههم . فإذا كان الرجل يتحرر من هذا الالتزام تجاه شخص آخر كرد فعل لسلوك الأخير تجاهه في موقف مشابه سابق يتعلق به ، وأن مسئولية هذا السلوك تقع عليه دون بقية أفراد عائلته ، فالتعزية تقدم لا أكثر من فرد واحد الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكان الفرد التخلي عن هذا الالتزام إذا ما تخلى أحدهم عن تعزيتته من قبل . فالرجل يقدم العزاء لأبناء المتوفى وأخوته وأبنائهم . وإذا كان بعض هؤلاء الأقارب أو جميعهم غير موجودين في القرية ينفذ إلى جانب أبنائه لتقبل العزاء الموجودين من الأقارب العاصيين تبعاً لدرجة قرابتهم للمتوفى .

ومعنى ذلك أن علاقة الشخص ليست بالمتوفى أو أحد أبنائه المتزوجين فقط ، وإنما علاقة بينه وبين عدد من الأفراد . وبالمثل بالنسبة لكل واحد منهم في علاقته مع الشخص ذاته وأقاربه الماصين ، فموقف تقبل العزاء يشير إذن إلى أن العلاقة ليست علاقة ثنائية تعاقدية .

وإذا نظر إلى موقف التعزية ، يتضح خطأ فيرنيه في اعتباره علاقة ثنائية تعاقدية . يذكر أولاً أن العلاقات القائمة بين الأفراد ليست لها اعتبار أو أهمية في هذا الالتزام ، وإنما يتوقف كلية على العلاقات التعاقدية القائمة بين الفرد والآخرين^(١) . وقد تبين في الصفحات السابقة أهمية القرابة الأبوية والقرابة الأمومية والإقامة المشتركة بالنسبة للتعزية بحيث تعتبر التزاماً قروبياً أو اجتماعياً . فليست المشاركة في طقوس الوفاة هي المعيار لاعتبار العلاقة بين الشخص والآخر علاقة تعاقدية ثنائية وإنما المعيار هو هل يستطيع الرجل التحرر من هذا الالتزام تجاه شخص آخر لم يتقدم إليه للتعزية من قبل ، والواضح مما سبق أن الفرد لا يستطيع ذلك فكثيراً ما تكون لاعتبارات القرابة الأهمية التي تجعل الشخص يتغاضى عن سلوك الآخر . ومن ناحية أخرى يكون رد الفعل الاجتماعي لسلوك الشخص الذي لا يشارك في طقوس الوفاة عقاباً اجتماعياً يتمثل فيما يناله من التأنيب والسخرية من أفراد المجتمع . فعدم حضور طقوس الوفاة يعتبر سلوكاً منحرفاً لا يرضى عنه المجتمع ويؤدي إلى التشميس بالشخص الذي يجرؤ على الإقدام عليه .

وثانياً أن التعزية ليست بين شخصين ، وإنما بين شخص وآخرين كما ذكرت من قبل . فإذا لم يذهب الرجل بتقديم واجب العزاء ، فلا يسيء إلى علاقته بشخص واحد ، وإنما بكل من الأقارب الذين يشكلون هيئة تقبل العزاء أى بجماعة المتوفى القرابية . فالموقف الواحد إذن لا يشير إلى علاقة ثنائية . ومن ناحية أخرى إذا

كان العزاء التزاماً ثنائياً أن يكون رد الفعل تخلي الشخص عن هذا الالتزام عدم ذهاب أقارب المتوفى للتعزية عند وفاة الشخص ذاته أو أحد أقاربه . ولكن الذى يحدث على عكس ذلك تماماً . فإن هناك أشخاصاً آخرين هم أقارب ذلك الشخص بحيث لا يقدر الرجل على التخلي عن تقديم العزاء لأقارب المتوفى بأى حال من الأحوال ، لأنه يؤدي إلى الإساءة إلى العلاقات بين هؤلاء الأشخاص . فالعلاقة الثنائية تتضمن إمكانية إنهاءها تبعاً لرغبة أحد طرفيها ولكن موقف التعزية على عكس ذلك تماماً لأن الرجل لا يمكنه التخلي عن هذا الالتزام إذا ما أراد لا باعتباره التزاماً اجتماعياً فحسب وإنما لأن الموقف لا يتضمن شخصين فقط وإنما هناك آخرون يؤثر سلوكه على علاقتهم بعضهم ببعض أيضاً . وهذا ما يتضح بالنسبة لغير الأقارب حيث تتضمن علاقتهم بعضهم ببعض إمكانية تخلي الفرد عن هذا الالتزام تجاه غيره .

ويرجع اعتبار فيرنيه الالتزام بتقديم العزاء والمشاركة في طقوس الوفاة التزاماً ثنائياً تعاقدياً إلى اعتباره مقدماً مجتمع الاسماعيلية يقتصر إلى الجماعات القرابية أحادية النسب المتعاونة المتماثلة وبالمثل مجتمعات قرى النوبيين (غير الكنوز والعرب) من ناحية وعدم انتباهه إلى طبيعة نظام النسب النوبى وهو نظام مزدوج من ناحية أخرى على عكس النموذج الذى وضعه فوستر لمجتمع نظام النسب فيه نظاماً ثنائياً . كما أنه لم يشير إلى أشخاص من أقارب المتوفى الذين يتقبلون العزاء . ويعنى ذلك أنه لم يلتفت إلى طبيعة موقف التعزية .

وقد أشار فيرنيه إلى اختلاف هذا الالتزام عن نموذج العلاقات الثنائية التعاقدية الذى وضعه فوستر . يؤكد فيرنيه عدم إمكان الشخص التخلي عن تقديم التعزية لأقارب المتوفى بأى حال من الأحوال . وهذا الشخص إما أن يكون من أقارب المتوفى الذين يقيمون في نجوع تبعد مسافة يوم للانتقال إلى نجع المتوفى ... (لم يفرق فيرنيه بين أقارب الشخص من جهة الأم وأقاربه من جهة

(الاب) أو من أفراد نفس الجماعة النجعية . في حين أن بقية الأقارب والأصدقاء والذين تربطهم بالمتوفى وأقاربه روابط المصاهرة ملتزمون للانتقال وتقديم العزاء على أساس علاقاتهم التعاقدية مع المتوفى أو أحد أقاربه . ويعنى ذلك أنه يقصر تلك العلاقات على أفراد الفئة الثالثة التي تشمل هؤلاء الأقارب والأصدقاء . ولكي يفسر هذا الاختلاف عن النموذج لا يرجع إلى طبيعة العلاقات القرابية وطبيعة الالتزام من حيث أنه التزام إجماعي لا يمكن للفرد التخلي عنه — أو لا يحتمل التفكير في عدم أدائه على حد تعبيره — وإنما يرجع الاختلاف إلى التباين في درجة تأكيد وتدعيم الجزاءات القانونية والشعائرية لهذا الالتزام التبادلي . ويعنى ذلك أنه ينبعث عن مفهوم التعاقد الثاني الذي يقصده فوستر حيث يستند هذا التعاقد إلى رغبة كل من طرفيه في وجوده واستمراره مع عدم وجود سلطة قاهرة تفرض هذا الوجود والاستمرار^(١) . فان مصدر وجوده واستمراره مستمد من طبيعة التعاقد ذاته . وهذا يتضح من نفس النص الذي اعتمد عليه فيرنيه في محاولاته لتأكيد تعاقدية هذا الالتزام . فهذا النموذج يستند إلى بناء تكون فيه العلاقات الاجتماعية الأساسية التي خارج نطاق الأسرة هي علاقات تعاقدية أكثر من كونها متوارثة ، ومن ثم فهي اختيارية . فعندما لا توجد جماعات متعارفة متماسكة لابد وأن تكون التعاقدات بين أزواج من الأفراد ، ومن ثم فهي ثنائية^(٢) . ويشير إلى أن إضافة عنصر أو أساس اجتماعي تستند العلاقة الثنائية في استمرارها يخرجها من هذا المفهوم . وهذا ما يؤكد فوستر عندما يذكر أنها علاقة غير شكلية وضمنية ، واختيارية وليست مفروضة على الشخص . بل يفرق فوستر بين هذه العلاقات الشكلية — التي تستند إلى أساس قانوني أو شعائري — عندما يكون طرفا العلاقتين نفس الشخصين . فان مجرد

1— Fostern, op. cit., P. 1190

2— Ibid, P. 1190

إشارة فيرنيه إلى أنها ملزمة — لا تحتمل التفكير في عدم تأديته — يؤكد أن تقديم العزاء لأقارب المتوفى التزام اجتماعي وأن كانت اعتبارات القرابة والإقامة المشتركة تدعمه وتؤكد .

فاذا كان الشخص الذي يحرق على الأقدام على عدم أداء هذا الالتزام ينال التأنيب والسخرية والنشهر به فأفراد المجتمع يصرعون إلى الاجتماع به ودعوتهم أقارب المتوفى لحضور الاجتماع الذي يقدونه في مضيعة النجع أو في أحد المنازل لمناقشة سلوكه المنحرف . ويتخذ هذا الاجتماع طابع المجلس العرفي — مجلس الحق . وهو يختلف عن المجالس التي تعقد لغرض مصالح المتنازعين من حيث أن أفراد المجتمع هم الذين يدعون إليه أقارب المتوفى أو الشخص الآخر على عكس ما يحدث بالنسبة للمجالس الأخرى . فالمجتمع المحلي في هذه الحالة يتولى عقاب هذا الشخص وإبداء الاستهجان لسلوكه . ولا يقف إلى جانبه أقاربه العاصين للدفاع عنه كما هو الحال في مجالس التحكيم في المنازعات ، وإنما يقفون إلى جانب أفراد المجتمع . فهو مسئول عن سلوكه المنحرف : ولا يعفيه من الجزاء الاجتماعي مشاركة أحد أفراد عائلته . وينطبق هذا أيضا على النساء حيث لا يعفى المرأة المتزوجة مسئوليتها تجاه الأخريات لمشاركة والدتها زوجها أو والدتها أو أختها المتزوجة . وتعال من نساء المجتمع ما يناله الرجل من التأنيب والسخرية والنشهر .

فالالتزام بتقديم العزاء التزام اجتماعي وليس تعاقداً ثنائياً على حد مفهوم فوستر وكما اعتبره فيرنيه . فان ما ينتج عن التخلي عن هذا الالتزام من الاساءة إلى العلاقات بين الأفراد وما تتضمنه الوفاة من معاني بالنسبة لأقارب المتوفى تثير مشاعر معينة لدى غيرهم من الأفراد ، يحتم هذا كله إبداء نفس المشاعر . وما تقديم التعزية والذهاب إلى المضيعة والمبيت فيها مع أقارب المتوفى إلا تعبيرات رمزية عن تلك المشاركة الوجدانية ، وأن الوفاة تتعلق بالجماعة القرابية ككل .

وفي الواقع تسود الالتزامات المتبادلة بين الأقارب من جانب وبينهم وبين غير الأقارب من جانب آخر : وبما هذه الالتزامات الزواج . فنظام التهادي

يقوم على أساس العلاقة التعاقدية الثنائية خارج مجال العلاقات القرابية بين أعضاء الأولاد من ناحية وبين الرجل وأقارب أمه الذين يرد نسبهم إلى جده الأم من ناحية أخرى . ولعل اتساع مجال التهادي في هذه المناسبة هو ما جعل فيرنيه يعتبر العلاقات الثنائية هي العامل التكاملي لتماسك المجتمع المحلي ، وإنما في الواقع هو أحد العوامل . وكما ذكرت في الصفحات السابقة فإن اتساع مجال التزامات الشخص فيما يتعلق بالتهادي يرجع إلى طبيعة نظام النسب الذي يحدد سلوك الشخص تجاه أقارب الجماعتين القرايتين اللتين ينتمى إلى إحداها الأب عن طريق أمه والآخرى التي تنتمى إليها الأم عن طريق أبيها .

وفي القرية الجديدة اختفت الأسس التي تقوم عليها الجماعة المتعاونة المتناسكة فلم تعد هناك في المجتمع النوبي الجديد جماعات قرابية متعاونة متماسكة . فقد ارتبط وجودها في المجتمع النوبي القديم بالظروف البيئية والاقتصادية التي كان لها دور رئيسي في تشكيل تلك الجماعة .

وعلى الرغم من ذلك لا يختلف الأمر فيما يتعلق بالمشاركة في طقوس الوفاة وتقديم العزاء عما كان في المجتمع القديم . فمما يزال التزاما اجتماعيا لا يمكن للفرد التفكير في التخلي عنه على الرغم من الانتقال إلى المنطقة الجديدة وإصاحبه من تغيرات وما أثارته من المنازعات بين أفراد القبائل تعطى الفرصة للأفراد للتخلي عن هذا الالتزام إذا كانت العلاقة تعاقدية كما رأى فيرنيه .

فإن عدم ضعف هذا الالتزام يرجع إلى قيم القبيلة ، كما أن استمرار التهادي أمر يتعلق بطبيعة النظام ذاته وبطبيعة العلاقات بين الأفراد .

الفصل التاسع

القبيلة

في المجتمع النوبي توجد بعض القبائل التي تنتشر كل قبيلة منها وتتوزع في جماعات في عدة قرى تؤلف كل جماعة منها وحدة إجتماعية منفصلة ومستقلة كل الاستقلال عن الجماعة الأخرى ، وتحمل اسم مؤسس القبيلة وإن كانت في الوقت ذاته تعرف في القرية باسم مؤسسها ، ويشار إليها باسمه مع الإشارة إلى اسم القبيلة . وتعرف كل جماعة من هذه الجماعات في القرية التي يقيم أفرادها فيها بالقبيلة وتمتع بنفس المنزلة والمكانة الاجتماعيتين اللتين تتمتع بهما كل جماعة (قبيلة) في كل قرية دون إعتبار لحجم الجماعة بالنسبة لغيرها من القبائل التي يتألف منها مجتمع القرية .

ففي المجتمع الكنزي ، هناك قبيلة المهنا بقرية دهميت وقرية قورته ، وقبيلة العونلاب في قورته وكوشتمنه والدكة والمربة ، وجموعات القبائل التي يذكر أفرادها أنها تنتمى إلى أبناء نجم الدين الانصارى الأربعة (شرف وامبارك ، وعون الله ، وحسين) والتي تنتشر في غالبية القرى الكنزية .

وفي المجتمع العربي ، هناك القبائل الصالحاب والعالياب (في القرى المالكي ووادي العرب والسبوع وشاترمه) والعلياب في المالكي والسقاري .

وفي مجتمع التويين ، توجد قبيلة أغا حسين وقبيلة الداوداب في أدندان وبلاته والديوان وقبيلة الطوشيباب في توشكي والجنينه .

ويرجع هذا الانتشار للقبيلة الواحدة في أكثر من قرية إلى تعدد زوجات

مؤسسا وإقامة كل زوجة وأولادها عند أقاربها (١) ، أو لانتقال أحد الأجداد عند زواجه إلى القرية التي يقيم فيها أقارب زوجته والإقامة الدائمة معهم على أساس ما يحققه الزواج له ولأولاده من حقوق في ملكية الأرض الزراعية لأقارب الزوجة .

ويقتصر ذلك على الأشخاص الذين ينتمون إلى القبائل الكبيرة ذات المنزل والمكانة الاجتماعية العالية حيث يؤدي زواجهم من خارج القبيلة والانتقال للإقامة الدائمة في قرية الزوجة إلى عدم إحتواء قبيلتها لأبنائه وأحفاده . ففي مثل هذه الحالة تتكون جماعة تتسمى باسمه ، وتصبح وحدة قرابية متميزة ومستقلة كلما تنمو وتزداد في الحجم ويرد أفرادها لانتسابهم إلى سلف القبيلة الذي ينتمي إليه مؤسسها والذي تعرف أيضا باسمه في القرية التي كانوا يقيمون فيها في النوبة الأصلية .

فقد كان من الشائع إحتواء القبائل لمثل هذه الجماعات وإكتساب أفراد كل جماعة عضوية القبيلة التي تنتمي إليها زوجة سلفهم بحيث يلقى انتماء القبيلة نتيجة للزواج والانتقال إلى قرية الزوجة والإقامة الدائمة فيها . وكان هذا لا يحدث إلا بالنسبة للأفراد الذين من جماعة النوب أو من القبائل الصغيرة التي لا تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في القرية التي تقيم فيها . ومثل ذلك قبيلة الداوداب بقرية قورته الكنزية .

وقد إحتفظت الجماعة التي تكونت في القرية نتيجة لزواج أحد أعضاء الداوداب من إحدى نساها بانتسابها إلى القبيلة الأصلية (الداوداب) على الرغم من البعد الشاسع لقرية قورته عن القرية الأصلية للقبيلة وهي إحدى قرى إقليم النوبيين (الديوان) ، وانتمائه الأصلي إلى جماعة النوبيين حيث أن قرية قورته من القرى

(١) تنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح في قرى إقليم النوبيين . يذكر بوكهارت أنه كان هناك للحكام زوجات في معظم القرى الكبيرة . بوكهارت — صفحة ١٢٢/١٢١ .

الكنزية . فالمنزلة والمكانة الاجتماعيتين لقبيلة الداوداب التي تستند إلى المركز السياسي لسلف القبيلة أدت إلى عدم إحتواء القبيلة الكنزية التي تنتمي إليها زوجة مؤسس تلك الجماعة لها واستمرار إحتفاظها بانتسابها القبيل الأصلي . في حين تلاشى إهتمام مؤسس الشراقة والبسدارين بقرية المالكى لإحتواء قبيلة العيداب لها واكتساب الانتماء القبلي للعيداب على الرغم من انهما ينتميان إلى مجتمع النوبيين . وبالمثل قبيلة شتا بقرية أدندان حيث يذكر أفرادها أن مؤسسها من عرب العليقات .

وعلى الرغم من الانتماء القبلي الواحد لمثل هذه الجماعات التي تعرف بالقبائل في القرى التي تقيم فيها ، فالعلاقات بين أفرادها ضعيفة . وتقتصر الالتزامات والواجبات التي يفرضها هذا الانتماء المشترك على التعاطف والمجاملات في الزواج والمشاركة الوجدانية في الوفاة .

وترجع أسباب ذلك الانفصال الكامل إلى ثلاثة عوامل

الأول : الظروف البيئية إلى التباعد الفيزيقي بين القرى وصعوبة الاتصال بينهما ، وما فرضته من نشاط اقتصادي ينحصر داخل حدود القرية — بل النجع أيضا — ومتشابه في جميع القرى الأمر الذي أدى إلى إندماج التبدل الاقتصادي بين القرى .

الثاني . ملكية الأرض الزراعية لكل جماعة داخل حدود النجع أو النجوع التي تقيم فيها كل قبيلة دون مشاركة غيرها فيها .

الثالث : الضعف الشديد للتبادل الاجتماعي فيما بين القرى الذي يؤدي إلى تعدد روابط القرابة حدود القرية الإقليمية لما ينتج عنه من تكرار حالات الزواج بين الجماعات المتصاهرة .

وفي القرى الجديدة ، أدى التقارب المكاني بين القرى وتلاشي العزلة التي كانت

عليها القرية في الاقليم السابق إلى تقوية العلاقات بين أفراد الجماعات (أو القبائل) التي تنتمي إلى السلف الواحد عما كانت عليه في القرى الأصلية وعلى الرغم من ذلك لم يؤد هذا كله إلى تكتل أفراد تلك الجماعات بحيث تشكل جماعة قرابية ووحدة كلية لها تأثيرها وفعاليتها في الحياة في مختلف القرى التي تقيم فيها . فما تزال كل جماعة وحدة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى كما كانت في القرى الأصلية .

لذلك سوف تناول القبيلة النوبية في إطار مجتمع القرية للاعتبارات الآتية .

أولاً . أن غالبية القبائل المقيمة في النوبة يقيم أفراد كل قبيلة في قرية واحدة أما القبائل الأخرى المشار إليها فهي قليلة .

ثانياً . تؤلف القبيلة الوحدة الاجتماعية في مجتمع القرية التي على أساسها ينظم مختلف مناشطه الاجتماعية دون أن يكون لأفراد الجماعات الأخرى (أو القبائل) الذين يقيمون في قرية أخرى أو أكثر ويجمعهم الانتماء القرابي إلى السلف الواحد دوراً وفعاليتهم في الحياة الاجتماعية داخل القرية . فالالتزامات والواجبات الاجتماعية مقتصرة على أعضاء القبيلة دون أفراد تلك الجماعات أو القبائل .

ثالثاً . الانفصال والاستقلال التام للجماعة (القبيلة) عن بقية الجماعات (القبائل) الأخرى في مختلف نواحي حياتها داخل حدود القرية .

رابعاً . عدم امتداد سلطة رئيسها إلى خارج القبيلة فلا تخضع إحدى الجماعات أو القبائل المشار إليها لسلطة غيرها . ويتصل بذلك وحدة القرية السياسية على أساس أنها وحدة إدارية .

القبيلة في القرية النوبية أكبر الجماعات القرابية التي يتألف منها وأكثرها أهمية . وتعتبر من الناحية النظرية جماعة أبوية يرد في نسب أعضائها - الذكور والإناث - في خط الذكور إلى سلف واحد مشترك - مؤسس القبيلة . في حين

يؤكد تبسح الانحدار للجيتالوجي الفعلي أن جميع أعضائها وبعض الجماعات التي تتألف منها سواء التي تعرف بالبيت أو الأولاد لا يجمعها الإلتواء القبلي الواحد في خط الذكور إلى سلف القبيلة فالقبيلة تضم أيضاً جماعة - أو أكثر - يرد نسب أفرادها إلى سلف غريب عن المجتمع النوبي تزوج إحدى الإناث العاصبات لسلف القبيلة . فققدان الرجل للإلتواء القبلي يؤدي إلى إحتواء قبيلة زوجته للجماعة التي تكون نتيجة لمثل هذا الزواج . ويصبح إلتواء أفرادها وعضويتهم في قبيلة الزوجة . ويعتبر هذا الإحتواء عاملاً للتمايز بين هذه الجماعة والجماعات القرابية الأخرى التي تتألف منها القبيلة ويرد نسب أفرادها إلى سلفها . ويتمثل هذا التمايز بشكل واضح في عدم مشاركة أعضائها في الملكية الزراعية ملكية القبيلة حيث تقتصر تقسيمها وتوزيعها على الأقارب العاصبين وتبعاً للانقسام الداخلي للقبيلة ، وفي ضعف عدد حالات الزواج بين أفراد الجماعة التي تكونت عن طريق هذا الزواج وبقية أفراد الجماعات الأخرى التي تتألف منها القبيلة .

وعلى سبيل المثال في قبيلة العونية تشكل مثل هذه الجماعة بيتاً هو البيت الصابر . وفي قبيلة المناب بقرية دهميت الكنزية التي تتألف من خمسة بيوت هي الموكلاداب والغيرجواناب والشكلاب والمواداب والبريدى ، ينتمي مؤسسوا البيوت الأربعة الأولى إلى سلف القبيلة (مهناب) في حين مؤسس البيت الخامس - البريدى - هو زوج إحدى الإناث العاصبات لسلف القبيلة .

وفي قبيلة العيداب بقرية المالكى العربية يكتسب الإلتواء إلى القبيلة وعضويتها أفراد الجماعتين الشراقة والبدارين اللتين لا ينتمى سلفهما إلى عبد مؤسس القبيلة .

فقدت القرية التمييزات الإقليمية القرابية التي كانت عليها في النوبة الأصلية . فقدت القبيلة وعلى وجه الخصوص البيت المتمركز في الإقامة في نجع أو

عدة نجوع من القرية . فقد أدى التوزيع السكاني إلى انتشار القبيلة داخل القرية .

والقبيلة مظهر إقليمي حيث يقيم غالبية أفرادها في نجع واحد (إذا كانت صغيرة الحجم) أو في عدد من النجوع التي غالباً ما تكون متجاورة (إذا كانت كبيرة الحجم). فقد كانت القبيلة في الأصل متمركزة في نجع واحد يعرف باسم مؤسسها وهو عبارة عن المركز الإقليمي الأصل الخاص بها أو الذي انتشرت منه إلى نجوع أخرى نتيجة لنموها ووجود أجزاء من ملكيتها الزراعية فيها أو نتيجة للزواج الخارجي والإقامة الدائمة عند أقارب الزوجة لها للرجل وأولاده من حقوق في الملكية الزراعية لمجاعتها القرابية .

قبيلة المهنا بقرية دهيت الكثرية التي درسها Callender في النوبة الأصلية كانت الإقامة في نجعين متجاورين من نجوع القرية هما نجع الجامع ونجع المانيا ومشاركة الإقامة في نجعين آخرين هما نجع كدول ونجع البقعة بحري. ونجع الجامع هو مكان الإقامة الأصلية للمهنا ، ويعتبر مركزها الذي يوجد به مسجدها ومقابر أسلافها والجمعية التعاونية الخاصة بها والذي يتجمع فيه أعضاء القبيلة في الاحتفالات الدينية (المولد) والاجتماعات الخاصة بأي أمر من أمور القبيلة . أما نجع المانيا فهو امتداد لنجع الجامع . ولا يقيم مع المهنا في النجعين إلا عدد قليل من الأفراد ، والأراضي الزراعية المحيطة بالنجعين ملك للقبيلة . في حين لا يعتبر نجع كدول ونجع البقعة بحري مهنا أصلاً ، وإنما النجع الأخير هو مركز إقامة قبيلة ميريوكي الذي انتقل إليه رجال من المهنا واستقروا فيه لزواجهم من إناث من هذه القبيلة . أما نجع كدول فلا يعتبره أعضاء القبيلة إقليماً تابعاً للمهنا لعدد الأفراد الذين ينتمون إلى القبيلة ولوجود جماعتين قرابيتين من قبيلتين هما الجرباب والغالماب .

وفي قرية دابود كانت قبيلة الازيداب منتشرة في ١٢ نجع من نجوع القرية (١٢ نجع) جميعها متقاربة في المكان . وكانت تقع ثمانية منها في الضفة الغربية من المنطقة الجنوبية للقرية والأربع نجوع الأخرى في الضفة الشرقية في مواجهة النجوع الأخرى تقريباً . فالقرية تنقسم إلى أربعة أقسام إقليمية واضحة من حيث إقامة القبائل في نجوعها . فقبيلة السلماب متمركزة الإقامة في الأربعة النجوع الشمالية من القرية في الضفة الغربية ، وقبيلة الخالص في الثلاثة نجوع جنوب النجوع السابقة ثم يليها نجوع قبيلة الازيداب والقبائل الصغيرة في الحجم الأخرى (السالماب والحاكباب والزائداب) والتي يعتبرها أهالي القرية غريبة عنها فهي متمركزة الإقامة في النجعين الشماليين في الضفة الشرقية . وبالمثل تقيم البيوت الأربعة الكبرى لقبيلة الازيداب في نجوع خاصة بها بعضها لا يقيم فيها الأفراد بيت واحد والأخرى تشاركها الإقامة جماعات من البيوت الأخرى نتيجة للزواج والإقامة عند أقارب الزوجة . ولا يقيم في هذه النجوع أفراد من القبائل الأخرى حيث تعدد المصاهرة بين الازيداب وهذه القبائل على أساس ما تمتنع به الازيداب من علو المنزل والمكانة الاجتماعيتين فيما عدا البيت العلوي ، التي تنتمي إلى القبيلة عن طريق الزواج (لأن مؤسسها من الجعافرة من قرية من قرى صعيد مصر) . ومن النجوع الاثنى عشر للقبيلة تعتبر النجوع الأربعة المتجاورة وهي حماس وبله ودبتوت ومريس النجوع الأصلية للقبيلة . كان الاحتفال بالدينى (مولد سيدى ابراهيم الميرغنى) يقام في نجع بله ، والاحتفال الآخر بمولد سيدى الحسن الميرغنى في نجع دبتوت ونجع مريس وهما متجاوران لا يوجد فاصل طبعى بينهما . وتشارك جميع البيوت الأربعة للقبيلة في إقامتهما .

وبالمثل كانت قبيلة أغا حسين تقيم في ثلاثة نجوع في قرية الجنيبة والشباك . وكان النجع الأصلي للقبيلة هو نجع البستان ثم انتشرت إلى النجعين الآخرين نجع الخليلية ونجع وادى عجمى . وتشاركها الإقامة فيها جماعات

من القبائل الأخرى مثل قبيلة طربش . وإذا كانت قبيلة الازيداب السكنية
متمركزة الإقامة في النجوع المشار إليها ولا تقيم معها جماعات من قبائل أخرى
وهي قليلة وفي نجمين فقط فهو يرجع إلى هجرة معظم سكان القرية وانتقال
جماعات منها إلى بعض قرى الوجه القبلي شمال مدينة أسوان فإن موقع قرية
دابود في شمال المنطقة النوبية وبالقرب من سد أسوان أدى إلى تعرض أراضيها
للغرق منذ إقامة السد وإزداد بعد التعلية الأولى والثانية . ولا تختلف القبيلة
في القرى العربية من حيث الإقامة في نجع خاص بها عن هذه القبائل أو غيرها
في جميع القرى السكنية والنوبية . فقبيلة العبداب في قرية المالكي متمركزة
الإقامة أصلاً في نجع العبداب بحري ثم انتشرت في نجوع السكتوت والبطحة
والجبل . يقيم أفراد بيوتها وهو الجود تلاب في الجبل لا يشاركون فيه أفراد
من قبائل أخرى . أما نجع السكتوت ونجع البطحة فهما نجعان من غير
العبداب أصلاً وإنما تكونا من جماعة العبداب وغيرها من قبائل أخرى
نتيجة للزواج .

ولإذا كان كل ما سبق يشير إلى المظهر الإقليمي للقبيلة في هذه القرى العربية
والسكنية والنوبية في النوبة الأصلية فهذا ما كان ينطبق عامة على جميع القبائل
المقيمة في جميع القرى . فالقاعدة العامة هي أن القبيلة كانت متمركزة الإقامة
في نجع هو عبارة عن المركز الإقليمي للقبيلة ثم انتشرت في نجوع
أخرى فتكونت جماعة — وأحياناً أكثر — إقليمية قرايبية هي أحد بيوت
القبيلة متمركزة في هذا النجع أو أنها تقيم في نجوع غيرها من القبائل . الحالة
الأولى تحدد لها ملكية الأرض الزراعية والحالة الثانية تنتج عن الزواج والاقامة
عند أقارب الزوجة .

وتنقسم القبيلة إلى عدد من البيوت التي تنقسم هي الأخرى أو بعضها إلى
عدد من الأولاد . ويعتبر هذا الانقسام عاملاً لضعف وحدة القبيلة وتماسكها .
وكان يسانده في القرية الأصلية انتشار جماعات القبيلة في بعض النجوع المنفصلة
المتباعدة في المكان خاصة وأن البيت كان يميل إلى الاستقلال عن بقية بيوت

القبيلة إلى حد كبير فضلاً عن أن كل ما كان يهم القبيلة ككل من أمور — مثل
إقامة مولد أحد الأولياء — لم يكن يتم إلا في فترات متباعدة من الزمان .
وهذا كفيل بعدم استمرار درجة قوة شعور الفرد بانتمائه القبلي على عكس
درجة القوة التي عليها شعوره بانتمائه إلى جماعة البيت التي ينتمي إليها والتي كانت
تؤلف جماعة نجمية . لذلك كانت القبيلة في القرية الأصلية أقل تماسكاً وتعاوناً
من جماعة البيت .

وتتضمن القبيلة عنصراً متناقضاً مع وحدتها وتماسكها وهو التمايز الداخلي
الناتج عن الإلتحاق إلى القبيلة عن طريق زواج الإناث من الرجال الأغراب
عن المجتمع .

ويعتبر الذنب المزدوج عاملاً آخر لضعف وحدة القبيلة وتماسكها . فالنسب
المزدوج يحد من قوة الإلتحاق الأبوي وفاعليته في الحياة الاجتماعية لشعور
الرجل بالإلتحاق بالمائل لآلئائه الأبوي وهو انتهاؤه الأمومي خاصة إذا كان
مقرباً مع أقارب الأم بعيداً عن مكان إقامة أقاربه العاصيين كما كان يحدث
في النوبة الأصلية . وإذا كان الذنب المزدوج يعمل على تماسك مجتمع القرية فهو
في الوقت ذاته يضعف من قوة الشعور بالإلتحاق الأبوي وهو في حد ذاته
كفيل بازدياد قوة تماسك مجتمع القرية الذي إزدادت درجة تماسكه وقوة
شعور الفرد بالإلتحاق إليه في النوبة الجديدة وأهمية هذا الإلتحاق بالنسبة له
في الظروف الجديدة التي طرأت على المجتمع والتي أدت إلى ضعف القبيلة
وتماسكها .

فسيكون كل قرية يواجهون كثيراً من المشاكل في مختلف نواحي حياتهم
وعلى وجه الخصوص في مجال الزراعة والإسكان والمعونات . ولا تتعلق هذه
المشاكل بقبيلة دون غيرها ، وإنما هي مشاكل عامة تتعلق بالقرية ككل ،
وتتصل إنصلاً وثيقاً بحياة الفرد ومصالحه الأمر الذي يؤدي إلى أن تنال إهتمامه

الشديد وإشغاله بها ، ونحتم وقوفه إلى جانب غيره من سكان القرية لمناقشتها ولوضع الحلول التي تعالجها والاتصال بالهيئات الحكومية والمحلية للعمل بما فيه فائدة مجتمعهم المحلي دون أن يكون للانتماء القبلي أى اعتبار في مثل هذا الموقف .

فلم تعد مصالح الفرد مرتبطة بالقبيلة التي ينتمى إليها وإنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجتمعهم المحلي . فقدت القبيلة وظائفها الهامة في تحقيق هذه المصالح والمحافظة عليها وحمايتها خاصة وأن الهيئات الحكومية أصبح لها كثير من التدخل في تحقيق هذه المصالح وتوجيه وتنظيم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية داخل القرية . كما أن الفرد يمكنه الاتصال المباشر بهذه الهيئات لعرض مشاكله ومناقشة مختلف الأمور التي تهتم وخاصة فيما يتعلق بالأرض الزراعية والمعونة المالية والعينية التي يحصل عليها . فمصالح الفرد صارت مرتكزة على عضويته في المجتمع المحلي كما أن كل ما يصل إليه مجتمعهم من حلول لمشاكله وخاصة في المجال الإقتصادي لها إنعكاس مباشر على حياته لما يعود عليه بالفائدة لأنها أمور تتصل به اتصالاً مباشراً ، ولا تتصل به كعضو في القبيلة كما هو الحال في القرية الأصلية .

وقد صارت المنفعة الشخصية محددة لاتجاه العلاقات بين الأفراد . وصارت لدى الفرد الرغبة الشديدة في المزيد من الربح والكسب بحيث لا تكون لاعتبارات القرابة أثر في الحد من رغبته إذا تعارضت علاقته القرابية معها .

يضاف إلى هذا كله إختفاء نظام الملكية الزراعية التقليدي الذي كان له وظيفة هامة في تقوية الشعور بالانتماء القبلي وتدعيم تماسك وتضامن القبيلة لإرتباط مصالح الفرد بها . وبإختفاء هذا النظام تلاشى تلك المصالح ولا يصير للفرد حقوق في ملكية الأقارب ، وإذا كانت الملكية الزراعية في النوبة الأصلية هي التعبير المكاني لبناء القبيلة فإنها تشير إلى مدى ما أصاب العلاقات القرابية

خارج نطاق العائلة من الضعف . فهي تشير إلى إرتباط مصالح الفرد بجماعة الأولاد والبيت والقبيلة على التوالي تبعاً لحقوق الفرد في ملكية كل جماعة منها . وإذا كانت هناك من نظم القرابة التي لها وظيفة هامة في المحافظة على وحدة الملكية وبالتالي وحدة الجماعة القرابية — مثل نظام الزواج الأندوجامي — فإختفاء الملكية يشير أيضاً إلى مدى التفكك التي تتعرض له القبيلة .

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن هناك عوامل تعمل في الاتجاه المضاد لعوامل التفكك . فالتكتل السكاني للقرية قد أدى إلى تجمع أعضاء القبيلة . لذلك لم يضعف شعور الفرد بانتمائه القبلي . فقد حدث أن اختفى الانتماء النجمي ليفتح المجال لغلبة الشعور بالانتماء إلى القرية ، وفي الوقت ذاته ليدعم الشعور بالانتماء القبلي . إذ أن مجرد تجمع أعضاء القبيلة في القرية بعد أن كانوا متباعدين في الإقامة في عدة نجوع في القرية الأصلية يساعد على تماسك القبيلة وعلى التخفيف من تأثير عوامل التفكك التي تتعرض لها رغم غلبة أهمية الانتماء إلى القرية عن الانتماء إلى القبيلة . ومن ناحية أخرى يضعف هذا التجمع من أثر إنقسام القبيلة إلى عدد من الأقسام في تماسكها ، هذا الأثر الذي كان يسانده ميل جماعة البيت وجماعة الأولاد النجمية إلى الاستقلال عن بقية الجماعات التي تتألف منها القبيلة . وإذا كان نظام الزواج يؤدي وظيفته في تماسك القبيلة في القرية الأصلية في الوقت الذي كانت منتشرة في عدد من النجوع ، فما يزال يؤدي هذه الوظيفة خاصة وأن القبيلة قد تجمعت في القرية الجديدة . فما يزال النوبيون يفضلون الزواج بين أولاد العمومة — وتزداد حالات الزواج بين أعضاء الأولاد أكثر من حالاته في نطاق البيت ثم القبيلة . يضاف إلى ذلك استمرار التفاوت بين مهور إناث القبائل رغم إزدياد قيمتها عما كانت عليه نتيجة للظروف الاقتصادية الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الزواج الداخلي وإن كان هذا يشير في الوقت ذاته إلى عدم تغير العلاقات الأساسية بين القبائل على أساس أن هذا التفاوت أحد مظاهر طبيعة العلاقات القائمة بين القبائل . ومن ناحية

أخرى إن مجرد تفضيل الشخص لأحد أعضاء جماعته القرابية التي ينتمي إليها لكي يكون شريكاً له عن غيره في زراعة أرضه إذا كانت مشاركته تنفق ومصالحه كما ذكرت فيما سبق، لا يكشف عن أثر إعتبارات القرابة في سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض فحسب وإنما يبين أيضاً أثره في تقوية العلاقات القرابية وتدعيمها.

ويمكس وحدة القبيلة النشاط الذي يشترك فيه سكان القرية مثل الاحتفال بمولد الرسول أو أحد الأولياء. فعندما يكون هناك أي نشاط يتعلق بسكان القرية ككل ويتطلب مبلغاً من المال، يقسم هذا المبلغ بين القبائل على أساس حجم القبيلة. ويتعاون أعضاء القبيلة في جمع نصيب قبيلتهم منه. فيقسم وفقاً لأنقسام القبيلة لكي يحدد نصيب الأسرة منه. إذا يحدد أولاً نصيب كل بيت من بيوتها ثم يتولى رئيس البيت ورؤساء الأولاد تقسيمه وتوزيعه على جماعات الأولاد التي يتألف منها البيت، وبالتالي يحدد نصيب كل أسرة. ويراعى في التقسيم حجم كل جماعة سواء كانت بيتاً أو أولاداً. ولم تكن الأسرة في النوبة الأصلية هي التي يجمع مثل هذا المبلغ على أساسها وإنما كانت العائلة. فقد أصبحت الأسرة الوحدة الأساسية في بناء القبيلة لا العائلة كما كان في النوبة الأصلية. وما يزال يحدد نصيب الأولاد والبيت الذي تربط القرابة العاصبة مؤسسه بسلف القبيلة كما كان في النوبة الأصلية على أساس أن الواحدة منها قسم من أقسام القبيلة. فلم تؤد عوامل التنفك التي تواجهها القبيلة إلى انفصال مثل هذه الجماعة عن القبيلة واستقلالها التام عنها خاصة وأن هذا الإلتواء أحد عوامل التمايز الداخلي في القبيلة. وما تزال علاقات أفراد مثل هذه الجماعة مع غيرهم من أفراد القبائل الأخرى يحددها انتماءهم القبلي.

فإنه على الرغم من انتشار القبيلة في عدة نجوع متباعدة على مسافات طويلة، فعدم الإقامة المشتركة لم تؤد إلى تحرر أحد أفرادها أو إحدى جماعاتها من

الاشتراك في الالتزامات والواجبات القبلية. فلم يكن الأبعاد المكانية تأثيراً على الالتزام القرابي بضرورة تعاون جميع أفراد القبيلة في مثل هذه الالتزامات وهو ما يوضحه أيضاً استمرار مشاركة أفرادها الذين يعملون في المدن. فقد كانت هذه الالتزامات — وما تزال في القرية الجديدة — أحد العوامل الرئيسية لوحدة القبيلة وتماسكها رغم إنقسامها الداخلي وتوزيع جماعاتها في عدة نجوع منفصلة ومتباعدة. كما أنه ليس للتمايز الداخلي للقبيلة إعتبار في مثل هذه الالتزامات على عكس ما كان يحدث بالنسبة للملكية القبلية. ويرجع عدم التخلي عن هذه الالتزامات والإسراع إلى الوفاء بها إلى ارتباطها بمكانة القبيلة. ويتمثل ذلك في تنافس القبائل على ألا يكون نصيبها أقل من غيرها على أساس حجم كل قبيلة حتى لا تنفرد قبيلة بنصيب أكبر من الأخرى. فإن ارتفاع مقدار نصيب القبيلة ينعكس عليها من مكانة إجتماعية عالية. فكثيراً ما تكون مساهمة القبيلة بنصيب كبير موضوعاً للتفاخر والتحدث عنه بين سكان القرية.

وفي المجال السياسي يخضع أفراد القبيلة لسلطة رئيسها. وتفرض القرابة العاصبة الالتزام بوقوف أعضائها بجانب بعضهم البعض في منازعاتهم مع أفراد القبائل الأخرى. وتتولى القبيلة فض المنازعات الداخلية بين أعضائها. وفي القليل النادر اللجوء إلى رؤساء القبائل الأخرى للتدخل للتحكيم وفض النزاع. كما أنه ليس للتمايز الداخلي وما بين أفراد الجماعات التي تتألف منها القبيلة من تباعد في العلاقات بالنسبة لأفراد الجماعة (أولاد أو بيت) التي تنتمي إلى القبيلة عن طريق الزواج أثر في علاقاتهم الخارجية. فالتمايز الداخلي لا يظهر إلا في العلاقات الداخلية للقبيلة.

ومن ناحية أخرى فاختيار أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي وجمعية الإصلاح

الاجتماعي يتم عن طريق اجتماع رؤساء القبائل للتوفيق بين رغبات القبائل وتحديد الاشخاص لهذه المراكز. ويكون اتفاقهم الرأي النهائي الذي يلتزم به جميع أفراد القبائل. ولا يزال هذا الاختيار قائما على أساس قبلي كما كان الحال في النوبة الاصلية.

ويتم الكنوز اهتماما شديدا باقامة الاحتفالات الدينية (الموالد) وهو نشاط قبلي حيث تتولى القبيلة ككل اقامة الاحتفال. ونتيجة لاقتصار هذا النشاط على القبيلة الكنزية (١) فقد أضفى على القبيلة الكنزية بالذات درجة كبيرة من التماسك عن القبيلة العربية والنوبية، كما له دور هام وإيجابي في تماسك مجتمع القرية.

فكل قبيلة من القبائل الكنزية ترتبط بأحد الاولياء (أما أن يكون سلف القبيلة الحقيقي أو تتبناه القبيلة - على حد تعتبر الكنوز - وتعتبره الولي الخاص بها دون القبائل. ويعتقد النوبيون عامة أن الله عز وجل قد خص الاولياء بقوى وقدرات خاصة خارقة للطبيعة والانسان يتميزون بها عن غيرهم من الناس وتجعلهم قادرين على أداء أفعال غير عادية يعجز الانسان عن أدائها وتعرف بالكرامات، وهي الاشارة أو العلامة التي تشير إلى تلك القدرة والتي يستند إليها اعتقاد النوبيين بالاولياء. والعلاقة بين القبيلة والولي هي علاقة تعاقدية يلتزم كل من الولي وأفراد القبيلة ببعض الالتزامات المعينة. ففي مقابل البركة والحماية والرعاية التي يقدمها الولي لأفراد القبيلة، فهم يلتزمون باقامة المولد احتفالا بذكره في كل عام. وليس الارتباط بالولي مقتضرا على أفراد القبيلة فقط، وإنما ترتبط به قبيلة أو أكثر من القبائل الصغيرة والقرية على أساس

(١) توجد في السبوع العربية قبيلة البلاط التي تهتم مثل القبائل الكنزية باقامة المولد لأحد الاولياء الذي تعتقد فيه وترتبط به، وكذلك توجد قبيلة في قرية الحبيدية والشباك النوبية مرتبطة بولي آخر وتعتقد في بركانه وهو الشيخ كبير.

تبعيتها سياسيا للقبيلة المرتبطة أصلا بالولي، والاقامة في النجع الاصل لتلك القبيلة وارتباطها بها عن روابط طريق المصاهرة.

ويشارك جميع أفراد القبيلة في تكاليف ونفقات الولائم التي تصاحب الاحتفال ويتعاونون على تنظيمه والاشراف عليه حيث يحدد اكل رئيس بيت من بيوتها دور محدد. ويعرف بالنقيب (في بعض الاحيان يكون النقيب شخصا آخر من أعضاء البيت).

فالاعتقاد في الاولياء والعلاقة بهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالبناء القبلي، ويمكن وحدة القبيلة وعلاقتها بالقبائل الاخرى عن طريق علاقة تلك القبائل بالولي الذي ترتبط به. فالمولد وما يشتمل عليه من شعائر يعمل على تجديد قوة شعور الفرد بانتمائه القبلي الامر الذي يؤدي إلى المحافظة على هذا الشعور وبالتالي على وحدة القبيلة وتماسكها.

فلم ينل الضعف من الاعتقاد في الاولياء عند النوبيين في النوبة الجديدة. فما يزال الكنوز يحرسون على اقامة المولد، وما يزال المولد نشاطا قبليا رغم محاولات القبائل غير المرتبطة بالاولياء على تعديله وتغييره لكي يكون نشاطا خاصا بالقرية ككل.

ويدرك النوبيون أثر التغيير الجذري لنظام الملكية فيما تعرض له القبيلة من التفكك. لذلك تقدموا بطلب إلى المستوامين بضرورة مراعاة درجة القرابة بين الملاك عند توزيع الاراضي الجديدة واعادة توزيع الاراضي التي وزعت عليهم بحيث تنجمع أراضي القبيلة بقدر الامكان. وأن تكون أراضي الأقارب متجاورة تبعا لدرجة القرابة. فقد أدرك النوبيون أن انتشار الأراضي التي وزعت على الأقارب في أماكن متباعدة أحد العوامل التي أدت إلى اللجوء إلى غير الأقارب للمشاركة في الزراعة. ويحاولون إعادة توزيع الأراضي الزراعية في إطار

العلاقات القرابية كما كانت في النوبة الأصلية . وذلك على الرغم من الاختلاف الجوهرى بين الوضع الجديد والوضع الجديد القديم من حيث أنها لم تعد التعبير المكانى لبناء القبلى . ولكن إعادة التوزيع وتجاوز أراضى الأقارب كفيل بأن يعيد النوبيون تنظيم نشاطهم الزراعى وفقا لما كان متبعاً في النوبة الأصلية وبما يتفق والظروف الجديدة لمجتمعهم فتجاوز أراضى أعضاء الجماعة القرابية الأبوية يساعد على التعاون المتبادل فى العمل الزراعى ، كما يحقق المشاركة بين الأقارب فضلاً عن استعادة النشاط الزراعى لنصيب المرأة النوبية منه . ويعتبر النوبيون ذلك وسيلة لتخفيف تكاليف الانتاج نتيجة لعدم الاستعانة بالعمال الزراعيين الا فى أضيق الحدود الأمر الذى يؤدى الى أن يحصل صاحب الأرض على أكبر قدر من الفائدة الاقتصادية .

وإذا كانت الفائدة الاقتصادية هى التى تحتفى وراء أصرارهم على تجميع الأراضى والحاحهم فى طلب موافقة الهيئات الحكومية على تحقيقه ، فإذا حدث ونفذ هذا التجميع فإنه سوف يساعد على إعادة ما كانت عليه العلاقات القرابية من القوة وبالتالي سوف يدعم تماسك الجماعة القرابية المعاصرة سواء كانت أولاداً أو بيتاً أو قبيلة . ومن ناحية أخرى يشير ذلك إلى كيفية مواجهة النوبيين لمشاكلهم من خلال التنظيم والبناء الاجتماعى التقليدى .

وعلى هذا نستطيع أن نقول أنه على الرغم من تحديد المصلحة الذاتية للشخص لانتجاء علاقته مع الآخرين وعدم ارتباط مصالحه بالقبيلة مما أدى إلى أن ينال الضعف من علاقته بأقاربه ، وعلى الرغم من أن الأمرة أصبحت الوحدة القرابية الأساسية فما يزال بناء القبيلة محتفظاً ببعض خصائصه الجوهرية .

بناء القبيلة

القبيلة فى المجتمع النوبى عامة نسق انقسامى . وليس المقصود بالنسق الانقسامى المفهوم المعروف فى الكتابات الانثروبولوجية عن البدنة الانقسامية

التي لا يفتقد نسق القبيلة النوبية الخصائص بالأساسية التى يتميز بها نسق البدنة الانقسامى ، وتجعل نمطاً مختلفاً عن الجماعة القرابية التى يطلق عليها الانثروبولوجيون البدنة Lineage

فهذا الشكل من أشكال القرابة الذى يقوم على البدنة الانقسامية لا يوجد الا فى المجتمعات التى تنفرد إلى أى شكل من أشكال التنظيم السياسى المركزى بحيث يرتبط الضبط الاجتماعى فى ذلك المجتمع بالتوازن التقليدى بين البدنات ، ويتوقف على ذلك التوازن إلى أبعد الحدود كما أنه يقوم على أساس ايكولوجى حيث لكل بدنة من البدنات الاقليم والمراعى والمصادر الاقتصادية الخاصة بأفراد البدنة دون غيرهم من البدنات الأخرى . وأن الاقليم الذى تنطقه هذه البدنات يتميز ببناء منقسم إلى وحدات اقليمية تتناظر مع الانقسام القرابى بحيث تنعكس الجينالوجية القبلية (شجرة النسب) بكل دقائقها فى التوزيع الاقليمى . . . ويتميز كل قسم من تلك الاقسام التى تنقسم إليها البدنة الانقسامية بأنه يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال دون أن يمنعه ذلك من أن يلتحم مع غيره من الاقسام ليكون الوحدة القرابية الكبيرة التى تتألف منه هو ومن عدد من الاقسام ليكون الوحدة القرابية الكبيرة التى تتألف منه هو ومن عدد من الاقسام الاخرى المماثلة له . . . وهذه الخاصة - التى تعرف بالانشقاق والالتحام - أهم خاصية تتميز بها البدنة الانقسامية وتوضح على وجه الخصوص فى المواقف السياسية التى تعكس ديناميكية البدنة الانقسامية حيث يحتفظ كل قسم من أقسام البدنة باستقلاله الخاص فى مواقف سياسية معينة واندماجه مع ما يماثله من الاقسام التى تنتمى جميعها إلى بدنة معينة فى وحدة متكاملة ومتناسكة فى مواقف سياسية أخرى . وعلى هذا الأساس كان لمفهوم البدنة الانقسامية ناحيته السياسية التى تتميزها عن غيرها من البدنات فالبدنة الانقسامية هى وحدة اقليمية واقتصادية وسياسية بل ودينية أيضاً بقدر ما هى وحدة قرابية (١) .

(١) أبو زيد - البناء الاجتماعى - الانساق (صفحات ٣٢٤ - ٣٢٩) .

وقد اعتبر كالندر Callender في دراسته لقرية دهيت التي أشرت إليها في الصحف السابقة أن القبيلة الكنزوية نسق يشابه لنسق البدنة الانقسامية . وتناول بالتحليل النسق في نفس الاطار الذي حددده ايفانز بريشارد في دراسته البدنة النورية . ويستخدم نفس المصطلحات الاربعية (يدبة كبرى وبدنة كبيرة ، وبدنه صغيرة ، وبدنه صفري) في الاشارة الى تقسيمات القبيلة الكنزوية . المهتاب . . وفي الواقع تكشف دراسة القبيلة الكنزوية أنها نمط انقسامى مغاير تماما عن نمط البدنة الانقسامية بل ويتضمن تحليل كالندر نواحي الاختلاف الجوهري بين القبيلة الكنزوية والبدنة الانقسامية على الرغم من اعتباره القبيلة الكنزوية بدنة انقسامية .

فالقبيلة في المجتمع النوبى تنقسم الى عدد من البيوت التي ينقسم كل بيت منها الى عدد من البيوت الفرعية (استخدم لفظ فرعى للتمييز بينه وبين البيت الاكبر الذى انفصل عنه) التي تنقسم بدورها الى عدد من الاولاد . .

ولكن إذا اتخذت عملية الانقسام على هذه الصورة فإنها تخفى حقيقة هذه العملية ذاتها وتقسيمات القبيلة - وخاصة البيت - ووضع كل قسم منها بالنسبة للآخر .

فعملية الانقسام لا تتم داخل اطار جامد ثابت وعلى فترات محددة مرسومة أو كل بضعة أجيال وإنما هو اطار متغير غير ثابت يعكس تغير الاقسام القبيلة المستمر خلال الزمن والتفاعل القائم بينها الذى يسفر فى النهاية عن تغيرات هامة تترك أثارا على البناء القبلى بحيث يمكن القول أنه إذا درست القبيلة النوبية فى النوبة الاصلية . ثم أعيد دراستها بعد فترة طويلة من الزمن سوف تكون النتيجة مختلفة عن تلك التى حصل عليها الباحث فى الدراسة السابقة . ويرجع ذلك الى سببين أساسيين هما ظهور بعض الاقسام عن طريق الانفصال من القبيلة واحتواء قسم لقسم آخر نتيجة للإقامة الدائمة المستمرة فى النجع الواحد والزواج بين أفرادها . فقد كان الانتقال من نجع الى نجع آخر والإقامة الدائمة فيه يؤدي إلى ظهور جماعة

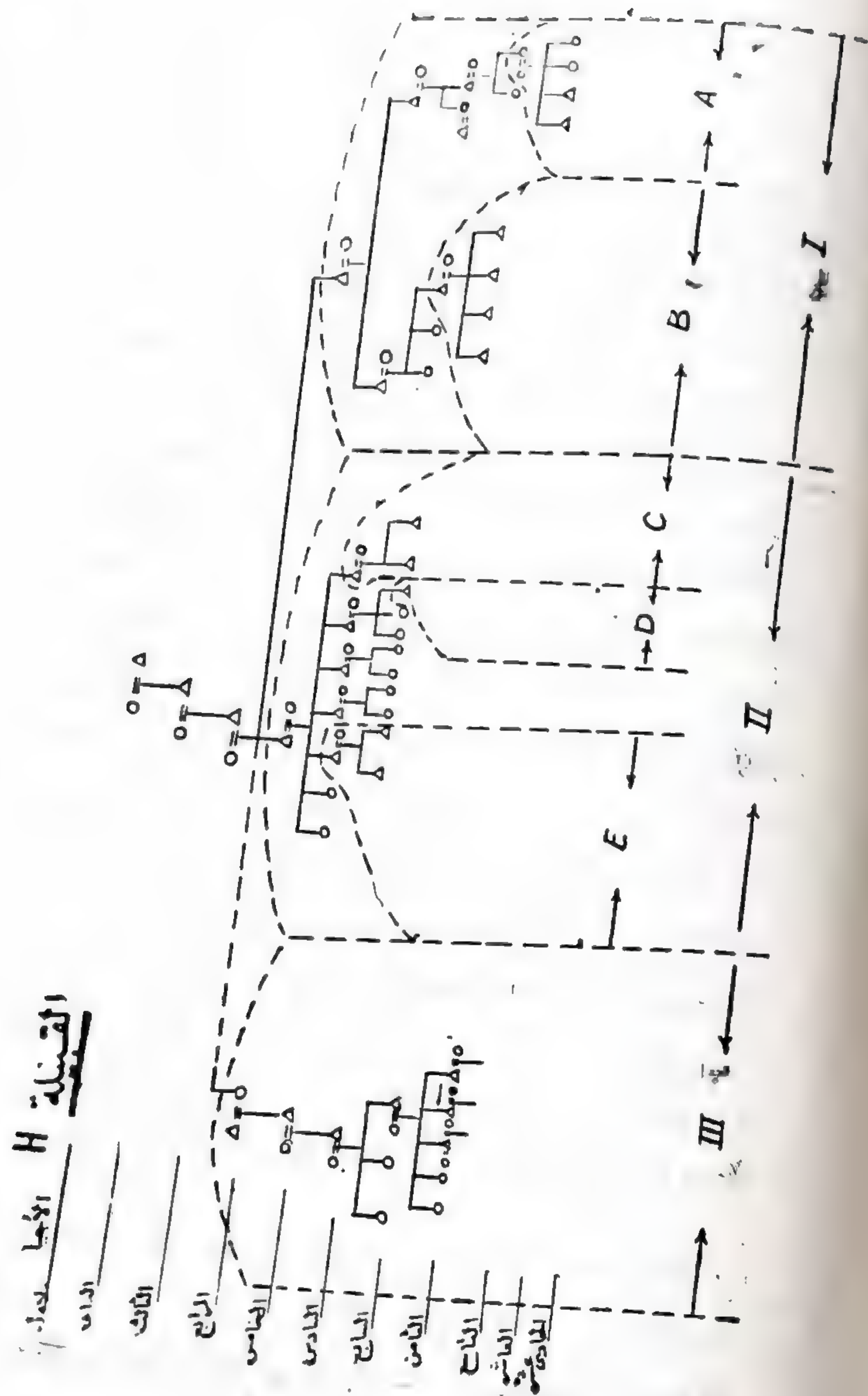
قراية تنمو وتكبر لتصبح بيتا مستقلا ومنفصلا عن الجماعة القراية الاصلية وتحمل اسم مؤسسها المباشر ويسقط اسم مؤسس الجماعة الاصلية وإن كان هذا لا يعنى عدم معرفة أفرادها انتماءهم القبلى فهم يدركون أن جماعتهم تؤلف أحد أقسام القبيلة التى ينتمون إليها . فاندادية والمالكاب مثلا (بقرية المالكى العربية) يؤلفان جماعتين قرايتين انفصلا عن الرهيطاب التى احتفظت باسمها (اسم مؤسس القبيلة) وتكون كل من الداوية والمالكاب جماعتين مستقلتين ومتمايزتين إلى حد كبير ومتساويتين مع الرهيطاب على الرغم من ادراك أفراد الجماعات الثلاثة الانتماء القبلى الواحد المشترك وانفصال كل من الداودة والمالكاب عن الرهيطاب . ويعكس تقسيم الالتزامات الاجتماعية إلى ثلاثة أجزاء متساوية تلك المساواة بين الجماعات الثلاثة . وينطبق هذا أيضا على الجاسراب بقرية الجنينة والشباك النوبية . فعلى الرغم من انفصالها عن قبيلة الصغراب (صغراكرام باشا هو اسم مؤسس القبيلة) ، فقد استقلت الجاسراب عن الصغراب مكونة جماعة قراية تعرف باسم مؤسسها المباشر وهو جاسر فى حين احتفظت الصغراب باسمها . فقد أدى ذلك إلى أن تظهر الجاسراب كقبيلة مستقلة عن الصغراب التى انفصلت عنها . وعلى الرغم من هذا الانفصال والاستقلال الذى يؤدي إلى التمايز الداخلى للقبيلة ككل . فهى تظهر كوحدة كلية فى علاقة أفراد كل وحدة من تلك الوحدات بأفراد القبائل الاخرى وخاصة فى المواقف السياسية وينظر إليها باعتبارها أفرادها أعضاء وحدة كلية .

وقد أدى هذا الانفصال إلى اعتبار مؤسسى مثل هذه الوحدات أخوة أبناء السلف الواحد أو أبناء أحد أبنائه . ويحدث هذا كلما ازدادت أعماق البيوت . ولا ينطبق على مؤسسى البيوت الكبرى فحسب وإنما ينطبق أيضا على مؤسسى البيوت الفرعية . فمن الصعب على النوبيين تتبع أنسابهم إلى أعلى من مؤسسى البيوت إلى سلف القبيلة بكل دقة . فالقاعدة العامة عندهم هى اعتبار مؤسسى البيوت الممتدة فى الماضى أخوة أبناء السلف الواحد الامر الذى لا يظهر العلاقات للقراية الحقيقية فيما بين كل واحد منهم والآخر ودرجة هذه العلاقات .

ويتمثل ذلك بالنسبة لمؤسى الاولاد بحيث تكشف عما قد حدث في مستويات الانحدار الجينولوجى العليا للقبيلة . فالانحدار الجينولوجى للقبيلة II (إحدى القبائل المقيمة بقرية المالكي العربية) يشير إلى أن بعضاً منهم أخوة كما هو الحال بالنسبة للوحدتين C, E من البيت . III . والبعض الآخر ليسوا أخوة وإنما ينتمون إلى جيلين متتاليين (أو إلى الجيل الثاني النازل من جيل مؤسس الاولاد بالنسبة لقبائل أخرى) كما هو واضح من الانحدار والجينولوجى للبيت المحمداب من قبيلة أغا حسين المقيمة في قرية الجنينة والشباك .

لذلك يختلف عمق أولاد عن أخرى نتيجة لإنتهاء مؤسسيها إلى جيلين متتاليين أو أكثر أو نتيجة للانتقال والاقامة في نجع آخر . مثال ذلك أن أولاد سعد من قبيلة الرهيطاب بقرية المالكي يبلغ عمقها ثلاثة أجيال لإنتقال سعد من النجع الذي تقيم فيه القبيلة التي ينتمى إليها إلى نجع العبداب بحري . ونتيجة لإختلاف أعماق الاولاد تختلف العلاقات بين أفراد أولاد وأخرى على أساس إختلاف درجة القرابة بين مؤسسيها . فالعلاقات بين أفراد الجماعتين اللتين يسكنون مؤسسيهما أخوة أقوى من العلاقات بين أفراد الجماعتين اللتين يسكنون مؤسسيهما أبناء عمومة . وتمكس ذلك وحدة نصيبهم من الملكية الزراعية فضلاً عن الاقامة المشتركة في نجع واحد . ومثال ذلك الاولاد B والاولاد C من بيت المحمداب (قبيلة أغا حسين) فملكية أفرادهما سدس ملكية الأرض الزراعية للقبيلة ويقيم أفرادها في نجع وادي سلطان في حين يقيم أفراد الاولاد الأخرى في نجع البستان ونجع الخليلية .

ويشير هذا كله إلى أنه في الوقت الذي تنمو فيه القبيلة بظهور أجيال جديدة تحدث عملية أخرى في مستوى الاجيال العليا من الانحدار الجينولوجى للقبيلة . وهذه العملية هي إدماج عدد من الاجيال المتعاقبة في جيل واحد وهي الاجيال التي ينتمى إليها مؤسس البيوت بحيث يظهرون كأخوة أبناء السلف الواحد .



ويساعد ذلك على المحافظة على وحدة القبيلة . فإزدیاد نمو البيت وتعرضه للانقسام واتخاذ شكل القبيلة وتسميته بالاسم المباشر لمؤسسه، كما هو الحال بالنسبة للقبيلة، مما يوحي بأنه قبيلة مستقلة. تساعد على ضعف العلاقات بين أفرادها وبقية أفراد البيوت التي تتألف منها القبيلة . ففي مواجهة انفصال البيت وميله الشديد إلى الاستقلال يكون لا اعتبار مؤسسى البيوت أخوة دورهام في استمرار ترابط البيوت وبالتالي استمرار وحدة القبيلة ككل. وتعكس هذا القبائل الكنزية لأنها أكثر عمقا وامتدادا في الماضى عن القبائل العربية والنوبية لسبق حضور أسلافها إلى النوبة الأصلية . لذلك فالقبيلة العربية أقصر القبائل عمقا لأن أسلافها قد حضروا إلى المنطقة في فترة لاحقة عن أسلاف القبائل الأخرى . ويحدث أن يستمر البيت كوحدة دون أن يتعرض للانقسام بظهور أولاد نتيجة للانفصال عنه . فمن الانحدار الجينالوجى للقبيلة II يتضح أن البيت III لم يتعرض للانقسام وإنما استمر وحدة على عكس البيتين I و II . وبالمثل البيت الجودتلاب من قبيلة العيداب فلم ينقسم إلى عدد من الأولاد كما هو الحال بالنسبة للبيت الآخر . وإذا كانت مثل هذه الجماعة تعرف بالبيت ويشير إليها أعضاء القبيلة باستخدام التسمية الخاصة بالبيت فهو يرجع إلى عمقها الذى يحقق لها التماثل مع غيرها من البيوت على الرغم من أن مؤسسها — كما هو الحال بالنسبة للبيت III — لا ينتمى إلى الجيل الذى ينتمى إليه مؤسسوا البيتين الآخرين . ويرجع أيضا إلى الإطار الاقليمى للجماعة حيث يقيم أفرادها في نجع غير النجع الذى يقيم فيه البيتان الاخران .

أما فيما يتعلق بعملية احتواء قسم قبلى بقسم آخر فأننى سأتناول قبيلتين أحدهما عربية وهى قبيلة العيداب والأخرى نوبية وهى قبيلة أفا حسين مع الإشارة إلى القبيلة L و قبيلة المهناى التى درسها كالندر كشال للقبيلة الكنزية .

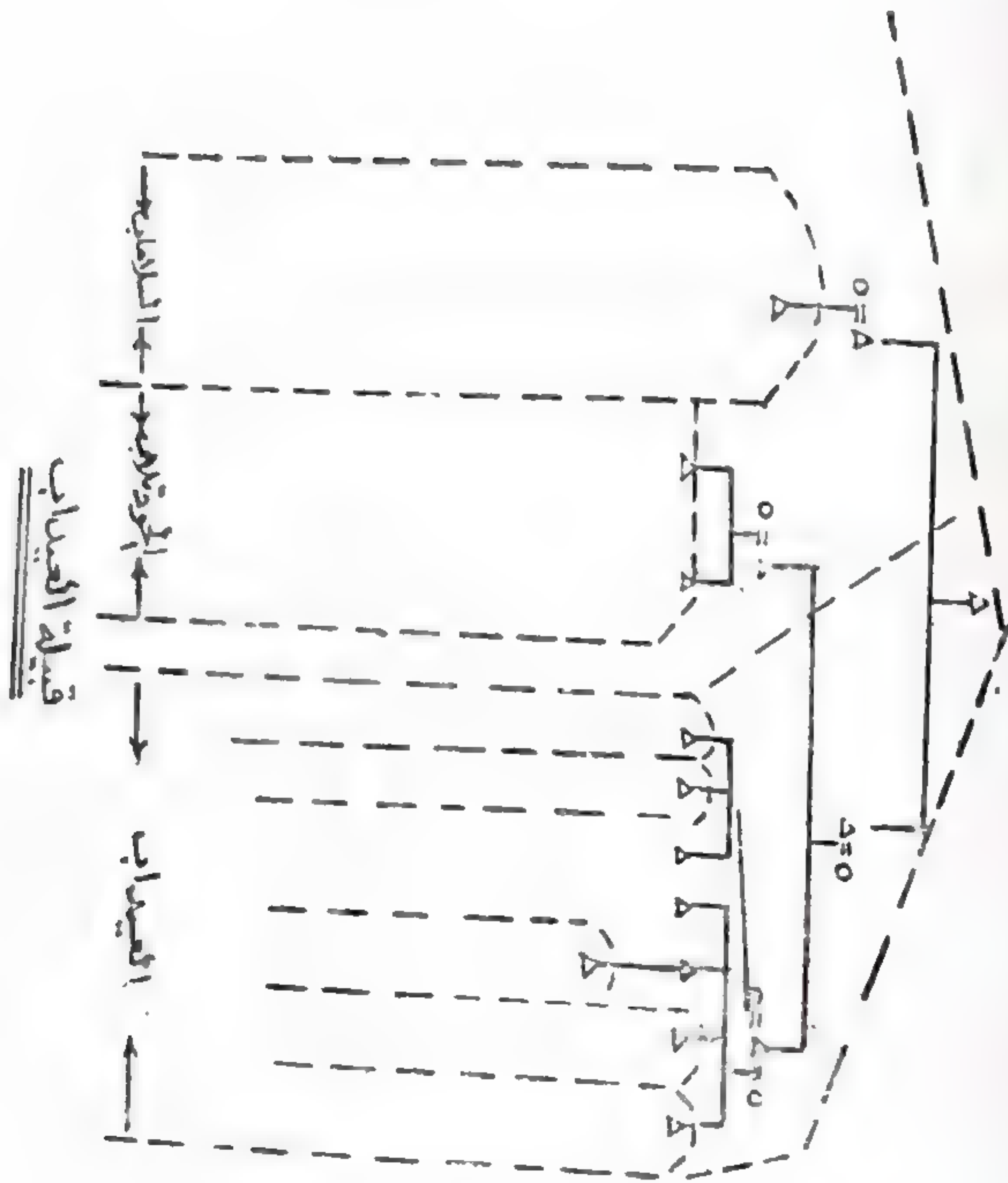
أولا : قبيلة العيداب

تعرضت العيداب للانقسام - فظهر قسمان هما السلاماب والجود تلاب في حين استمرت الجماعة تحمل نفس الاسم - العيداب كما هو واضح في الشكل التالي. فقد انتقل جودة الله إلى نجع الجبل في النوبة الأصلية حو جود نصيبه من الملكية الزراعية للجماعة وعرف النجع باسمه فيما بعد. وانتقل أحمد إلى نجع العيداب بحرى (وهو نجع الكراساب أصلا) عند زواجه من إحدى نساء الكراساب فتكونت الاسداب وأولاد ادريس. ثم تكونت ثلاثة جماعات هي أولاد زيدان في نجع البطحة وأولاد سليمان في نجع الكتوت والعزاماب في نجع العيداب بحرى ومؤسس هذه الجماعات الثلاثة أخوة غير أشقاء لاسدو ادريس من الزوجة الثانية التي تزوجها أبوهم أحد من نساء قرية الريقة. ويرجع إقامة العزاماب في نجع العيداب بحرى إلى مضامرة عزام المؤسس المباشر للعزاماب الاسداب وإقامته مع أقارب زوجته.

وبالإضافة إلى ذلك تكونت جماعة جديدة تعرف بالشراقوه نتيجة لزواج شرقاوى وهو من الأعراب عن مجتمع قرية المالكى من إحدى نساء الاسداب. لذلك كانت هذه الجماعة تقيم في نجع العيداب بحرى نجع الاسداب.

من هذا كله يتضح أن قبيلة العيداب تتألف من جماعات مترابط أفرادها عن طريق القرابة العاصبة بسلف القبيلة وأخرى يرتبط أفرادها بهذه الجماعات عن طريق الزواج والمضامرة. الأولى هي الجود تلاب والسلاماب والعيداب (الاسداب والعزاماب وأولاد زيدان وأولاد سليمان) والثانية هي البدارين والشراقوه.

ويتضح أن القبيلة قد انقسمت إلى ثلاثة بيوت نتيجة لتكوين الجود تلاب والسلاماب الذين سميا باسمي المؤسسين المباشرين لهما في حين استمرت بقية القبيلة تحتفظ باسم العيداب فتعتبر الجود تلاب وحدة قرابية مستقلة ومتميزة إلى حد كبير



خاصة وهي تؤلف وحدة إقليمية وهي إحدى البيوت الرئيسية للقبيلة وتتساوى مع العيذاب والسلاماب في الوقت الذي تنضم فيه مع العيذاب فيما يتعلق بتقسيم الملكية الزراعية التي تنقسم إلى جزئين متساويين أحدهما للسلاماب والآخر للجودتلاب والعيذاب .

ولا تشترك كل من البدارين والشراقوة في هذه الملكية على أساس عدم الإلتواء الأبوي .

أما فيما يتعلق بالالتزامات الاجتماعية للقبيلة ككل فإنها تنقسم إلى خمسة أقسام موزعة على جميع البيوت الجودتلاب والعيذاب والبدارين والشراقوة والسلاماب .

وقد ظهرت الأسداب والعزماماب كجماعتين مستقلتين ومتمايزتين ويتمثلان مرتبة البيت ويتساويان مع الجودتلاب والسلاماب . ويشير أعضاء القبيلة إليهما على أنهما بيتان إنقسمت إليهما العيذاب . ويرجع ذلك إلى زيادة عدد أعضاء كل منهما وظهور جماعات الأولاد داخل الأسداب على وجه الخصوص . ويضاف إلى ذلك ما كان متمتعاً به أسد . وُسس الأسداب من منزلة ومكانة اجتماعية عاليتين إستناداً إلى أنه أكبر الأبناء وما لديه من ثروة لإشتغاله بالتجارة إلى جانب الأراضي الزراعية التي انتقلت إليه وإلى أخيه أدريس من أقارب والدتهما الكراساب .

فعلى الرغم من انتماء أسد إلى جيل زيدان وسليمان باعتبارهما أبناء أحمد - كما هو واضح من الشكل السابق - وانتماء عزام إلى الجيل التالي لجيلهم فأولاد زيدان وأولاد سليمان لا يعتبران بيتين في مرتبة الأسداب والعزماماب وإنما يعتبران في مرتبة جماعات الأولاد التي تشمل عليهما الأسداب ويضاف إلى ذلك أن أعضاء القبيلة يعتبرون أولاد إدريس (آخر أسد) أعضاء في الأسداب

كما يعتبرون هم أنفسهم أعضاء فيها بالنسبة لعلاقتهم بأفراد الأسداب . وقد أدى الزواج والمصاهرة بين أفرادها وأقاربهم أعضاء أولاد ادريس إلى عدم ظهور أولاد ادريس كوحدة مستقلة قائمة بذاتها خاصة أنهم يعيشون في نفس النجع مع أفراد الأسداب . وقد أدى هذا كله إلى إحتواء الأسداب لأولاد ادريس . وقد ساعد على ذلك وجود كثير من الرجال خارج مجتمع القرية .

وعلى ذلك يتضح أن مركز الجماعة القرابية في بناء القبيلة غير ثابت من حيث أنها لا تظل في نفس المستوى الذي يجب أن تكون عليه في بناء القبيلة بالنسبة لغيرها من الوحدات القرابية تبعاً للانحدار الجينالوجي للقبيلة والجيل الذي ينتمي إليه مؤسسها باعتباره المحور الذي تم عنده انقسام الجماعة القرابية الأصلية بمعنى أن تلك الجماعة تكون مثلاً بيتاً فرعياً بالنسبة للبيت الأصلي الذي انفصلت عنه ، وبيتاً أصلياً بالنسبة للجماعة القرابية — الأولاد مثلاً — التي تنفصل عنها . ولكن يتضح أن الجماعة القرابية تصبح بيتاً لتكون في نفس مركز البيت الأصلي بالنسبة لجماعات أخرى تحتل نفس مركزها . وهذا ما يتضح بالنسبة للأسداب وأولاد زيدان وأولاد سليمان اللذين يمثلان نفس مركز كل من الأولاد التي تألف منهما الأسداب . كما يتضح أيضاً بالنسبة لنفس الأسداب وأولاد ادريس التي تحتويها الأسداب . ومن ناحية أخرى يصبح الأسداب بيتاً في نفس المركز الذي يكون عليه الجودتلاب والسلاماب .

وقد أشار إلى ذلك كالندر (١) بالنسبة لقبيلة الممناب . فالبيت الموكلاذاب — وهو أحد بيوت القبيلة الأربعة الرئيسية — ينقسم إلى أربعة بيوت فرعية (ويطلق عليها كالندربدات صغيرة Minor Lineage) هي

1— Callender, op., cit. pp. 16—18

البشيراب والاحمداب والمصطفاب والجاماب . فالمصطفاب تتألف من الجاشوراب البشيراب وغيرها من الجماعات اقرابية المماثلة لها (ويطلق عليها بدلات صغيرة Microlineages) . وقد ازدادت كل منهما وكبرت في الحجم وازدادت في الأهمية بحيث تحولت إلى بيتين فرعيين (minor lineage) . وقد ساعد على ذلك الزواج الداخلي لكل منهما (الزواج بين أبناء العمومة وأبناء الخولة) في حين لم تكبر وتنمو الجماعات الأخرى نتيجة لإنجاب الإناث وعدد قليل من الرجال وهجرة الرجال إلى المدينة والزواج الخارجي مما أدى إلى الميل إلى الإندماج مع الجاشوراب أو البشيراب .

وبالمثل بالنسبة للجاماب حيث ازدادت السعدلاب — إحدى الجماعات التي تتألف منها — في الحجم إلى أن إحتوت بعض الجماعات المماثلة لها وتحولت إلى بيت مماثل في المركز مع الجاماب وهو البيت الأصلي الذي تفرعت منه السعدلاب . بل ويعتبر بعض أعضاء القبيلة أفراد الجاماب من غير السعدلاب ينتمون إليها بحيث تلغى تماماً الجاماب . ويعتبر البعض الآخر أن السعدلاب ما تزال قسماً من أقسام الجاماب . وعلى الرغم من ذلك فالسعدلاب كما يقول كالندر سوف تصبح بيتاً فرعياً (minor lineage) مماثلاً في المركز والمنزلة مع البيوت الفرعية الأخرى التي يتألف منها البيت الأصلي الموكلاذاب أي مع البشيراب ، والاحمداب والمصطفاب . ويعطى كالندر مثلاً واضحاً آخر لذلك من البيت الغير جونااب الذي ازدادت فيه الشاوشاب (microlineage) في الحجم إلى أن أصبحت بيتاً فرعياً متساوياً في المركز والمنزلة مع الدياب البيت الفرعي الأصلي الذي تفرعت وانفصلت عنه . وهذا ما يفرض اعتبار أعضاء القبيلة دياب وشاويش المؤسسين المباشرين للبيتين أخوة نتيجة لعدم إمكان التمييز بين النسب بكل دقة إلى مؤسسي البيوت سواء البيوت الأصلية أو الفرعية كلها ازدادت الجماعة في النمو والكبر .

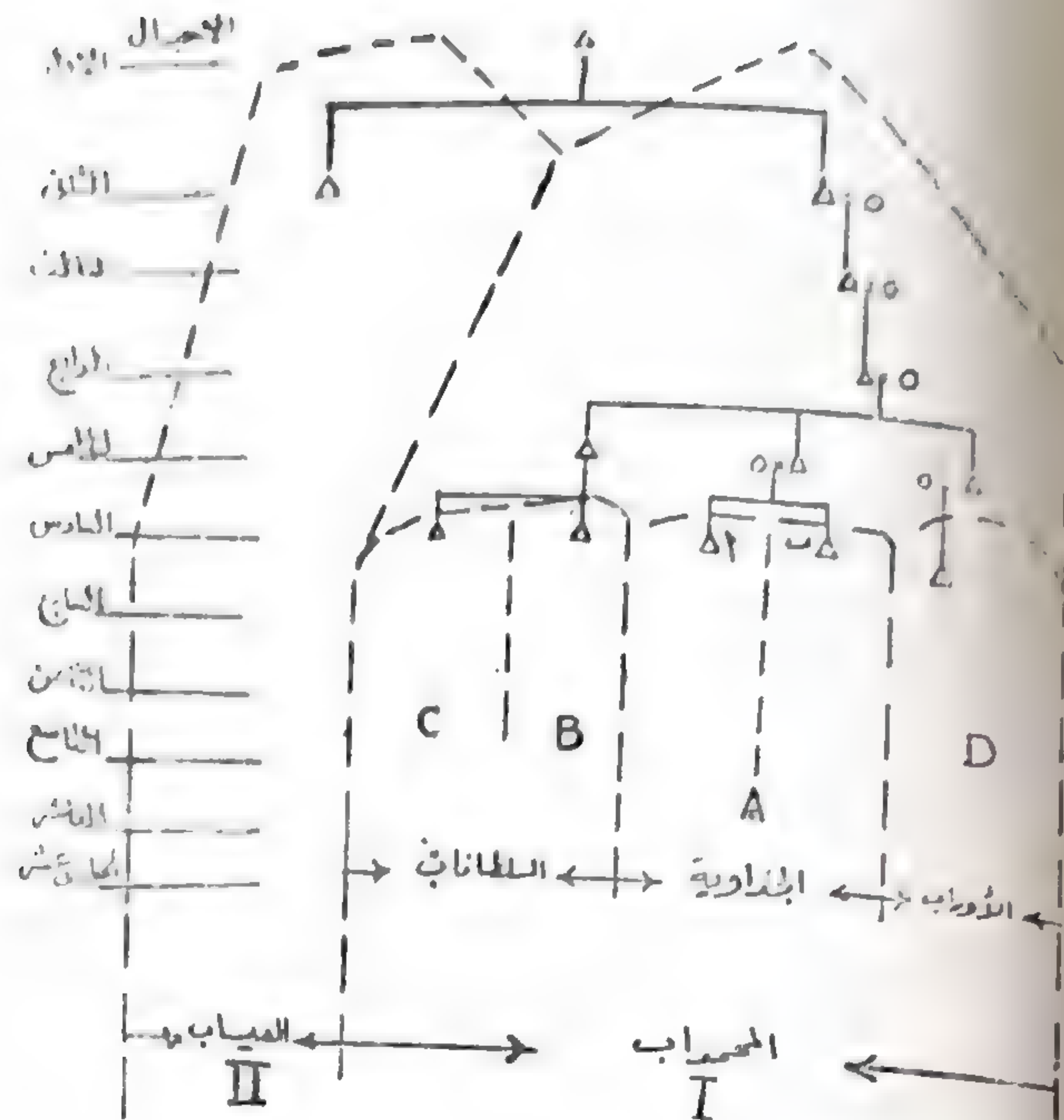
ويشير هذا كله إلى اختلاف جوهرى بين البنية الإنشائية والقبيلة النوية من حيث أن كل قسم في كل مرتبة من مراتب الانقسام مساوياً لغيره من الانقسام الأخرى في نفس المرتبة كما أنه يظل في نفس المرتبة التي عليها بحيث لا يمكن أن يتحول لكي يصبح مثلاً القسم الأصلي الذي هو أحد أقسامه وكان هو واضح بما سبق يتبين أن كالدرد قد تناول احتواء الجماعة القرابية لغيرها وتحولها إلى جماعة تحمل نفس المركز والمرتبة التي تمثلها الجماعة التي انفصلت عنها والتي هي أحد أجزائها. وهذا ما يتناقض مع إعتباره القبيلة النوية بنية إنشائية.

تاليا : قبيلة أغا حسين النوية :

تنقسم قبيلة أغا حسين إلى بيتين هما الحمداب والعيساب . ويذكر الأغا حبيب أنه يوجد بحيرية وادى حلفا بالسودان فرعان آخران للقبيلة ولا يوجد اتصال فيما بينهما . وأن مؤسس الفروع الأربعة أخوة أشقاء أبناء أغا حسين مؤسس القبيلة . وقد تزوج محمد مؤسس الحمداب من قبيلة المحس بالسودان وعاش مع أقارب زوجته إلى أن انتقل محمد حفيده إلى قرية الجنية والشباك في زيارة لأقاربه الأغا حبيب المقيمين في القرية وبعض القرى النوية الأخرى فاستقر في القرية بعد زواجه من إحدى نساء قبيلة الديبابة المقيمة بقرية توشكي . في حين كانت العيساب مقيمة أصلاً بقرية الجنية والشباك . ولا تحمل الجماعة التي تكونت اسم مؤسسها المباشر (محمد) وإنما تحمل اسم ابن أغا حسين (محمد) استناداً إلى مركزه السياسي حيث كان حاكماً لقبيلة المحس المقيمة في السودان.

والحمداب أكبر حجماً من العيساب لذلك سأتناول الحمداب للتعرف على عملية الانقسام التي تعرض لها مثلما تناولت البيت العيداب في القبيلة العربية متنادياً التكرار لتشابه بين بناء البيت الحمداب والعيساب .

يشمل ما ذكرت في الصناعات السابقة بالنسبة للعيداب والمهتاب في الحمداب



قبيلة أغا حسين

أيضا فيما يتعلق أولا بانقسام الجماعة القرابية إلى عدد من الأقسام نتيجة لتوزيع الأراضي الزراعية التي تملكها الجماعة ، وفيما يتعلق ثانيا بنمو أحد الأقسام القبلية وازدياد حجمه الأمر الذي يؤدي إلى احتوائه لقسم آخر أقل منه حجما ولكن مع اختلاف واضح بين هذه العملية بالنسبة للمحمداب عنها بالنسبة للعينداب والمهنا ب حيث لا يرتفع القسم إلى مرتبة أعلى منه . ويرجع ذلك إلى تعرض المحمداب للانقسام مرة واحدة فقط لعدم كثرة تفرعاته أو أقسامه . ومع ذلك يمكن القول بأن الاحتواء أو الادماج الكلي لجماعة قرابية داخل جماعة أخرى يتضمن بالفعل علو مركز ومرتبة تلك الجماعة عن غيرها من الجماعات المماثلة معها على أساس أن الاحتواء أو الادماج الكلي هو أحد العوامل الرئيسية لانتخاذ الجماعة المركز والمرتبة التي تعلو مركزها ومرتبتها الأصلية كما انضح من الصفحات السابقة ويعني ذلك أن بناء القبيلة النوبية يحمل نفس تلك الخاصية التي تتميز بها كل من القبيلة العربية والكزنية . ويرجع ذلك إلى الظروف العامة المتشابهة في المجتمعات الثلاثة وهي غياب كثير من الرجال خارج القرية والزواج الاندو جامي وقلة عدد الرجال الجماعة مع زيادة عدد نساءها اللاتي تزوج بعضهن رجالا من الجماعة الأخرى (أو من خارج القبيلة) مما يساعد على عملية الاحتواء .

فالمحمداب تنقسم إلى ثلاثة وحدات قرابية مستقلة . ومتمايزة كما هو واضح من الانحدار الجينالوجي للقبيلة . وهذه البيوت هي الاورواب والسلطاناب والجداووية فقد اندمجت أولاد خليل في السلطاناب نتيجة أولا للإقامة في نجع واحد هو نجع وادي سلطان وثانيا لصغر عدد أفراد أولاد خليل ، وقد ساعد على هذا الاندماج علاقة سلطان بخليل وهي علاقة الاخوة . وبالمثل اندمجت أولاد عواض في الجداووية لنفس هذه الأسباب ، ونتيجة أيضا لاستيلاء جداوى على نصيب أخيه من الأرض الزراعية نصيبها من ملكية المحمداب الزراعية لما كان متمتعا به جداوى من سلطة ونفوذ .

يتبين إذن مما سبق أن العلاقات بين وحدات القبيلة متغيرة كلما ازداد عمق

القبيلة . فالقسم القبلي الذي يعتبر وحدة متميزة من وحدات القبيلة والذي تتحدد علاقته بغيره من الأقسام تبعاً للانحدار الجينالوجي يفقد وحدته وظهوره كقسم من الأقسام القبلية لاحتواء قسم آخر له واندماجه داخله خلال الزمن في حين لا يتعرض قسم آخر لتلك العملية وإنما يستمر كوحدة .

وقد أظهر هذا كله ما يحدث بالنسبة للجماعات في إطار المستويات السفلى من الانحدار الجينالوجي مما يشير إلى ما حدث في المستويات العليا من الانحدار كلما ازداد عمق القبيلة والذي تظهره على وجه الخصوص القبيلة الكنزية لأنها تمتددة في الزمن الماضي عن القبائل العربية والنوبية . ويرجع ذلك الاحتواء والاندماج إلى الإقامة الدائمة في النجع والملكية الزراعية التي تقع داخل حدوده والتي أدت إلى استقرار النوبيين وعدم انتقال الجماعات من مكان لآخر نتيجة للظروف البيئية التي لا تشجع النوبيين إلى الانتقال بعيداً عن النهر لوجود الصحراء القاحلة . يضاف إلى ذلك الدور الذي تؤديه القرابة الإيمومية باعتبارها تساعد على عملية الاحتواء .

ولم تحدث هذه العملية بالنسبة للقسم القبلي الذي ينتمي أفرادُه إلى القبيلة عن طريق زوجة مؤسسه العاصية لسلف القبيلة . فقد احتفظ هذا القسم باستقلاله وتميزه كوحدة . وتعتبر العلاقة البنائية بينه وبين بقية أقسام القبيلة أكثر العلاقات اتساعاً بين تلك الأقسام . فعدد حالات الزواج بين أفرادِه وبقية أعضاء القبيلة أقل بكثير عن عدد حالاته بين أعضاء الأقسام القبلية الأخرى . ولا يحدث أن يكون رئيس القبيلة من بين أعضائه ، كما لا يكون لهم حقوق في ملكية القبيلة الزراعية وملكيتها من أشجار النخيل .

الفصل العاشر

الزواج

في المجتمع النوبي الزواج بين أبناء العمومة وبين أبناء الخزولة هما الشكلان المفضلان للزواج . ويعتبر النوبيون زواج الشاب من ابنة عمه التزاماً خلقياً^(١) .

فالشباب عندما يريد أن يتزوج ، يختار عروسه من بين بنات أعمامه إن لم تكن إحداهن في الأصل ، محمية ، عليه بمن الاتفاق بين والده وعمه (والد الفتاة) أثناء طفولتهما على زواجهما عند بلوغهما سن الزواج (أقل من ١٧ عاماً بالنسبة للفتاة وأقل من ٢٢ عاماً بالنسبة للفتى) ويعني ذلك أن الخطوبة تتم منذ الطفولة (وتعرف بالسماية) بحيث يعرف الفتى والفتاة جميع أفراد المجتمع المحلي قرين كل منهما مستقبلاً . ويتضح ذلك في عدم تقدم أحد الشباب سواء من الأقارب أو من غير الأقارب إلى والد الفتاة ليطلبها زوجة له . فإن مجرد وجود ابن العم يحول دون ذلك الطلب سواء كان مقبلاً في القرية أو خارجها حيث يتوقع الجميع أن يحجب طلبهم بالرفض . وفي كثير من الأحيان لا يجرأ أن يتقدم إلا في حالة التأكد من عدم رغبة ابن عمها في الزواج منها عندما يتأخر في طلبها وإبداء عدم رغبته لوالده الذي ينقلها إلى أخيه حتى يمكنه اختيار زوجها من بين المتقدمين للزواج منها .

والسماية ، لا تتضمن الالتزام بضرورة زواج الشاب من الفتاة المستمة حيث يمكنه التحرر منه واختيار غيرها عندما يبلغ سن الزواج .

فعلى الرغم من اعتبار الزواج بين أبناء العمومة التزاماً أخلاقياً ، فاختيار

(١) يشتمل ذلك في النمل النوبي « غطى ماعوك قبل ما تغطى ماعون غبرك » فانه من المفروض أن يتزوج الشاب ابنة عمه حتى ولو كانت بها عاهة جسمية .

الشاب يرجع إليه فالأب يرغب في ابنة أخيه زوجة لابنه ، ويحاول اقناعه في الزواج منها إذا أراد الاقتران بغيرها حتى ولو كانت إحدى الفتيات العاصيات لسلف القبيلة التي ينتمي إليها ويلجأ إلى أقاربه العاصيين لاقناعه بخضوعه لرغبته. وإذا فشلت محاولاته ينقل إلى أخيه عدم رغبة ابنه في الزواج من ابنته. ويكشف عن محاولاته بالاشتراك مع أقاربه لاقناعه بالزواج منها حتى لا يؤثر ذلك في العلاقات بينها خاصة وأن والد الفتاة لا يمكنه التصرف في أمر زواجها إلا عندما يتأكد باختيار ابن أخيه زوجة أخرى غير ابنته. فزواج الفتاة ليس أمراً يتعاق بأبيها شخصياً وله حرية التصرف في اختيار زوجها من المتقدمين للاقتران بها، وإنما يتعلق أيضاً بأخوته وأخوة والديها، ويشاركونه الحق في هذا الاختيار بحيث يهددون له إذا وافق على زواجها من شخص غير أحد الأقارب الذين يحتم العرف على أن تزوج منه إذا كانت لديه الرغبة في الاقتران بها. فهي زوجة لابن عمها أو لأكما أشرت إلى ذلك حتى ولو لم تكن مسمية ، عليه ، فالسماية ، معترف بها ضمناً حتى ولو لم يعلن عنها صراحة أثناء طفولتهما. وهي زوجة لابن خالها أو خالتها ثانياً في حالة عدم وجود ابن العم أو لعدم رغبة ابن العم الموجود في الزواج منها بل ويفضل عن ابن العممة ويتمثل ذلك في عدم اعتراض الخال على زواجها من ابن عمها واعتراضه على زواجها من غيره حتى ولو كان من أقاربها العاصيين (ابن عم من الدرجة الثانية أو الثالثة) ووقوفه ضد هذا الزواج إذا كان ابنه أو ابن أخته لديه الرغبة في الزواج منها .

لذلك يعرض والد الفتاة طلب من تقدم إليه بطلب الزواج من ابنته على أخوته وأقاربه العاصيين وعلى الخال والحالة ويرسل خطبات إلى من يعملون منهم في المدن لا لغرض التعرف على موافقتهم أو عدم موافقتهم — وإن كانت تلك الموافقة ضرورية — وإنما لغرض أساسى هو وجود أحد الأقارب ممن لهم الحق في الزواج من ابنته ولديه الرغبة في الاقتران بها . ففي مثل هذه الحالة يرفض طلب المتقدم للزواج منها . فكثيراً يقف أقارب الفتاة من جهة الأب ومن

جهة الأم خاصة ضد زواجها من رجل سواء من الأقارب أو غير الأقارب، وبعد موافقة والدها على الزواج إذا كان هناك أحد هؤلاء الأقارب أو غير الأقارب وبعد موافقة والدها على الزواج إذا كان هناك أحد هؤلاء الأقارب الراغب في الاقتران بها حيث يتم فعلاً الزواج ودون اعتبار لرغبة أبيها وانفاقه مع الآخر ولا يقف أفراد المجتمع ضد هذا السلوك ، وإنما يؤيدونه وهذا ما حدث في قرية الأمير كاب وقرية أدندان لذلك يلجأ الأب التعرف على رغبات أقاربه قبل إبداء الرأى في طلب الزواج من ابنته . فانه يبدو وكأنه هناك تحديد دقيق لاختيار زوج الفتاة . ويستند هذا التحديد إلى درجة القرابة بين الفتاة وكل من المتقدمين للزواج منها بحيث يختار منهم الأقرب في درجة القرابة .

ويرجع سبب رفض الابن في بعض الأحيان الامتثال لرغبة الأب إلى العمل في المدينة من ناحية ، وإلى رغبة الأم في زواج ابنها من ابنة أخيها أو أختها من ناحية أخرى فقد ساعد العمل في المدينة والاقامة فيها على شعور الابن بالاستقلال والانفصال عن عائلته ومجتمعه التقليدى ، وبالتالي ضعف قوة الالتزامات الاجتماعية التي تحدد سلوكه إذا كان مقيماً في القرية . وساعد على ذلك على وجه الخصوص مساعدة أقاربه اقتصادياً مما أتاح له فرصة اختيار زوجته وضعف سلطة الأب في اختياره . ويضاف إلى ذلك تأثير عمل الأب ، حيث أن غالبية الآباء مارسوا حياة المدينة . وكان له أثر هام في سلوكهم تجاه أبنائهم وعدم التمسك بضرورة خضوع أبنائهم لرغبتهم في اختيار زوجاتهم .

ففى الغالب يرضخ الابن المقيم في القرية لرغبة الأب واختياره للفتاة التي يقترن بها . فالاقامة الدائمة في القرية تؤثر في شدة استجابته للالتزامات الحلقية والاجتماعية وتوافق سلوكه مع ما تفرضه من أنماط سلوكية . ويساعد العامل الاقتصادى على اتمام زواج الابن من ابنة عمه وخضوعه لرغبة أبيه . فهو يعيش مع والده ، ويشاركه في العمل الزراعى أو ينتفع بالأرض الزراعية التي تملكها ، والاولاد ، أو البيت ، الذى ينتمى إليه . وهذا كله يساعد على تدعيم العلاقات

القرابية العاصبة مما يؤدي إلى خضوع الابن للالتزام الخلقى بالزواج من ابنة عمه خاصة أن زواجهما من خارج البيت أو القبيلة يتيح بمطالبتها بتخصيصها من ملكية أبيها في الأرض الزراعية الأمر الذي لا يرغب النوبيون عامة في حدوثه لعدم مشاركة قبيلة أخرى في ملكيتهم الزراعية. ويضاف إلى ذلك أيضا أن الأب يتكفل بمختلف الالتزامات المالية من مهر وهدايا وإقامة الولائم والحفلات بمناسبة الزواج. في حين يتولى الشاب الذي يعمل في المدينة مختلف نفقات وتكاليف زواجه دون مساعدة من أبيه وقد كان من الأسباب الهامة التي تدفع الشاب إلى الانتقال إلى المدينة هو العمل لغرض توفير النقود اللازمة للزواج.

ويرجع في كثير من الأحيان سبب الرفض إلى غبة الابن في الزواج من ابنة الخال أو ابنة الخالة ويرجع ذلك إلى سلطة الأم وسيطرتها على ابنها وشدة تأثيرها عليه واستجابة الابن لرغبتها.

وفيما يتعلق بالزواج من غير ابنة العم، يذكر النوبيون أن اختيار الشاب لزوجته يتبع تدرج انتمائه القرابي إلى سيف القبيلة. ينحصر الاختيار أولا في الأولاد ثم البيت الذي ينتمي إليه ثم القبيلة ككل. لذلك فالنوبيون يذكرون أن الزواج السائد في مجتمعهم هو الزواج بين أبناء العمومة. ويرجع ذلك إلى استخدام المصطلح القرابي ابن العم بصورة عامة غير محددة.

ومن ناحية أخرى يرجع عدم إشارة النوبيين إلى الزواج بين أولاد الخؤولة إلى ما للعلاقة القرابية من جانب أمومي وآخر أبوي ويتمثل ذلك بشكل واضح في العلاقات القرابية الباشئة عن الزواج الإندوجامي.

وإذا كان النسب المزدوج يفرض الزواج من خارج القبيلة حتى يمكن الجمع بين النسب الأمومي والنسب الأبوي، فهو في الوقت ذاته يعطي الفرصة للشباب لمجال متسع من الاختيار للفتاة التي يرغب في الاقتران بها دون أن يقابل بالاعتراض من جانب أمه أو أبيه ودون أن يؤدي زواجه إلى غضب أقاربه من جهة أبيه

ومن جهة أمه وأقصد بذلك الجماعتين القرابيتين — جماعة أبو الأم وجماعة أم الأب. فكما يقول ليتش Leach أن نظام النسب المزدوج يعطي فرصة للشخص لاستغلال النظام لصالحه حيث لا يخضع سلوكه لأنماط محددة للسلوك كما هو الحال بالنسبة لنظام النسب الأبوي ونظام النسب الأمومي. وذلك لوجود الجماعتين المشار إليهما اللتين يعطى لهما كل من أبيه وأمه كثيرا من الأهمية تبعاً للنظام ذاته (١).

ويتضح ذلك في عدم اعتراض الآباء والأمهات على اختيار أبنائهم وخاصة الذين يعملون في المدن من خارج قبائلهم ولكن لابد وأن يكون الاختيار ومن فتيات القرية سواء المقيمات فيها أو في المدينة. ففي هذه الحالة لابد وأن تكون هناك علاقة قرابية بين الجماعتين المتصاهرتين.

وعلى ذلك فإن ما يذكره النوبيون عن الزواج بين الأقارب واختيار الشاب لزوجته من بين بنات أعمامه يخفى على إطلاقه وعموميته حقيقة الزواج والعلاقات القرابية الحقيقية بين الأزواج والزوجات وطبيعة النسق القرابي وكيفية المزاوجة بين القرابة العاصبة والقرابة الأمومية. وأكثر من ذلك يخفى أهمية الدور الذي تؤديه روابط المتصاهرة بين الأقارب في العلاقات بين الجماعات المتصاهرة ودورها في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وبالتالي في تماسك المجتمع المحلي. فالزواج يعكس بصورة واضحة النسب المزدوج وكيفية التوفيق بين العلاقات الأبوية والعلاقات الأمومية حيث أنه يبدو وكأنه يوجد نوع من التحديد الدقيق لاختيار والد ووالدة الشاب لزوجته من بين أقارب أبيه وأقارب أمه.

ولا يمكن الكشف عن هذا كله إلا عن طريق تتبع حالات الزواج بين الأقارب الذين ينتمون إلى عدد من الأجيال المتتالية. ويعني ذلك تتبع الزواج

1 — Leach, Edmund, "On certain unconsidered Aspects of Double Descent Systems, .. in, *Man*, 1962. PP. 130-134

والمصاهرة لأفراد القبيلة الواحدة . وقد اخترنا لذلك ثلاث قبائل وهى نفس القبائل التى تناولتها فيما سبق . وسوف ينحصر التحليل بالنسبة لقبيلتين منهم على أحد بيوتها دون بقية البيوت التى تتألف منها القبيلة . وذلك لأن ما يظهره البيت فيما يتعلق بالزواج والمصاهرة مشابه تماما كما هو الحال أيضا بالنسبة للقبيلة النوبية عامة . أما بالنسبة للقبيلة الثالثة فسوف نتناولها ككل لصغر حجمها (١) .

أولا القبيلة II

تتألف من ثلاث بيوت هى I, II, III كما يتضح من الانحدار الجينالوجى للقبيلة . ومؤسس البيت III من سكان إحدى قرى صعيد مصر . وقد حضر مع مؤسس القبيلة ، وعاش معه فى القرية وتزوج إحدى نساء النوبة من قرية من قرى النوبيين . فلا تربط القرابة العاصبة زوجته بسلف القبيلة كما هو الحال بالنسبة لغالبية زوجات الرجال الأعراب الذين صاهروا القبائل واكتسبوا الانتماء القبلى كما ذكرنا فيما سبق . فقد اكتسب أفراد هذا البيت انتماءهم إلى القبيلة استنادا إلى ارتباط مؤسسه بسلف القبيلة واعتماده عليه فى معيشته .

ويتكون البيت I من اثنين من الأولاد B, A والبيت II من الأولاد E, B, C فى حين استمر البيت III وحدة دون أن يتعرض للانقسام .

وكانت القبيلة متمركزة الإقامة فى نجمين من نجوع القرية ، البيتان II, I فى أحدهما والبيت الثالث فى النجع الآخر .

ويتبع حالات الزواج فى القبيلة كما تظهر على الانحدار الجينالوجى يتبين أن عددها ١٩٥ حالة يبلغ عدد حالات الزواج الداخلى ١٠٣ حالة بنسبة ٥٢.٥٪ منها ٣٣ حالة زواج بين أولاد العمومة المتوازنة و ٢٥ حالة زواج من داخل

(١) ينظر إلى الانحدار الجينالوجى لكل قبيلة وكذلك للجداول الخاصة بالزواج بالملحق

كل جماعة من الأولاد موزعة عليها ، كما يتضح من الجدول رقم (١) و ٤٥ حالة أخرى موزعة ما بين الأولاد كما يتبين من الجدول رقم (١) .

ويبلغ عدد حالات الزواج الخارجى للقبيلة ٩٢ حالة بنسبة ٤٧٪ منها ٦٦ من القبائل المقيمة بالقرية و ٥ حالات من النوبيات وحالة واحدة من الكنوز و ١٨ حالة من المدن كما يتضح من الجدولين رقم (٢) و (٤) ويضاف إليها حالتان من القبيلة ع فى الجيل الخامس من البيت .

ثانيا : قبيلة العيداب

ذكرنا عندما تناولت بناء القبيلة أن قبيلة العيداب تتألف من السلاماب والبدارين والشرافوة والجودتلاب والبيت العيداب الذى استمر حاملا نفس اسم القبيلة . وتبين عدم إلتواء أفراد كل من البدارين والشرافوة إلى سلف القبيلة . وكان أفراد القبيلة مقيمين فى أربعة نجوع من قرية المالكي بالإضافة إلى نجع البدارين الذى يقيم فيه أفراد هذه الجماعة .

وستتناول فيما يلى أحد بيوت القبيلة فيما يتعلق بالزواج والمصاهرة وهو البيت الذى استمر حاملا اسم العيداب . ويتألف من خمس من الأولاد هى ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، وسنرمز إلى الجودتلاب والسلاماب البدارين والشرافوة بالرموز g, x, y, h على التوالى . أما بقية القبائل والقرى فهى تحمل الرموز المشار إليها فى الجدول بالانحدار الجينالوجى للبيت .

ويتتبع حالات الزواج فى البيت كما تظهر على الانحدار الجينالوجى ، يتبين أن عددها ٢٤١ حالة يبلغ عدد حالات الزواج الداخلى ١٢٥ حالة بنسبة ٥١.٥٪ منها ٢٨ حالة زواج بين أولاد العمومة المتوازنة و ٥٢ حالة زواج من داخل كل جماعة من جماعات الأولاد موزعة عليها كما يتضح من الجدول رقم (٥) و ٤٥ حالة أخرى موزعة ما بين الأولاد كما يتبين من الجدول رقم (٦)

بالإضافة إلى حالتين للزواج الخاصتين بالجماعة أبو زيد (أصغر هذه الجماعة ولعدم إعتبارها أولاد من جانب أفراد القبيلة فضلا عن احتواء أحد الأولاد لها).

ويبلغ عدد حالات الزواج من البيوت الأخرى التي تتألف منها القبيلة ١٢ حالة موزعة عليها كما هو واضح من الجدول رقم (٧).

ويبلغ عدد حالات الزواج الخارجي للبيت من القبائل المقيمة في القرية ومن المدن والقرى الأخرى ١٠١ حالة بنسبة ٤٣.٢٪ من مجموع عدد حالات الزواج الكلي للبيت، منها ٦٤ حالة من الزواج من القبائل المقيمة في القرية و ٢٧ من القرى الأخرى والمدن كما يتبين من الجدولين (٨) و (٩). ويضاف إلى ذلك حالتين من النوبيين وحالة واحدة من قبيلة من قبائل القرية بالنسبة لجماعة أبو زيد.

ثالثا : قبيلة أغا حسين

تألف القبيلة من بيتين هما الحمداب I والعيساب II. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن مؤسسها كان حاكما لبلاد النوبة. وكانت متمركزة الإقامة في ثلاثة نجوع من قرية الجنينة والشباك. وسوف نتناول الحمداب الذي يتألف من ثلاثة من الأولاد هي A, B, C. ويتبع حالات الزواج كما تظهر على الانحدار الجينالوجي، يتضح أن عددها ٧٢ حالة منها ٥ حالات زواج بين أبناء العمومة المتوازية و ٨ حالات زواج بين جماعات الأولاد الثلاثة و ٧ حالات زواج من داخل كل جماعة من هذه الجماعات كما يتضح من الجدول رقم (١٠) و (١٠). حالات من البيت الآخر II و ١٦ حالة زواج خارجي من القبائل المقيمة في القرية و ٢٦ حالة من بعض القرى الأخرى ومن السكوني والمدن المصرية ومن العرب النوبيين (غير عرب العليقات) كما يتبين من الجدولين رقم (١١) و (١٢).

وتكشف جميع التعبيرات العددية السابقة النقاط التالية. وسوف نتناول كل من البيوت الثلاثة التي تشتمل عليها القبيلة H على حدة عند المقارنة بينها وبين البيتين العيداب والحمداب لكي تقوم المقارنة بين وحدات قرابته متشابهة، وأن كانت النتائج التي تظهرها التعبيرات العددية الخاصة بالقبيلة والبيتين العيداب والحمداب مطابقة تماما إذا نظر إلى القبيلة H ككل. وهذا هو الغرض من تناول هذه القبيلة ككل فيما يتعلق بالزواج والمصاهرة ولكي تكون مثالا للقبيلة في المجتمع النوبي.

أولاً : ليس الزواج بين أبناء العمومة المتوازية الزواج السائد في المجتمع النوبي. وإذا كان النوبيون يذكرون عكس ذلك، فإنه يرجع إلى إستخدامهم مصطلح (ابن العم) في الإشارة إلى غير ابن العم من الأقارب العاصيين. ويعتبرون زواج الرجل من إحدى إناث الأولاد أو البيت الذي ينتمي إليه زواجا بين أبناء العمومة. وما يؤكد هذا الاعتبار إرتفاع نسبة حالات الزواج من داخل البيت كما يتضح من الجدول رقم (١٣) أو من داخل القبيلة حيث يبلغ ٥٢.٨٪ بالنسبة للقبيلة H. (يشتمل الجدول رقم (١٣) على الزواج من المدن والقرى الأخرى).

ويتبين من الجدول رقم (١٣) أن الزواج بين أبناء العمومة المتوازية أقل نسبة من حالات الزواج فيما عدل البيت I من القبيلة H والبيت العيداب حيث يشكل الزواج من القبيلة - خارج البيت - في كل منهما أقل نسبة. ويرجع هذا الاختلاف إلى عدد حالات الزواج من ناحية وإلى عدد الأولاد التي يتألف منها البيت من ناحية أخرى. فبما هو واضح من الجدول رقم (١٣) يتمثل أكبر عدد لحالات الزواج في البيت العيداب، ثم يليه البيت I، كما يتكون العيداب من ٥ من الأولاد والبيت I من اثنين من الأولاد. فازدياد حجم الجماعة القرابية يؤدي إلى ازدياد عدد حالات الزواج الداخلي.

وبالتالى ازدياد حالات الزواج بين اولاد العمومة المتوازية . ويرتبط ذلك أصلا بازدياد النسب في المجتمع النوبي حيث يفرض أن تكون الجماعة القرابية اندوجامية واكسوجامية في الوقت ذاته حتى يمكن الجمع بين القرابة الأبوية والقرابة الأمومية في نظام واحد للنسب . لذلك فازدياد حجم البيت لا يؤدي إلى النقص الشديد في عدد حالات الزواج الخارجى وخاصة من القبائل المقيمة في القرية . وهذا ما يتمثل على وجه الخصوص في البيت القليل الحجم مثل البيت III والبيت المحمداب حيث يقل الزواج بين أبناء العمومة المتوازية والزواج بين أفراد البيت لكي يستمر الزواج من خارج القبيلة . ويشكل نسبة لا تقل كثيرا عن نسبة الزواج الداخل إن لم تكن تزيد عنه كما هو الحال في البيت III .

وينطبق هذا كله على القبيلة II ككل . فالزواج بين أبناء العمومة يشكل ١٦٩٩ / من مجموع عدد حالات الزواج ، كما يشكل الزواج من القبائل الأخرى المقيمة في القرية ٣٣٥٨ / .

ثانيا : تشير عامة النسب المثوية لحالات الزواج داخل كل من الأولاد التي يتألف منها كل بيت إلى أنها أكثر حالات الزواج من داخل البيت ومن داخل القبيلة . وبالمثل فيما يتعلق بالزواج من داخل البيت حيث تكون حالته أكثر من الزواج من خارج البيت في نطاق القبيلة كما يتبين من الجداول (١٤)، (١٥)، (١٦) . وتشير إلى وجود اختلاف عن ذلك بالنسبة الأولاد D من البيت العيداب حيث تزيد نسبة الزواج من داخل البيت عن الزواج من داخل الأولاد . وبالمثل تزيد نسبة حالات الزواج من الأولاد بالنسبة الأولاد E والأولاد B و G من البيت المحمداب . ويرجع هذا الاختلاف إلى قلة حجم الأولاد ، وبالتالي إلى النسب المزدوج الذي يفرض الزواج الأكسوجامى . فالأولاد C, D, E حالات

الزواج فيها أقل عددا من غيرهم من الأولاد في كل من بيوت القبيلة B ، والبيتين العيداب والمحمداب . وينطبق هذا أيضا على كل من البيوت بالنسبة للقبيلة II حيث حالات الزواج للبيت III أقل من البيت I والبيت II .

ويؤكد هذا كله ما ذكرنا فيما سبق عن كون جماعة الأولاد أكثر تماسكا من جماعة البيت أكثر تماسكا من القبيلة التي تنوفاً لإحدى جماعاتها . فعلايات الزواج داخل الأولاد أكثر من حالاته من خارجها في نطاق البيت . وهي تعمل على تقوية وتدعيم العلاقات القرابية العاصبة بخاق روابط المصاهرة بحيث يصبح الأقارب العاصبون أصهارا بعضهم لبعض فضلا عما يفرض على أقارب الزوجة من الالتزامات نحو زوجها من ناحية . وما تضيف روابط القرابة الأمومية من بعد على روابط القرابة الأبوية للأطفال الذين يأتون عن طريق هذا الزواج من ناحية أخرى . وهذا ما يعمل على شدة تماسك جماعة الأولاد لما للقرابة الأمومية من أهمية لا تقل عن القرابة الأبوية وما تفرضه من حقوق والتزامات للأقارب بعضهم تجاه البعض نتيجة لازدياد النسب .

ومن ناحية أخرى يساعد الزواج الداخلي — سواء للأولاد أو للبيت — على تدعيم وتقوية وتماسك الجماعة نتيجة لعدم انتقال جزء من الأرض الزراعية وعدد من أشجار النخيل إلى خارج الجماعة أو القبيلة في حالة الزواج من خارجها . فقد كانت المرأة وخاصة السكنية والعربية لا تحصل على نصيبها من ملكية أبيها تبعاً لقواعد الوراثة الإسلامية ، وإنما يقتصر تقسيم الملكية وتوزيعها على الذكور وفقا للانقسام الداخلي للبيت والقبيلة . فزواج الإناث خارج القبيلة يعطى الحق للزوج وأولاده بالمطالبة بنصيبها . ويعنى زواج الفتاة من داخل القبيلة الإحتفاظ بالأرض الزراعية دون انتقالها إلى خارج القبيلة . وينطبق هذا بالضرورة على الزواج داخل الأولاد خاصة . ويتضح من تتبع حالات الزواج بين الأجيال الثلاثة السفلى من الإتحاد الجينالوجي

لكل من القبيلة II والبيتين العيداب والمحمداب إزدیاد حالات الزواج الداخلي سواء بالنسبة للأولاد أو البيت أو القبيلة عما هو الحال في الاجيال الاخرى وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقبيلة II والبيت العيداب لتعرض الاراضى الزراعية وأشجار النخيل للفرق كما ذكرنا فيما سبق عن اراضى القرى العربية والكزبة. فعدم وجود الاراضى الزراعية الواسعة المساحة فضلا عن استخدام الاراضى لثلاثة أشهر من العام عندما تنحصر المياه عنها في هذه القرى قد أدى إلى التمسك بالأرض وبالتالي عدم إنتقالها عن طريق زواج الإناث إلى خارج القبيلة. في حين كان وجود الاراضى وخضوعها لعملية التبادل أو التهادى عند الزواج كما سوف نشير إلى ذلك عندما تناول موضوع المهر عاملا للزواج الخارجى وهذا ما يمثّل في الاجيال العليا من الإنحدار الجينالوجى حيث يسود الزواج من خارج القبيلة. أما بالنسبة للزواج في البيت المحمداب، فحالاته من داخل الأولاد أو البيت أقل من حالاته بالنسبة لبيوت القبيلة II والبيت العيداب نظراً لوجود الاراضى الزراعية التى أنشئت نتيجة لمشروع الرى الذى أقيم في قرية الجنينة والشباك والتي إختلفت ملكيتها عن ملكية الاراضى الزراعية الصيفية والتي أدت إلى توريث الفتاة تبعاً لقواعد الوراثة الإسلامية...

وإذا كانت حالات الزواج الداخلى بالنسبة للبيت في المحمداب أو في نطاق القبيلة لا تشير إلى إختلاف جوهري عن مثيلاتها في بيوت القبيلة II والبيت العيداب كما يتبين من الجداول السابقة فهو راجع إلى دور القرابة الامومية وإلى دور منزلة ومكانة القبيلة الاجتماعية حيث يكونا لهما دور هام في إختيار الزوجة.

وتشير حالات الزواج إلى ميل البيت إلى الاستقلال عن القبيلة حيث يزداد الزواج داخل البيت عن الزواج من خارجه في نطاق القبيلة خاصة وقد اتضح

فما سبق أن جماعة البيت كانت تقيم في تجمع خاص بالإضافة إلى وجود غالبية الاراضى الزراعية — إن لم يكن جميعها — ملكيتها داخل حدود هذا التجمع. ولكن على الرغم من قلة حالات الزواج بين أعضاء جماعة البيت وبقية بيوت القبيلة، فإن أهمية القرابة الامومية وما تفرضه من حقوق والتزامات تجاه الأقارب تعمل على تقوية العلاقات بين أعضاء البيوت وبالتالي على تدعيم تماسك القبيلة واستمراره. ويتضح ذلك على وجه الخصوص فيما يؤدي مثل هذا الزواج إلى مستوى العلاقات القرابية العاصبة البعيدة إلى مستوى القرابية.

ثالثاً: تربط روابط المصاهرة أفراد II وأفراد كل من البيتين العيداب والمحمداب بأفراد مختلف القبائل المقيمين في كل قرية كما يتضح من الجداول (١٧) (١٨)، (١٩).

كما يتضح أن حالات الزواج مختلفة من قبيلة لأخرى. فحالات الزواج بين أفراد القبيلة II من الذكور من اناث القبيلة ع أقل حالات الزواج الخارجى للقبيلة حيث تبلغ ثلاث حالات في حين تبلغ ١٦ حالة من قبيلة ج. بل وتختلف أيضاً بين كل من الأولاد وهذه القبائل فليست هناك حالة زواج واحدة بين A والقبيلتين س، ص وبين B والقبيلة ع وبين C والقبيلتين و، ص.

ويتضح أيضاً عدد حالات الزواج الخارجى لكل قبيلة من القبائل المقيمة بالقرية من القبيلة II. وبالمقارنة يتضح عدم تعادل هذه الحالات مع مثيلاتها II ويتضح أيضاً إزدیاد حالاته بين قبيلة أو قبيلتين كما هو الحال بالنسبة للقبيلتين ب، ج. وينطبق هذا على كل من البيت العيداب والبيت المحمداب.

ويرجع زيادة حالات الزواج الخارجى من قبيلة أو أكثر إلى تعادل وتماثل منزلة ومكانة القبيلة الاجتماعية مع هذه القبيلة أو غيرها. وهذا ما يكشف عن التباعد في العلاقات بين القبيلة وغيرها من القبائل المقيمة في القرية. فالبيت

العیداب مثلاً علاقات أفرادہ بأفراد القبيلة غ (الغالیاب) على درجة كبيرة من التباعد نظراً لما بينهم من تنافر وعداء انتقل إلى أعضاء كل منهما من الماضی نتيجة للنزاع حول أراضی الرعى . وبالمثل العلاقات بین العیداب وأفراد القبيلة ح (المحمداب) نتيجة لضعف منزلة ومكانة هذه القبيلة على أساس أنها غريبة ومن الجنوب (السودان) . وينطبق ذلك أيضاً على البيت المحمداب حيث تكشف حالات الزواج عن عدم وجود زواج بينه وبين ج (الجالاب) وحالة واحدة من د (القديما ب) على أساس أن أفرادهما من جماعة النوب التي تحتل منزلة ومكانة اجتماعية ضعيفة للغاية في المجتمع النوبي عامة . في حين تزداد حالات الزواج من قبيلة طوبشى وقبيلة صغراب اللتين من قبائل الكشاف . ومن ناحية أخرى تتكرر حالات الأجيال المتعاقبة نتيجة للزواج بين أولاد الخؤولة المتوازنة والمنقاطمة كما هو واضح من الانحدار الجينالوجی لكل من القبيلة II والعیداب والمحمداب فالزواج متكرر بین الأفراد الذين ينتمون إلى أجيال الأولاد B من القبيلة II السابع والثامن والتاسع والعاشر والقبائل ب، ح، س وبالمثل بالنسبة للمحمداب والعیداب حيث يتضح التكرار أيضاً : ويعمل ذلك على تماسك القبائل المتصاهرة نظراً لتحول علاقات المصاهرة إلى روابط قرابية فضلاً عن أهمية العلاقات الامومية .

وعلى الرغم من قلة عدد حالات الزواج بین القبيلة وقبائل معينة ، فإنها كقبيلة بالحد من قوة الانتماء القبلي الأبرى نظراً لما تفرضه المصاهرة من التزامات تجاه أزواج الإناث من ناحية ولطبيعة نظام النسب من ناحية أخرى . وعلى ذلك يعتبر الزواج الخارجی لكل قبيلة من القبائل المقيمة في القرية عاملاً لاستمرار نظام النسب المزدوج وشدة تماسك مجتمع القرية فعلى الرغم من الأبعاد المكانيّة بين النجوع في النوبة الأصلية ، فقد كانت علاقات المصاهرة وبالتالي الروابط الامومية تتعدى حدود النجع الاقليمية لكي تؤدي إلى التقارب الشديد في العلاقات بین أفراد القبائل .

رابعاً . ويتضح من الجدول رقم (٦) أن عدد حالات الزواج بالنسبة للأولاد د من الأولاد هـ من البيت العیداب تبلغ ٨ حالات في مقابل حالتين من دلاً ولاد هـ . ويتضح من الجدول (٧) ، (٨) ، (٩) قلة عدد حالات الزواج للجماعة د . ويتمثل في الأولاد د احتواء الأولاد هـ لها كما ذكرنا فيما سبق واتخاذهم (الاسداب) مرتبة البيت خاصة وأن أفراد هـ د مقيمون في نجع واحد . وقد ساعد على هذا الاحتواء أن مؤسس هـ ومؤسس د أخوة أشقاء .

ويتضح أيضاً التقارب الشديد في العلاقات بين د، ح، هـ حيث يزداد عدد حالات الزواج ما بين كل منها عما هو موجود فيما بين كل من أ، ب من ناحية ، وكل من د، ح، هـ من ناحية أخرى حيث لعلاقة الأخوة غير الأشقاء أثر في العلاقات فيما بينها . ويتضح تأثير الزواج والمصاهرة وبالتالي القرابة الامومية في التقارب الشديد بين كل من د، ح، هـ على الرغم من أن أبی مؤسس ح (عزام) تربطه علاقة الأخوة غير الأشقاء بمؤسس د، هـ مثل مؤسس أ، ب . فقد تزوج مؤسس ح إحدى إناث الأولاد هـ واستمر في الإقامة مع أقاربها كما تكررت حالات الزواج بين أفراد الأجيال المتعاقبة مما أدى إلى اختفاء أثر علاقة الأخوة غير الأشقاء التي تربط مؤسسها د، هـ . فالجماعات الثلاثة كانت مقيمة في نجع واحد هو نجع العیداب بحري . وبالمثل فيما يتعلق باحتواء الأولاد جداوى لأولاد عواض والأولاد سلطان لأولاد خليل من البيت المحمداب فقلة عدد أفراد أولاد عواض وزواج أفرادها من خارج القبيلة — كما يتضح من الانحدار الجينالوجی للبيت — أدى إلى احتواء أولاد جداوى لأولاد عواض . ويعتبرون أعضاء من الجداوية في علاقاتهم بأفراد القبائل الأخرى المقيمين في القرية . وينطبق هذا أيضاً على أولاد خليل حيث تحتويهم السلطاناب . وقد ساعد على ذلك كبر حجم كل من الجداوية والسلطاناب .

خامساً : يتبين من التعبيرات العددية الخاصة بالزواج من القرى أن حالاته لا تتعدى بضعة حالات قليلة بالنسبة لكل من القبيلة H والبيتين العیداب والمحمداب . ويشير ذلك إلى ما ذكرنا فيما سبق عن الضعف الشديد للزواج بين القرى إلى حد

انعدامه. وفي الواقع هذه الحالات القليلة للزواج من أخرى أو أكثر هي بين أفراد تقوم فيما بينهم علاقات قرابية أمومية أو أبوية أو روابط مصاهرة فيما بين القبيلة وأفراد القبيلة المقيمين في القرية الواحدة.

وفي القبيلة H لا توجد حالة زواج واحدة من قرية أخرى كما يتضح من الجدول رقم (٢٠). أما البيت العيداب، فإن تكرار حالات الزواج بين أفراد ينتمون إلى الأجيال العليا من الانحدار الجينالوجي وغيرهم من قريتي الريقة وكرسكو النوبيتين يرجع إلى العلاقات الأمومية كما تشير إلى ذلك حالات الزواج على الانحدار الجينالوجي للبيت. وهما يتعلق بالحالات الثلاث للزواج من قرية السنقاري العربية كما يتضح من الجدول رقم (٢١) فروابط المصاهرة تربط أفراد القبيلة و قبيلة العلياب المقيمة في قرية المالكى والتي كانت مقيمة أصلاً في قرية السنقاري مما أدى إلى ظهور هذه الحالات الثلاثة من الزواج. وتعتبر علاقات أفراد القبيلة العلياب بأفراد القبيلة العيداب على درجة كبيرة من التقارب عن علاقاتهم مع غيرهم من القبائل.

وقد ذكرنا فيما سبق إلى وجود جماعات قرابية في عدة قرى يجمع أفرادها الانتماء القبلي الواحد إلى السلف المشترك. والقبيلة أغاحيين من هذا النوع من القبائل. لذلك توجد حالات للزواج من القرى أبريم ومصمص وتوشكي وبين بعض أفراد المحمداب وأقاربهم المقيمين في هذه القرى وهي لا تعدى بضعة حالات قليلة كما يتضح من الجدول رقم (٢٢).

ويتضح أيضاً من الجدول الثلاثة السابقة انعدام الزواج بين القبيلة H والكنوز والمحمداب النوبية وكل من العرب العليقات والكنوز. فالحالة الواحدة الزواج من الكنوز في القبيلة H والعيداب لا تكفى للقول بوجود مثل هذا الزواج. وعلى العكس من ذلك بالنسبة للزواج من النوبيين حيث يبلغ عدد حالاته ٨٥، وبالنسبة للقبيلة H والعيداب. وهي حالات تظهر في المستويات العليا من الانحدار الجينالوجي مما يؤكد زواج الاغراب مؤسسى القبائل من القبائل النوبية الأصلية

المقيمة في بلاد النوبة ثم اختفا. أسمائها وظهور أسماء جديدة كما هو الحال بالنسبة للبدارين التي أشرنا إليها عندما تناولنا قبيلة العيداب.

ومن ناحية أخرى لا تؤدي وجود مثل هذه الحالات من الزواج إلى القول بوجود الزواج بين النوبيين والعرب لأنها قليلة إلى حد كبير فضلاً عن حدوثها في الماضي وانعدام تكرارها بين الأفراد الذين ينتمون إلى الأجيال السفلى من الانحدار الجينالوجي. فالزواج منعدم تماماً بين كل من الكنوز وعرب العليقات والنوبيين الأمر الذي أدى إلى استمرار التباعد الشديد فيما بين كل جماعة والأخرى.

ولا تظهر حالات الزواج من المدن السودانية إلا بالنسبة للقبيلة العربية فقط. ويرجع ذلك إلى اقتران هجرة الرجال من العليقات إلى السودان دون الكنوز والنوبيين أما فيما يتعلق بالزواج من المدن فحالاته تشير إلى اقترانه على الذكور فقط دون النساء. وهذا ما يؤكد النوبيون عامة حيث لا يرغبون بل يمتنعون تماماً عن زواج فتياتهم من رجال من خارج مجتمعاتهم المحلية. وإذا كانت هناك بعض الحالات التي تزوج فيها بعض الفتيات من رجال من بعض قرى الصعيد كما هو الحال بالنسبة للقبيلة العيداب فيرجع ذلك إلى أن هذه القرى هي الموطن الأصلي لمؤسس القبيلة ووجود الأقارب فيها فضلاً عن انتقال جماعة من جماعات العيداب إلى القرية الأصلية.

وتشير حالات الزواج من فتيات النساء اللاتي تزوجهن النوبيون من المدن إلى اقترانهم بالأقارب. فإذا كان النوبيون عامة لا يرغبون في الزواج من خارج مجتمعاتهم المحلية: فإن هجرة العمل أدت إلى زواج بعض الرجال من المدن.

فالاستقلال الاقتصادي عن العائلة والمساهمة في دخلها أتاح لبعض هؤلاء الرجال التحرر من هذا الالتزام واختيار زوجاتهم من بين نساء المدن. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة لمثل هذا الزواج من جانب المجتمع بحيث يؤدي إلى الضعف الشديد لعلاقته بأقاربه. وأفراد المجتمع المحلي الذي ينتمى إليه عامة، فقد سمع

المجتمع النوبي يمثل هذا الزواج نتيجة لازدياد عدد الرجال المهاجرين واستمرار إقامتهم في المدن من ناحية ، ولشد حاجة الأقارب المقيمين في القرى لمساعدتهم النقدية والمعيشية من ناحية أخرى . فقد أدى ذلك بالمجتمع إلى تقبل مثل هذا الزواج لعدم حرمان المقيمين في القرى من العون والمساعدة التي يقدمها المهاجرون . ومن ناحية أخرى نتج عن هذا الزواج وجود الإناث اللاتي يختار من بينهن الرجل الذي يعمل في المدينة زوجته ويفضلها عن التي تقيم في القرية على أساس أن نشأتهن في المدن يحقق لهن اكتساب قدر من التعليم وأسلوب جديد للعيشة والحياة على عكس الفتيات اللاتي نشأن في القرية . لذلك يتمسك المجتمع النوبي بعدم زواج هؤلاء الإناث من خارج المجتمع النوبي . فالابنة لا بد وأن يتزوجها أحد أقاربها سواء من المقيمين في القرية أو في المدينة ، وفي الغالب تزوج من أقاربها الذين يعملون في المدينة ، على عكس الأبناء الذين يكون لهم حرية الاختيار بين قريباتهم المقيمت في القرى أو المدينة فإذا كان للرجل الحق في اختيار زوجته من بين نساء المدينة ، وهذا ما لا يحدث إلا في القليل النادر ، فالعمل والإقامة الدائمة في المدينة قد أدى إلى أن تنشأ الفتاة في المدينة مما يتيح لها فرصة التعليم . وممارسة الحياة في المدينة بما يتفق وميول ورغبات الرجل المقيم فيها الأمر الذي يؤدي إلى الإقبال على اختيار زوجته من بين هؤلاء الإناث ، وبالتالي إلى استمرار الزواج بين الأقارب وهو ما يرضى عنه المجتمع النوبي ويسمح به ويتمثل هذا بكل وضوح في القبيلة النوبية أكثر من القبيلة العربية والكندية حيث تزداد نسبة الرجال الذين التحقوا بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة في الوقت الذي تقل نسبة الذين تلقوا مثل هذه الأنواع من التعليم إلى حد كبير من عرب الكنوز والكنوز .

واستنادا إلى ذلك ، يحقق مثل هذا الزواج ارتباط الرجال الذين يعملون في المدن بمجتمعاتهم المحلية وبالتالي استمرار خضوعهم لمختلف الالتزامات والواجبات الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص الالتزامات القروية .

من كل ماسبق يتضح أن الزواج يكشف عما ذكرنا فيما سبق عن ازدواج النسب في المجتمع النوبي حيث يؤكد اكسوجامية وأندوجامية الوحدة القروية حتى يمكن الجمع بين القرابة الأمومية والقرابة الأبوية في نظام واحد للنسب . كما أنه يكشف عما ذكرنا أيضا فيما يتعلق ببناء القبيلة في المجتمع النوبي عامة الأمر الذي يؤكد عدم اختلاف كل من القبيلة الكندية والعربية والنوبية أحدهما عن الأخرى . فعلى الرغم من اختلاف بعض عناصر الثقافة عند الكنوز والعرب والنوبيون ، هذا الاختلاف الذي يتمثل بكل وضوح في اختلاف اللغة فإنه لم يؤدي إلى أن يكون هناك اختلاف في نظام النسب وفي بناء القبيلة ، ويمكن القول أنه يرجع إلى أن الجماعات الأصلية المقيمة في بلاد النوبة قد أدجت بداخلها الأفراد والجماعات التي وفدت إليها من الخارج بحيث خضعوا لأنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية السائدة خاصة وأن أولادهم قد نشأوا داخل المجتمع النوبي وبين أقاربهم النوبيين المقيمين أصلا في نجوع القرى النوبية .

وهذا ما يشير إليه تكوين القبائل في جميع القرى من مؤسسينهم أفراد من خارج المجتمع النوبي . وقد ساعدت تبعية حالات الزواج كما تظهر على الانحدار الجينولوجي للقبيلة أو البيت على الكشف عن ذلك وتأكيد كيد .

وقد أدى انتقال القرى النوبية إلى المكان الجديد والتغارب المكاني بينها مع سهولة الانتقال إلى ظهور بعض حالات الزواج بين القرى . ولا يقتصر ذلك على الجماعات أو القبائل التي يجمعها الانتماء القرواني الأبوي إلى سلف واحد مشترك وإنما بين أفراد لا تربطهم علاقة قرابية . فإنه يمكن القول أن الاتجاه نحو الزواج بين القرى قد ابتدأ في الظهور بحيث سوف تزداد حالاته خاصة وأن هناك اختلاط الفتيات والفتيان في المدرسة الإعدادية والثانوية ودور المعلمين مما يساعد على حدوث ذلك فضلا عن ضعف روابط القرابة نتيجة مختلف التغيرات وخاصة التغيرات الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك فإن روابط المصاهرة بين القبائل وبالتالي روابط القرابة الأمومية لا تزال لها الدور الهام الرئيسي في تماسك

يجمع القرية المحلى وخاصة في التخفيف من حدة المنازعات والعداوات التي نشأت نتيجة لتوزيع المساكن والمعونة المالية والعينية وغيرها من المنازعات التي تتعلق بالنشاط السياسي .

المهر

١ - يتكون المهر (مقدم الصداق) من جزء نقدي وآخر عيني هو عبارة عن عدد من قطع الحل الذهبية (وتعرف بالبنديقي) والفضية (خلخال وأساور) والملابس والروائح الخاصة بالعروس وكمية من الذرة والدقيق بالإضافة إلى بعض الاثاث والادوات المنزلية الضرورية .

ويختلف مقدار المهر من قبيلة لأخرى وخاصة فيما يتعلق بالجزء النقدي والقطع الذهبية والفضية . فمهر فتيات القبائل التي تتمتع بعلو المكانة والمنزلة الاجتماعية هو أكبر المهور . وعلى الرغم من ذلك فللعلاقة القرابية درجتها كثير من الاعتبار في تقدير المهر الذي سيدفعه الرجل لعروسته بحيث يحق لابن العم أن يحدد مقدار مهر عروسته ابنة عمه دون أن يقابل بالاعتراض من والدها حتى ولو كان أقل مما يرغب فيه . وكقاعدة عامة يقل المهر في حالة المتقدم إلى الفتاة من الأقارب أعضاء القبيلة أو بعبارة أخرى في حالة الزواج الاندوجامي فهو يختلف داخل جماعة الأولاد بالذات عنه ما بين الأولاد والبيوت التي تتألف منها القبيلة . ويعكس هذا الاختلاف ما بين بيوت القبيلة من أبعاد بنائية كما توضحه حالات الزواج التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة . فلا يخضع المهر المساومة والنقصان إذا كان الرجل من غير الأقارب . بل على العكس ربما يتطلب أقارب العروس أكثر من مقدار المهر المحدد لفتيان القبيلة الذي يعرفه جميع سكان القرية . إذ يتدخل في ذلك منزلة ومكانة قبيلة الرجل حيث تكون هناك علاقة عكسية بين المهر ومنزلة ومكانة تلك القبيلة . فالمهر يعكس بكل وضوح الأبعاد البنائية القائمة بين القبائل .

فالمصاهرة تؤدي بالضرورة إلى التقارب في العلاقات بين أفراد القبائل خاصة

وانها تفرض التزامات معينة من جانب أقارب الزوجة تجاه الزوج . كما يتحدد سلوكهم تجاه بعضهم البعض بعد انجاب الأطفال على أساس ازدواج النسب خاصة وأن حالات الزواج تتكون بين الرجال والفتيات الذين ينتمون إلى الأجيال المتعاقبة .

وقد اتضح فيما سبق أن حالات الزواج بين القبيلة والأخرى تزايد بالنسبة لقبيلة معينة أو أكثر وتقل بالنسبة لقبائل أخرى . كما أن عدم تنازل أفراد القبيلة عن المهر المحدد لفتياتها والتمسك به أثناء المساومة لتقدير مقداره مع من يتقدم للزواج من إحدى فتياتها والعمل على أن يكون أكثر من المقدار المحدد ، يحد من الاقبال على زواج الفتيان حيث يتدخل المهر الذي دفعه والدها لوالتها في المساومة وتصميم الرجل على أن يكون مهر الفتاة التي يطلبها مساو لمقدار المهر الذي دفعه والدها لوالتها الأمر الذي يؤدي إلى الموافقة . ففي الغالب يطلب الرجل من أقارب عروسته عند مناقشة المهر الذي يدفعه أن يكون مساويا لمهر والدها .

فارتفاع مقدار المهر إذن يعمل على أن تحافظ القبيلة على الأبعاد البنائية القائمة بينها وبين القبائل الأخرى . فقد كانت مهور القبائل التي تتمتع بعلو المنزلة والمكانة الاجتماعية كبيره بحيث لا يستطيع أن يتقدم مثلا أفراد القبائل التي يطلقون عليها « النوب » ، في القرى الكنزية والنوبية بطلب الزواج من فتياتها . وبالمثل في القرى العربية بالنسبة لقبيلة العبداد (بالمالكي) وقبيلتي العمراب والعلياب (بالسنقاري) حيث يتمتع تقدم أفراد القبائل التي يعتبرونها دخيلة على طلب الزواج من فتياتها . ومن هذه الناحية يعتبر الزواج بين أولاد العمومة أو الزواج الاندوجامي عامة عاملا هاما من عوامل المحافظة على تلك الأبعاد البنائية القائمة بين القبائل .

وقد ارتفع مقدار المهر عما كان عليه في النوبة الأصلية مع الاحتفاظ بالتفاوت بين المهور . كما صار اتجاه النوبيين نحو تفضيل مبلغ من المال بدلا من الجزء العيني . فقد وضعت في الاعتبار نفقات وتكاليف تجهيز منزل الزوجية حيث اتجه النوبيون

إلى تجهيز منازلهم بالاثاث والأدوات المنزلية الحديثة ويشارون في ذلك لما تضفيه على صاحبها من مكانة عالية ، ويضاف إلى ذلك ما يعبر عنه التجهيز الجديد لمنزل الزوجية من المشاعر الطيبة التي لدى العريس تجاه عروسه وأقاربها واهتمامه الشديد بالزواج والتوقع لحياة زوجية مستقرة فضلا عما يضفيه من مكانة على العروس . فمثل هذا التجهيز صار موضوع الحديث باعجاب بين سكان القرية وخاصة الإناث .

وقد كان التفاوت بين المهور كبيرا قبل عام ١٩٣٢ أى قبل فقدان النوبيين لمعظم الأراضي الزراعية وأشجار النخيل في النوبة الأصلية فقد أدى ذلك إلى انعدام التفاوت الاجتماعي الشديد بين القبائل . هذا التفاوت القائم على ملكية الأراضي الزراعية . ويمثل ذلك بشكل واضح في قرى الاقليم الجنوبي أى في قرى النوبيين عنه في قرى الكنوز والعرب حيث لم يتأثر الأساس الاقتصادي التأثير الشديد كما حدث في القرى الكنزية والعربية فقد قل التفاوت بين المهور في هذه القرى قبل أن يحدث في قرى النوبيين (عند العرب والكنوز تتدرج المهور بين خمسة وعشرة جنيهات . وعند النوبيين ما بين خمسة جنيهات وخمسة عشرة جنيها) تبعاً لضياع الأراضي وأشجار النخيل في فترة سابقة لعام ١٩٣٢ أى بعد سد أسوان والتعليمية الأولى . وعلى الرغم من التقارب الذي حدث بين المهور عند الكنوز والعرب النوبيين فقد احتفظ عند النوبيين خاصة بالتفاوت أكثر منه عند الكنوز والعرب نتيجة لوجود أراضى زراعية أكثر مساحة وتزرع طوال العام إلى جانب أراضى الزراعة الصيفية ملكية القبائل . ويضاف إلى ذلك وجود مركزى التبادل التجارى الرئيسيين في بلاد النوبة (عنابة وبلانة) واستمرار تربية الأبقار والأغنام وزيادة أعدادها لارتباط هذا النشاط الذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل بالزراعة .

ونتيجة للعمل في المدينة ازداد مقدار المهور، ولكن مع الاحتفاظ بالتفاوت بينها . بل لم يشتمل المهر في الغالب على الجزء النقدي (إذا وجد كان ما بين ٣:٥

جنيهاً) فكان التفاوت فيما يتعلق بالحلى الذهبية والفضية خاصة (ما بين ١٢:١٦ قطعة ذهبية مع اضافة غيرها من الحلى ، وأكثر من خلخال واحد من الفضة مع ضرورة تقديم الاساور حيث يتقاضى عنها الكثير) . وكانت هناك قبائل تفرض عددا كبيرا من قطع ملابس العروس (٥٠ قطعة) وكمية كبيرة من الذرة (١٠ أردب) وثور وعدد من الأغنام مثل قبيلة أبو راس المقيمة في قرى ابريم والجنيينة والشباك .

وقد أدى العمل في المدينة إلى ازدياد نسبة عدد حالات الزواج بين القبائل عما كان في الماضي . فالعمل في المدينة يساعد الرجل على توفير مهر عروسه الذى يرغب في الاقتران بها كما يجعله قادرا على التحرر من سلطة أبيه في اختيار زوجته إذ أن إقامة الابن في القرية وعدم استقلاله اقتصاديا عن أبيه يؤدى به إلى الخضوع لرغبة أبيه وأمه في الاقتران بالفئة التى يقع عليها اختيارهما خاصة وأن الاب في مثل هذه الحالة هو الذى يدفع مهر عروسه . ومن ناحية أخرى كان نظرة النوبيين للعمل في المدينة أثر في ازدياد نسبة عدد حالات الزواج بين القبائل حيث كانوا يفضلونه عن العمل في القرية لأنه يحقق دخلا ثابتا للفرد . ويضاف إلى ذلك وجود الرجال في المدن والفتيات في القرى ربما قد يؤدى إلى تأخر زواجهن إذا تمسك أفراد القبائل التى تتمتع بعلو المنزل والمكانة الاجتماعية بالمهور المحددة لفتياتها وكان لعدم وجود التفاوت الاقتصادي بين القبائل المقيمة في القرى عامة (فيما عدا العدد القليل من القرى الجنوبية) الاثر الهام في ازدياد حالات الزواج والمصاهرة بين القبائل .

ولم يكن للعمل في المدينة ولزيادة أعداد الرجال الذين انتقلوا إلى المدن بعد عام ١٩٣٢ على وجه الخصوص هذا الاثر فحسب ، وإنما كان له أثر هام فيما يتعلق بمشاركة الأقارب في المهر الذى يدفعه أحدهم لعروسه . فقد كان الأب وأخوته وأبنائهم يساهمون كل بنصيب من مقدار المهر الذى يدفعه الابن لعروسه سواء الجزء النقدي لشراء الحلى أو الجزء العيني . ويساهم أيضا أقارب الأم —

الحال والحالة وأبنائها — فلا يقل نصيبهم عن نصيب الأعمام والعمات وأبنائهن. وبالمثل عند تقديم النقود، حيث كان هؤلاء الأقارب هم الذين يقدمون النقود فقط دون بقية الأقارب وغير الأقارب من سكان القرية.

ولم تكن مشاركة العم والحال والعمة والحالة وأبنائهم والأجداد الأربعة للشخص مقصورة على ذلك فحسب، وإنما كان كل واحد منهم يهدي العريس إما مساحة من الأرض يمين موقعها أو عدد من أشجار النخيل (بورة أو بورتين) أو عدد من الحراف والماعز ويتنافس كلا الجانبين من أقاربه في العطاء أمام جميع المدعوين في الاحتفال الخاص بهذا الأهداء الذي كان يتم في يوم الزفاف عند انتقال العريس من منزل إلى منزل والد العروس ويعرف عند النوبيين بالزرافة، وعند الكنوز والعرب بالواجب، أو النقوط، وتعتبر تلك الهدايا ملكا للشخص. وتؤلف جزءا أساسيا لمعيشة الرجل وزوجته وأولادها فيما بعد. وليس لأي شخص من هؤلاء الأقارب أو أبنائهم الحق في استردادها أو ادعاء حق ملكيتها. فهي تعتبر ملكية خاصة للرجل منذ اللحظة التي أعلن عن أهدائها له في الزرافة.

وكان مختلف تلك المشاركة من جانب الأقارب عاملا هاما في خضوع الابن لاختيار أبيه ووالدته للفناء التي يرغبان في أن يقترن بها. وأما أن تكون ابنة العم أو ابنة الحال أو الحالة كما ذكرنا فيما سبق

ويمكن هذا كله مبدأ النسب المزدوج ومدى اهتمام هؤلاء الأقارب باتتمام الزواج وقوة العلاقات التي تربط الشخص بكل واحد منهم، والعلاقات فيما بين بعضهم البعض. ويتضح ذلك إذا نظر إلى أهمية تلك الهدايا وقيمتها الاقتصادية فقد كانت النقود قليلة للغاية في أيدي النوبيين الأمر الذي يعطيها قيمة اجتماعية عالية. لذلك لم يكن النوبيون يشهدون بها. ويعني ذلك أن المشاركة في المهر نقديا واقتصاديا تقديم النقوط، نقدا على هؤلاء الأقارب تعبير على مدى قوة العلاقات القرابية. كما أنه دليل على تماثل منزلة ومكانة كل من أقارب الأم

وأقارب الأب. وبالمثل فيما يتعلق بالأرض الزراعية وأشجار النخيل، فهي على درجة كبيرة من الأهمية والقيمة الاقتصادية. فالزراعة هي النشاط الرئيسي الذي يعتمد عليه النوبيون في معاشهم. وترتبط بها تربية الأبقار والأغنام التي كانت مصدرا هاما للدخل فضلا عن اعتماد النوبيين على لحومها ومنتجات ألبانها في غذائهم التي تشكل عنصرا أساسيا في هذا الغذاء. ومن ناحية أخرى كانت الأغنام موضوعا للتهادي. ويعني توفر عدد منها في بداية حياة الرجل الزوجية إمكان الوفاء بالتزاماته الاجتماعية تجاه الآخرين خاصة وأنه يقع عليه كثير من الالتزامات بعد زواجه. وبالمثل فيما يتعلق بأشجار النخيل. فقد كانت مصدرا رئيسيا للحصول على النقود.

وقد فرض تغير الأساس الاقتصادي للنوبة الأصلية بعد عام ١٩٣٣ خاصة اختفاء مشاركة هؤلاء الأقارب النقدية والعينية فيما يتعلق بالأرض الزراعية وأشجار النخيل. فقد أصبح الرجل الذي يعمل في المدينة مسئولاً عن دفع مهر عروسه (الجزء النقدي والحلي) دون مشاركة من هؤلاء الأقارب إلا فيما يتعلق بالنقوط والهدايا الأخرى التي سوف نشير إليها في الصفحات التالية. فقد أصبح النوبيون يعتمدون اعتمادا رئيسيا على العمل في المدينة. ويعتمد الأبناء عليه لتوفير مهرور زوجاتهم. وأصبح الأقارب غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم.

وعلى الرغم من ذلك ومن ضياع الأراضي الزراعية وأشجار النخيل، لم تختف الزرافة، من احتفالات الزواج، تلك التي تمكس بكل وضوح مبدأ النسب المزدوج. يقف كل من أقارب العريس من جهة الأم ومن جهة الأب والمشار إليهم يهدونه أشجار النخيل والأبقار ومساحات من الأرض الزراعية مع تحديد مواقعها في النجوع التي يقيمون فيها. ويتنافسون في هذه العملية كما هو الحال في الماضي رغم عدم وجود تلك الأراضي والأشجار ولم

تصبح الأراضي التي تستغل بالفعل وأشجار النخيل التي لديهم موضوعا للتهدى لقلتها ولشدة حاجة المقيمين في القرية إليها . فقد صارت ، الزرافة ، عند النوبيين أو الواجب والنقود عند العرب والكنوز مسألة شكلية دون أن يكون لها تعبيرا واقميا . فصارت سلوكا رمزيا بحتا . يرمز إلى النسب المزدوج . ويعمل على تأكيد أهمية القرابة الأمومية والقرابة الأبوية وشدة إحساس الرجل بانتمائه إلى الجماعتين مما يساعد على تدعيم علاقاته بهن . كما أنها تعمل في الوقت ذاته على تدعيم وتقوية العلاقات القائمة بين الجماعتين المتصاهرتين والمحافظة عليها واستمرارها . فلم تفقد دلالتها ووظيفتها على الرغم من عدم وجود الأراضي وأشجار النخيل التي يدور بخصوصها العطاء والمنافسة .

ويتم الإتفاق على مقدار ما يدفعه الرجل إلى عروسه من النقود والحلي والملابس بين أعضاء عائلته وعائلة العروس دون أن يحضر الاجتماع أحد من غير الأقارب . ويعرف هذا الاجتماع ، بالطيبة الداخلية ، عند العرب .

ويقدم المهر (النقود والحلي) في إحتفال خاص كبير - يعرف ، بالطيبة الخارجية ، عند العرب و ، فرقر ، عند النوبيين ، والوده ، عند الكنوز . ويتولى تقديمه خال العريس إلى خال العروس أو إلى ابن خالتها إذا لم يوجد الحال . وهذا لا يمنع الحال من التنازل للعم لتقديم المهر إذا كان أكبر منه سنا . يجلس كل منهما في مواجهة الآخر وعلى جانبي كل منهما يجلس من يوجد بالقرية من الأعمام وأبنائهم وأبناء الإخوال والحالات ومن أقارب العروسين . وهو ما يرمز إلى تماسك كل من الجماعتين وإلى قيام رابطة المصاهرة بينهما . كما يتمثل ذلك عند العرب في المناقشة التي تدور قبل تقديم المهر عندما يشترك أقارب العروس في المبالغة فيما يطلبون من مبلغ كبير من القطع الذهبية والفضية والملابس . ويتدخل بعض المدعويين لمحاولة التوفيق والتقليل من الطلبات ثم انتهاء المناقشة بالإعلان بأن رابطة المصاهرة بينهما لا يمكن أن تقدر بمال ، وذلك على الرغم من الإتفاق مقدما على مقدار المهر وإنما الغرض من تلك

المناقشة والمساومة هو الإرتفاع من مكانة العروس وأقاربها الاجتماعية . لذلك يكون المهر المعلن أضعاف المبلغ الذي يدفع بالفعل .

وتختلف الطريقة التي تقدم بها الحلي عن الطريقة التي تقدم بها النقود تقدم الحلي علانية وتسلم قطعة بعد الأخرى ، في حين تسلم النقود في مظروف مغلق . ويرجع ذلك إلى أن النقود التي تقدم قليلة (ما بين خمسة وثمانية جنيهات وفي بعض الحالات تكون أقل من خمسة جنيهات) ، ولأنها تشكل في نظر النوبيين قيمة المهر الذي يقدمه الرجل لعروسه . ونتيجة لضرورة تزين العروس بالحلي بعد تسليمها مباشرة ، فهي إذن لابد وأن تقدم علانية . لذلك ففي حالة الاتفاق بين الطرفين على عدد أقل مما هو متعارف عليه ، تستكمل بقطع من حلي والدتها أو أختها أو خالتها أو ابنة خالتها . وقد تضيف عائلة العروس أكثر من ذلك على أساس أنه الجزء المقدم الذي يعرفه جميع الناس . وكلما كانت قيمة الحلي مرتفعة كلما أضفى على أقارب كل من العروس والعريس مكانة اجتماعية عالية ، وخاصة على العروس التي تجلس مع قريباتها وصديقاتها مفتخرة بما قدم إليها من الحلي .

ويتم تسليم الذرة والدقيق قبل حفلات الزفاف بأيام قليلة حتى يمكن للنساء اللاتي تتوافدن على منزل العروس طحن الذرة وتجهيز الخبز لإستخدامه في الولائم . وإذا كانت هذه المشاركة من جانب النساء تعتبر تعبيرا عن المشاعر الطيبة ، فهي في الوقت ذاته تقدم في مقابل مشاركة سابقة من جانب أهل العروس ، كما هو الحال فيما يتعاق بالمشاركة في الرقص عند النوبيين . فمن المفروض أن يقتصر الرقص على والدته كل من العروسين وخالاتهما وبناتهن . فإذا تقدمت امرأة وشاركتهن في الرقص ، يصبح التزام على والدتهما أو إحدى أخواتها بالرقص عند زواج أحد أولاد هذه المرأة .

وفي الواقع يعكس الزواج الإلتزامات العديدة القائمة بين الأسر ، والتي

يحرص النوبيون على الوفاء بها تعبيراً عن الود والتعاطف والمشاعر الطيبة تجاه بعضهم البعض في مختلف المواقف ويتمثل هذا بكل وضوح في عملية التهادى بمناسبة الزواج .

٢ - يتبادل النوبيون (الرجال والنساء) الهدايا بمناسبة الزواج ، وهي نوعان . . النقود ، وهو النقود التي تقدم إلى العريس (من الرجال) وإلى والدتي العروسين (من النساء) وبعض السلع التي تقدم إلى العريس في اليوم السابع من ليلة الزفاف .

ويعتبر النقود ، وهذه السلع مساعدة اقتصادية كبيرة من جانب جميع الأفراد لكل من أقارب العروسين لإقامة الولائم المصاحبة لحفلات الزواج والتي تدعو إليها غالبية أهالي القرية وبعض سكان القرى الأخرى الذي توجد فيما بينه وبين أفراد عائلتي العروسين التزامات متبادلة بمناسبة الزواج .

حفلات الزواج موزعة بين أسرتي العروسين ، حفل إعلان الموافقة على الزواج ويتم عند أقارب العروس على أن يقدم العريس إلى أقارب عروسه مبلغ خمسة جنيهات وبعض الملابس التي تعتبر إعلاناً عن الزواج ، وحفلة الزفاف التي تبدأ منذ صباح اليوم المحدد للزفاف عند أقارب العريس ثم الانتقال إلى منزل والد العروس عند الغروب حيث يستكمل حفل الزفاف عند أقارب العروس هذا بالنسبة للكنوز والنوبيين . أما حفلات الزواج عند العرب فهي أكثر من ذلك فهناك حفل ، الطيبة الخارجية ، (إعلان الموافقة على الزواج) ويتم عند أقارب العروس ويقدم العريس لأقارب عروسه بعض الملابس كما هو الحال عند السكوز والنوبيين ، وحفل ، الشيلة ، وهو الخاص بنقل (الجهاز) من منزل العريس إلى منزل العروس ويتم أولاً عند أقارب العروس عند وصولهم ، بالجهاز ، اليهم ، ثم حفل ، ليلة الحنة ، ويقام عند أقارب العريس وحفل ، النهارية ، الذي يتم في صباح اليوم التالي لليلة الحنة

في منزل أقارب العريس وهو الحفل الذي يقدم أثنائه ، النقود ، . وأخيراً حفل ليلة الزفاف ويتم عند أقارب العروس . وجميع هذه الحفلات والولائم تكلف كل من العروسين الكثير خاصة وأنها تعتبر مجالاً لعلو الصيت والتفاخر وحمس السمعة وإضفاء المكانة الاجتماعية العالية على الجماعتين القرايتين للعروسين كلما ازدادت الولائم وكثر عدد الذباج وكميات الأطعمة التي تقدم للدعويين . ويتمثل ذلك في حرص بعض القبائل على تخصيص ثور إلى جانب الخراف لاستخدام لحومها في الولائم . لذلك يؤلف ، النقود ، مساهمة كبيرة في تخفيف التكاليف والتنفقات التي تقع على عاتق أقارب كل من العروسين وخاصة في النوبة الأصلية حيث كانت الولائم أكثر حجماً فضلاً عن تلك الأعباء التي كانت تقع على عاتق أقارب العروسين لضيافة المدعوين من الأقارب وغير الأقارب الذين كانوا يتقلون من النجوع التي يقيمون فيها إلى نجع العريس أو العروس ويمكثون بضعة أيام .

وقد صار الاتجاه السائد لدى النوبيين تفضيل النقود عن السلع الاستهلاكية عند التهادى بمناسبة الزواج بل وغيرها من المناسبات التي تفرض التهادى فضلاً عن ارتفاع مقدار ، النقود ، بعد أن كان لا يتعدى بضعة قروش قليلة في النوبة الأصلية . وكان التهادى في الغالب يقتصر على تقديم كمية من الدقيق أو الذرة وعدد من الطيور والخراف والماعز وكمية من الشاي والسكر والمسلق لفلة النقود في أيدي النوبيين . ونتيجة للهجرة للعمل في المدن وزيادة عدد الرجال الذين ينتقلون إليها ، أصبح البعض يقدم النقود حيث أدت الهجرة للعمل إلى ازدياد النقود في أيدي النوبيين . وإذا كانت النقود لا تقدم للعريس إلا من أقاربه العاصيين وأقاربه من جهة الأم كما ذكرنا في الصفحات السابقة ، فقد أدت تلك الزيادة إلى ازدياد مقدار نفقاتهم بحيث استمر أكبر النقود الذي يقدم للعرب كما هو الحال أيضاً في النوبة الجديدة حيث صارت النقود موضوع التهادى . ويعنى ذلك أن النقود لا يزال يحتفظ بما يتضمنه من الدلالة والتعبير عن درجة القرابة

ومدى قوة الروابط القرابية . فهناك علاقة طردية بين درجة القرب والبعد للعلاقة بين العرب وغيره من الأقارب ومقدار النقوط الذي يقدم . فأقاربه أعضاء جماعة الأولاد التي ينتمى إليها يدفعون نقوطاً أكبر من أقاربه أعضاء البيت في الوقت الذي يكون مقدار نقوط الرجل منهم أكبر من مقدار نقوط غيرهم من الأقارب أعضاء القبيلة التي ينتمون إليها . أما غير الأقارب من القبائل الأخرى فهناك قيمة محددة متعارف عليها وإن كان هذا التحديد لا يقيد الشخص في أن يقدم قيمة أكبر منها حيث يتوقف مقدار النقوط على قوة العلاقة بينه وبين العرب أو والده خاصة وأن الشخص يجد في عملية تقديمه فرصة للتعبير عن مشاعره الطيبة تجاهه وتجاه أقاربه .

وتبدأ والدة العريس عملية تقديم النقوط يليها والدته ثم خالتها ثم عمه وخاله يليهم أولادهم ثم بقية الأقارب وغير الأقارب . وقد أدت هجرة الكثير من الرجال إلى المدينة إلى عدم التقيد بهذا الترتيب وإن كان لا يتقدم أحدهم عن غيره إذا تواجدوا أثناء تقديم النقوط .

ويعكس تقديم النقوط ومقداره والهدايا مدى اهتمام الأقارب وغير الأقارب باتمام الزواج كما يمثل هذا الاهتمام أيضاً في الالتزام بتقديمها في اليوم السابع بعد ليلة الزفاف .

ويختلف الالتزام بتقديم النقوط والهدايا موضوع التهادي بمناسبة الزواج من جانب الأقارب وخاصة الأقربين من جهة الأب ومن جهة الأم عن الالتزام بتقديمها من جانب غير الأقارب . الأول هو التزام قراب لا يمكن للشخص التخلي عنه . والثاني هو التزام قائم بين الشخص وغيره على أساس ما قدم أحدهما من هدايا من قبل بحيث يحتمل على الآخر ردها في مناسبة مماثلة . فهي التزامات متبادلة أو بعبارة أخرى نوع من الهدايا التي أطلق عليها مارسيل موسي الهدايا الملمزة ، وإذا كان هذا التهادي أو الالتزام المتبادل متضمناً احتمال انهائه وانقطاعه

بين الشخص وغيره ، فمن النادر حدوث ذلك إن لم يكن منعداً تماماً . فالنوبيون يحرصون على تقديم الهدايا حيث يؤخذ عدم تقديمها وردّها على أنه موقف عدائي وعلى أنه نوع من قطع العلاقات بين العائلتين . لذلك فهم يحرصون على تدوين ما يقدم إليهم من هدايا ونقوط في سجل خاص تحتفظ به العائلة حتى لا يغفلون عن ردها . وإذا لم يكن الرجل موجوداً في القرية تتولى زوجته تقديم النقوط نيابة عنه . كما أن رد النقوط لا يعني انتهاء هذه العلاقة أو الإلزام تجاه كل فرد وآخر ، أو أن عدم تقبل الفرد لما قدمه لغيره من نقوط لعدم زواجه أو زواج أحد أفراد عائلته يجعله يتوقف من تقديم النقوط إلى نفس الشخص ، وإنما يستمر في تقديمه عند زواج أي فرد من عائلة هذا الشخص . فالنقوط الذي يتسلمه العريس لا يقتصر على النقوط الذي قدمه هو نفسه إلى الآخرين عند زواجهم وإنما يتسلم أيضاً النقوط الذي دفعه والده إلى الآخرين . ويمنى ذلك استمرار تبادل النقوط بين أفراد الأجيال المتعاقبة . لهذا يؤخذ عدم رده على أنه نوع من قطع العلاقات بين العائلتين كما أن العريس لا بد وأن يقوم بدعوة الآخرين لحضور حفلات الزواج حيث يؤخذ عدم دعوتهم أيضاً على أنه موقف عدائي من جانيه وأقاربه وعلى أنه نوع من قطع العلاقات وفي هذه الحالة لا بد وأن يرسل الشخص الذي لم يدع النقوط أو يمتنع عن تقديمه . ويشير هذا كله إلى استمرار العلاقات بين أفرادهم فالرجل يقدم النقوط إلى العريس لكي يرد إليه أو إلى ابنه عند زواجه ثم يقدم الأخير أيضاً النقوط إلى ابن الرجل الآخر الذي يقوم برده أيضاً عند زواج أحد أفراد عائلة الأول .

ويضاف إلى ذلك أن النوبيين عندما يقدمون النقوط ، يكون في الغالب مقداره أكبر ولو قليل عما قدم إليهم من قبل خاصة وأنه يقدم علانية في حفل خاص أمام المدعوين مما يتيح باعطاء البعض الفرصة بتقديم نقوط أكبر كتعبير للشاعر الطيبة تجاه أقارب العروسين . ويشير ذلك إلى أن العلاقة بين النقوطين — النقوط الذي قدمه الشخص إلى الآخر من قبل والذي يلزم الأخير بتقديمه —

تفرض أيضا استمرار التهادى الأمر الذى يساعد على استمرار العلاقة بين الشخص والآخر وتقويتها. وينطبق هذا كله أيضا على النقود والهدايا التى تقدم إلى كل من أم العروس والعريس.

ويشير كل ما سبق إلى اتساع مجال الالتزام بتقديم النقود أو التهادى بمناسبة الزواج. وفي الواقع ترتبط الأسرة بغالبية الأسر المقيمة في القرية. عن طريق التهادى الذى لا يقتصر على مناسبة الزواج فقط وإنما في كل مناسبة تتطلب إبداء المشاعر الطيبة تجاه الآخرين مثل حضور المهاجر إلى القرية لزيارة زوجته وأقاربه وعند سفره إلى المدينة وفي اليوم السابع بعد الولادة وعند الحضور إلى القرية بعد تأدية فريضة الحج.

ويساعد على اتساع مجال التهادى للأسرة نظام النسب المزدوج فقد اتضح فيما سبق أن القبيلة وحدة اكسوجامية إلى جانب أنها أندوجامية. ويعنى ذلك أنه في حالة زواج الرجل من خارج القبيلة تكون هناك التزامات متبادلة بالذمة لأولاده وأقاربه أعضاء القبيلة التى ينتمى إليها أبوه وأقاربه أعضاء القبيلة التى تنتمى إليها والدته فضلا عن أقارب والدته الأب وأقارب والد الأم — خاصة إذا كانا متباعدان إلى قبيلتين مختلفتين — الذين يقع عليهم كثير من الالتزامات تجاه كل من الأب والأم. ومن بين هذه الالتزامات تقديم النقود والهدايا إلى الإبن عند زواجه. لذلك تجمع حفلات الزواج جميع أقارب الشخص من الرجال والنساء المقيمين في القرية وغيرهم من سكان القرية.

فلم تتأثر الالتزامات القرابية بمناسبة الزواج والالتزامات المتبادلة بين غير الأقارب. فظروف النوبة الجديدة الاقتصادية لم تؤد بالفرد إلى التخلي عن التزاماته عن الآخرين بمناسبة الزواج بل وغيرها من مناسبات أخرى تفرض التهادى. ويساعد على ذلك ما للهدايا من دلالة إجتماعية من ناحية وما بين الهدايا من علاقة تحم استمرار التهادى من ناحية أخرى.

٣ — مؤخر الصداق إما أن يكون أكبر بقليل من مقدم الصداق أو أقل منه. وفي الغالب يكون أقل من مقدم الصداق، ولا يتعدى بضعة جنيهات قليلة. وعلى ذلك يشير مؤخر الصداق إلى توقع النوبيين باستقرار الحياة الزوجية واستمرارها. وعلى الرغم من ارتفاع مقدار مؤخر الصداق — كما هو الحال بالنسبة لمقدم الصداق — في النوبة الجديدة عن مقداره في النوبة الأصلية، فإن الزيادة لم تنعكس بضعة جنيهات قليلة أضيفت إلى الجنيهات القليلة بحيث يمكن للرجل أن يدفعها بكل سهولة إذا رغب في طلاق زوجته وخاصة إذا كان يعمل في المدينة. فالشعور بضمان الحياة الزوجية المستقرة وعدم تعرض الزوجة للطلاق مرجعه إلى الذوق القرابي خاصة والبناء الاجتماعى عامة.

ويمثل هذا بكل وضوح في قلة حالات الطلاق في المجتمع النوبى حيث تبلغ نسبتها ١٠٨ / بالنسبة للذكور من المجموع الكلى لعدد الذكور ٣٠٢ / بالنسبة للإناث من المجموع الكلى لعدد الإناث في عام ١٩٦٠ (١).

فقد اتضح فيما سبق أن أقارب الزوجة يقع على عاتقهم التزامات معينة تجاه زوجها وخاصة في المجال الاقتصادى. وهذه الالتزامات كقيلة بأن تؤدى إلى استقرار حياتها الزوجية واستمرارها، كما أنها تقوى من علاقة الزوج بأقاربها — أعمامه — الأمر الذى يكون له كثير من الاعتبار في علاقته بزوجته. وتبين أن هؤلاء الأقارب يقع عليهم أيضا كثير من الالتزامات نحو أبنائها وفقا لطبيعة نظام النسب المزدوج. وبالمثل يكون لهذه الالتزامات كثير من الاعتبار لدى الأب الأمر الذى يجعله يترتب ويفكر إذا كانت هناك من الأمور

(١) الجدول السادس من نتائج حصر السكان التى قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية

التي قد تجعله يرغب في الطلاق . ويضاف إلى ذلك أن الزواج رابطة تقوم بين جماعتين قرايبين فضلا عن أنه يتكرر بين أفراد الاجيال المتعاقبة بحيث تتحول علاقات المتصاهرة إلى علاقات قرابية كما انضح فيما سبق . وإذا كان لهذا دور فعال في تقوية العلاقات بين أفراد الجماعتين والعمل على شدة تماسكها ، فإنه بالنسبة يدعم الحياة الزوجية خاصة إذا كانت الجماعتان المتصاهرتان تؤلفان وحدتين قرايبين داخل وحدة قرابية أكبر بيتا أو قبيلة . ففي مثل هذه الحالة يضيف الزواج المتكرر بعداً قرايبيا أموميا للعلاقات القرابية الأبوية يكون له أثر فعال في تقويتها وتدعيمها لما تفرضه القرابة الأمومية من التزامات إلى جانب غيرها من الالتزامات التي تفرضها القرابة الأبوية . فالعلاقة القرابية بين الزوج والزوجة سواء كانت أمومية أو أبوية (تبعاً للزواج بين أولاد الخزولة أو أبناء العمومة) أو متضمنة لكلا الجانبين الأمومي والأبوي تساعد على استقرار الحياة الزوجية فضلا عن اعتبارات علاقات كل منهما بأقارب الآخر التي تؤثر في علاقتهما . فطبيعة نظام النسب المزدوج في المجتمع النوبي إلى جانب الزواج بين أولاد العمومة وأولاد الخزولة والزواج المتكرر عبر الاجيال المتعاقبة بين الجماعات أو القبائل المتصاهرة تعمل جميعها على استقرار الحياة الزوجية واستمرارها . كما أنها مصدر شعور النوبيين وإيمانهم بتوقع الحياة الزوجية المستقرة . ويتمثل هذا بكل وضوح لا في مؤخر الصداق القليل فقط ، وإنما في عدم خضوعه للمساومة أيضا عند الاتفاق والمناقشة على مقدار المهر الذي يدفعه الرجل لعروسه وإعتمادهم أصلا على ما يقرره المجلس العرفي من مؤخر الصداق ونفقة الزوجة عندما تفشل جميع محاولات التوفيق بينهما من جانب أقارب الزوجين من جهة الأب ومن جهة الأم ومن جانب غيرهم من رؤساء البيوت الأقارب وغير الأقارب . ويشير هذا من ناحية أخرى إلى تأخير جميع هؤلاء الأشخاص في منع حدوث الطلاق حيث يكون لهم كثير من الاعتبار

في خضوع الزوج لرغبتهم في التوفيق والمصالحة بينه وبين زوجته . وبمعكس ذلك عدم وجود قضايا النفقة ، للزوجة .

وتمثل دور نظام النسب المزدوج وأنواع الزواج المشار إليها أيضا في استمرار الحياة الزوجية للمهاجرين الذين يعملون في المدن . فالبعد المكاني بين القرى النوبية والمدن ، والعمل في المدينة وما يتضمن من أسلوب للحياة مغاير تماما لأسلوب الحياة في القرية النوبية وما يشيره من شعور الرجل بالاستقلال الاقتصادي عن جماعته القرابية ، لم يؤد هذا كله إلى تعرض الحياة الزوجية للاضطراب . ونعكس ذلك بكل وضوح حالات الزواج القليلة من إناث من المدن واستمرار إختيار الرجل زوجته من الإناث المقيمت في القرية أو في المدينة من قريباته أو من غير قريباته اللاتي تنتمي إلى قريته .

ويضاف إلى هذا كله نظرة المجتمع النوبي إلى الطلاق حيث ينظر إليه بكثير من عدم الإرتياح ولا يبيحه إطلاقا إلا في القليل النادر لأسباب تحتم حدوثه ، ويرجع ذلك إلى ما ينتج عنه من العدوات والحزازات بين الجماعتين المتصاهرتين وبالنسبة للإساءة إلى العلاقات بين أفرادها . ومن ثم يعتبر عاملا لضعف العلاقات القرابية وتعرض الجماعة القرابية للتفكك وعدم التماسك . لذلك فعندما تضعف العلاقة بين الزوج وزوجته إلى الحد الذي يرى فيه الزوج استحالة استمرار الحياة الزوجية لا يقوم غالبا على الطلاق وإنما يقترن بغيرها . وفي هذه الحالة إما أن تنتقل إلى منزل والدها أو تقيم في حجرة خاصة من منزله . وقد رأى الكثير أنه من الأفضل تقسيم المنزل وبناء فاصل بين مسكنه وزوجته الجديدة ومسكن المطلقة لتفادي المنازعات التي اشتدت وكثرت بين الزوجتين والتي أدت إلى تدخل الرؤساء والموظفين بالوحدة الاجتماعية للتوفيق بينه وبين مطلقة فيما يتعلق بالمنزل . إذ أن المرأة المطلقة ترى أنها تشارك الرجل في ملكية

المزول الجديد . أما في النوبة الأصلية فقد كان الرجل إما أن يشغل الإقامة عند حائلة زوجته الجديدة أو يبنى لها منزلا خاصا في النجع الذي كان يقيم فيه أصلا . ويترك منزله الذي تقيم فيه مطلقته وأولاده . لذلك كانت الإقامة عند أقارب الزوجة تساعد على تعدد الزوجات مما يتيح بعدم طلاق الزوجة الأولى حيث تنعدم المباشرة المشتركة في منزل واحد التي تؤدي إلى إثارة المنازعات بين الزوجتين والتي قد تؤدي إلى التخلص من إحدهما . لهذا كانت تسود مشاعر المودة والمحبة بينهما التي كانت تحرص كل منهما في إبدائها في المناسبات التي تستدعي الذهاب إليها لزيارتها وتقديم بعض الهدايا بل وفي غير تلك المناسبات .

الفصل الحادي عشر

التنظيم السياسي

من أبرز التغيرات التي نتجت عن انتقال النوبيين إلى المنطقة الجديدة اختفاء النجع كوحدة اجتماعية متميزة إقليميا وقرايا وبالتالي اختفاء الوحدة السياسية الإقليمية (النجع) . فقد ارتبط وجودها بظروف بيئية معينة وأخرى اقتصادية واجتماعية . وكان لهذه الظروف دور فعال في ظهور النجع كوحدة سياسية إقليمية وميله إلى الاستقلال السياسي عن بقية نجوع القرية . فالوحدة السياسية هي الجماعة التي تخضع باستمرار وبطريقة منظمة لقيادة لغرض المحافظة على كيائها كوحدة عن طريق حمايتها أولا من التهديد الخارجي وتنظيم علاقاتها السياسية مع الجماعات الأخرى المتماثلة معها كوحدات سياسية ، وحمايتها ثانيا من عدم التكامل الداخلي . ويمكن تمييزها عن الجماعات الأخرى على أساس عدم امتداد سلطتها إلى أية جماعة من هذه الجماعات وإدراك أعضائها لها كوحدة مستقلة سياسيا . فالخضوع للسلطة مع الاستقلال عن أية سلطة أخرى والمحافظة على التكامل الداخلي عن طريق تنظيم التعاون بين الأفراد هي العاملان اللذان يرتكبان إليها تحديد الوحدة السياسية (١) .

وعلى هذا الأساس تتناول النجع والقبيلة باعتبارهما الوحدتين السياسيتين في النوبة الأصلية حتى يمكن التعرف على ما طرأ على التنظيم السياسي من تغيرات في النوبة الجديدة .

أولا : النجع

أدت الظروف البيئية للنوبة الأصلية إلى انقسام القرية إلى عدد من النجوع التي كانت ثلاثة أنواع من حيث روابط القرابة التي تربط أفراد الجماعة النجمية .

1— Wagner U., • The Political Organization of the Bantu of Kavirondo • in, Evans Pritchard, E. J., & Fortes, M., *African Political Systems*, O.U.P., London, 1955 p. 199.

والقراية والالتحاق إلى الجماعة الإقليمية من الأسس الرئيسية التي يستند إليها التنظيم الاجتماعي للجماعات الصغيرة. ففي الغالب يكون لأي وحدة اجتماعية إقليمية صغيرة سلطة ربما يمثلها شخص واحد أو عدة أشخاص. (١)

فكل جماعة نجمية تؤلف وحدة سياسية، أما أن يكون لها رئيس واحد أو عدد من الرؤساء، ويتوقف هذا على تكوين الجماعة النجمية. فهناك ثلاث حالات لا يكون هناك إلا رئيس يعرفه بـ «كبير العيلة». الحالة الأولى عندما تكون الجماعة النجمية من النوع الأول جماعة البيت أو قبيلة من القبائل الصغيرة. والثانية عندما تتألف الجماعة النجمية من أكثر من جماعة أبوية تربط روابط القراية الأمومية أفرادها على أساس أن النجم كانت تقيم فيه في الأصل جماعة أبوية واحدة ثم تكونت جماعة أو أكثر نتيجة للزواج والاقامة عند أقارب الزوجة. والحالة الثالثة عندما تكون هناك أكثر من جماعة واحدة تقيم في النجم ومن بينها واحدة ينتمي أفرادها إلى إحدى القبائل الكبيرة التي تتمتع بعلو المنزل والمكانة الاجتماعية والأخرى من القبائل الصغيرة القريبة أو من الذويين الأصليين.

فأفراد هذه الجماعات يخضعون لسلطة «كبير العيلة» للجماعة الأولى على أساس الانتماء إلى الجماعة النجمية نتيجة الإقامة المشتركة مع أفراد تلك الجماعة التي تكون في هذه الحالة جماعة مهيمنة. ويقصد بالجماعة المسيطرة تلك التي تنتقل السلطة داخلها بين أفرادها دون انتقالها إلى إحدى الجماعات الأخرى. وأن رئيس هذه الجماعة — كبير العيلة — هو صاحب السلطة الذي يخضع لأوامره جميع سكان النجم ويوجه وينظم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية في النجم. فالسلطة التي تتمتع بها هذه الجماعة المسيطرة تستند إلى قدم الإقامة والسكنى في إقليم النجم. وتشير ملكية هذه الجماعة لأراضي الجروف والساقية التي تقع داخل حدود النجم إلى قدم الإقامة، كما تتضمن أيضا تسمية النجم باسم مؤسس الجماعة بمعنى قدم الإقامة. فعنابية مثل هذه الجماعات تعرف النجوع التي تقيم فيها بأسماء مؤسس الجماعات القراية التي كان لها سبق الإقامة فيها. وبالإضافة إلى عنصر القدم ما تتمتع به

الجماعة المسيطرة من علو المنزل والمكانة الاجتماعية. فإذا كانت الجماعة القراية أحد أقسام قبيلة من القبائل الكبيرة الرئيسية في القرية فإنها لا تخضع لسلطة الجماعة المسيطرة. فإن ما تتمتع به هذه القبيلة من منزل ومكانة اجتماعية داخل مجتمع القرية ينعكس على مركز هذه الجماعة السياسي داخل الجماعة النجمية.

وبمعنى هذا أنها تكون وحدة سياسية مستقلة داخل حدود النجم على الرغم من الإقامة المشتركة مع غيرها من الجماعات الأخرى. وفي هذه الحالة تتألف الجماعة النجمية من عدد من الوحدات السياسية يتفق وعدد الجماعات القراية المقيمة في النجم. وفي الغالب لا يتعدى عددها ثلاث جماعات. وحيث أن كل واحدة منها وحدة سياسية مستقلة، فإنه يستتبع ذلك وجود أكثر من رئيس أو «كبير العيلة». وأن سلطته لا تمتد إلى خارج نطاق البيت الذي ينتمي إليه. وليس له الحق في التدخل في الأمور الخاصة بالجماعة الأخرى إلا إذا طلب منه ذلك. ويتمثل ذلك في عدم تدخله في فض المنازعات الداخلية بين أفراد تلك الجماعة. وإذا كانت هناك جماعة أخرى من جماعات الذويين الأصليين أو من القبائل الصغيرة، فإن خضوعها لأحد منهم يرتبط بتبعيةها أصلا للقبيلة التي ينتمي إليها.

فعمدما تحدث المنازعات بين أعضاء البيت الواحد، يتولى «كبير العيلة» النظر فيها ويتم مصالحتهم والتوفيق بينهم، ويخضع لأحكامه الأطراف المتنازعة. وهو يمثل الدفاع عنهم في مجالس العرب، التي ينظر في المنازعات التي تحدث بينهم وبين أفراد من بيوت أخرى سواء في النجم أو النجوع الأخرى. بل ويعتبر طرفا في النزاع على أساس أن النزاع مسألة تتعلق بالبيت، ككل وليس بطرف النزاع الحقيقي من أعضائه.

ومن ناحية أخرى كانت جماعة البيت تحاول عدم خروج النزاع إلى خارج البيت لأنه من الشئون الداخلية الخاصة بها ولا يحق لأي فرد من بيت آخر حق ولو كان من نفس القبيلة التي ينتمي إليها أفرادها الاطلاع أو التدخل في

1—Mair, Lucy, *New Nations*, Weidenfield and Nicolson, 1963, p. 23.

هذه الشئون الخاصة فإن مثل هذا التدخل يعتبر نوعاً من التعدي على الجماعة الذي لا يرضى عنه أى عضو من أعضائها . لذلك لا يجوز أى فرد آخر فى التدخل فى المنازعات التى تحدث بين أعضاء البيت لا إذا دعى إلى ذلك للمشاركة فى التوفيق بين الأطراف المتنازعة وخاصة إذا كان من أعضاء القبيلة . ويتمثل ذلك فى التوقف عن النظر فى النزاع عند حضوره وإشعاره بعدم الرغبة والرضى عن وجوده مما يؤدى إلى انصرافه ، بل وأحياناً يطلب منه الانصراف لمناقشة قضية خاصة تتعلق بالجماعة .

ويستند مركز كبير العيلة ، على القرابة وقوة الشخصية والاسراع فى تقديم العون إلى أقاربه عند الحاجة واكتساب قدر من التعليم والعمل فى الإدارات الحكومية (مدرس أو موظف أو مستخدم فى المدرسة الابتدائية) على أساس أن هذه المهن تعتبر من وجهة نظر التوحيين أفضل المهن وتضفى على صاحبها علو المنزلة والمكانة الاجتماعية . وفى الغالب كان كبير العيلة ، هو التاجر المحلى فى غالبية نجوع القرى الذوبية عامة ، وقد أصبح تاجراً لأنه كبير العيلة فسلطته السياسية مستمدة من مركزه وكبير العيلة ، وليس باعتباره تاجراً . فإن هناك من التجار فى نجوع كثيرة من القرى ما لا يكون كبيراً للعيلة ، كما أن الكثير منهم يقوم بالعمل التجارى وفقاً لرغبة جماعته القراية التى اختارته للقيام بهذا العمل وتوفير رأس المال اللازم له .

ولا يتدخل مبدأ السن فى تحديد كبير العيلة ، حيث أنه يوجد بالنجع من يكبره فى العمر من أعضاء البيت ولكن لا يحتل هذا المركز نتيجة لإقامته فترة طويلة فى المدينة ورجوعه إلى النجع فى فترة الشيخوخة . فالإقامة الدائمة فى النجع هى العنصر الهام فى تحديد الشخص الذى يحتل مركز كبير العيلة . ويتصل بها اتصالاً وثيقاً شعور المقيمين بالنجع والمهاجرين بدورهم الهام فى الحياة اليومية لأعضاء البيت كما أنهم يعتبرونه شخصاً يفضل الإقامة فى النجع عن العمل فى المدينة فى الوقت الذى لا يوجد التزام يحتم إقامته وترك فرصة العمل والحياة فى المدينة .

وفما يتعلق بالنوع الثانى من الجماعة النجمية التى تتألف من أكثر من وحدة سياسية قراية ، فإن يختلف نواحي الحياة داخل النجع بشترك فى توجيهها وتنظيمها رؤساء تلك الوحدات . وتقتوى الجماعة النجمية عن طريقهم فض المنازعات التى تحدث بين أفرادها . وفى الغالب توفق فى المصالحة بين الأطراف المتنازعة دون التدخل الخارجى ، ففى تحاول بقدر الامكان عدم الاستعانة بغيرها من الجماعات النجمية المجاورة . فإن لروابط الجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة ووحدة المشاعر والمواطف فضلاً عن الانتماء النجمى الواحد المشترك وما يسود بين أفرادها من التعاون المتبادل أثراً إيجابياً فى التخفيف من غضب المتنازعين وبالتالي سهولة التوفيق بينهم ومصلحتهم . ويرجع ذلك إلى ما لها من دور هام فى ضبط سلوك أفراد الجماعة النجمية تجاه بعضهم البعض وما تفرضه من الاعتبارات الاجتماعية التى يكون لها دور هام فى تقوية علاقاتهم وضبط سلوكهم . وهذا كله ما يمكنه عدم اتخاذ المنازعات فى القرى الذوبية عامة طابع العنف . وإذا فرض ولم تستطيع الجماعة النجمية فض النزاع ولحات إلى أحد القضاء العرفيين أو أكثر التحكيم ومصالحة الأطراف المتنازعة ، فإن مهمة هذا القاضى تكون أسهل من التحكيم فى النزاع بين شخصين لا ينتميان إلى الجماعة النجمية الواحدة ولا يجمعهما الانتماء القبلى الواحد . ويرجع ذلك إلى تلك الاعتبارات الاجتماعية التى يفتقدها موقف النزاع .

ومن ناحية أخرى كان كبير العيلة ، ينال الاحترام والتقدير من جانب سكان النجع من غير أعضاء جماعته القراية ، وخاصة إذا كان أكبر من كبيرهم ، سنا الأمر الذى يؤدى إلى أن يكون له تأثير فى التخفيف من حدة النزاعات التى تنشأ بين أعضاء جماعته وبقية سكان النجع .

ويتضح تأثير تلك العوامل جميعها فى سلوك أفراد الجماعة الواحدة تجاه أفراد الأقسام القبلية فى نجوع القرية الأخرى التى ينتمى إليها أفراد الجماعات الذين

يشاركونهم الإقامة في النجع .

فأفرد عضو في جماعتين : الأولى القبيلة التي ينتمى إليها ، والثانية الجماعة النجمية التي يعيش داخل إقليمها . تستند العضوية الأولى الى العامل القرابي ، والثانية الى عامل الإقامة المشتركة . وإذا وضع في الاعتبار الاستقلال النسبي للقسم القبلي عن القبيلة التي هو أحد أجزائها وظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وأنماط التعاون المتبادل بين أفراد الجماعة النجمية يتضح أهمية دور الانتماء النجمي في التخفيف من حدة الانتماء القبلي وولاء الفرد الشديد للقبيلة التي ينتمى إليها . فالانتماء النجمي يقوم بدور تماسك الجماعة النجمية وتضامنها . وتعتبر المصنفة ، مظهر هذا التماسك والتضامن . وبالضرورة ينعكس ذلك على علاقات أفراد الجماعة القرابية الواحدة مع أفراد الأقسام القبلية في مجموع القرية الأخرى والتي ينتمى إليها أفراد الجماعات القرابية التي تقيم معها في النجع . ويتضح تأثير ذلك في سلوك الفرد أزاء أفراد تلك القبائل .

فعلى الرغم مما يفرضه الانتماء القبلي من ضرورة تكتل الأقارب العاصيين ووقوفهم بجانب بعضهم البعض في منازعاتهم مع أفراد القبائل الأخرى ، فالانتماء النجمي يتدخل للحد من فاعلية هذا الالتزام القرابي بحيث يؤدي إلى عدم تدخل الأقارب في النزاع ووقوفهم موقفا محايدا سلبيا . فلا تقل أهمية دور الانتماء النجمي عن دور الانتماء القبلي . فروابط الجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة تفرض التزاما اجتماعيا على أفراد الجماعة النجمية بضرورة مساندة بعضهم بعضا وما دام الأمر كذلك فإن الموقف السلبي في مثل هذه المواقف هو رد الفعل الطبيعي الذي يفرضه الانتماء النجمي . ويشير ذلك الى دور الانتماء النجمي في مجال ضبط الاجتماع حيث يحد الى حد كبير من قوة الانتماء القبلي . لذلك كانت المنازعات لا تمتد الى الشخصين المتنازعين مما أدى الى عدم اتساع مجالها وعدم اتخاذها طابع العنف لعدم تكتل الأقارب ووقوفهم بجانب الأطراف المتنازعة كما يفرض ذلك الانتماء القبلي . فالانتماء النجمي يضع قيودا على السلوك الذي

يفرضه الانتماء القبلي في مواقف النزاع بحيث يخفف من حدته ويساعد على فضه بسهولة وسرعة . وعلى ذلك يتضح أنه في الوقت الذي يكون فيه الانتماء القبلي عاملا من عوامل التباعد في العلاقات والصراع وعدم التماسك ، يقوم الانتماء النجمي بدور في ضبط العلاقات بين أفراد القبائل المختلفة يضاف إلى ذلك دور القرابة الامومية في هذا المجال . فتعدد انتماءات الفرد عامل هام وإيجابي في ضبط سلوك الفرد وتوافقه مع أنماط السلوك والقيم المقررة فلا يؤدي ذلك إلى وقوف الشخص موقف الحياد فحسب وإنما يقوم بدور هام في عملية التوفيق والمصالحة بين المتنازعين . فهم يقومون بالاتصال بالقضاة العرفيين الذين يختارهم المتنازعون لدعوتهم للتحكيم بينهم وتحديد مكان وزمان الاجتماع . وكل منهم يقوم بالاتصال بالمتنازعين لتخفيف حدة الغضب ونقل وجهات النظر لكل من أفراد الجماعتين القرابيتين ونقل هذا كله إلى القضاة العرفيين لاطلاعهم على أسباب النزاع ومدى صعوبته وموقف كل من الجماعتين وآراء أفرادها . ويكون لدورهم تأثير إيجابي في الموقف العام للنزاع لأنه يمهّد لتقبل الأطراف المتنازعة المصالحة وتسهيل مهمة القضاة العرفيين في الوصول الى حل يرتضيها الأطراف المتنازعة مما يؤكد قبولهم لاحكامهم .

ثانياً : القبيلة

القبيلة النوبية أكبر وحدة سياسية تقوم على أساس القرابة الأبوية وتعتبر المنازعات والخلافات بين أعضائها أمورا داخلية خاصة لا يحق لغير أفرادها التدخل لحلها . وتولى القبيلة فض هذه المنازعات عن طريق رئيسها كما يفرض على أفرادها أن يتحدوا أمام القبائل الأخرى عندما ينشب نزاع بينها وبين إحدى هذه القبائل .

ولا تقوم وحدة القبيلة السياسية على أساس اقليمي ، فالقبيلة تنتشر في عدد

من نجوع القرية . كما أن رئيس القبيلة هو في الوقت ذاته ، كبير العيلة ، لأحد البيوت التي تتألف منها القبيلة على أساس أن هذا البيت يؤلف جماعة نجمية قرابية وإذا كان مركز رئيس القبيلة يستند إلى الأسس التي يقوم عليها مركز ، كبير العيلة ، فإنه لابد وأن يكون أحد أعضاء جماعة من جماعات البيوت التي يرتبط أفرادها عن طريق روابط القرابة العاصية المنحدرة من مؤسس القبيلة فلا يشغل أحد أشخاص البيت الذي لا ينتمي مؤسسه إلى سلف القبيلة عن طريق القرابة العاصية مركز رئيس القبيلة . وهذا ما يشير إلى التمايز الداخلي في القبيلة ، كما يشير إلى البعد البنائي بين هذا البيت وبقية بيوت القبيلة التي يؤلف جزءا منها . وفي بعض القبائل لا ينتقل إلى خارج هذه الجماعة إلى غيرها من جماعات البيوت المتماثلة من حيث الانتساب إلى سلف القبيلة . ويعتبر هذا البيت في هذه الحالة جماعة مهيمنة في نطاق القبيلة ، ولا تنتقل الرئاسة إلى خارجه مادام هناك الشخص الذي تتمثل فيه الصفات التي تتطلبها الرئاسة حتى ولو كان البيت المسيطر أقل حجما من البيوت الأخرى وعدد رجاله أقل من عدد رجال أي بيت من هذه البيوت . وكانت الرئاسة وراثية بمعنى انتقالها من الرئيس إلى أحد أبنائه . ولكن لم يكن ذلك قاعدة مطلقة بحيث تقتصر الرئاسة في مجال هذه العلاقات القرابية أو في مجال عائلة الرئيس ، وإنما كانت تنتقل بين أعضاء البيت المسيطر دون غيرهم وبدون أن يؤدي ذلك إلى محاولة أفراد البيوت الأخرى منافستهم لانتقال رئاسة القبيلة إلى جماعتهم . فإنه كقاعدة عامة يصبح أفضل الأشخاص من البيت المسيطر المقيم بالقرية إقامة دائمة رئيسا للقبيلة دون منافسة من الآخرين .

وقد ساعدت الظروف الاجتماعية الناتجة عن هجرة العمل على الانحراف عن الاتجاه العام نحو انتقال الرئاسة إلى أحد أبناء رئيس القبيلة . فقد أدت هذه الظروف إلى أن تنتقل الرئاسة من البيت المسيطر إلى بيت آخر من بيوت القبيلة التي تربط القرابة العاصية مؤسسيها بسلف القبيلة نتيجة لعدم وجود أحد أعضاء البيت المسيطر في القرية القادر على ممارسة الأدوار التي يتطلبها المركز والذي

لديه الصفات الشخصية التي يفرضها باعتباره يعبر عن مكانه الاجتماعية ترتبط بها مكانة القبيلة في المجتمع لأنه يمثل وعنوان لها .

والقبيلة وحدة سياسية كبرى تشتمل على وحدات سياسية أصغر منها هي جماعات البيت التي تنقسم إليها كما أن جماعة البيت تشتمل على وحدات أصغر منها هي جماعات الأولاد . ويتوقف وجود الأولاد كوحدة سياسية على العامل الإقليمي . فإذا كانت هناك جماعة من الأولاد يقيم أفرادها في نجع بعيد عن بقية الأولاد التي ينقسم إليها البيت ، ففي هذه الحالة تؤلف وحدة سياسية صغرى بحيث يكون هناك ثلاثة درجات للرياسة مطابقة للمستويات الثلاثة للانقسام القبلي . ففي حالة الإقامة المشتركة لأفراد الأولاد مع أقاربهم أعضاء البيت الواحد لا تظهر الأولاد كوحدة سياسية ، ولا يكون هناك إلى رئيس واحد هو ، كبير العيلة ، لجماعة البيت . وتنصل الهجرة للعمل اتصالا وثيقا بذلك لأنها أدت إلى أن تفتقد جماعة الأولاد دورها السياسي . فقلة عدد الرجال المقيمين في النجع لا تتيح بوجود أكثر من رئيس واحد .

وعلى ذلك لم تتح الظروف الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية بتناظر الوحدات السياسية القبلية مع الأقسام القبلية التي تنقسم إليها القبيلة وألا تكون على نفس الدرجة . فالوحدات السياسية القبلية منها ما هو أولاد وبيت بحيث تصبح الأقسام القبلية المتماثلة من الناحية السياسية غير متماثلة من الناحية القرابية لاختلاف أوضاعها داخل البناء القبلي . فكل رئيس من رؤساء هذه الأقسام يتولى فض المنازعات الداخلية دون تدخل الآخر إلا إذا دعت الجماعة للتدخل للتحكيم ومصالحة الأطراف المتنازعة . وهذا ما لا يحدث إلا في القليل النادر عندما يكون النزاع معقدا وتشتد حدته بحيث يصبح من الأفضل تدخل رئيس القبيلة وغيره من رؤساء الوحدات الأخرى لمشاركة كبير العيلة في تسوية النزاع لما لحضورهم من تأثير قوى على المتنازعين وقبولهم المصالحة .

وإذا كان النزاع بين وحدتين من هذه الوحدات ، فكل رئيس يتولى مهمة الدفاع عن جماعته في مجلس الحق أو العرب — كما يطلق عليه النوبيون — الذي يعقده رئيس القبيلة للنظر في موضوع النزاع ولا تدخل قيمة الوحدات وإنما يقتصر دورها على محاولة التوفيق وتسوية النزاع دون مناصرة أى منها . وتعتبر أحكامه قاطعة وملزمة للطرفين .

أما إذا كان النزاع بين أحد الأقسام القبلية وغيره من أقسام القبائل الأخرى تقف بقية أقسام القبيلة ككل بحيث تعتبر القبيلة طرفاً في النزاع . ويتولى النظر في النزاع طرف ثالث محايد إما أن يكون رئيس قبيلة أو أكثر من رئيس لعدة قبائل . ويقف رئيس القبيلة موقف الدفاع بشاركة رؤساء البيوت .

ففى مواقف النزاع لا يعتبر النزاع فردياً إلا في حالة المنازعات الداخلية بين أعضاء البيت الواحد . وتعتبر نزاعاً بين جماعتين قرايتين إذا كان طرفاً النزاع ينتميان إلى قبيلتين . ويتمثل ذلك في مثل الدفاع حيث يكون في مثل هذه المواقف رئيس القبيلة التي ينتمى إليها أحد طرفي النزاع وفي مسئولية دفع حق اللوم (١) .

(١) بضمن الحكم تقطين :

الأولى وهي تحديد المذهب والثانية الجزاء العائلي الذي يجب على المذهب تنفيذه . يطلق النوبيون على الخطأ أو الانحراف « اللوم » — وعلى الجزاء العائلي « حق اللوم » وحق اللوم هو عبارة عن مبلغ من المال يحدده القضاة العرفيون تبعاً للحالات السابقة يسترشدون بها في تحديد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المذهب . وحق اللوم نوعان من حيث قبول ورفض الطرف المتعدى عليه له . يعرف حق اللوم الذي يرد إلى المذهب « باللوم النش » أما حق اللوم الذي يأخذه المتعدى عليه ولا يردده إلى المذهب « اللوم جازو » . ولا يرد حق اللوم في حالة التعدى على النساء بألفاظ نابية وفي حالة حق اللوم العائلي أما حق اللوم الذي يحدده القضاة العرفيون على المذهب والذي يكون في حالات المشاجرة أو التعدى بالإهانة على الآخرين يرد إلى المذهب وهي المنازعات التي تحدث في الغالب بين الرجال .

فأعضاء البيت يقع على عاتقهم المساهمة في حق اللوم . ويتولى رئيس القبيلة تقديمه . ولا يحضر المجلس إلا ومعه المبلغ الذي يتوقع أن يقدره القضاة العرفيون « كحق اللوم » . فإنه من الأمور التي يعيبها النوبيون عدم استطاعة الجماعة التي يقع عليها اللوم دفع حق اللوم في المجلس . وإذا حدث وقدم حق اللوم في لحظة أو ظرف وكان أقل من المبلغ الذي حدده القضاة العرفيون ، يحدث أن تصبح تلك الجماعة طرف نزاع جديد مع هؤلاء القضاة . ويشير ذلك إلى ضرورة احترام وتقدير القضاة العرفيون وتقبل أحكامهم مادام طرفاً النزاع قد وافقوا على توليهم النظر في النزاع وضرورة الالتزام بخضوع الأفراد لأحكامهم وعدم التردد في تنفيذها والا تعرضوا لجزاءات أخرى . فإذ يحدث في مثل هذه المواقف إعلان ما حدث والتشهير به .

كما أنه لا يحق للطرف الذي وقع عليه « اللوم » أن يرفض تقديم « حق اللوم » ، إذا كان الحكم الذي قرره القضاة العرفيون لا يرضيه ويرى ضرورة استئناف نظر النزاع أمام هيئة أخرى من القضاة لإقراره أو تعديله ، ففي هذه الحالة لا بد وأن يقدم « حق اللوم » ثم إعلان عدم موافقته على الحكم والا ينعدم حقه في الاستئناف . وتصبح هيئة القضاة العرفيين طرفاً في النزاع مع الجماعة . ويشتهى الأمر بالنسبة للطرف الآخر الأصلي في النزاع . فإن تقبل الحكم يتوقف على ما يتضمنه من الرضوخية الكاملة للمتنازعين .

فغاية الأطراف المتنازعة من مجلس الصلح هو إثبات اللوم وتحديد الطرف المذهب . فلا يقصد من اللوم إيقاع العقوبة على المذهب . فهو عبارة عن رمز شكلي للإعلان عن الخطأ . وبمعكس ذلك رد حق اللوم إلى الطرف المذهب على الرغم من حقه في عدم إرجاعه . ويعيب النوبيون على الشخص عدم رده في كثير من الحالات التي لا يكون النزاع بسبب الأضرار بممتلكات الغير . فكما يقول النوبيون أنه يكفي الطرف غير المذهب إثبات اللوم على الطرف الآخر . ويرجع ذلك إلى اعتبار عدم رد حق اللوم استمرار النزاع على أساس أن رده يتضمن

قبول المصالحة ورجوع العلاقات بين المتنازعين الى حالتها الطبيعية . وهذا ما يتضمنه لفظ « اليوم » حيث يشير الى معنى التائب والتوبخ ويعتبر اليوم الجزاء العقابي الذي يحلول النوبيون تجنبه .

وسلطة رئيس القبيلة ليست على نفس الدرجة من القوة والتأثير على جميع أعضاء القبيلة كما هو الحال بالنسبة لأعضاء البيت الذي ينتمي اليه باعتباره رئيسا له لأن رئيس الوحدة السياسية الاخرى أكثر التصاقا بأعضائها يؤدي عدة أدوار مختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مما يدعم مركزه ومكانته ويقوى علاقته بأقاربه . في حين يقتصر دور رئيس القبيلة على المجال السياسي فقط بالنسبة للقبيلة ككل . ويرجع ذلك الى استقلال الجماعة السياسية كوحدة نجمية قرابية ، وانفصالها عن بقية الأقسام السياسية الاخرى للقبيلة وقدرتها على فض المنازعات الداخلية وتنظيم التعاون الداخلي عن طريق رئيسها دون تدخل من الخارج .

يضاف الى ذلك ان مختلف الأمور التي تتعلق بالقبيلة ككل باعتبارها أكبر وحدة اجتماعية وقرابية في القرية يشارك رؤساء البيوت رئيس القبيلة في مناقشتها وابداء الرأي بخصوصها والاتفاق على ما يجب اتخاذه من قرارات بشأنها ولم تكن هناك مواقف النزاع وغيرها من المواقف الاجتماعية المستمرة المتكررة على فترات متقاربة التي تحتم تكتل أعضاء القبيلة . فالمنازعات مثلا بين أفراد أقسام القبيلة من ناحية وبين أفراد القبائل الاخرى قليلة الحدوث . وإذا حدث مثل هذا النزاع فإنه لا يتخذ طابع العنف والفسوة ولا يمتد اكي يشمل جميع أفراد البيت أو القبيلة الأمر الذي يتطلب تكتلم ضد خصومهم وزيادة حدة النزاع مما يصعب معه مصالحة الأطراف المتنازعة فإنه في مثل هذا النزاع كثيرا ما يقف الشخص موقفا محايدا اما نتيجة لروابط القرابة الامومية التي تربطه بالطرف الآخر في النزاع أو لما بينه وبينهم من مصالح اقتصادية مشتركة . ومن ناحية أخرى لا يميل النوبيون الى العنف والفسوة ويكرهونها كراهية شديدة ولا يرغبون في ابداء الغير أو ممتلكاته . لذلك تنعدم تماما جرائم اطلاق المزروعات وقتل

الماشية . ويتمثل ذلك بكل وضوح فيما بينهم وبين الصعايدة من فجوة اجتماعية كبيرة لما لا تتشاور هذه الجرائم في قراهم الاصلية واقبالهم عليها من أثر في مدى اتساع هذه الفجوة .

ولا ينطبق كل ما سبق الا على القبائل الكبيرة الرئيسية فقط أما القبائل الصغيرة الغربية عن المجتمع النوبي وقبائل النوبيين الاصليين ، فهي لا تتواف وحدات سياسية لأن كل واحدة منها تابعة ومتحالفة مع احدى تلك القبائل ، ويخضع أفرادها لسلطة رئيسها الذي يتولى الدفاع عنهم في منازعاتهم مع أفراد القبائل الاخرى ، كما يقف أفرادها الى جانب أفراد تلك القبيلة في منازعاتهم مع القبائل الاخرى . وإذا كان لكل من تلك القبائل رئيس كما هو الحال بالنسبة للقبائل الاخرى يؤدي نفس الأدوار التي يؤديها الآخر داخل نطاق جماعته فقط فإنه يفتقد الدور السياسي لأن هناك سلطة أعلى لها الحق في التدخل في شئون قبيلته الداخلية ويمارس سلطته في فض منازعاتها الداخلية .

وتستند سلطة القبيلة والتحالف السياسي الى الإقامة في نيجع أو أكثر من النجوع التي تتمركز القبيلة في الإقامة فيها ، وفي بعض الحالات تستند الى روابط القرابة الامومية التي تربط أفراد القبيلتين فضلا عن اعتماد الكثير من أفراد تلك القبائل الكبيرة الرئيسية في استخدام حزم من أراضيها عن طريق الزراعة بالمشراكة مع أفرادها كما هو الحال مثلا بالنسبة لقبائل النوبيين الاصليين وقبائل الصعايدة والقراريش . فالتحالف والتبعية يقومان اذن على أساس المنزلة والمكانة الاجتماعية ، وهو ما يشير الى تأثير الهجرات الى داخل المجتمع النوبي في تكوين المجتمع وما بين القبائل من أبعاد بذنية .

وتستند سلطة القبيلة الكبيرة الرئيسية واعتبارها وحدة سياسية الى عدة عوامل . العامل الاول كبر حجم القبيلة ، والثاني الثروة التي تتمثل في ملكية الاراضي الزراعية وأشجار النخيل وهما العاملان اللذان على أساسهما ميزت بينها وبين القبيلة الغربية الصغيرة بصفتها الرئيسية والكبيرة على وجه الخصوص من

الناحية السياسية لما لها من دور هام وأساسى في المجال السياسى وبالأولى في العلاقات فيما بينها وبين ما يماثلها من القبائل من ناحية وبين القبائل الصغيرة من ناحية أخرى .

والعامل الثالث إما أن يكون سياسيا أو دينيا ، فالقبائل الرئيسية الكبيرة في قرى النوبيين تقوم وحدتها السياسية وسلطتها في القرية على أساس العامل السياسى باعتبار أن أفرادها انحدروا من حكام بلاد النوبة في الماضى وأتباعهم . واستمرت هذه القبائل محتفظة بمركزها السياسى في القرية التى تقسم فيها إلى حين طبق النظام الإدارى في بلاد النوبة في أواخر القرن الماضى وصارت القرية على أساس هذا النظام وحدة إدارية . فكانت العمودية من نصيب هذه القبائل لانتقل إلى غيرها حتى ولو كانت هناك قبائل رئيسية كبيرة أكثر حجما منها . وعلى أساس أن العمودية وراثية من الناحية الفعلية لاشكالية انتقابت من الأب إلى الابن كما هو الحال في جميع القرى النوبية وإن كان ذلك لا يمنع إنتقالها إلى الأقارب العاصمين داخل البيت المسيطر في القبيلة نتيجة الظروف العامة للمجتمع النوبى . ولم تحدث في كثير من قرى النوبيين أن انتقلت العمودية إلى خارج قبيلة العمدة لذلك كانت مشكلة للقبيلة المسيطرة كما هو الشأن في قرية بلانة وقرية أدندان . وتمثل العمودية في هاتين القرينتين على وجه الخصوص أعلى سلطة في القرية بحيث كان العمدة القوة والنفوذ والتأثير على جميع سكان القرية خاصة . وكان للثروة كثير من الاعتبار في هذا الصدد لوفرة الأراضى الزراعية في القرينتين وعدم تعرض غالبية الأراضى الزراعية للغرق بعد التعلية الثانية عام ١٩٣٣ كما حدث بالنسبة لجميع القرى التى تقع في الشمال من القرينتين . وبالإضافة إلى ذلك موقعها الجغرافى على الحدود المصرية السودانية الذى كان له أكبر الأثر في تنشيط التجارة عن طريق تهريب البضائع إلى داخل الأقليم المصرى .

أما القبائل الرئيسية الكبيرة الكنزية فوحدتها السياسية وسلطتها تركز على

العامل الدينى باعتبار مؤسسيها من الأنصار . في حين لا تستند مثل هذه القبيلة في قرى عرب العليقات إلى هذا العامل الدينى أو ذلك العامل السياسى ،

والعامل الرابع هو القدم ، ويقصد به أسبقية الإقامة والاستيطان في القرية . ولا يطبق ذلك على قبائل النوبيين الأصليين على الرغم مما تشير تسميتهم من قدم الإقامة وإنهم سكان البلاد الأصليين . ويرجع ذلك إلى نظرة النوبيين اليهم وما التصق بالنوبيين الأصليين من اعتبارات اجتماعية من جانب القبائل الأخرى .

وتتمثل أهمية عامل كبر حجم القبيلة في العلاقات السياسية الخارجية للقبيلة بشكل واضح في الجماعة الكنزية التى تقيم في قرية توشكى غرب الجماعة النوبية التى في بلانة والتى انتقلت إليها من بعض قرى النوبيين . وأعطى هذين المثالين لما لها من دلالة لأن الجماعتين غريبتان من وجهة نظر سكان القرينتين .

الأولى جماعة كنزية فهى غريبة عن مجتمع النوبيين ، والثانية من قرى أخرى وإن كانت من نفس المجتمع الذى ينتمى إليه سكان قرية بلانة ، وعلى الرغم من أنه يوجد اختلاف جوهري في العلاقات بين كل جماعة من الجماعتين وسكان القرية حيث الأبعاد البنائية بين الجماعتين الآخرين ، فقد كان دور كبر حجم الجماعة المهاجرة مشابها في تحديد العلاقات السياسية الخارجية بالنسبة لكلا الجماعتين . وإذا كان الغرض من المثالين إبراز أهمية كبر حجم القبيلة في علاقتها السياسية الخارجية فهما أيضا يشيران إلى عامل آخر هام بالنسبة للقبائل المقيمة أصلا في القرية وهو عامل التقدم .

فقد انتقلت في عام ١٩١٢ جماعات كنزية من عدة قرى كنزية (كلاهنة وأبو هور والامبركاب وقرشة وماريا) إلى المنطقة التى تقع على الضفة الغربية المواجهة لقرية توشكى شرق والتي تقع جنوب نجوع النوبيين (على هذه الضفة) والتابعة لقرية توشكى شرق . وتكونت جماعة كنزية منتشرة في عدة وحدات اقليمية متباعدة (نجوع) ومنعزلة عن الجوع الشمالية للنوبيين وعن قرية توشكى حيث

يفصلها بحرى النيل. وعلى الرغم من تكوين هذه الجماعات الكنزية من عدة قرى. فإن شعورهم بالانتماء المشترك إلى المجتمع الكنزى فضلا عن ادراكهم للتباعد في علاقاتهم مع النوبيين قد أدى إلى تماسكهم ووحدتهم وتكوينهم لوحدة سياسية تخضع لسلطة داخلية وترفض الخضوع لسلطة رؤساء القبائل النوبية المقيمة في الشرق أو في الشمال. وقد ساعد على ذلك امتلاكهم للأراضي الزراعية التي تقع في حدود نجوعهم التي امتلكوها عن طريق الشراء بعد إنشاء مشروع الري. وتوضح هذه الجماعة كوحدة سياسية في تكتل أفرادها في محاولة الحصول على عمودية قرية توشكى غرب عندما انفصلت إداريا عن توشكى شرق لتكوين وحدة إدارية مستقلة، كما رفضت أن يكون شيخ البلد الذي يتولى أمورهم الإدارية من النوبيين واختار أفرادها أحد رؤسائهم ليتولى هذا المركز الإدارى.

وينطبق هذا كله أيضا على الجماعة الأخرى في قرية بلانه، والتي انتقلت من بعض قرى إقليم النوبيين ذاته (قنة والدر والديوان وكركسكو وأبو حنضل) في عام ١٩٣٢ لفرق أراضيها الزراعية. فقد شكلت وحدة سياسية لا تخضع لسلطة غير سلطة رئيسها وتتحدى القبائل الكبيرة الرئيسية في القرية وخاصة القبيلة المسيطرة فيها.

وفيما يتعلق بالثروة فهي في حد ذاتها لا تغير علاقة القبائل الصغيرة والغربية والنوبيين الأصليين وجماعات الصعابدة. فهناك البعض منها لديه من ثروة لا تقل عما لدى القبائل الرئيسية الكبرى نتيجة لممارسته النشاط التجارى (وهذا واضح بالنسبة للصعابدة في قرية بلانه وعيبة) أو نقل البضائع عن طريق المراكب الشراعية (كما هو الحال بالنسبة لبعض القرى الكنزية والقرى العربية عامة) أو الاستقلال الاقتصادى باعتماده على أراضيها الزراعية في النجوع التي يقيم فيها. فلم يؤد ذلك إلى ارتفاع منزلته ومكانته الاجتماعيه إلى مستوى المنزلة والسكانه الاجتماعيه لاقبال الرئيسية الكبيرة، كما لم يؤد إلى اختفاء تبعيته لهذه القبائل وتحالفه معها.

ولم تؤد الإقامة في نجوع خاص للقبيلة من القبائل الصغيرة والغربية والنوبيين الأصليين وجماعات الصعابدة إلى أن تشكل وحدة سياسية. فلا تختلف علاقاتها السياسية بالقبائل الرئيسية الكبيرة عن علاقة الجماعة منها التي تقيم في نجوع من نجوع إحدى هذه القبائل. فقد أدت الإقامة في نجوع خاص إلى أن يكون للجماعة رئيس يشرف على مختلف شئونها الداخلية، ويتدخل في فض المنازعات بين أفرادها. وتحاول الجماعة تسوية هذه المنازعات دون تدخل رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة أو عمدة القرية وإن كان هذا لا يمنعهم من التدخل وعندما تفشل في فضها تلجأ إلى القبيلة المتحالفة معها للتحكيم والنظر فيها. في حين لا تلجأ القبائل الرئيسية الكبيرة إليها كطرف ثالث للتحكيم فإن عملية التحكيم والمصالحة تقتصر على رؤساء هذه القبائل والقضاة العرفيين من أعضائها لما لهذه العملية من سلطة ونفوذ ترتبط بنسق التفاضل والتمايز الاجتماعى الذى تشغل القبائل الصغيرة والغربية أحد مراتبه المنخفضة. لذلك يرفض المجتمع النوبى أن يكون أحد القضاة العرفيين من أفرادها.

ويعتبر عمدة القرية الرئيس الأعلى صاحب السلطة والقوة والنفوذ بالنسبة لملك القبائل، وإن كانت تبعية كل قبيلة منها لإحدى القبائل الرئيسية الكبيرة تجعلها خاضعة لسلطة رئيس هذه القبيلة. ومن خلال هذه التبعية كانت تحدد علاقاتها السياسية بالقبائل الأخرى ولم تشارك في مجال النشاط السياسى حيث كانت أسس التفاضل والتمايز تحول دون ممارسة أى فرد من أفراد هذه القبائل لآى دور من الأدوار السياسية في المجتمع المحلى. وكانت كل قبيلة تقف إلى جانب القبيلة التابعة لها في صراعها مع غيرها من القبائل الرئيسية الكبيرة حول المراكز الإدارية.

ثالثا : القرية

لقد أدى التجمع السكانى للقرية في المكان الجديد إلى استفسلال كل جماعه استقلالاً تاماً عن سيطرة رؤساء البيوت والقبائل التي لانتمى اليها. وإذا كانت

التغيرات الاقتصادية والسياسية قد أدت إلى ضعف سلطة رؤساء القبائل التقليديين، فهذه التغيرات أيضاً هي الأخرى عامل رئيسي في استقلال تلك الجماعات . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أتاحت هذه التغيرات لأفراد هذه الجماعات بالمشاركة في مجال الذواط الاجتماعي ، وعلى وجه الخصوص في مجال النشاط السياسي الذي لم يكن لهم دور فيه في النوبة الأصلية . وعلى ذلك صارت المراكز السياسية في المجتمع مجالاً للمنافسة بين أفراد القبائل والجماعات المختلفة . فلم تعد قاصرة على أفراد القبائل الرئيسية الكبرى استناداً إلى عامل القدم وحجم القبيلة .

فقد أدت الإقامة الجديدة إلى ضعف أهمية وفاعلية عامل القدم في العلاقات السياسية بين القبائل . فالجماعات الصعيدية والقبائل التي يعتبرها المجتمع غريبة عنه ترى أن الانتقال إلى الأقاليم الجديد قد أدى إلى تلاشى عامل القدم . فالإقامة في القرية الجديدة والارتباط بالأقاليم قد أدبا إلى إنعدام أسبقية الإقامة . فجميع السكان انتقلوا إلى القرى الجديدة ولم تفرق قوانين الدولة الخاصة بعملية التهجير بين الأفراد فيما يتعلق بالأسكان والأرض الزراعية وقيمة الأعاشة ومقدار المعونة المالية . فقد تركت العناصر الاجتماعية التي على أساسها كان يستند التمايز بين الجماعات في النوبة الأصلية فضلاً عن التغير الجذري لنظام الملكية الزراعية . في حين ترى أفراد القبائل النوبية أن الانتقال والإقامة الجديدة لا يترتب عليها اعتبار أفراد تلك الجماعات أعضاء في المجتمع . فما يزالون دخلاء عليه وأن المساواة في امتلاك المسكن والأرض الزراعية وقيمة الأعاشة ومقدار المعونة من ناحية ، والمساواة في علاقتهم بالدولة جميعاً من ناحية أخرى لا يؤدي هذا كله إلى اعتبارهم أعضاء في المجتمع المحلي . ولابد والامر كذلك من استمرار العلاقة بين القبائل الكبيرة الرئيسية وتلك الجماعات والقبائل . مما يترتب عليه استمرار تبعيتهم للقبائل الأخرى .

وقد نتج عن هذا كله ظهور الصراع بين القبائل المقيمة في القرية الذي عمل

التوزيع الأقليمي للقبائل والجماعات في المكان الأصلي والظروف العامة للقرية الأصلية على امتصاصه وعدم ظهوره في المواقف السياسية . ويعنى ذلك أن تغير نمط التوزيع الديموجرافي للقرية قد أدى إلى التأثير في العلاقات بين أفراد القبائل النوبية وأفراد الجماعات والقبائل الغريبة .

ولم يقتصر تأثير التجمع السكاني والتغيرات الاقتصادية والسياسية في العلاقات بين القبائل الكبيرة الرئيسية من ناحية والقبائل والجماعات الغريبة من ناحية أخرى ، وإنما كان لها تأثيرها أيضاً في العلاقات بين القبائل الكبيرة الرئيسية ومع ذلك لم يكن تأثيرها على نفس الدرجة كما هو الحال بالنسبة لعلاقة القبائل الرئيسية الكبيرة .

وإذا كان هذا الموقف عاماً في جميع القرى النوبية ، فإن درجة شدة الصراع بين مختلف القبائل والجماعات تختلف من قرية لأخرى . ففي الوقت الذي يكون فيه على درجة كبيرة في قرية ، يكون ضعيفاً في قرية أخرى . ويرجع ذلك إلى عدد الرجال المقيمين في القرية وحجم الجماعة الصعيدية والقبيلة الغريبة وعدد الرجال الذين هاجروا من المدن إلى القرية (الإقامة فيها بعد عملية التهجير . وأعطى مثلاً لذلك قرية الدكة حيث يتمثل فيها شدة الصراع بين القبائل المقيمة بها .

تقيم بقرية الدكة سبع قبائل أربع منها كنزبة وقبيلتان مهاجرتان في الأصل من الواحات الخارجة ، وجماعة من النوب (١) وجماعات أخرى من منطقة الشلال جنوب مدينة أسوان يطلق عليهم « الشلالية » (٢) وجماعة من العبايدة (٣) وجماعات

(١) تعرف هذه الجماعة باسم قبيلة يسكوني .

(٢) هاجرت الجماعات الشلالية في عام ١٩٠٢ بعد بناء سد أسوان وغرق قراهم واستقروا في قرية الدكة .

(٣) يطلق عليها « العربان الرحل » وقد استقروا في نجع عرف بهذا الاسم في

من الصعابدة (١). وكانت تقيم هذه القبائل والجماعات في نجوع القرية العشر في النوبة الأصلية.

وكانت الجماعات الصعيدية والجماعات الشلالية مقيمة في نجع واحد مشترك منقسم إلى قسمين أفليميين متميزين لتكتل أفراد الواحدة منهما أحدهما، ويعرف بنجع الشلالية. أما قبيلة يسكوني فقد كانت مقيمة في نجع خاص بها يسمى يسكوني. إلى عام ١٩٣٣ ثم وشاركتها الجماعات الصعيدية والشلالية بعد هذا العام وصار يعرف بنجع الحنجري وتوجد جماعة قرابية أخرى في نجع الامبركانية. إشارة إلى موطنهم الأصلي وهي قرية الامبركاب، الكنزية والجماعات الصعيدية والجماعات الشلالية تكون كل جماعة منها وحدة قرابية لا تربطها روابط الانتماء إلى سلف واحد، وإنما تربطها علاقات المصاهرة فضلا عن الإقامة المشتركة. وساعد على وحدتهم وتماسكهم شعورهم كجماعة قرابية.

وعلى العكس من ذلك في القرية الجديدة حيث أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية إلى تلاشي هذا الشعور لدى أفراد تلك الجماعات. وفي هذه الحالة رأى هؤلاء الأفراد أن لهم الحق في المشاركة في النشاط السياسي عن طريق تمثيلهم في لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي وجمعية الإصلاح الاجتماعي بالقرية الأمر الذي لا ترضى عنه القبائل الكنزية. لذلك يشتد الصراع بينهم، ويتمثل ذلك في محاولة الصعابدة والشلالية للمشاركة في مختلف المناشط الاجتماعية وفي محاولة الكنوز إبعادهم عنها.

وإذا كانت الجماعات الكنزية في القرية ترفض التعاون مع الجماعات الصعيدية والشلالية وتحاول طردهم من القرية فإن ذلك لا يرجع إلى عامل التقدم (وأنهم

الكنوز	الشلالية	الصعابدة	يسكوني
٤٨٨	١١٨	١٥	١٠٧
١٢			

(١) عدد أسر هذه القبائل والجماعات بالقرية كالآتي —

أصحاب البلد كما يقولون) وإنما يرجع أيضا إلى التغيرات التي اعترت النظم الاقتصادية والسياسية ومحاولة القبائل الكنزية الرئيسية الاحتفاظ بالإبعاد البنائية بينها وبين الجماعات الشلالية والصعيدية.

وتتمثل هذه المحاولات في قرية الدكة في وقوف القبائل الكنزية الرئيسية الأربعة إلى جانب بعضها البعض ضد الجماعات الشلالية والصعيدية التي أخذت هي الأخرى نفس الموقف. وبالإضافة إلى ذلك فقد تضامنت مع الأخيرة القبائل الصغيرة الأخرى وهي سكتاب ومغرب وإيسكوني والمبابدة. ويعني هذا أن القبائل الصغيرة ترفض سلطة القبائل الأربعة الكنزية وتحاول تأكيد ذاتيتها. وكان العمدة من قبيلة سكتاب وقبيلة معرفاب (تربطها روابط المصاهرة لا الانتماء القبلي) وعلى الرغم من ذلك فهي تضامن مع الجماعات الصعيدية والقبائل الصغيرة الأخرى الغير الكنزية لوجود صراع وكرامية وعداء بين أفرادها وأفراد القبائل الكنزية الأربعة. وكانت العمودية في القرية الأصلية سبب هذا العداء ومحور الصراع كما أن تضامنها مع هذه الجماعات يؤدي حتما إلى وقوفهم بجانبهم في المواقف السياسية بما يضمن لهم الاحتفاظ بمراكزهم السياسية (وخاصة العمودية) في التنظيم السياسي الجديد. فمثل هذا التضامن يجعل أفراد الجماعات الصعيدية والشلالية والقبائل الصغيرة حلفاء لهم مما يزيد من عددهم تجاه أفراد الجماعات الكنزية الرئيسية الأربعة. ويعني ذلك أن صغر حجم القبيلتين يمتنع وراء تضامنها مع تلك الجماعات رغم ما يوجد بينهما من أبعاد بنائية. وساعد على ذلك أيضا ما تتميز به علاقات الأفراد في القبيلتين بأفراد القبائل الكنزية من عداء وكرامية.

وعلى العكس من ذلك بالنسبة لعلاقة أفراد القبائل بعضهم ببعض. فالصراع فيما بين القبائل لم يتخذ تلك الصورة التي عليها بينهم وبين الجماعات الشلالية والصعيدية. فإن هناك عوامل تخفف من حدة الصراع وتحافظ على تماسك مجتمع القرية إذا ما نظر إلى عوامل الصراع والتفكك وعدم التضامن في إطار البناء

الاجتماعى للقرية ككل وعدم النظر اليها في حد ذاتها . وأغنى تلك الوظائف التي أشرت اليها لنظام النسب ونظام الزواج ، ففي حالة القبيلة الصغيرة التي لم تكن تتمتع بمركز سياسي في مجتمع ما قبل التهجير تخفف علاقات المصاهرة بينها وبين القبيلة والقبائل الكبرى المسيطرة حدة الصراع وتحقق نوعا من التناغم يقيح بانها حالة النزاع بما يرضيها وجميع القبائل . وعلى سبيل المثال ففي جميع القرى انفق رؤساء القبائل على تمثيل القبائل المختلفة في القرية في جمعية الاصلاح الاجتماعى ، في حين كانت في بداية التهجير تقتصر عضويتها وعلى القبائل الرئيسية الكبيرة دون القبائل الصغيرة . وفي بعض المواقف تقوم احدى القبائل الرئيسية الكبيرة بدور التوفيق بين القبائل الصغيرة والكبيرة لما بينها من علاقات المصاهرة وبين أفرادها من رابطة القرابة الامومية .

يتضح اذن تغير العلاقات السياسية الخارجية للقبيلة أو الجماعات العميدية أو القبيلة الصغيرة . فلم تعد المراكز الادارية قاصرة على أفراد القبائل الرئيسية الكبيرة . وتلاشت الجماعة أو البيت المسيطر الذي تنتقل العميدية أو مشيخة البلدة بين أعضائه . وأصبح لأفراد القبائل الصغيرة الحق في عضوية جمعية الاصلاح الاجتماعى ، وهى الهيئة الجديدة التي تنظم وتوجه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية داخل القرية تحت اشراف الوحدة الاجتماعية . لذلك صارت عضوية هذه الجمعية مجالاً للنافس بين أفراد جميع القبائل والجماعات . ويتضح ذلك في تجمعات رجال القرية واجتماعاتهم المستمرة اليومية وعنف المناقشات التي تدور أثناء هذه الاجتماعات والتي تتعلق باختيار أعضاء الجمعية واللجنة وبما يؤدونه من أعمال . فقد أدى التجمع السكاني للقرية في المكان وأهمية أعمال الجمعية واللجنة في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي المعيشة إلى أن تكون أعمالها موضع رقابة السكان وتحت اشرافهم الامر الذي أدى إلى أن تكون تلك الرقابة عاملاً من عوامل ضبط سلوك الاعضاء وتنظيم العمل وحسن أدائه بما يتفق ومصالح واحتياجات

السكان وتفادى الاخطاء والانحرافات التي تعدد الرؤساء التقليديون القدماء الوقوع فيها عندما كانت عضوية الجمعية واللجنة مقتصرة عليهم .

وتقوم هذه التجمعات على أساس الانتماء القبلى بحيث تعكس التكتل القبلى داخل القرية والصراع بين هذه التكتلات . ويشير ذلك إلى مظهر للنصب القبلى لم يكن موجودا في النوبة الاصلية (١) .

ولم يحدث هذا الصراع في السنتين الاولى والثانية للاقامة الجديدة ، وانما بدأ بعد ذلك عندما أدرك النوبيون أهمية وفاعلية دور هذه الجمعية في الحياة الاجتماعية باعتبارها الهيئة الادارية المحلية في القرية . وأن عضويتها من المراكز السياسية الرئيسية في التنظيم السياسى . فقد كان العامين الاول والثاني فترة سلبية بالنسبة للنوبيين في مجال التنظيم الداخلى للحياة الاجتماعية داخل قراهم لحضوعها كلية للهيئات الادارية في تنظيمها وتوجيهها ولاشغال السكان في توفير حاجاتهم المعيشية غير المتوفرة في القرى وتعديل مساكنهم وعدم توفير المياه الصالحة للشرب وتوفير الاعلاف للماشية وعلاج ما أصاب الكثير منهم من أمراض نتيجة لتغير الظروف البيئية والجغرافية وعدم توفر العناصر الغذائية التي يتكون منها غذائهم التقليدى . لذلك ترك امر مشاركة الهيئات الادارية في المسائل المتعلقة بالمساعدات التندية والعينية وتنظيم الاسكان وما نتج عنها من مشاكل الى رؤساء البيوت والقبائل

(١) أخذ النصب القبلى مظهر الصدام والعنف بين أفراد قبيلتين من القبائل المقيمة في قرية المالكى . فلم تقتصر المناقشة بين فردين من القبيلتين عليهما كما كانت في القرية الاصلية وانما اشترك فيها بعض من أقاربهما بحيث أصبحت القبيلتان طرفى النزاع . ويرجع ذلك إلى ما تتميز به العلاقات من القبيلتين من العداء والكراهية منذ الماضى ، كما أنهما القبيلتان الرئيسيتان في القرية . وإذا كان النصب القبلى واضعاً في جميع القرى ، فإنه لم يتخذ هذا المظهر الاقصادى في القرية فقط . ويرجع ذلك إلى أن أحد طرق النزاع رئيس للقبيلة والآخر أحد الاشخاص الذين يتمتعون بكانه اجتماعية عالية بالنسبة لأفراد القبيلة الاخرى فضلاً عن أنهم من التجار الانبياء .

التقليدين ، ولم تكن هناك مشكلات أساسية تفترض تدخل الأهالي كما حدث بعد هذه الفترة فيما عدا تأخير توزيع المعونات أو انقطاع مياه الشرب. وكانت هذه المرحلة السلبية الفترة التي تبلور فيها التناقض الكامن في التنظيم السياسي التقليدي القديم مما أدى إلى الضعف الشديد لسلطة هؤلاء الرؤساء وأبعاد الكثير منهم عن مجال النشاط السياسي . وبمجرد ممارسة النوبيين النشاط الزراعي بعد توزيع الأراضي الزراعية ، بدأت المرحلة الإيجابية من جانبهم في تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية . وساعد نظام الحكم المحلي المتمثل في مجالس القرى والتكوين الجديد لتنظيم السياسي للدولة المتمثل في المكتب التنفيذي على تدخل المجتمع النوبي لتنظيم حياته وشدة إيجابيته وفاعليته في هذه العملية .

وتضعف روابط المصاهرة والقرابة الأمومية من حدة هذا التعصب والصراع والتكامل حيث يقوم أفراد القبائل الذين يترابطون عن طريق هذه الروابط بدور نقل الآراء ووجهات النظر لأفراد كل تكتل إلى الآخرين لتقريب بينها والوصول إلى اتفاق عام . وفي الغالب يتم ذلك عن طريق الدعوة لاجتماع يضم رؤساء القبائل لمناقشة المشاكل واتخاذ القرارات والاحكام المرضية لجميع الأطراف . ويشير مثل هذا الاجتماع إلى المجالس القديمة (مجالس العرب) التي كانت وسيلة النظر في المنازعات وحلها .

وإذا كانت هذه الروابط عاملاً هاماً في تخفيف حدة الصراع فاستمرار عضوية بعض من الرؤساء التقليديين لجمعية الإصلاح الاجتماعي ولجنة الاتحاد الاشتراكي عامل أكثر أهمية . فقد اتفق سكان كل قرية على عدم اقترار العضوية على قبائل معينة (القبائل الرئيسية الكبيرة كما كان في النوبة الأصلية) وإنما لكل قبيلة الحق في العضوية . وعلى هذا الأساس اختارت كل قبيلة العضو أو الأعضاء الممثلين لها داخل الجمعية واللجنة . واختارت بعض القبائل رؤساءها ، في حين اختارت غيرها أعضاء من بين أفرادها القادرين على ممارسة الأدوار السياسية الجديدة . وقد فضلت كثير من القبائل مثل هذا الاختيار . ويعني ذلك أن اتفاق سكان

القرية على توزيع العضوية على أساس قبلي قد أدى إلى تلاشي الصراع بين القبائل حول المراكز السياسية وما يتبعه من عداوة وكراهية بين أفراد القبائل الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على تماسك وتضامن المجتمع .

وإذا كان المجتمع لجأ إلى هذه الوسيلة للمحافظة على تماسكه ، فإن الأمر الهام الذي تشير إليه هذه الوسيلة هو استناد اختيار الأعضاء إلى عامل القرابة الذي أعطى الفرصة لرؤساء القبائل للتدخل في تحديد ممثل أو ممثلي قبائلهم . فاختيار العضو — أو الأعضاء — يتم عن طريق رئيس القبيلة ورؤساء البيوت الذي يرأس اجتماعات أفرادها لاختياره . ويعتبر هذا التدخل امتداداً لسلطته ونفوذه في النوبة الأصلية . وهذا التدخل كفيل بأن يحقق لديه الشعور باستمرار سلطته . وعلى هذا الأساس لا تتعارض التغيرات السياسية مع السلطة القبيلة حيث يكون لهذا التدخل دور إيجابي في التنظيم السياسي لمجتمع القرية الجديد . وفي الوقت ذاته يعتبر وسيلة لتكليف مع هذه التغيرات .

وبالإضافة إلى ذلك يخفف هذا كله من شعور سكان القرية بتدخل موظفي الهيئات الحكومية في تنظيم حياتهم الاجتماعية حيث يعتبرونهم غرباء عن مجتمعهم ، ويشعرون بالضيق لتدخلهم . وكان لهذا أثر في إيجابية السكان في تقبلهم لمختلف القرارات .

من هذا كله يتضح أنه في الوقت الذي تكون فيه التغيرات الاقتصادية والسياسية عامل هام لعدم تماسك مجتمع القرية ، فهي تضمن أيضاً عوامل التماسك التي فرضت عملية التكيف مع الظروف الطارئة التي تعرض لها المجتمع ومن خلال تنظيمه وبناءه الاجتماعي .

يتبين إذن أن العلاقات بين القبائل الرئيسية الكبيرة والقبائل الصغيرة والغريبة والنوبيين الأصليين وجماعات الصعايدة قد نالها التغير . فقد اختفى ذلك التحالف وتلك التبعية . ولم تصبح للقبائل الكبيرة الرئيسية الساطة التي كانت تتمتع بها

في النوبة الأصلية بحيث صار ذلك التمييز بين القبائل الذي لجأت إليه في غير موضعه . فلم تعد هناك الاسس التي اقيم عليها هذا التمييز . فقد تغير نظام الملكية تغييرا جذريا وفقدت القبائل والبيوت ما كانت تتمتع به من مراكز سياسية موقوفة عليها لا يشغلها أشخاص من خارجها . فلم يصبح للقدم فاعلية وأثر في تحديد العلاقات السياسية بين الجماعات والقبائل . وصارت القبائل التي يعتبرها النوبيون غريبة والتي أشرت اليها بصفة الصغيرة وغير هامة من قبائل النوبيين الأصليين تمارس دورا في مجال تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخل القرى ، وإن كان حجم القبيلة لا يزال أساسا يقوم عليه حق القبيلة في عدد معين من أعضائها الذين يشغلون المراكز السياسية .

وقد كانت القرية النوبية في المكان القديم في عرلة نسبية عن بقية القرى المجاورة وكان التبادل الاقتصادي منعزلا بينها . ولم تكن هناك علاقات سياسية فيما بينها إلا في حالات دعوة رؤساء قبائلها للتحكيم في المنازعات التي تحدث بين القبائل كطرف ثالث محايد عندما يصل النزاع إلى درجة كبيرة من التعقد يحتم التدخل الخارجي لضمان تسوية النزاع وقبول القبائل المتنازعة لأحكامهم لاعتبارات تفصل بمنزلة ومكانة هؤلاء الرؤساء الاجتماعية وانتقالهم من قريتهم إلى قرية المتنازعين . وكانت هذه المواقف نادرة للغاية بحيث يمكن القول أن مثل هذا التدخل الخارجي غير موجود إلا من الناحية النظرية فقط .

ويتمثل ذلك بشكل واضح في حالة القبائل المقيمة في أكثر من قرية واحدة والتي ينتمي أفرادها إلى سلف واحد مشترك . فلا تدخل أية قبيلة منها في الشئون الداخلية لغيرها ، وليس لرئيس أية قبيلة منها سلطة أو نفوذ على أفراد القبائل الأخرى . وإذا كانت هناك علاقة خارجية للقرية فهي التي توجد بينها وبين قرية عينية على أساس أن الأخيرة هي مركز التنظيم الإداري للجموع النوبي . فلم تكن هناك المواقف السياسية التي تكون القرى أطرافا فيها والتي تستدعي

الكرهية والعداء بين سكان كل قرية وأخرى .

وقد أدى التوزيع الاقليمي للقوى النوبية الجديد إلى بناء عدة قرى في مكان واحد بحيث انعدم الوضوح والتمايز الاقليمي للقرية . وعلى الرغم من ذلك يعرف سكان كل قرية حدودها في إطار المكان الجديد حيث أنهم طالبوا عند توزيع المساكن بضرورة تكتل سكان كل قرية في قطاعات سكنية متجاورة . وبذلك صارت الطرقات الداخلية الرئيسية حدودا فاصلة بين كل قرية وأخرى .

وصار المكان الجديد أحد الاسباب الرئيسية للنزاع بين سكان كل قرية وأخرى . ويتمثل ذلك في محاولات سكان كل قرية الاحتفاظ بوحدة ذاتيتها المستقلة منذ بداية الإقامة في المكان الجديد . وبدأ هذا النزاع حول تسمية مجموعة القرى باسم إحدى القرى دون الأخرى . ومثال ذلك ماحدث بين سكان القرى العربية الأربعة المالكي والسغاوي وشاثرمة والسجوع . واشتد النزاع بينهم إلى الدرجة التي كاد يتخذ فيها طابع العنف . وقد ساعد على شدة النزاع فيما بين أفراد كل قرية وجود نزاعات قديمة بين القبائل الرئيسية الكبيرة المقيمة في القرية الواحدة . ونتيجة لتوزيع هذه القبائل في القرى الأربعة مع تركيز الواحدة منها في قرية من القرى الأربعة ، أدى التجمع السكاني في مكان واحد إلى تكتل أفراد القبيلة الذين ينتمون إلى سلف واحد مشترك . فقرية السجوع تتركز فيها قبيلة الغالياب ، وقبيلة الصالحاب في قرية شاثرمة ، وتتركز قبيلة الغالياب وقبيلة العامراب في قرية السغاوي . وبين هذه القبائل والأخرى المقيمة في المالكي عداء وكرهية نتيجة لتكتل قبائل المالكي ضد القبائل الأخرى والتي يحملها الانتماء القبلي إلى سلف واحد مشترك كالصالحاب مثلا المقيمة في المالكي . لذلك اتخذت تلك القبائل موقف الحياد في النزاع على أساس انتمائها القبلي من ناحية وانتمائها إلى مجتمع القرية من ناحية أخرى . ولم يمنع موقف الحياد من التباعد الشديد بين أفراد قبائل المالكي وتلك القبائل . وظهر هذا التباعد في تكتل أفراد قبائل المالكي

لعدم تمثيل هذه القبائل في جمعية الإصلاح الاجتماعي ولجنة الانحسار الاشتراكي في الفترة الاولى من الامة الجديدة مما أدى إلى زيادة العداء والكراهية .

ولم يهتم ذلك على مجموعة قرى المالك وانما حدث أيضا بين سكان القرى التي تشغل مكانا واحدا . ويبدو التزاع في جميع هذه القرى حول الهيئات الرسمية التي أنشئت داخل مجموعة القرى الواحدة .

وسأناول فيما يلي المركز المسمى (نصر) كشال للعلاقات بين مثل هذه القرى في المكان الجديد ، ثم قرية عتيبة . ولم تختار (نصر) لكي يكون مثالا للعلاقات بين سكان القرى التي تجتمع في المكان ، وانما لأنه يشمل فيه أيضا تأثير تلك العلاقات على عملية التكيف مع الظروف الجديدة من ناحية وعلى درجة نجاح المشروعات الجديدة لتنمية القرية من ناحية أخرى وفي الوقت ذاته تعكس تأثير الأبعاد الجارية بين القبائل على عملية التكيف وعلى العلاقات بين سكان القرى . وعلى هذا الأساس اخترت قرية عتيبة للقارنة بينها وبين نصر .

مركز نصر

يقاوم سكان كل قرية من القرى التي تكون منها نصر الاندماج في الوحدة السياسية الجديدة . ويحتفي الانتماء إلى مجتمع القرية وراء هذه المقاومة وعدم القبل . وفي الواقع تعكس تلك المقاومة وعدم القبل رفض سكان القرية تدخل سكان قرية أخرى وتشئون حياتهم الداخلية ومحاولة الاحتفاظ بوحدةها السياسية وذاتيتها المستقلة كما كانت في المكان القديم . وازداد الشعور بالانتماء إلى مجتمعهم القروى إلى الدرجة التي أدت إلى شدة تماسك أفراد القبائل التي يتألف منها رغم ما بينها من أبعاد بادية . وفي نفس الوقت أدى شدة الصراع بين سكان كل قرية وخاصة في المجال السياسي . وكان من نتيجة ذلك الضعف الشديد في الشعور بالانتماء الجديد إلى مجتمع مركز نصر مما أدى إلى التأثير على عملية تكيف السكان مع الظروف الجديدة . وعلى العكس من ذلك تماما ما يحدث في قرية عتيبة .

فانتقال الإدارات الحكومية ومراكز الخدمات العامة إلى مركز نصر وقبيلان

عتيبة بالتالي لمركزها القديم أدى إلى احساس سكانها بالمرارة التي كان لها دور جوهري في العلاقات الاجتماعية بين أفراد القبائل والجماعات التي تقيم فيها .

لقد اختير موقع مركز نصر في وسط المنطقة الجديدة تقريبا . وتتكون من ست قرى هي كروسكو والريقة وأبو حنضل والديوان وقتة والدر على أساس أن كل قرية تمثل أحد قطاعات المدينة . وأدى ذلك إلى إلغاء العمودية ومشايخ الخفراء على أساس أنها تخضع مباشرة للإدارة المحلية بالمركز . ونتيجة لذلك فقدت كل قرية العنصر الأساسي لوحدةها السياسية التي يتمثل في العمودية في النوبة الأصلية .

وتنقسم نصر إلى ثلاثة أقسام اقليمية واضحة الحدود . يشغل القسم الأول مباني الإدارات الحكومية والمدارس والمستشفى العام والمباني السكنية الخاصة بموظفي المدينة ، والقسم الثاني كروسكو والريقة وأبو حنضل ، والقسم الثالث الديوان والدوقة .

ونتيجة لذلك فقدت كل قرية وحدتها الإقليمية والسياسية وعزلتها النسبية وتلاشى ما كان بينها من أبعاد مكانية . وصارت القرى الثلاثة متجاورة وتشغل مكانا واحدا فضلا عن تداخل بعض مساكنها رغم محاولة سكان كل قرية في بداية عملية الاسكان تحديد سكانها في قطاع واحد من القطاعات السكنية لكي تكون الطرقات الداخلية حدودا لكل قرية . واستنادا إلى هذا التوزيع المسكاني الجديد للقرى وفي ضوء توزيعها الإقليمي في المنطقة الأصلية ، سوف تتناول أولا كل مجموعة من الداخل بمعنى النظر إلى العلاقات بين أفراد القرى الثلاثة ، ثم ثانيا العلاقات بين أفراد المجموعتين من القرى على أساس إطارها الإقليمي الحالي باعتبارها تؤلف وحدة اجتماعية واحدة هي مركز نصر . وسوف نقتصر على مجموعة القرى كروسكو والريقة وأبو حنضل . النسبة للنقطة الأولى ، حيث

أن نتائج التقاب المكاني في العلاقات بين أفراد هذه القرى واحدة ومتماثلة في المجموعة الأخرى (كما هو الحال في جميع القرى النوبية التي فقدت وحدتها) .

كانت قرية كروسكو في المكاتب الأصلية تنقسم إلى قسمين : كروسكو شرق وكروسكو غرب ، يفصلها نهر النيل . وتقع قرية أبو حنضل في الجنوب من كروسكو شرق ، تقابلها في الضفة الغربية قرية الريقة (جنوب كروسكو غرب) وتطن كروسكو غرب وقرية أبو حنضل قبائل نوبية ، في حين تقطن القبائل العربية كروسكو شرق وغالبية نجوع قرية الريقة . ولا يربط الانتماء القبلي الواحد القبائل العربية أو القبائل النوبية ، وإنما جميعها ذات أصول قبلية مختلفة . ولكن بين أفراد القبائل النوبية — وبالمثل القبائل العربية — علاقات قرابية ناشئة عن المصاهرة والزواج خاصة تلك القبائل التي كانت تقيم في النجوع المتقاربة مكانيا . فقد كانت تقع قرية كروسكو على الحدود الإقليمية لكل من المجتمع العربي والمجتمع النوبي ، مما أدى إلى وجود روابط المصاهرة بين الجماعات المحلية المقيمة فيها وفي قرية الريقة .

فالقرى الثلاثة غير متجانسة من حيث الانتماء القبلي . والقبائل التي تقيم فيها تؤلف جماعتين متمايزتين : أحدهما عربية والأخرى نوبية . وتربط روابط المصاهرة والقرابة الأمومية أفراد قبائل كل جماعة ، في حين هناك على نطاق ضيق مثل هذه الروابط بين أفراد الجماعتين .

وفي المسكان الحال أنعدمت الأبعاد المكانية بين القرى الثلاثة بالإضافة إلى اندماج نجوع القرية الواحدة . وصارت تكون وحدة إقليمية واضحة الحدود ، وإن كان سكان كل قرية مدركين لحدود قريتهم . وأطلق عليها مجموعة كروسكو ، مما أدى إلى أسراع سكان كل قرية إلى المطالبة بتغيير هذا الاسم ، وصارت تعرف بأسماء القرى الثلاثة .

وتعتبر المطالبة بالاحتفاظ باسم القرية أحد مظاهر الصراع بين سكان

القرى الثلاثة : وإذا كان الانتماء إلى مجتمع القرية العامل الظاهر الواضح لمحاولات سكان كل قرية في الاحتفاظ بوحدة واستقلالها ، فالبعد البنائي بين الجماعتين العربية والنوبية هو العامل الرئيسي الذي يختفى وراء هذه المحاولات والصراع بين أفراد الجماعتين . ويتمثل ذلك بشكل واضح في موقف أفراد القبائل العربية والنوبية الذين يرتبطون عن طريق روابط القرابة الناشئة عن المصاهرة والزواج . فموقعهم من الصراع بين أفراد الجماعتين غير منحاز إلى أحدهما ويحاولون التوفيق بقدر الامكان بين الطرفين . ويمثل هذا الموقف غالبية سكان قرية الريقة ويعني ذلك أن طبيعة تكوين الجماعات القرابية في هذه القرية قد حدد موقعهم في الصراع . فسكان قرية الريقة تربطهم بسكان قرية كروسكو (أفراد القبائل التي كانت تقيم في القسم الشرقي من هذه القرية) روابط المصاهرة . في حين يرتبطهم بسكان قرية أبو حنضل الانتماء إلى الجماعة النوبية على أساس أنهم نوبيون في الأصل فضلا عن وجود علاقات قرابية عن طريق الانتماء القبلي الواحد المشترك أو المصاهرة . كما توجد نفس الروابط القرابية بين سكان قرية أبو حنضل وقرية كروسكو (أفراد القبائل التي كانت تقيم في القسم الغربي من هذه القرية) . لذلك نشأ الصراع بصورة واضحة بين غالبية سكان قرية كروسكو وقرية أبو حنضل لانعدام روابط القرابة بينهم .

ولا يعني موقف سكان قرية الريقة من الصراع انعدام محاولتهم في المحافظة على وحدة قريتهم واستقلالها ولكن نشير إليه لغرض التعرف على تأثير البعد البنائي بين الجماعتين العربية والنوبية في اندماج سكان القرى الثلاثة وفي العلاقات فيما بين أفرادها في القرية الجديدة ، وبالتالي تأثير هذا كله في الشعور بالانتماء إلى مركز نصر . فإذا كانت روابط المصاهرة تفرض نوعا من الالتزام يحدد سلوك سكان قرية الريقة في مواقف الصراع بين أفراد الجماعتين ، فإن هذه المواقف ذاتها تعمل بطريقة غير مباشرة على المحافظة على وحدة وذاتية قريتهم .

إذ أن محاولات سكان القرين كرومكو وأبو حنظل لاستمرار قرينيهما كوحدين اجتماعيين قائمين بذاتهما تحقق ضمنا وحدة قرية الرينة واستقلالها .

ويدور الصراع حول المؤسسات الاجتماعية التي أنشئت على أساس أن القرى الثلاثة وحدة اجتماعية واحدة ، يشترك سكانها في أوجه نشاطها ولا يقتصر على سكان قرية واحدة . ولم يكن النشاط سببا في إثارة الصراع ، وإنما تسمية هذه المؤسسات (المدرسة الابتدائية وجمعية الإصلاح الاجتماعي ونادي الشباب) هي محوره على أساس أن تسمية أحدها باسم القرية فيه استمرار لوحدها ووجودها قائم بذاته . وقد سميت المدرسة الابتدائية باسم كرومكو لما أدى سكان قرية أبو حنظل بالمطالبة بتسمية نادي الشباب أوجبة الإصلاح الاجتماعي باسم قرينهم ، بل وطالبوا بأن تحمل المدرسة اسم قرينهم بالإضافة إلى التسمية بكرومكو . واستمر النزاع بين سكان القرين رغم محاولات التوفيق بينهم عن طريق مجالس التحكيم العرفية التي تكون من رؤساء القبائل من قرى أخرى كطرف ثالث محايد والمكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي لمركز نصر مع تدخل بعض المسؤولين من الإدارة الحكومية . وكان من نتيجة هذا الصراع عدم إنشاء نادي الشباب لعدم التوفيق بين سكان القرين .

فإذا كان الإصرار على استمرار اسم القرية لغرض تأكيد وحدة القرية واستمرارها فهو في الوقت ذاته تعبير عن محاولة السكان الاحتفاظ باستقلالها السياسي وعدم تدخل قرية أخرى في تنظيم شئونها الداخلية . وبمعك ذلك موقف الرؤساء التقليديين من النزاع . فهؤلاء الرؤساء يزعمون النزاع والصراع ويشيرون سكان قراهم بالحديث عن أصول الجماعات القبلية والدخيلة على مجتمعهم . ويستغلون شدة شعورهم بالانتماء إلى مجتمع القرية لاثارتهم الأمر الذي يفرض عدم التعاون معهم ، وضرورة اقتصار تنظيم أمور حياتهم داخل القرية على سكانها . وذلك ما يوضحه موقفهم من الهيئات الرسمية التي تكونت في القرى الثلاثة .

فقد قاوم سكان كل قرية ادماج الوحدات الثلاثة للاتحاد الاشتراكي وجميعيات الإصلاح الاجتماعي الثلاثة في وحدة واحدة . وكان رد الفعل الإيجابي لمقاومة الإدماج أن اشترك أفراد كل قرية متعاونين في بناء مضيئة خاصة لقرينهم ومدرسة ابتدائية . فقد ذكرنا من قبل أن المضيئة كانت غير قبلية في النجع القديم وتنعكس وحدة الجماعة التجمعية . لذلك اجأ سكان القرية الواحدة إلى النمط القديم لما للمضيئة من وظائف عامة بالنسبة للقرية باعتبارها وحدة اجتماعية . (١) وهذا كفيلا بالمحافظة على وحدة القرية واستمرارها كوحدة متبايزة قائمة بذاتها ومستقلة عن بقية القرى . وقد ساعدت هذه المحاولات على تماسك وتضامن القرية رغم ما يوجد من تباعد في العلاقات بين القبائل نتيجة لاختلاف أصولها القبلية .

وقد أدى هذا كله إلى قوة احساس الفرد بانتمائه إلى مجتمع القرية بحيث طغى على شعوره بالانتماء إلى مجتمع نصر وأضعف إلى حد كبير احساسه به . ومن فاحشه أخرى كان من نتيجة الصراع والنزاع بين سكان مجموعة القرى الثلاثة أن ضعفت العلاقات فيما بينهم وبين سكان مجموعة القرى الثلاثة الأخرى الذين تشملهم أيضا مواقف الصراع ذاتها . في قراهم وانعكس هذا كله على عملية التكيف مع الظروف الجديدة باعتبارهم سكان عاصمة النوبة . فما يزال نشاط سكان كل قرية يندرج داخلها بحيث تبدو وحدة اجتماعية مستقلة كما كانت في المنطقة الأصلية ، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود أي مظهر من المظاهر التي تعكس وحدة مجتمع المركز . وتتمثل هذه المظاهر بمختلف النشاط التي يساهم ويتعاون جميع الأفراد في الاشتراك فيها . فما يزال سكان كل قرية يقاومون محاولات الهيئات الرسمية الحكومية لادماج مختلف الجمعيات المتشابهة من حيث النشاط والغاية في جمعية واحدة .

(١) أنشأ سكان قرية الديوان مضيئة خاصة بهم في حين توجد مضيئة خاصة بالقرى الثلاثة ولكنهم رفضوا استخدامها . وكان ذلك نتيجة لبناء سكان قرية الدر مدرسة ابتدائية خاصة بأطفال القرية ورفض سكانها التحاق أبنائها بمدرسة الديوان التي لا تحمل اسم قرينهم .

فالنساق الرياضى والاجتماعى الموجود بالمركز باعتبار مركز النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لسكان المركز (القرى الستة) لم يستغل، وبقى مغلقا إلى حين اتخذه المكتب التنفيذى مقر له، فى حين يخضع هذا النادى لإشراف الوحدة الاجتماعية فى مركز نصر وإشراف مجلسه وهو ممثل الإدارة المحلية للقرى النوبية الذى يعمل على نمو المركز وإتساع مجال نشاطه المختلفة باعتباره عاصمة النوبة. وعلى الرغم مما يشير هذا إلى الإمكانيات المادية التى يمكن أن تقدمها الوحدة الاجتماعية والمجلس، فقد أدى الضعف الشديد لدى سكان القرى الستة بشعورهم بانتمائهم الجديد إلى العاصمة إلى عدم إلتهاز الفرصة لإستغلال النادى لكي يكون محورا للنشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لجميع قرى النوبة.

وهذا ما حدث أيضا بالنسبة لمشروع تشجير المركز والاهتمام بالطرق الرئيسية به ونظافتها. فقد كان موقف السكان فى القرى الستة سلبيا تجاهها ولم يقبلوا على إلتهاز فرصة توفير مجلس نصر الإعتمادات المالية لهذا الغرض ولكي يظهر المركز فى المظهر اللائق باعتباره العاصمة.

ويشير هذا إلى الضعف الشديد لعملية التكيف لسكان هذه القرى مع الظروف الجديدة التى تتعلق بمركز قريتهم الجديد.

ومن ناحية أخرى ساعد التوزيع السكنى داخل حدود المركز على الضعف فى الشعور بالانتماء إلى مجتمع المدينة ووحدة. فساكن المجموعة الواحدة من القرى تتكلم فى قسم منفصل ومتباعد عن مساكن المجموعة الأخرى. وتجمع أيضا مبانى الإدارات الحكومية ومساكن الموظفين والمستشفى العام والمدارس والسوق فى قسم ثالث منفصل أيضا عن كل من مساكن مجموعتى القرى. وقد أدى هذا التوزيع إلى وجود وضوح إقليمي ساعد على إستمرار التصور المكافئ للمركز لدى النوبيين كما كان فى المنطقة الأصلية. فقد كانت عنية تنقسم إلى

قسمين متباينين ومنفصلين تماما. توجد الإدارات الحكومية والسوق البحرى والسوق القبل والمستشفى والمدارس فى القسم الأول. ويطلق عليه الأهالى المستعمرة. ويتكون القسم الثانى من نجوع وعينية البلد، التى تقيم فيها القبائل النوبية، ويبعد عن عنية المستعمرة حوالى أربعة كيلو مترات، وكان سكان القرية يعتبرون القسم الأول هو المركز. وعلى أساس ذلك التوزيع الإقليمى لعينية الأصلية يعتبر سكان القرى الستة - بل وجميع سكان القرى النوبية عامة - مركز نصر هو عبارة عن قطاع المرافق المختلفة والوحدات السكنية فقط وليس لديهم شعور على أن هذا القطاع جزء من مدينتهم شأنهم فى ذلك شأن سكان القرى الأخرى.

ونتيجة لهذا كله لم يستطع سكان القرى الستة إدراك الإمكانيات العديدة التى توفرها لهم الهيئات الرسمية لتنمية مجتمعاتهم. وبالمثل عدم إدراك الظروف الاقتصادية التى يمكن أن تحقق لهم دخولا طيبة على أساس أن مركز نصر المركز الرئيسى للإقليم النوبى. فلم يحاول بعض الأهالى الإستفادة من نصر كمركز للقرى النوبية يسمح بأن تكون محورا للنشاط التجارى للإقليم النوبى فضلا عن أنها مركز لخطوط المواصلات الممتدة بين القرى. كما لا يزال السكان يعتمدون على مدينة كوم أمبو فى الحصول على مختلف حاجاتهم الاستهلاكية مما أدى إلى أن يصير سوق نصر بمثابة سوق لكل قرية، ويقتصر على تبادل السلع الاستهلاكية بدلا من أن يكون مركزا للنشاط التجارى للإقليم النوبى كما هو الغرض من إنشائه.

وعلى ذلك يتضح أن مجتمع نصر يبدو وكأنه يتألف من وحدات اجتماعية منفصلة إذا ما نظر إليه من خلال العلاقات فيما بين سكان القرى الستة. فإن هذه النظرة تكشف عن عوامل عدم التكامل بين الجماعات التى يتألف منها مركز نصر والضعف الشديد فى الشعور بالانتماء إليه. وهى عوامل ترجع إلى التوزيع الإقليمى

للقرى النوبية في المنطقة الأصلية وتكوين القبائل المقيمة فيها . وعلى الرغم من ذلك فإن النظرة الكلية لمركز نصر على أساس أنها وحدة اجتماعية تكشف عن وجود عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضاد لتحقيق التكامل بين هذه القبائل وبالتالي إلى نمو الشعور بالانتماء إلى مجتمع المركز والحد من قوة الشعور بالانتماء الفردي إلى مجتمع القرية . وتتصل هذه العوامل بخلاف الإجراءات التي تتم فيما يتعلق بتكوين الهيئات الجديدة داخل نصر وإدماج القرى الستة والتي يتوقع أن تظهر نتائجها في المستقبل.

قرية عنيبة :

وإذا كان المكان الجديد قد أدى إلى ظهور الصراع بين سكان القرى التي يتألف منها مركز نصر من أجل المحافظة على ذاتية القرية واستقلالها ، فالمكان الجديد لقرية عنيبة أدى إلى العكس من ذلك تماما .

فقد حدث أن ازداد تماسك مجتمع عنيبة نتيجة لفقدانها لمركزها القديم كعاصمة للمجتمع النوبي وانتقاله إلى نصر العاصمة الجديدة . فقد كانت عنيبة في المنطقة الأصلية عاصمة المجتمع النوبي . وتمكس هذا التماسك الشديد الكيفية التي ينظم بمقتضاها مجتمع عنيبة شؤره وحياته الداخلية والتعاون القوي بين أفرادها في إنشاء المدرسة الإعدادية وفي مختلف النشاط الاجتماعية كما سيتضح من الصفحات التالية . وقد سارع السكان في حل المشكلات التي نشأت نتيجة لتشكل السكان في المكان الجديد ، واجباط محاولات بعض أفراد القبائل في إارة المنازعات داخل القرية لابعاد القبائل الأخرى عن المشاركة في النشاط السياسي . ففي قرية عنيبة جماعة من الكنوز الذين هاجروا إليها في عام ١٩١٢ من عدة قرى كنزبة هي أبو هور وكلاشة وجرف حسين وقرشة ودابود . وتوجد جماعة صعيدية استقرت فيها عندما انتهى مشروع الري في القرية . وهؤلاء

الأفراد هم رؤساء القبائل والبيوت النوبية الذين كانوا يتمتعون بمركز السلطة في عنيبة الأصلية . فحاولوا الاحتفاظ بسلطتهم ومقاومة تدخل رؤساء القبائل الكنزبة والجماعة الصعيدية في مجال النشاط السياسي والمشاركة في مناقشة مشاكل القرية ووضع القرارات التي يتعاون جميع السكان في تنفيذها جماعيا لحل هذه المشاكل . وقد شارك هؤلاء الرؤساء في موقفهم أقاربهم في بداية الإقامة في القرية ، ولكن سرعان ما رفضوا واستنكروا آراءهم وحاولاتهم تضامنا مع بقية السكان . ويتناقض سلوك الأقارب في هذه الحالة مع ما تفرسته روابط القرابة من التزام بضرورة مساندة بعضهم بعضا ووقوف الشخص إلى جانب أقاربه في نزاعهم مع الآخرين . وبالنسبة لهذا الموقف في عنيبة الجديدة فإنه يتناقض سلوك الأقارب مع القيم القرابية على عكس ما كان يحدث في المنطقة الأصلية خاصة وأن عدم المساعدة في هذه الحالة هو التخلي عن الوقوف إلى جانب رئيس البيت أو القبيلة الذي كان يخضع جميع الأقارب لسلطته وسيطرته . بالإضافة إلى أن النزاع يتخذ أقصى درجة من الشدة عندما يكون رئيس القبيلة أو البيت طرف هذا النزاع .

فقد اعتبر مجتمع عنيبة محاولات هؤلاء الرؤساء وغيرهم من الأشخاص سلوكا منحرفا غير مرغوب فيه على الرغم من عدم ملائمة مع القيم السائدة مما أدى إلى عزلهم عن مختلف النشاط الاجتماعية ولسلبهم السلطة التي كانوا يتمتعون بها في المجتمع . ويعكس هذا كله مدى إحساس السكان بأهميته تماسك مجتمعهم وتضامنهم لإعادة المركز الذي فقدته في المكان الجديد حيث كانت عاصمة الأقاليم النوبية في المنطقة الأصلية . فإنه يسود السكان الشعور بالمرارة والضيق لفقدان قريتهم مركزها كعاصمة وانتقاله إلى نصر . ولهذا الشعور دوره الإيجابي في تضامن القبائل وتماسك المجتمع . وذلك على الرغم من إتساع الأبعاد البنائية بينها حيث أن بعض القبائل نوبية والأخرى كنزبة فضلا عن الجماعة الصعيدية .

فلم يؤد التجمع السكان في المكان وادماج النجوع وتلاشيها إلى ظهور الصراع بين أفراد القبائل والجماعة الصعيدية . ولم يصبح الانتماء القبلي وعدم الانتماء إلى المجتمع النوبي للصعيدية عاملاً لتفكك والضعف في العلاقات بين أفرادها التي كان الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في القرية الأصلية . دوراً رئيسي في عدم ظهور تلك العوامل والصراع بين الأفراد حيث كانت الجماعة الصعيدية والجماعات الكثرية تقيم كل جماعة منها في تجمع خاص . في حين تنتشر القبائل النوبية في مجموع القرية الأخرى . وساعد التوزيع الإقليمي لتلك الجماعات على عدم تعدد العلاقات الاجتماعية حدود النجع التي يقيم فيها أفراد كل منها . فمن النادر وجود علاقات بين الصغابدة والكثوز والنوبيين على أساس ما بينهم من أبعاد بنائية . وعلى الرغم من ذلك لم يكن لهذه الأبعاد تأثيراً في العلاقات بين أفرادها في القرية الجديدة وإنما صار الشعور بفقدان مركز قريتهم عاملاً للتقارب في العلاقات فيما بينهم . وذلك على عكس ما حدث في قرية الدكة فقد صار لأفراد الجماعة الصعيدية في قرية عنييه دور لا تقل أهميته وفاعليته عن دور القبائل النوبية في تنظيم وتوجيه الحياة الجديدة وعملية التكيف الجديدة ومحاولة تنمية القرية اقتصادياً لاستعادة مركزها القديم . ولم تعتبر القبائل النوبية الجماعة الصعيدية غريبة عن مجتمع القرية ، وإنما تعتبرها إحدى جماعاته الرئيسية ، وهذا ما حدث أيضاً للقبائل الكثرية . فأصبح المجتمع يسمح لأفراد الجماعتين الصعيدية والكثرية بالمشاركة في النشاط السياسي وأبداء الرأي في المناقشات الخاصة بمشاكل القرية وكيفية تمحيها . وذلك على عكس ما كان في القرية الأصلية حيث كانت هذه الجماعة وتلك القبائل الكثرية منعزلة انزاعاً تاماً عن النشاط السياسي فضلاً عن خضوع أفراد الجماعة الصعيدية لسلطة وسيطرة القبائل النوبية .

وعلى ذلك يتضح أن موقع قرية عنييه الجديد لم يؤد إلى ظهور الصراعات بين أفراد القبائل والجماعات الغريبة كما حدث في بعض القرى الأخرى حيث لا تزال

الأبعاد البنائية بين القبائل تحدد تفاعلهم الاجتماعي . فإن فقدان القرية لمركزها القديم هو السبب الرئيسي الذي ساعد على سرعة شدة التقارب وتماسك مجتمع القرية . باستمرار الأبعاد البنائية على انصافها بين الجماعة الكثرية والصعيدية والنوبية يعني استمرار التنظيم الاجتماعي الذي شكلته الظروف الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها القرية في المطلق الأصلية . ويعني ذلك أيضاً استمرار التباين الشديد في العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه الجماعات . ويتناقض هذا كله مع الظروف الجديدة التي تحتم ضرورة التماسك والتعاون لمواجهة التغيرات التي تعترض مختلف نواحي الحياة الاجتماعية داخل القرية لا يمكن استعادة مركز القرية بطريقة أخرى ملائمة . ويتمثل ذلك بشكل واضح في استنكار سكان عنييه لسلوك البعض منهم للحفاظ على استمرار التنظيم ، كما كان في القرية الأصلية لغرض استمرار التباين بين أفراد القبائل النوبية وأفراد الجماعتين الكثرية والصعيدية وعدم مشاركتهم في تنظيم وتوجيه الحياة داخل المجتمع .

ويتضح التماسك والتقارب الشديد في العلاقات بين أفراد الجماعات الثلاث في مختلف النشاط التي يقصد منها تنمية مجتمع عنييه اقتصادياً واجتماعياً . فقد اتفق جميع السكان على بناء مدرسة اعدادية بالقرية تحمل اسمها . ورفضوا رغبة سكان قرية أرمناء المجاورة لقريتهم في التعاون معهم في تكاليف انشائها . ولم يكن رفض هذه المشاركة من أجل اقتصار الخدمات التعليمية على أبناء القرية وإنما لغرض أن تحصل المدرسة اسم عنييه . فالغرض الرئيسي من انشاء المدرسة هو استرجاع المؤسسات التي كانت في القرية والتي يعتبرها السكان مظهراً للتركز وأساساً لاستعادة علاقات القرى الأخرى بقريتهم ونظرتهم إليها ، ولكي تصبح محورا ومركزا لنشاط القرى الأخرى كما كانت في النوبة الأصلية . وقد تعاون جميع السكان في جمع المال اللازم لإنشاء المدرسة . ويبلغ ثمانية آلاف جنيه في

الوقت الذي يعانون من الظروف الاقتصادية القاسية وعدم استغلال الأرض الزراعية للتأخر في استصلاحها . (١) وسام المهاجرين الذين يعملون في المدن وكذلك جمعيات القرية في المدن بتوزيع معين من المال . ولم يلجأ السكان إلى الطريقة التقليدية في جمع المال اللازم بتوزيعه على القبائل وتحديد نصيب كل قبيلة منها ولم يكن الانقسام الداخلي لكل قبيلة أساس تحديد نصيب كل أسرة منه ، وإنما حدد مبلغ معين لكل أسرة في القرية تدفعه في بداية كل شهر . ويشير ذلك إلى تغير جوهرى في العلاقات بين أفراد القبائل النوبية والجماعات الأخرى . فقد كانت هناك عدة عوامل تتدخل في تحديد القبائل التي تتعاون وتشارك في الالتزامات والواجبات التي تتعلق بالنشاط العام الخاص بالقرية . وهذه العوامل هي حجم القبيلة ومكانتها في مجتمع القرية والانتماء إليها كانت الجماعة الصعيدية

(١) بعد بناء المدرسة بدأ سكان بعض القرى الأخرى في بناء — عدد من المدارس . وصار سكان كل قرية يتنافسون في تنفيذ مشروعات مماثلة . وبدأ سكان قرية دهميت بالتعاون مع القرى المجاورة السكنية في بناء مدرسة إعدادية . وشرع سكان القرى العربية الحرة في جمع المال اللازم لبناء معهد ديني في قرية المالكي . وحدد لكل قرية منها نصيب معين من المال . وعاوت سكان قرية أدندان في توفير المال اللازم لبناء استاد رياضي في القرية . وعلى الرغم من أن هذه المشروعات تساعد على تماسك مجتمعات القرى التي أنشئت فيها فإن الغرض منها والدافع إلى إنشائها يختلف بين الدافع والغرض من بناء المدرسة الإعدادية للذين أديا سكان قرية عينية إلى إنشائها . فقد كانت المنافسة — وخاصة بين الجماعات الثلاثة السكنية والعربية والنوبية — العامل الرئيس لإنشاء هذه المؤسسات ، في حين كان إحساس سكان قرية عينية بفقدان مركز قريتهم نتيجة لتوزيع الألقاب للقرى الدافع الأساسي في التعاون لإنشاء المدرسة . وتوضح ذلك في التقارب الواضح في العلاقات بين أفرادها في حين ما زالت القبائل والجماعات القرية التي تقم في كل قرية من القرى الأخرى تحاول الاحتفاظ بما ينها من أبعاد يتضح في مختلف المراعات بين أفراد هذه القبائل والجماعات كما هو الحال في قرية دهميت وبيت المالكي والقرى العربية الأخرى .

والكنزية تعتبر غريبة عن مجتمع عينية) . ويتضمن اعتبار عدد الأسر المقيمة في القرية على أساس التعاون والمشاركة في مثل هذه الالتزامات غلبة مبدأ الانتماء إلى مجتمع القرية وجعله أساس التفاعل الاجتماعي داخل القرية . وبمعنى ذلك أن الأساس الذي يستند إليه التنظيم السياسي القديم قد تعرض لتغيير جوهري يتضح في السماح للجماعة الصعيدية والكنزية يشغل مراكز اجتماعية وتأدية أدوار اجتماعية كانت محرومة عليهم في الماضي وخاصة في مجال النشاط السياسي .

وقد شمل التعاون بين سكان القرية مختلف أوجه النشاط داخل القرية . فبالإضافة إلى شدة استجابتهم وتقبلهم لمختلف التوجيهات والتعليمات من الموظفين التي تتعلق بالتنمية الزراعية والحيوانية ومعاونتهم في أعمالهم ، فالجماعات التي تكونت في القرية تخطط من أجل وضع مشروعات للتنمية الاقتصادية . ويعتمد تنفيذها على مجهودات السكان الذاتية مع محاولة حث الهيئات الرسمية لمساعدتهم في تنفيذها . فقد رأى سكان عينية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يعرض لفقدان مركز قريتهم ويساعد على استعادته . وينعكس ذلك في النشاط الاقتصادي حيث تساعد الجمعية الزراعية الأهالي في توفير البذور والسماد وغير ذلك وسهولة الحصول عليها ، والتعاون المتبادل في العمل الزراعي ، واتفاق التجار على مزاولة نشاطهم في القرية كما كان في الماضي وعدم الانتقال إلى مركز نصرحت تستمر عينية مركز النشاط التجاري . وتعمل الجمعية الزراعية بالاشتراك مع لجنة الاتحاد الاشتراكي وجمعية الإصلاح الاجتماعي على تنفيذ مشروع لإنشاء جمعية تعاونية للتنمية الحيوانية لتوفير الإبقار لجميع الأسر بمعدل بقرة واحدة لكل أسرة . فقد رأت الجمعية ضرورة توفير الإبقار لحاجة العمل الزراعي إليها فضلاً عن توفير الألبان ومنتجاتها التي تعتبر أحد العناصر الأساسية في الغذاء النوبي .

ولم تقتصر مناقشة هذه المشروعات لوضع الإجراءات اللازمة لتنفيذها على مجالس الرجال ، وإنما تسيطر أيضاً على مجالس النساء التي تشارك فيهما

مشاركة إيجابية ، وتعاون في العمل الجماعي في القرية مثل بناء المضائق وتنظيف الطرقات والمحافظة باستمرار على نظافة القرية بتجميع مخلفات المنازل في أماكن معينة ثم إلقائها خارج القرية ، ويشير ذلك إلى المشاركة الفعلية للرأى التى سمح بها المجتمع ، والتي لم تظهر على نفس الدرجة في غالبية القرى النوبسية والكأية والعربية .

ومن ناحية أخرى يتعاون جميع السكان في توفير مختلف الامكانيات الضرورية للدراسة الابتدائية التى تساعد على تأدية نشاطها التعليمى ، والاهتمام بالنادى الرياضى وتوفير الأدوات التى يحتاج اليها بحيث صارت قرية عنية مثالا للبناءة بين القرى النوبية عامة .

فقد استطاع سكان القرية نتيجة موقعها الجديد وتكثف السكان وتلاشى النجوع وتوزيع الوحدات السكنية للجماعات القرابية داخل القرية الى ادراك الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقة الاكيدة فى الحصول عليها . فالقرية تقع فى مواجهة مساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة الممتدة الى الشرق . ووسائل الرى الدائم متوفرة بحيث تحقق دورة زراعية سنوية توفر أنواع مختلفة من المحاصيل . وهذا كله يساعد على الاستقرار فى الانتاج الزراعى على العكس مما كانت عليه الزراعة فى القرية فى المنطقة الأصلية . وقد استطاع السكان ادراك النتائج الاقتصادية المتنوعة المرتبطة بالنشاط الزراعى الأمر الذى أدى إلى تخفيف احساسهم بالمرارة لفقدان مركز قريتهم .

فان فقدان مركز عنية القديم يخفف وراء هذا الادراك مما أدى إلى سرعة التكيف مع الظروف الجديدة واعادة التنظيم الاجتماعى بما يتفق معها . فالنظيم القديم لا يساعد على تحقيق ذلك حيث تفرض المناشط الجديدة أدوار اجتماعية مغايرة للأدوار السابقة من حيث طبيعتها وما تتطلبه من اشخاص لديهم الخبرة والقدرات التى تساعد على أدائها وتحقيق أغراض العمل .

يتبين لنا عما سبق أن التوزيع الاقليمى للقرى فى المنطقة الجديدة قد أدى إلى إثارة الصراع والمنازعات بين سكان بعض القرى ، فى حين لم يظهر هذا الصراع وتلك المنازعات بين قرى أخرى نتيجة لتكثف كل قرية من هذه القرى فى المكان بحيث احتفظت بتميزها ووضوحها الاقليمى واستقلالها كوحدة قائمة بذاتها . ويرجع سبب ظهور الصراع بين سكان القرية وغيرها من القرى إلى فقدان القرية لاستقلالها ووحدتها الأمر الذى أدى إلى تدخل سكان القرية فى الشؤون الداخلية للقرية الأخرى ، مما يهدد بضعف سلطة رؤساء القبائل والبيوت ، وهذا ما لم يكن له وجود فى المنطقة القديمة .

وعلى الرغم من الأبعاد البنائية بين القبائل والجماعات القرية المقيمة فى القرية ، تلك الأبعاد التى تحدد التفاعل الاجتماعى فيما بينهما ، فان التهديد الخارجى لاستقلال مجتمع القرية والسلطة القبلية قد أدى إلى موازنة أفراد القبائل بعضهم لبعض وتكثفهم . وأصبحت العلاقات بين سكان القرية والأخرى تتميز بالعداء والكراهية . وكان لذلك أثر فى تخفيف حدة الصراع الداخلى فى القرية .

وبتمثل هذا كله فى عدم ظهور المنازعات والصراعات بين سكان القرى التى يشرف على تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخلها مجلس القرية الذى يضم هذه القرى . فعضوية مجلس القرية موزعة بين القرى . ويتضمن ذلك عدم التدخل فى شئون القرية الأخرى لأن هناك من يمثل القرية فى المجلس كوحدة اجتماعية قائمة بذاتها ، كما أن القرارات التى تتخذ يشترك فى وضعها ممثلو القرية ، ويتم تنفيذها عن طريقهم . فى حين يحتل المراكز السياسية فى القرى الأخرى أعضاء من كل قرية ، لكل منهم الحق فى التدخل فى شئون القرى جميعها . وأن مجال المنافسة على هذه المراكز يشمل القرى ، على العكس تماما من المنافسة على عضوية مجلس القرية لأنها منحصرة داخل حدود القرية وبين أفرادها .

ويتخذ الصراع بين سكان القرية وغيرها من القرى التي شملها المكان الواحد طابعا أكثر شدة عن الصراع الداخلي للقرية الواحدة . فمن النادر وجود روابط المصاهرة والقرابة الامومية بين أفراد من سكان أكثر من قرية ، تلك الروابط التي تحدد سلوك الاقارب والمتصاهرين ازاء بعضهم البعض وتخفف من حدة الصراع فيما بين الجماعات والقبائل ، وتساعد على التقريب بين الآراء ووجهات النظر المتعارضة .

الفصل الثاني عشر

الرئاسة والتنظيم الادارى

لقد تلاشت العزلة الجغرافية التي فرضتها الظروف البيئية على المجتمع النوبي في المنطقة الاصلية . وأصبح المجتمع النوبي أكثر اندماجا في المجتمع المصري الكبير عامة ، وأكثر اتصالا بالمجتمعات المحلية غير النوبية المجاورة والمدن الرئيسية الهامة القريبة ومنها على وجه الخصوص أسوان وكوم أمبو . فمدينة أسوان هي عاصمة المحافظة ومركز الادارة المحلية . وعلى ذلك فقد تلاشت الظروف البيئية التي كانت أحد الاسباب الرئيسية في ضعف الادارة الحكومية وعدم تدخل رجال الادارة في شئون السكان ومشاكلهم الخاصة من ناحية والضعف الشديد لنظام العمودية وشيوخ البلد وعدم فاعليته في الحياة الاجتماعية داخل النوبة الاصلية من ناحية أخرى .

فالقرية النوبية وحدة إدارية رئيسها العمدة ويعاونه شيوخ البلد (أو شيوخ الحصص كما يعرفون في القرى النوبية) والخبراء الذين يعينهم العمدة ويقومون باختصاصات رجل الشرطة . واختصاصات العمدة وشيوخ الحصص اختصاصات ادارية يختص بها فيما يتعلق بمسائل التجنيد وقيد الوفيات والمواليد ومساعدة موظفي الادارات الحكومية في أعمالهم الرسمية واتخاذ الاجراءات الرسمية فيما يتعلق بالمنازعات التي تحدث بين الافراد والجرائم التي تحدث في القرية . ومن النادر كانت تحدث جرائم في النوبة الاصلية ، كما كان في القليل النادر يحدث أن يتخذ عمدة القرية الاجراءات الرسمية الخاصة بالمنازعات إذ أن الأطراف المتنازعة كانت تقبل أحكام القضاة العرفيين . وكان شيوخ البلد أو الحصص يقومون بإستلام وتوزيع الممولات العينية (الحبوب والدقيق

والسكر) التي كانت تمنحها الحكومة للأفراد الذين يمثلهم كل منهم . ويعتبر شيخ البلد أو الحصة ممثلاً للعمدة بالنسبة للأفراد المستول عنهم أمام الإدارات الحكومية حيث كان سكان القرية موزعين على عدد من شيوخ البلد أو الحصة على أساس عدد الأفراد المحدد للحصة الواحدة . ومن خلال هذا التنظيم الإداري الذي يراسه العمدة كانت علاقات سكان القرية بالحكومة .

وكانت العمودية وبالمثل مشيخة البلد مركزاً يشغله الفرد من الناحية النظرية أو الشكائية عن طريق الانتخاب . وفي الواقع كان هذا المركز وراثياً حيث كانت العمودية ومشيخة البلد تنتقل إلى أحد أبناء العمدة وشيخ البلد . وإذا لم يكن هناك الابن الذي يصلح لأن يكون عمدة للقرية ، تنتقل إلى أحد أقاربه العاصمين لسلف البيت الذي ينتمى إليه العمدة . وعلى هذا الأساس تعتبر قبيلة العمدة القبيلة المسيطرة في القرية . وليست هذه القاعدة عامة في جميع القرى السكونية والعربية والنوبية . فإذا كان الاتجاه السائد لدى النوبيين عامة هو انتقال العمودية من الأب العمدة إلى أحد أبنائه أو داخل نطاق بيته ، فقد كانت هناك عدة عوامل أدت إلى الانحراف عن هذه القاعدة في غالبية القرى . ففي الوقت الذي استمرت فيه العمودية داخل نطاق القبيلة المسيطرة (خاصة في غالبية قرى النوبيين) في قرية ما ، فإنها انتقلت من هذه القبيلة إلى غيرها في قرية أخرى (يتمثل ذلك على وجه الخصوص في غالبية القرى العربية) .

وتستند العمودية إلى القرابة والثروة والحكمة والإتقان وعدم التحيز والموضوعية في إصدار الأحكام في مجالس التحكيم والنظر في المنازعات وحل الخير والتواضع وعدم التعالي والكبرياء . وليس لعامل السن دور أساسي في العمودية وإن كان يزيد ويدعم مرتبة العمدة إذا صاحب هذه العناصر . وإذا كانت العمودية تنتقل بين أعضاء القبيلة المسيطرة أو تنتقل بين القبائل الرئيسية الكبرى ، فهي في كلتا الحالتين تنحصر على أعضاء البيت المسيطر في القبيلة .

وينطبق هذا كله على مركز شيخ البلد أو الحصة . فهو رئيس القبيلة من القبائل الرئيسية . وكان هذا المركز سبباً للنزاع والصراع بين أفراد هذه القبائل عن العدد المحدد لمراكز شيوخ البلد في القرية . ويرتكز اختيار شيخ البلد على أساس قرابي لا إقليمي حيث يتمثل عدد معين من القبائل يتفق بمجموع عدد أفرادها مع العدد المحدد المنصوص عليه إدارياً . وتربط روابط القرابة أعضاء هذه القبائل أما عن طريق الاتحاد أو الانتساب إلى سلف واحد مشترك أو عن طريق الزواج والمصاهرة . وبالإضافة إلى هؤلاء الأقارب أفراد القبائل الصغيرة التابعة لها . فلم تكن دائرة اختصاصات شيخ البلد محددة على أساس إقليمي ، أي بعدد معين من نجوع القرية رغم وضوحها وتمايزها الإقليمي الذي يجعل من السهل تحديد المشيخة أو الحصة في عدد منها . وإذا كانت القبائل — من حيث الإقامة — متمركزة في نجع واحد أو أكثر بحيث تظهر مشيخة البلد كما لو كانت محددة على أساس إقليمي ، فلا يخفى ذلك العامل الوحيد الذي يقوم عليه تحديدها وهو العامل القرابي حيث يوجد أفراد مقيمون في نجوع بعيدة غير التي يقيم فيها أفراد قبيلتهم ولكن تبعيتهم لشيخ البلد يحددها نعية قبيلتهم له . وذلك على الرغم من أنهم يقيمون في نجوع أفرادها تابعون لشيخ بلد آخر . وعلى ذلك يتضح أنه في الوقت الذي يشغل فيه شيخ البلد مركزين هما مشيخة البلد ورئاسة القبيلة التي ينتمى إليها ، فإن رئاسة القبيلة لا تفترض مشيخة البلد أو الحصة . فقد كان هناك رؤساء قبائل رئيسية كبرى ليسوا شيوخ بلد .

وكانت هذه المراكز الإدارية سبباً للنفاضة والصراع بين القبائل الرئيسية الكبيرة لما تتضمنه من سلطة ونفوذ قوي تعطى الشخص الحق في التدخل في تنظيم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية في القرية ، والتدخل في تسوية

المنازعات بين القبائل وإصدار الأحكام التي تكون ملزمة للأطراف المتنازعة بقبولها .

فهذه القبائل تتصارع وتتنافس لكي يكون عمدة القرية من بين أعضائها ، وتقدم كل واحدة منها رئيسها أو أحد رؤساء البيوت لكي يختاره سكان القرية عمدة لها بعد عدة اجتماعات لأعضائها لمناقشة الأمر مع مشاركة القبائل المتحالفة معها . وتزداد حدة هذا الصراع بين القبائل الرئيسية عندما يكون عامل القدم أو المركز السياسي القديم لإعتبار قوى بين أفرادها على أساس حقهم في العمودية . ويتضح دور القدم بصورة عامة في جميع القرى النوبية وعلى وجه الخصوص في القرى العربية ، في حين يتضح دور المركز السياسي في قرى النوبيين . لذلك كانت العمودية سببا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أن تتميز العلاقات بين بعض القبائل الرئيسية الكبيرة بالعداء والكراهية .

وعلى الرغم من ذلك كانت هناك عوامل تقوم بدور جوهري وهام في التخفيف من حدة المنافسة والصراع مما يحافظ على العلاقات بين هذه القبائل والقبائل المتحالفة معها وبالتالي في المحافظة على تماسك المجتمع المحلي . ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي :-

(١) يعتبر انتقال العمودية بين أعضاء أحد بيوت القبيلة المسيطرة العامل الرئيس لإنهاء موقف الصراع الذي تتخذه القبائل من أجل العمودية . وينطبق هذا أيضا على مشيخة البلاد . فما دام هناك أحد أقارب العمدة المناسب سواء الابن أو أحد أقاربه العاصيين من البيت الذي ينتمي إليه ، فإن وجوده يوقف عملية الاختيار . ولا يفكر أحد رؤساء القبائل الرئيسية الأخرى في التقدم بطلب الترشيح للعمودية . وإذا حدث وكان لدى أحدهم الرغبة في الترشيح ، يجتمع رؤساء القبائل لإرقامه على العدول عن رغبته . ويقصد من ذلك المحافظة

على العلاقات بين القبائل الرئيسية الكبيرة والمتحالفة معها . فالمنافسة على العمودية في هذه الحالة تؤدي إلى الإساءة إلى هذه العلاقات . ويتمثل ذلك في إجماع رؤساء القبائل على الوقوف إلى جانب الشخص المفروض أن تنتقل إليه العمودية واختياره والتخلي عن الآخر .

وإذا كان هناك اعتراض من جانب القبائل على الشخص المفروض أن تنتقل إليه العمودية مما يؤدي إلى تقدم الآخرين للمنافسة عليها فإن عدم تحديد شخص بالذات تنتقل إليه العمودية يساعد على تسوية الموقف وعدم دخول القبائل الرئيسية الكبيرة في صراع من أجلها . فانتقال العمودية يفترض أي شخص مناسب من بيت العمدة السابق . وعلى ذلك فإذا كان الاعتراض سوف يوجه لعدم ملائمة الابن لشغل مركز العمودية ، فإن القبيلة المسيطرة يمكنها أن تجد غيره من أعضاء القبيلة التي تقدمه لكي يكون العمدة وترضى به القبائل الأخرى استنادا إلى حقها في العمودية . فالاعتراض لا يوجه بمناسبة عدم أحقية القبيلة في العمودية ، وإنما يوجه لعدم صلاحية شخص معين لها . ومن ثم لا يصبح لقبيلة أخرى من القبائل الرئيسية الكبيرة الحق في المنافسة والصراع من أجل العمودية . وكانت القبيلة المسيطرة تختار من بين أعضائها أكثر الأشخاص صلاحية للعمودية سواء من المقيمين في القرية أو من المهاجرين في المدن الذي يطلب منه الانتقال إلى القرية لإختياره عمدة لها .

وإذا لم يكن هناك هذا الشخص ، فالطريقة التي تتبع في اختيار العمدة الجديد تساعد على تسوية الصراع بين القبائل . ففي مثل هذه الحالة لا يكون للقبيلة المسيطرة الحق في الاعتراض على موقف القبائل الأخرى في الاتجاه نحو اختيار عمدة من خارج هذه القبيلة . ويتم الاختيار عن طريق إجتماع رؤساء القبائل والبيوت لعرض كل قبيلة وجهة نظرها ومناقشة الأمر فيما بينهم إلى أن يقع الاختيار على شخص معين فينال موافقة الجميع

على أن يكون عمدة القرية بحيث لا تعدى عملية الانتخاب بعد ذلك ألا أن تكون شبه رسمية .

أما إذا اشتد الخلاف في الرأي بين رؤساء القبائل — وهذا لا يحدث إلا في قليل من القرى وخاصة في قرى النوبيين — فإنه يحدث موقف من التكتل والتحالف السياسي مما يؤدي إلى توتر العلاقات بين أفراد كل تكتل وتحالف وآخر . وعلى الرغم من ذلك لا يؤدي هذا الموقف إلى استمرار التوتر والضعف الشديد في العلاقات بين أفرادها وانساع مجال الخلافات والمنازعات لعدم وجود المواقف التي تستدعي قيامها وتكرارها على فترات متقاربة بعد عملية انتخاب العمدة . ولما كانت عملية اختيار العمدة لا تحدث إلا على فترات متباعدة فإن ذلك يتيح بإزالة ما أصاب العلاقات من توتر .

(٢) العامل الثاني هو التنظيم الإداري حيث يعمل على تخفيف حدة الصراع بين القبائل الرئيسية والقضاء عليه . فقد كان ادخيل البلد أو الحصنة نفس اختصاصات العمدة فضلا عن أنه يعتبر نائباً عنه . ويضاف إلى ذلك أن العمدة لم يكن يتفرد بالتصرف في شؤون القرية الإدارية وغيرها مما يتعلق بالقرية حيث يتم التصرف فيها بمشاركة شيوخ البلد أو الحصص . بل وشاركهم رؤساء القبائل الأخرى في كثير من الأحيان . وتخفى السلطة القبلية وراء ذلك لإمكان تنفيذ كثير من الأعمال التي تتطلب مشاركة جميع سكان القرية لأنه عن طريق رؤساء القبائل تنتقل القرارات إلى أفراد القبائل .

وعلى ذلك فإن دور شيوخ البلد أو الحصص يتضمن عدم ضعف سلطة رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة ، كما أنهم يشاركون في تنظيم وتوجيه الحياة داخل القرية ، ويشغلون مراكز إدارية لا تقل أهميتها عن العمودية كثيراً . كما أن تلك المشاركة تجعل الاجتماعات وسيلة لتقوية علاقات كل من شيخ البلد بالعمدة وكل منهم بالآخر ويكون لها أثر بالتالي في علاقات القبائل المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى إزالة ما نشأ من عملية اختيار العمدة من تكتل وتحالف وتوتر في

العلاقات بين القبائل الرئيسية الكبيرة إذا كانت قد تمت هذه العملية دون الاختيار التقليدي المتبع في غالبية القرى النوبية .

(٣) ضعف سلطة التنظيم الإداري والقانون الوضعي واستمرار قوة السلطة القبلية التقليدية . فلم تنح العزلة الجغرافية التي كان عليها المجتمع النوبي بأن تمارس الدولة سلطتها عن طريق الإدارة الحكومية في مدينة أسوان أو مركز عنيفة . وبالمثل لم تنح الأبعاد الفيزيائية بين نجوع القرية الواحدة وصعوبة الانتقال إليها بأن يمارس العمدة وشيوخ البلد سلطتهم الإدارية لإقرار النظام عن طريق القانون الوضعي . ويتمثل ذلك في انعدام دور الخفراء في هذا المجال بحيث كان هذا المركز شكليا بحثا وتنعيم فاعليته تماما . يضاف إلى ذلك الطريقة التي تتم بها تسوية المنازعات بين أعضاء القبيلة الواحدة وبين القبائل المختلفة بحيث كان ينعدم في الغالب دور العمدة وشيوخ البلد في فض المنازعات لعدم انتفاعها إليهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلها إلى القضاء . وإذا تدخل أحدكم التحكيم في المنازعات وخاصة بين القبائل ، فإنه يكون في هذه الحالة قاضيا عرفيا وإن كانت العمودية تقوى وتدعم قراراته التي يتخذها لفض النزاع وقبول الأطراف المتنازعة لتلك القرارات .

فالسلطة القبلية واعتراف المجتمع بعدم التدخل في شؤونها الخاصة واعتقاد القبيلة على سلطتها في تسوية منازعاتها الداخلية تخفف إلى حد كبير من الصراع حول العمودية بين القبائل الرئيسية الكبرى ، كما أنها تضعف من سلطة العمدة وشيوخ البلد بحيث كان دور كل منهم إداريا إلى حد كبير .

(٤) ويعتبر نظام النسب المزدوج أحد هذه العوامل لما له من وظيفة رئيسية في تماسك المجتمع المحلي . فالقبائل الرئيسية الكبرى ترتبط بعضها ببعض عن طريق روابط المصاهرة . وتزداد حالات الزواج بين أفرادها ، وتكرر بين أفراد الأجيال المتعاقبة . ويشير ذلك إلى روابط القرابة الأمومية التي

ترتبط عن طريقها أفراد هذه القبائل بعضهم ببعض . فإذا كانت العمودية مثلاً في إحدى هذه القبائل ، فهي تصبح بالتالي مثلاً في قبائل أخرى على أساس إلتحاق الفرد إلى كل من القبيلة التي تنتمي إليها أمه والقبيلة التي ينتمي إليها والده . فسواء كانت العمودية مثلاً في قبيلة الأب أو قبيلة الأم ، فهي مثلاً بالنسبة للشخص في القبيلة التي ينتمي إليها .

• • •

يتبين إذن مما سبق القربى بين التنظيم الإداري والسلطة القبلية . فالمراكز الإدارية يشغلها رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة . والسلطة التي يتضمنها مستمدة أصلاً وقائمة على السلطة القبلية وهي سلطة القبائل الرئيسية الكبيرة . وهي سلطة قائمة ويقرها المجتمع ولا تزيد على المراكز الإدارية سلطة أو نفوذاً لأنها مراكز إدارية بحتة . ولم ينتج عنها فقدان القبيلة لسلطانها واستقلالها السياسي . فلم يمتد تنظيم السياسي بحال تنفيذ الشئون الإدارية الخاصة بالقرية . ولا يتعارض ذلك مع السلطة القبلية لأن رؤساء القبائل الرئيسية الكبيرة هم المنفذون لها بالإضافة إلى ذلك كان العمدة وشيوخ البلد يؤلفون مجلساً عرفياً لمثل السلطة القبلية داخل القرية الذي يتولى تنظيم وتوجيه النشاط الاجتماعية التي تتعلق بالقرية ككل .

وقد أوقف العمل بنظام العمدة وشيوخ البلد في النوبة الجديدة إلى حين استقرار المجتمع الجديد وبعد توزيع الأراضي الزراعية وتمليكها على أن يقوم نائب العمدة بمعاونة الهيئات الحكومية فيما يطلب منه من أعمال خاصة بالسكان والزراعة فضلاً عن استمرار عمله الإداري التقليدي .

وبمقتضى نظام الحكم المحلي تكون مجلس القرية الذي لم يكن موجوداً في النوبة الأصلية . وبمجمعة قرى متجاورة على أن تتمثل فيه كل قرية من هذه القرى عن طريق ثلاثة أعضاء هم نائب العمدة والأمين المساعد للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي

ويكون أحد الأطباء وأحد نظار المدارس الابتدائية في هذه القرى ورئيس الوحدة الاجتماعية أعضاء في المجلس على أن يختار رئيسه من بين هؤلاء الموظفين الثلاثة . وفي هذا المجلس النظر في مختلف شئون القرى التابعة له الخاصة بالخدمات العامة واتخاذ القرارات لتنفيذها والإشراف عليها .

وفي نهاية عام ١٩٦٦ تكون المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بمدينة نصر ، وبشكل أعلى مستويات هذا التنظيم في المجتمع النوبي . ويتكون من خمسة أعضاء اختيروا من بين أعضاء لجان القرى الأساسية أربعة منهم من النوبيين والخامس من الكنوز . ويتبع إنشاء هذا المكتب إلغاء اللجان الأساسية للقرى المتجاورة على أن تتكون لجنة جديدة من خمسين عضواً عن طريق الاختيار من بين سكان هذه القرى وهي مجموعة القرى المالكي وشانرمة والسجوع والسقاري ومجموعة القرى الديوان والدروقة ومجموعة القرى كروسكو والريفة وأبو حنضل .

وقد أدت الظروف الجديدة إلى تدخل الهيئات الحكومية في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية داخل المجتمع النوبي خاصة وأنه يخضع خطة التنمية اقتصادياً واجتماعياً في ضوء الخطة العامة القومية ، وتعتبر الوحدة الاجتماعية الهيئة الرئيسية التي تتدخل بطريقة فعالة ومباشرة في تنظيم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية داخل القرى التابعة لها . وإذا وضع في الاعتبار أن جميع المنازعات والمشاكل التي نشأت في القرية الجديدة بحورها عملية الإسكان والأراضي الزراعية وتوزيع الاعاشة يتضح الدور الرئيسي للوحدة في الحياة داخل القرية . وبالإضافة إلى ذلك حاجة السكان إلى توجيهاتها وإرشاداتها ومساعداتها في إدارة وتنفيذ أعمال الجمعيات التي أنشئت في القرية والتي يتولاها الأهالي وهي جمعية الإصلاح الاجتماعي بمختلف لجانها .

وتوجد إلى جانب الوحدة الاجتماعية الهيئات الحكومية المركزية في مدينة

كوم امبو ومدينة أسوان التي تتولى تنظيم النشاط الاقتصادي وعمليات الاسكان داخل المجتمع النوبي . وتخضع جميع هذه الهيئات للجنة الدائمة لهجير أهالي النوبة التي تولت دراسة احتياجات مشروع التهجير واستمرت في الاشراف على تنفيذه .

ويشير هذا كله إلى التغيرات الجذرية التي تعرض لها التنظيم السياسي للنوبة الأصلية . فقد صار مختلف نواحي الحياة داخل المجتمع النوبي تحت اشراف الهيئات الحكومية التي تتولى تنظيمها في ضوء القوانين التي وضعتها الدولة والخاصة بهجير أهالي النوبة . فلم يكن مثل هذا التدخل موجودا في النوبة الأصلية الأمر الذي أدى إلى ضعف سلطة رؤساء القبائل وبالتالي ضعف الرئاسة التقليدية .

فقد اعتمدت الهيئات الحكومية على رؤساء البيوت والقبائل الرئيسية الكبيرة في عملية المسح الاجتماعي التي أجريت في القرى النوبية الأصلية في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٣ . وأصبحوا أيضا الهيئة الأهلية التي تعتمد عليها الهيئات الحكومية في تنفيذ أعمالها الخاصة بالاسكان والزراعة والمساعدات النقدية والعينية في القرى الجديدة . وتكونت جمعية الاصلاح الاجتماعي في كل قرية من بين هؤلاء الرؤساء التقليديين . واقتصرت عضوية اللجان التي تتكون منها هذه الجمعية عليهم فاستمر هؤلاء الرؤساء متمتعين بالسلطة والنفوذ القوي في الفترة الاولى للاقامة الجديدة، وتبلغ العامين الأول والثاني . ويرجع ذلك إلى أهمية الدور الذي يؤديه فيما يتصل بالحاجات الضرورية لمعيشة الأهالي .

وكان من نتيجة ذلك أن انصق بهم مساويء الاسكان وتقدير قيمة المعونة المالية والعينية . فقد أصبح السكان يعتبرونهم مسئولين عما أصاب البعض منهم من الضرر بحقوقهم في الإسكان والمعونة . كما أن المشكلات التي واجهها السكان والتي لم يستطع موظفو هذه الإدارات الوصول إلى الحلول المرضية لهم قد أدت

إلى أن تظهر الرؤساء التقليديين عاجزين عن حماية حقوقهم ومصالحهم . يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الرؤساء تحملوا عبء تنفيذ القرارات التي تعمل اليهم من هذه الإدارات فيما يتعلق بالإسكان والزراعة والتي يعتبرها السكان غير متفقة ومصالحهم واحتياجاتهم لتناقض الكثير منها مع ظروف حياتهم في القرى الجديدة . وكان لذلك أثر في اضعاف سلطتهم وما يتمتعون به من علو المنزلة والمكانة الاجتماعية ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد وإنما عزل السكان الكثير منهم عن مراكزهم وأبعدوا عن مجال النشاط الاجتماعي والسياسي .

ومن ناحية أخرى فقد استغل هؤلاء الرؤساء التقليديين الفرصة للكسب من جراء إشرافهم على مختلف المساعدات العينية واستلامها وتوزيعها على سكان القرية الأمر الذي أدى إلى عداوة السكان لهم . وبالإضافة إلى ذلك استمر ارتباطهم بموظفي الوحدات الاجتماعية والهيئات الحكومية الأخرى وتنفيذ قراراتهم وأوامرهم . ويضاف إلى ذلك شعور الأهالي باستمرار تدخل هؤلاء الموظفين عن طريق الرؤساء التقليديين في غير تلك الأمور مثل المنازعات واختيار ممثلي القرية في الهيئات الجديدة . فإن هذا التدخل قد أدى بالأهالي إلى شدة الاحساس بالضيق والاستياء من رؤساء القبائل القدماء الذين ارتبطوا ارتباطا وثيقا بموظف الدولة . إذ أنهم لم يعودوا مثل هذا التدخل في النوبة الأصلية .

ولملاقة الأهالي بالكثير من هؤلاء الرؤساء في النوبة الأصلية أثر له أهمية في ضعف منزلتهم ومكانتهم وسلطتهم . فقد كانوا التجار المحليين في النجوع . وكان أفراد القبائل يشعرون بمدى استغلالهم لهم حيث كان كل واحد منهم المحتكر الوحيد في مجال العمل التجاري داخل النجع ولم تكن الظروف العامة للنوبة الأصلية وخاصة هجرة العمل تتيح بحرية الفرد في التعامل مع غير التاجر المحلي رئيس البيت أو القبيلة التي ينتمي إليها . وكان تعامل أفراد البيت أو القبيلة معه نوعا من الالتزام القرابي الذي يحتمه تلك الظروف . فعلى الرغم من أن دوره

التجاري قد نشأ في الأصل لتوفير السلع الضرورية للأقارب ، فقد انتهر الكثير منهم الفرصة لكسب والربح عن طريق إستغلال الموقف لصالحه . وقد أدت الظروف الجديدة في النوبة الجديدة إلى ظهور العداء والكرامية الكامنة لديهم تجاه التجار رؤساء التقليدين لإخفاء تلك الظروف التي فرضت عليهم التعامل معهم في القرى الأصلية .

وقد أشرت في الصفحات السابقة إلى التدخل المباشر للهيئات الحكومية في تنظيم وتوجيه النشاط الإقتصادي والاجتماعي وتحديد مقدار المساعدات المالية والعينية والإشراف على توزيعها ، وتمليك المساكن والأراضي الزراعية. ويعني ذلك إعتداد المجتمع النوبي في تنظيم مختلف نواحي حياته على هيئات غريبة عنه على العكس تماماً عما كان عليه في النوبة الأصلية حيث يعتمد على رؤساء البيوت والقبائل في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وفي ضوء أنماط للعلاقات ثابتة وقواعد للسلوك محدد .

ويضاف إلى هذا التدخل المباشر للهيئات الحكومية التكوين الجديد للمكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي في المجتمع النوبي وما تبعه من تغيير وتعديل في تكوين الوحدات الأساسية لبعض القرى. فقد صار لأعضاء المكتب التنفيذي دور هام وإيجابي في كل ما يتعلق بأمور الزراعة والإسكان والصحة والتعليم والمساعدات المالية والعينية الحكومية ، بالإضافة إلى ذلك التدخل المباشر في حل المنازعات التي تحدث بين القبائل في القرية وبين القرى . فالمكتب التنفيذي بتكوينه الجديد هو حلقة الإتصال بين السكان في مختلف القرى والهيئات الحكومية . ويشرف على تنفيذ مختلف المشروعات كما أنه له الحق في توجيه سير العمل فيها بما يتفق ورغبات الأهالي وحاجاتهم في ضوء الخطة الموضوعة . وقد قام أعضاء المكتب بنشاط واسع في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية

داخل المجتمع النوبي ككل وكان لهم دور جوهري في حل كثير من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الأهالي وفي التدخل في نشاط الوحدات الاجتماعية وإبداء الرأي ووضع القرارات الخاصة بأعمالها موضع التنفيذ بما يتفق ومصالح السكان . ويشير هذا التدخل المباشر للمكتب التنفيذي في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية إلى دوره الإيجابي في التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ويرجع ذلك إلى نفوذ هذا المكتب وسلطته التي تمتد إلى سلطة الدولة .

وهناك عدة إعتبارات إجتماعية تصل بالمكتب التنفيذي ، ولها أهمية بالغة بالنسبة لدور أعضائه ، ان لم تكن أكثر أهمية في تأثيرها على فاعليتهم وإيجابيتهم داخل المجتمع النوبي عن أهمية سلطتهم المستمدة من طبيعة التنظيم السياسي للدولة .

فالمكتب التنفيذي يمثل المجتمع النوبي ككل . وليست المشاكل التي يتعرض لها مشاكل خاصة ببعض القرى وإنما هي مشاكل عامة يعاني منها المجتمع النوبي . وقد اهتم أعضاؤه بهذه المشاكل وإعطائها الأولوية عن غيرها عن طريق الاجتماع بسكان كل قرية ومناقشتهم في أسبابها وكيفية علاجها ثم الإتصال بالهيئات الحكومية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على أسباب مختلف هذه المشاكل وتنفيذ رغبات الأهالي . وبالفعل استطاعوا تحقيق الكثير من هذه الرغبات بما أدى إلى تقبل غالبية الأهالي لأعضاء المكتب بعدم تقبلهم وتشككهم في بداية الأمر في مقدرتهم على حل هذه المشاكل وعلى أساس علاقاتهم برجال الإدارة .

وإذا كان النوبيون يرجعون مختلف المشاكل التي يعانون منها إلى موظفي الهيئات الحكومية لقصورهم في أداء أعمالهم وعدم تحقيق رغباتهم ، فهذه الشكوى تعبر عن استيائهم من تدخل هؤلاء الموظفين في مختلف هذه الأمور التي يعتبرونها أمورا خاصة حيث لم يتمودوا من قبل على مثل هذا التدخل .

ويتضح ذلك محاولاتهم الاعتماد على جهودهم الذاتية في حل مشاكلهم والتعاون في تنفيذ المشروعات التي يحتاج اليها مجتمعهم المحلي . ويتبين استيائهم وعدم تقبلهم لتدخل رجال الإدارات في شئونهم الخاصة على وجه الخصوص في رفضهم رؤساء البيوت والقبائل القدماء لكي يكونوا ممثلين عنهم في المنظمات الجديدة في القرى . مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس القرية .

وعلى ذلك فقد وجد الأهالي في تمثيل أعضاء المكتب التنفيذي الفرصة لتخلص من الرؤساء التقليديين القدماء فضلا عن إدراكهم لسلطة هؤلاء الأعضاء المستمدة من المراكز الإدارية والسياسية التي تملكونها المراكز الإدارية المحلية داخل القرى النوبية . وعلى الرغم من عدم تمثيل سكان القرى العربية في هذا المكتب وما أبدوه من ضجر واستياء بهذا الخصوص ، فقد كانت استجابتهم لتقبل هؤلاء الأعضاء وتنفيذ ما يقررون من قرارات لا تقل عن إستجابة وتقبل بقية سكان القرية الكثرية والنوبية .

ومن ناحية أخرى فإن أعضاء المكتب التنفيذي أعضاء في المجتمع النوبي وينتمون إليه ، وليسوا من خارجه . ويعتبر دورهم في تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية تدخلا مباشرا من جانب المجتمع النوبي . وما يؤكد ذلك أسلوب عملهم الذي يعتمد على مشاركة سكان كل قرية في إبداء الرأي واتخاذ القرارات والتوصيات عن طريق المناقشة في مختلف الشئون العامة للقرية . لذلك اتجه الأهالي إلى المكتب التنفيذي بحيث صار محور مختلف الأمور التي تتعلق بالمجتمع النوبي ككل . وقد تبع ذلك قلة اتصالهم بالهيئات الحكومية وخاصة الوحدات الاجتماعية بالقرى . ويمثل أهمية الانتماء إلى المجتمع النوبي وتقبل الأهالي لتدخل أعضاء المكتب التنفيذي وعدم معارضتهم في تنفيذ قراراتهم في علاقة سكان القرى العربية هؤلاء الأعضاء . فإذا كان أهمية انتماء أعضاء المكتب

التنفيذي للمجتمع النوبي واضحا تماما في علاقة الكنوز والنوبيين بهم فإنه أكثر وضوحا في علاقة العرب بهم . فعلى الرغم من اقتصار عضوية المكتب على الكنوز والنوبيين فلم يؤثر حرمان العرب من تلك العضوية على اتصالاتهم وعلاقاتهم بأعضائه . ويتضمن ذلك استمرار السلطة الداخلية للمجتمع النوبي وإن كانت في شكل مغاير تماما عن السلطة القديمة للمجتمع في المنطقة القديمة .

ولم تصبح المقومات التي يقوم عليها التنظيم السياسي في القرية الأصلية أساسا لتحديد شخصيات معينة لشغل المراكز السياسية نتيجة لمختلف التغيرات التي تعرض لها المجتمع النوبي وعلى وجه الخصوص التغيرات الاقتصادية وفي الوقت نفسه فرضت تلك التغيرات خصائص جديدة في المركز السياسي مغايرة للخصائص القديمة الأمر الذي أدى إلى عدم صلاحية الرؤساء التقليديين القدماء لشغل هذه المراكز لعدم قدرتهم على ممارسة الأدوار التي تتطلبها . ويعتبر ذلك أحد العوامل التي أدت إلى أبعاد بعضهم عن مجال النشاط السياسي وضعف سلطتهم . لذلك ظهرت قيادات جديدة داخل القرية تحتل المراكز السياسية داخل جمعية الإصلاح الاجتماعي ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس القرية ، فهي تستطيع التعرف على أسباب المشكلات التي تواجه القرية ووضع الحلول الملائمة لحلها ثم الاتصال برجال الهيئات الإدارية ومناقشتهم واقناعهم بوضع تلك الحلول موضع التنفيذ . وعلى هذا الأساس صار التعليم أحد العناصر الضرورية لشغل المركز السياسي بحيث احتل غالبية المراكز السياسية الشباب المتعلم الذي كان بعيدا عن المراكز السياسية في النوبة الأصلية لظروفها العامة .

وإذا كان هناك بعض الرؤساء التقليديين في كل قرية يشغلون بعضا من هذه المراكز ، فلا يعني ذلك قدرتهم على القيام بالأدوار السياسية . فالقيادات الجديدة تقوم في حقيقة الأمر بهذه الأدوار السياسية وتعال آراؤها وقراراتها موافقة وتأييد الرؤساء التقليديين الأعضاء في الجمعية والأجنة ، وتأييد وموافقة الأهالي الذين يلجأون إليها لأمراض ومناقشة كثير من مشاكلهم . وقد احتفظ

هؤلاء الرؤساء بتلك المراكز استنادا إلى مواقفهم الايجابية في عملية التكيف التي يمر بها المجتمع . كما أن للقرابة والثروة والمكانة الاجتماعية كثيرا من الاعتبار في ذلك . وذلك على عكس غيرهم من الرؤساء الذين أبعدوا عن مجال النشاط السياسي لموقفهم المضاد تجاه ما تفرضه عملية التكيف من تغيرات هامة في العلاقات بين القبائل والجماعات وفي التنظيم السياسي القديم .

وفي الحقيقة يعتبر استمرار شغل هؤلاء الرؤساء لبعض المراكز السياسية في القرية أحد الوسائل التي لجأ إليها المجتمع للتكيف مع مختلف التغيرات التي واجهته من ناحية وللحفاظ على تماسكه وتضامنه من ناحية أخرى .

فإن نجاح جمعية الإصلاح الاجتماعي ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس القرية في أعمالها يتوقف إلى حد كبير على مؤازرة هؤلاء الرؤساء لبقية الأعضاء من الشباب المثقف وتأبيد قراراتهم ووضعها موضع التنفيذ . ويرجع ذلك إلى ما يتمتعون به من مكانة اجتماعية ونفوذ وتأثير على أفراد القبائل التي ينتمون إليها باعتبارهم رؤساءها . وعلى هذا الأساس استطاعت مجتمعات القرى مواجهة كثير من المشاكل ونجاح غالبيتها في التكيف مع الظروف الجديدة . ومع ذلك اختلفت درجة النجاح وسرعة التكيف بين القرى . ويرجع سبب ذلك إلى التعليم . فقد ارتفعت درجة النجاح وسرعة التكيف في قرى النوبيين نتيجة لزيادة نسبة المتعلمين من الذكور والإناث . في حين تنخفض هذه الدرجة في القرى السكنية وتقل كثيرا في القرى العربية تبعاً لانخفاض نسبة التعليم بين الذكور وإنعدامه بين الإناث في القرى العربية . فغالبية الإناث المتعلقات وغيرهن يشاركن في النشاط الاجتماعي داخل قرى النوبيين عامة وفي مجال النشاط السياسي أيضا كما هو الحال في قرية الجنينة والشباك . كما تدخل رؤساء القبائل التقليدية في أعمال الجمعية واللجنة في القرى العربية أثر في ضعف درجة النجاح وسرعة التكيف . ولا ينطبق ذلك إلا على القرى العربية فيما عدا قرية وادي العرب .

ويعتبر استمرار بعض من رؤساء القبائل في شغل المراكز السياسية استمرار

للسلطة القبلية وإنعكاسا لتنظيم الاجتماعي القبلي . كما أنه يشير إلى أن اعتراض سكان كل قرية غير موجه نحو السلطة القبلية ولا يقصد بحوها وإلغاءها وإنما الاعتراض بخصوص أشخاص معينين هم الرؤساء التقليديين القدماء الذين تكاثفت عدة ظروف مختلفة لإظهارهم بالضعف وعدم القدرة على تحقيق وحماية مصالح أعضاء قبائلهم . فلم يستطيعوا القيام بأدوارهم التقليدية الأمر الذي أدى إلى إبعادهم عن مجال النشاط السياسي . ويعتبر ذلك نوعا من الجزاء الاجتماعي لفشلهم في أداء أدوارهم ووقوفهم إلى جانب رجال الهيئات الحكومية .

فإختيار أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي وجمعية الإصلاح الاجتماعي يتم على أساس قبلي بحت . فقد اتفق سكان كل قرية على أن تتمثل القبائل داخل اللجنة والجمعية عن طريق توزيع عدد الأعضاء فيما بينها على أساس حجم القبيلة . وقد اختارت غالبية القبائل من بين أفرادها القادرين على ممارسة الأدوار السياسية الجديدة لعضوية اللجنة والجمعية . فإن أهمية دور القبيلة لا تتمثل فقط في شغل رئيس القبيلة لأحد المراكز السياسية ، وإنما في تمثيل القبيلة ككل في التنظيم السياسي المحلي ودورها في تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخل القرية . وهذا ما يحققه حق القبيلة في عضوية الجمعية واللجنة من ناحية ، وإختيارها لأفراد أعضاء الجمعية واللجنة من ناحية أخرى . وقد أتاح هذا ظهور رؤساء قبائل جدد وغيرهم من الممثلين لها في الجمعية واللجنة . وفي الغالب يكون هؤلاء الرؤساء من بين رؤساء البيوت الذين لم يشتركوا مع موظفي الهيئات الحكومية في أعمالها . ولا يعني ذلك التطابق بين المركز السياسي ومركز رئيس البيت أو القبيلة كما كانت في النوبة الأصلية فإن المراكز السياسية الجديدة تتطلب أشخاصا لديهم الصفات التي تساعد على القيام بالأدوار الجديدة في المجتمع الجديد . لذلك صارت القدرة على حل المشاكل الجديدة وإكتساب قدر عال من التعليم من الأسس الهامة التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي تختاره القبيلة لكي يكون ممثلا في اللجنة والجمعية .

وعلى الرغم من إختيار الأعضاء على أساس قبلي بحث مما يؤكد تمثيل القبائل وتدخلها في تنظيم شئون القرية ، فانه لم يؤد إلى أن يتمتع هؤلاء الأعضاء ورؤساء القبائل الذين حلوا محل الرؤساء القدماء بالسلطة التي كان يتمتع بها الرؤساء التقليديين في المجتمع النوبي القديم . فقد أضعفت مختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع النوبي من سلطة هؤلاء الرؤساء الجدد . وإذا كان التنظيم السياسي يستند إلى التنظيم القبلي فان ذلك يشير إلى الكيفية التي يواجه بها المجتمع تلك التغيرات من خلال التنظيم الاجتماعي التقليدي .

خاتمة

تناولت الدراسة المجتمع النوبي لغرض التعرف أولا على دور التغيير الاقتصادي فيما يمتريه وبنائه الاجتماعي التقليدي من تغيرات (١) . ذلك التغيير الاقتصادي الذي خضع له المجتمع النوبي نتيجة لعملية التهجير التي أدت إلى تغير ظروفه البيئية والجغرافية ، وتغير علاقته بالمجتمع المصري الكبير الذي هو أحد قطاعاته . فقد أناحت خضوعه لعملية ادماج وتكامل اقتصاديا وسياسيا مع المجتمع المصري بحيث أصبح في ظروف جديدة ومغايرة تماما لتلك الظروف التي كان عليها في المنطقة النوبية الأصلية . فالنوبيون عاشوا عزلة نسبية كان لها أثر هام في البناء الاجتماعي النوبي وفي اتخاذهم نمطا معيناً .

(١) يقصد بالتغير البنائي « التحول الذي طرأ على ذلك الشكل المركب الذي نسميه البناء الاجتماعي ... فالعامل الذي يعطى البناء الاجتماعي وحدته وتماسكه وتكامله ويجعله شيئا أكثر من مجرد مجموع أعضائه هو العلاقات الاجتماعية الدائمة التي تقوم بين هؤلاء الأعضاء ، والتي يمكن ملاحظتها وتحديد ما في أي وقت من المواقف وفي أي فترة من الزمن . وتغير هذه العلاقات الأساسية الدائمة هو الذي يقصده العلماء وبخاصة علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية حين يتكلمون عن التغير البنائي » . فهو يعني التعديل لأكثر من نظام واحد وظهور سلسلة من الآثار الاجتماعية التي يترتب عليها مزيد من التغير في مجالات جديدة لأنه « حصيلة التفاعل الاجتماعي الذي يتضمن مزيجا من الشعور بالضغط الخارجي وإدراك الفوائد التي يمكن اجتناؤها والإحساس بالمسؤوليات التي تفرضها الظروف الجديدة والتي لم يكن لها وجود من قبل ، كما تتضمن تغييرا جوهريا في نمط القيم القديم الذي كان يسود المجتمع ويتحكم في تصرفات أفرادها بل ويعمل عليهم نوعا معينا من السلوك » . في حين يكون التغير الاجتماعي هو التغير في المجتمع أو بعبارة أخرى التغير في العلاقات الاجتماعية الذي أسماه فيرث التغير التنظيمي والذي ليس من الضروري أن يترتب عليه تغير في البناء .

أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي ، المقبومات ، صفحات ٢٨٥ - ٢٩١ .

Firth, R., *Elements of Social organization*, pp. ٤٤ - ٨٧

واهتمت الدراسة ثانياً بالتعرف على عمليات التكيف التي لجأ إليها المجتمع النوبي في مواجهته لتلك الظروف الجديدة للتوفيق بينها وبين النظم الاجتماعية التقليدية بما يضمن الاحتفاظ بالشكل العام لهذه النظم والاحتفاظ بالبناء الاجتماعي والعلاقات البنائية الأصلية . وذلك لأن الخاصية الأساسية في البناء الاجتماعي هي قدرته الفائقة على البقاء والاستمرار في الوجود . وإذا كانت التغيرات البنائية تؤدي إلى حدوث اختلافات عميقة في العلاقات الأساسية التي تتميز ببناء اجتماعيا معيناً عن بناء اجتماعي آخر وتعطيه خصائصه ، فإن ذلك لا يعني زوال البناء الاجتماعي القديم — إلا في حالة الثورات الفجائية العنيفة على ما يقول رادكليف براون — وإنما يظل البناء محتفظاً ببعض خصائصه الأساسية (١) .

وقد كشفت الدراسة عن تشابه البناء الاجتماعي الكنزي والعربي والنوبي رغم الاختلاف الثقافي بين الجماعات الثلاث الذي يتجلى في اختلاف اللغة ورغم العزلة النسبية التي عاشها أفراد كل جماعة داخل حدود إقليمها . ويرجع ذلك إلى تطابق الظروف البيئية وما فرضته من نمط إقتصادي عام من ناحية وتوزيع اقليمي للجماعات النجمية والقبائل من ناحية أخرى . كما يرجع أيضاً إلى تكوين المجتمع النوبي أصلاً قبل تعرضه لتلك الهجرات والغزوات على مر العصور التي أثرت في ثقافته دون أن تؤثر في بنائه الاجتماعي . هذا ما تظهره بكل وضوح الجماعة العربية .

وقد تبين لنا من الدراسة أن مختلف التغيرات التي طرأت على المجتمع النوبي ترجع إلى التغير الذي نال وضعه داخل المجتمع المصري وعلاقته به باعتباره أحد قطاعاته إذ لم تكن تحدث مختلف هذه التغيرات لوبقي النوبيون في بلادهم الأصلية ، أو انتقلوا ولم تصاحبهم عملية تنمية اقتصادية واجتماعية . فإن اتجاه التغير وسرعته وخضوع المجتمع النوبي لعملية تغير مستمرة ودائمة منذ اللحظة التي

(١) أبو زيد أحمد : البناء الاجتماعي — المفاهيم — صفحاً ٢٨٧ ، ٢٨٨ :

استقروا فيها في القرى الجديدة ، قد تم خلال هذا الانتقال المصاحب بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وليست العوامل الداخلية إلا عوامل مساعدة للتغير تحدد مدى سرعته وفاعلية العوامل الداخلية .

وترجع تلك التغيرات أيضاً إلى الاختلاف التام بين الظروف البيئية للمنطقة الجديدة عن تلك الظروف التي تميزت بها النوبة الأصلية ، هذا الاختلاف الذي يحتم أن تكون الدراسة — من أحد جوانبها — من خلال اطار تفتقد دراسات التغير لمجتمعات أخرى .

وإذا نظرنا إلى التغيرات في المجتمع النوبي يتبين لنا أنها تغيرات اجتماعية أو بمباراة أخرى تغيرات في التنظيم الاجتماعي للمجتمع النوبي صاحبها بعض التغيرات البنائية ولكنها لم تؤدي إلى تغيرات عميقة في البناء الاجتماعي . فلم يحدث أن تغيرت العلاقات الأساسية الدائمة بين الأفراد وبين الجماعات التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي وما يزال التفاعل الاجتماعي يحكمها بالعلاقات الأساسية بين الأفراد وبين القبائل .

ويعتبر التغير في التنظيم الاجتماعي وسيلة لجأ إليها المجتمع النوبي تسكيفاً مع الظروف الجديدة وحفاظاً على التكامل الاجتماعي والتماسك وبالتالي حفاظاً على بناء المجتمع . ويمكن أن نقبل هذا كله في ضوء ما درسناه في النقاط التالية :

أولاً — ترتب على اختفاء الجماعة النجمية وتكثف سكان القرية في المكان الجديد إتساع مجال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل وخارج الحدود الإقليمية للقرية وقد أدى ذلك إلى ضعف العلاقات القرابية وعلى وجه الخصوص العلاقات العاصبة . وساعد على ذلك التوزيع السكني الذي شنت الأسر داخل القرية والتغير الجذري لنظام الملكية التقليدي . فقد كانت العلاقات تتركز في المحل الأول على القرابة . كانت لها أهمية قصوى لأنه لم يكن من السهل على الفرد أن يعمل خارج حدود الجماعة النجمية التي يرتبط بأفرادها في الغالب بروابط القرابة العاصبة

والامومية . وكانت الظروف العامة للمجتمع النوبي تحدد علاقاته بغيره من سكان النجوع الاخرى في نطاق القرابة العاصبة والقرابة الامومية .

ولم تصبح القرابة العاصبة العنصر الاساسى في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي وإنما صار للمصالح والمنافع الاعتبار الاول والحافز الرئيسى في تحديد اتجاه علاقات الفرد بالآخرين .

وتفككت العائلة ، وظهرت الاسرة المستقلة تماما اقتصاديا واجتماعيا . ويمكن القول أنه قد صار من المحتمل عدم تكوين ظهور الجماعات القرابية الاولاد والبيت . فلم تعد هناك تلك الجماعات القرابية الاقليمية القائمة بذاتها التى يستند تميزها ووحدتها الى مركز الاقامة في النجع ، وبالتالي ميزت بناء القبيلة بنمط معين في اطاره تحددت علاقات الاقارب بعضهم ببعض ومن خلاله تنظم القبيلة ككل علاقاتها بالقبائل الاخرى باعتبارها أكبر وحدة قرابية في القرية .

وعلى الرغم من الضعف الذى نال العلاقات القرابية واختفاء نظام الملكية التقليدى والجماعة النجمية القرابية ، فلا تزال العلاقات بين اقسام القبيلة تحمل بعض خصائصها ولا تزال القبيلة ككل تنظم علاقاتها بالقبائل الاخرى في مختلف المواقف الاجتماعية في اطار هذه العلاقات القائمة بين الاقسام القبلية . فلم يؤد تفكك العائلة وظهور الاسرة كوحدة مستقلة الى أن يضعف من شعور الشخص بأنه عضو في جماعة الاولاد التى كانت تؤلف وحدة إقليمية قرابية أو أنه عضو في جماعة البيت النجمية القديمة . وعلى أساس ذلك تحددت علاقاته باقاربه من خارج الجماعة وسلوكه تجاه هؤلاء الاقارب ويكشف عن ذلك الزواج الداخلى للجماعة ، وتفضيل الشريك في الزراعة من بين أفرادها مادامت مشاركته تتفق ومصالحه ومنفعته . كما تكشف عن استمرار العلاقة بين أفراد الجماعات القرابية وأعضاء قبيلتهم الذين ينتمون اليها عن طريق زوجات الاسلاف العاصبات لمؤسس القبيلة . يضاف الى ذلك أنه لا يزال رؤساء هذه الجماعات يشكلون

هيئة لمناقشة أمور قبيلتهم وينظمون علاقات أفراد القبيلة بالقبائل الاخرى في مواقف معينة تتعاق بالقبيلة ككل وذلك على الرغم من ضعف سلطتهم ونفوذهم .

وإذا كان هذا يشير إلى ما عليه القبيلة من تماسك رغم عوامل التفكك وعدم التكامل التى تواجهها ، فإنه يشير أيضا إلى أن بناء القبيلة ما يزال محتفظا بخصائصه ومقوماته الاساسية .

ثانيا :

أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية إلى تغير في العلاقات بين أفراد القبائل الصغيرة والقرية والنوبيين وجماعات الصعايدة من ناحية وأفراد القبائل الرئيسية الكبيرة من ناحية أخرى . فقد ترتب عن هذه التغيرات اختفاء التبعية والتحالف من جانب القبائل الاولى للقبائل الاخرى ، كما أصبح أفرادها يشاركون في تنظيم وتوجيه الحياة الاجتماعية داخل القرى . ويشغلون المراكز السياسية الجديدة وغيرها التى يسمح لهم بشغلها في التنظيم القديم .

فقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور التناقض الكامن بين مكونات البناء الاجتماعى . وتجلى هذا في الصراع الذى يدور بخصوص النشاط السياسى في القرى والذى ظهر في قرى معينة وفي القرى النوبية عامة . وكان من نتيجة هذا الصراع تلك التغيرات في العلاقات السياسية بين أفراد القبائل . ويعتبر الصراع أحد العوامل الداخلية للتغير في المجتمع النوبى . هـ - ذا الصراع الذى يعكس ذلك التناقض الذى أدى الى ظهوره وشده فاعليته التغير الذى طرأ على علاقة المجتمع النوبى بالمجتمع المصرى .

وعلى الرغم من ذلك لم يعد هذا التغير مجال التنظيم الاجتماعى . فلم يؤد شغل تلك المراكز وأداء الادوار التى تفرضها إلى الخصائص الجوهرية للعلاقة بين كل من تلك القبائل بالقبائل الرئيسية الكبيرة . فلم يؤد التغير إلى التقارب في العلاقات بينها

ونضيق ما تتميز به من تباعد ويتمثل ذلك على وجه الخصوص في العلاقة بين النوبيين والصعيدية .

فأفراد القبائل الرئيسية الكبيرة يرفضون مساهمة القبائل الأخرى . ويتضح ذلك في ارتفاع قيمة المهور التي تطلبها عندما يتقدم الرجل في طلب الزواج من إحدى فتياتها . فعلى الرغم من ارتفاع المهور عامة ، فما يزال التفاوت الشديد بينها قائماً . وفي الوقت نفسه لا ترفض القبيلة المصاهرة مع ما يماثلها من القبائل كما كان في النوبة الأصلية . فلم يستتبع تكوين العلاقات الاقتصادية بين أفراد القبائل المختلفة واتساع مجال العلاقات الاجتماعية واتجاهها اختفاء أسس التمايز والتفاضل الاجتماعي بين القبائل . فإن مدى التقارب والتباعد في العلاقات بين القبائل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم الاجتماعية التي من الصعب أن تتغير بسرعة وسهولة والتي يحتفظ بها الأفراد على الرغم من التغيرات التي تتطلب منهم أن يكتفوا من أنفسهم ويعيدوا مواقفهم ومناشطهم تبعاً لهذه التغيرات . فاحتفظ البناء الاجتماعي النوبي ببعض مقوماته وخصائصه الأساسية .

ثالثاً - تتم عملية التكيف مع الظروف الجديدة من خلال التنظيم والبناء الاجتماعي التقليدي . ويعتبر ذلك في حد ذاته عاملاً من العوامل الأساسية لاحتفاظ البناء الاجتماعي بخصائصه ومقوماته الجوهرية . ويؤكد أن التغيرات التي تحدث في المجتمع النوبي لا تتم بسرعة واحدة . فهناك من التغيرات قد تمت بسرعة ، بمجرد أن أقام النوبيون واستقروا في القرى الجديدة . فقد اتجه النوبيون منذ البداية الإقامة الجديدة إلى تغيير سلوكهم فيما يتعلق بكل ما له صلة بزيادة الاستهلاك والحد من تقديم السلع الاستهلاكية دون مقابل بل وامتنع كل منهم عن طلبها من الآخر على عكس ما كان في القرية الأصلية الأمر الذي أدى إلى الضعف الشديد لعلاقات الجوار وضعف علاقات الأقارب الذين يقيمون في منازل متفرقة في القرية . في حين لا يزال الكثيرون منهم يقيمون الولائم المصاحبة لحفلات

الزواج لأنها تتعاق بمنزلة ومكانة الشخص الاجتماعية من ناحية وما تضيفه على أقارب العروسين من علو المكانة الاجتماعية من ناحية الأخرى .

في حين أن هناك من التغيرات الاجتماعية التي لم تحدث إلا بعد فترة من الإقامة الجديدة واتجاه النوبيين نحو الاستقرار في القرى الجديدة . فعلى سبيل المثال فالضعف الذي تعرضت له العلاقات القرابية والتغير في نظام الزراعة وتربية الماشية واتجاه العلاقات نحو الفائدة والكسب وظهور العلاقات الاقتصادية البحتة لم تحدث إلا بعد استلام النوبيين الأراضي الزراعية .

ولم تتغير علاقات أساسية لأن تغيرها يترتب على تعديل القيم الاجتماعية ويتجلى ذلك في علاقة النوبيين بالصعيدية ، وفي علاقة النوبيين بالأولياء وأمازها على العلاقات بين القبائل . ويشير ذلك إلى أن دائرة التغير الاجتماعي أوسع من دائرة التغير البنائي الذي يركز على كل من التغير الثقافي والتغير الاجتماعي^(١) .

ويعكس رد الفعل من جانب النوبيين تجاه الظروف الجديدة وما نتج عن ذلك من تغيرات اجتماعية أثر التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي التقليدي في عمليات التكيف من بطء أو تعثر هذه العمليات وسرعتها . فإن هناك اختلاف في رد الفعل من قرية لأخرى بحيث كانت الاستجابة لمختلف التجديدات سريعة في قرية في حين كانت بطيئة في قرية أخرى . مثال ذلك ما حدث في قرية عنيفة من ناحية والقرى التي تتألف منها مدينة نصر من ناحية أخرى . ويشير ذلك إلى أثر العوامل الداخلية في التغير في المجتمع . هي عوامل تتعلق بالبناء الاجتماعي كما أنها في الوقت ذاته تشير إلى العوامل التي تتعلق بطبيعة البناء ذاته والدور

(١) أبو زيد ، أحمد : المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

الذى تؤدبه في الحفاظ على تماسك الاجتماعى .

° ° °

وأخيراً ...

لا شك في أن التغيرات الكيفية هي نتاج تراكم كمى لتغيرات يصل إلى درجة معينة بحيث يصير التغير الكيفى ضرورة حتمية. ومن ثم فإذا كان البناء الاجتماعى النوبى لا يزال محتفظاً بخصائص ومقومات أساسية ، فهل سوف لا يتعرض لتغيرات هامة وجوهرية مادام كثير من الظروف قد تغيرت وحدثت تغيرات اجتماعية نتيجة للظروف الجديدة التى وجد فيها المجتمع النوبى ؟

ولنا أن نقول أن المستقبل يحمل في طياته تغيرات بنائية أخرى جوهرية وأكثر أهمية فبعد فترة من الزمن تحدد مداها ظروف المجتمع النوبى وسرعة التغيرات الاجتماعية واستجابة النوبيين لها وتغير القيم تبعاً لذلك ، سيظهر بناء جديد من المرجح أنه سيمثل البناء الاجتماعى للقريّة المصرية في النوبة الجديدة . فقد تغيرت الظروف البيئية التى كان لها دور هام في تشكيل الجماعات الافليمية القرايية واستمرارها بما يؤدى إلى استمرار ما بينها من علاقات . وقد تغيرت النظم الاقتصادية تغيراً جذرياً وعلى وجه الخصوص نظم الملكية ، وتدخلت الدولة في تنظيم وتوجيه مختلف نواحي الحياة الاجتماعية مما كان له أثر هام في أحداث تغييرات سياسية هامة وجوهرية وقد ترتب على مختلف هذه التغيرات اتساع مجال العلاقات الاجتماعية وتغير اتجاهها الذى أصبح للنفعة الاقتصادية الشخصية دور هام في تحديده .

وإذا لم تحدث تغيرات بنائية هامة وهائلة ، فيرجع ذلك إلى ظروف المجتمع النوبى التى تجلى فيما يتميز به من ظاهرات سكانية وفى عدم استكمال استصلاح الاراضى الزراعية مما أدى إلى عدم امكانية حيازة الكثير من النوبيين للاراضى وانحصار اهتمامهم بما حصلوا عليه من مساحة ضئيلة من الارض .

لقد تمت هذه الدراسة في فترة تعتبر هامة للغاية بالذمة لدراسة التغير عامة وفى المجتمع النوبى خاصة لأنها بدأت بعد الانتقال إلى القرى الجديدة مباشرة ، واستمرت ما يقرب من العام بعد الاقامة الجديدة . ويعنى ذلك أن الدراسة قد تناولت المجتمع النوبى في بداية تعرضه لمختلف الظروف الجديدة التى وجد فيها . ومن ثم فمنى تكشف عن العملية الديناميكية التى مر بها المجتمع النوبى فتظهر الكيفية التى يتكيف بها المجتمع مع التجديدات وكيفية اندماجها فى النظم الاجتماعية التقليدية . وهذا ما يبين أهمية الدراسة .

الملاحق

ماحق رقم (١)

التكرين والخصائص السلالية للكنوز والنوبيين

يتميز الكنوز والنوبيون بالقامة المتوسطة ، وهي أقصر من قامة المصريين إلى حد ما ، وبالقوام النحيل والبشرة السمراء الداكنة والشعر الأسود المموج أو الأقرب إلى الاستقامة ، والرأس المستطيل البارز من الخلف والوجه البياض إلى حد ما (١).

وعلى الرغم من ملاحظة بعض الخصائص الزنجية لدى بعض الأفراد ووجود الشعر الكثيف المجمد الصوفي ، فإن الملامح الجسمية للكنوز والنوبيين عامة غير زنجية . فالأنف مدبب ومعتدل وليس عريضا فاطسا ، والشفاة معتدلة وليس بها أى سمات مماثلة لدى الزنوج (٢).

وتكشف المقارنة بين مقاييس الرأس لدى الكنوز والنوبيين من ناحية وبمثيلتها لدى المصريين من ناحية أخرى عن عدم وجود اختلاف كبير بينها فضلا عن التشابه الكبير بين مقاييس الرأس لدى الكنوز ولدى النوبيين كما يتضح من الجدول رقم (١) . ومع ذلك توجد اختلافات بين الكنوز والنوبيين والمصريين في خصائص أخرى سلافية واضحة تماما . فالكنوز والنوبيون أقصر قامة وأكثر سوادا في لون البشرة عن المصريين ، وبوجود حالات من الشعر المجمد أكثر مما هو موجود بين المصريين (٣).

أما عرب العمليقات فقد احتفظوا بخصائصهم الجسمية إلى حد كبير لأنهم داخل إقليمهم في النوبة الأصلية . ويختلفون عن الكنوز والنوبيين في لون البشرة السمراء والشعر الذي من النادر أن توجد فيه السمات الزنجية (٤).

(١) عقبل ، « بعض الظواهرات الجغرافية في بلاد النوبة المصرية » — من ١١٩

2— Akiel, *Geographic Aspects of Lower Nubia*, pp 5-6

3— Ibid, pp. 7-8

4— Ibid, p. 5

جدول رقم (١)

الحالات	النموذج	الباحث	طول الرأس	عرض الرأس	الدليل
٣٦٩	مسكوا وادي النيل	Mayers	١٩٤٥	١٤٤٥	٧٤٣٣
٤٤	الاقباط	Mayers	١٩٣	١٤٣	٧٤
١٢٧	الاقباط	Chantre	١٨٨٥	١٤٣	٧٥
٩١	المسلمون	Chantre	١٩٠	١٤٢	٧٤٣٧
٨٩	الكنوز	Chantre	١٨٨	١٤٤	٧٦٥٩
٢٦٠	الكنوز	عقيل	١٨٨	١٤٧	٧٧٣٧
٤٩٤	النوبيون	"	١٩٣	١٤٦	٧٥٣٣

جدول رقم (٢)

النوبيون (الكنوز)	المباعدة	البشارية
١٨٨	١٨٩	١٨١
١٤٤	١٤١	١٤٣
٧٦٥٩	٧٤٣٦	٧٩
١٢٨	١٣١	١٢٦
١٢٦	١٢٧	١٢١
١٠١٥٥	١٠٣١٤	١٠٤١٢
٤٦	٤٥	٤٥
٢٧	٢٧	٣٤
٨٠٣٤٢	٨٢٣٢٢	٧٥٣٥
١٦٤	١٦٦	١٦٤

وفما يتعلق بالكنوز والوجه ، فهما متماثلان في بعض الخصائص الجسيمة كما يتبين من الجدول رقم (٢) ، وإن كانت هناك بعض الاختلافات فيما بينها في ملامح الوجه يمكن ملاحظتها فلون الجلد لدى البشارية والعبادة نحاسي ضارب إلى الحمرة ، والأنف معتدلة والشعر مجعد ولا يحمل أية سمات زنجية . ويتضح من الجدول أن الاختلافات طفيفة بين الكنوز والبشارية والعبادة مما يؤكد انتماءهم إلى السلالة الحامية على الرغم من تأثير الزواج في النوبيين (١).

ملحق رقم (٢)

السكان

يتضح من الجدول رقم (٤) أن هناك عملية طرد مستمرة للنوبيين من كلا الجنسين وبخاصة الذكور إلى خارج المجتمع النوبي. فمن الواضح أن عدد السكان منذ عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٠٧ يتناقص باستمرار. وأن معدل النقصان بالنسبة للذكور أعلى من معدل نقصان الإناث. وإذا كان عدد الذكور لازداد في الفترة ما بين عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣٧، فيرجع ذلك إلى إنشاء مشروعات الري في بعض القرى. وإذا وضع في الاعتبار إعداد العمال الصعايدة الذين يحضرون إلى القرى للعمل إلى جانب من يستقر منهم في القرى كما تفرض ذلك الزراعة بالمشاركة، يتضح أن تلك الزيادة لا تعبر عن عدد السكان الفعلي. ويتضح ذلك إذا قورن عدد الذكور بعدد الإناث حين يتبين أن هناك نقصا في عدد الإناث في عام ١٩٣٧ عن عددهم في عام ١٩٢٧.

ويتضح أيضا أن عدد الذكور في السنوات ما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٧ قد نقص عما هو عليه في عام ١٩١٧. ويشير ذلك إلى تأثير التعلية الأولى لسد أسوان في عام ١٩١٢، في الوقت الذي يتأثر عدد الذكور بنفس التأثير في السنوات التي تلت بناء سد أسوان كما هو واضح من المقارنة بين عددهم في عام ١٨٩٧ وعام ١٩٠٧ (جدول رقم ١). فلم تكن الخسارة في الأراضي الزراعية وأشجار النخيل بالنسبة لسكان بلاد النوبة ككل بنفس مقدار الخسارة بعد التعلية الأولى التي ازداد مقدارها بعد التعلية الثانية وتعرضت لها جميع القرى. ويتمثل ذلك بكل وضوح في النقص الكبير لا بالنسبة لعدد الذكور فحسب وإنما بالنسبة لعدد الإناث أيضا.

ويتضح الارتباط الوثيق بين الهجرة للعمل في المدن المصرية والسودانية

والأراضي الزراعية وأشجار النخيل من المقارنة بين عدد سكان القرى الكثرية والعربية والنوبية، فقد تعرضت أراضي القرى الكثرية والعربية الزراعية لغمر المياه أكثر مما تعرضت له الأراضي في القرى النوبية الجنوبية التي لم تتعرض غالبيتها للغرق إلا بعد التعلية الثانية لسد أسوان، وهو ما نكشف عنه الإحصائيات في الجداول (٢) و (٣) و (٤). فالنقص في عدد الذكور يتزايد عند الكنوز والعرب عنه عند النوبيين. كما أن تأثير التعلية الأولى في عام ١٩١٢ واضح في عدد الذكور في الفترة ما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٧ عند كل من الكنوز والعرب حيث لم تتأثر من قرى النوبيين إلا بعض القرى التي تقع في شمال إقليمهم. وبالمثل يتضح تأثير الأراضي الزراعية التي وجدت نتيجة مشروعات الري في عدد الذكور من سكان قرى النوبيين، في حين ينعدم ذلك بالنسبة للكنوز والعرب. فقد كانت معظم تلك المشروعات في بعض قرى النوبيين فيما عدا قرينين من قرى الكنوز (الدكة وقودته) بحيث كان أثرها ضعيفا في زيادة عدد الرجال سكان القرى الكثرية.

ويشير هذا كله إلى تأثير الظروف الديموقراطية. فقد كان هناك تلازم بين تدرج اضمحلال الأراضي الزراعية وفقدان أشجار النخيل من ناحية والنقص في عدد الذكور خاصة وعدد سكان القرى عامة من ناحية أخرى من أقصى القرى التي تقع في شمال المنطقة النوبية - وهي قرية دابود - إلى الجنوب حتى قرية أدندان. ويستثنى من ذلك القرى التي أقيمت بها مشروعات الري والقرى - وهي قليلة - التي يعتمد بعض الرجال على التجارة من السودان مثل قرية المالكي العربية والقرى التي يمتلك سكانها المراكب الشراعية التي تستخدم لنقل المسافرين والبضائع بين القرى مثل قرية الأميركاب وقرية المالكي.

وفي الواقع لا تعبر هذه الإحصائيات عن حقيقة هجرة النوبيين للعمل في المدن كما توحيها فئات أعمار السكان في القرى النوبية في سنوات التعداد

١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠ (جدول رقم ٥) فمن هذا الجدول يتبين أن غالبية سكان القرى من الأطفال وكبار السن من الرجال والنساء. وأن معظم الرجال القادرين على العمل غير مقيمين في القرى. فالذكور في فئات الأعمار من ١٥ إلى ٥٠ تقل نسبتهم بينما ترتفع النسبة في فئات الأعمار الكبيرة والأطفال. (متوسط نسبة الذكور في الفئات الثلاثة من ٣٠ إلى ٥٩ تبلغ ٧٨، ٧٥، ٨١، ٧٥ في سنوات التعداد على التوالي). ولا يقتصر ذلك على الفترة ما بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٦٠ وإنما هي ظاهرة قديمة كما يتبين من الجدول رقم (٦) الخاص بتوزيع السكان المقيمين في القرى النوبية حسب فئات السن والنوع عام ١٩٢٧ الأمر الذي يؤكد أن الهجرة للعمل في المدن أساسها إقتصادي بحت. فإن زيادة معدل هجرة الذكور إلى المدن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما تعرضت له القرى النوبية من الحسارة الماثلة في أراضيها الزراعية وأشجار النخيل. وإذا كان الجدول السابق يشير إلى زيادة في نسبة الذكور في الفئة ٢٠ - ٣٩ عام ١٩٣٧، وفي الفئة ٣٠ - ٥٩ فيرجع ذلك إلى مشروعات الري التي أقيمت في بعض القرى التي جذبت إليها الكثير من أهالي قرى الصعيد كما ذكرنا فيما سبق. أما فيما يتعلق بتلك الزيادة في الفئة ٢٥ - ٢٩ عام ١٩٦٠ - وهي زيادة أشار إليها الجدول رقم (٥) - فإنها ترجع إلى حضور الرجال من المدن إلى القرى للإقامة فيها أثناء عملية حصر السكان لضمان قديم في السجلات بما يضمن لهم الحصول على المنزل والأرض الزراعية في القرى الجديدة. وهذا ما يؤكد نقصان عدد السكان في عام ١٩٦٣ عندما أعيدت عملية حصر السكان. فقد بلغ عدد السكان ٤٧٠٨٤ فرداً (١٤٦٨٢ أسرة) في حين بلغ عددهم في عام ١٩٦٠/٤٨٠٢٨ فرداً (١٦٨٦١ أسرة) (١).

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية - تهجير أهالي النوبة - صفحة ١٢٧.

جدول رقم (١)

(عدد سكان بلاد النوبة في سنوات التعداد)

(حسب النوع) (١)

السنوات	عدد السكان		نسبة الذكور إلى عدد السكان
	الذكور	الإناث	
١٩٠٧	٢٣٠٧٢	٢٩٥٣٢	٦٢٦٠٤
١٩١٧	٢٢٨٨٤	٢٩٩١٧	٦٢٧٠١
١٩٢٧	١٩٥٥٩	٢٩١٧٦	٥٨٧٣٥
١٩٣٧	٢٠٤١٦	٢٧٣٢٣	٥٧٧٣٩
١٩٤٧	١٣٦٢٠	٢٥٩٦١	٣٩٥٨١
١٩٦٠	١٤٧١٤	٢٢٨٢٧	٢٧٥٥١

(١) تعداد السكان العام في مصر في سنوات التعداد يشمل التعداد عدد سكان مركز الدر. وقد كانت دابود ودهميت تابعة إدارياً لمركز أسوان. لذلك أضفت عدد السكان في القرينتين إلى عدد سكان مركز الدر. وهذا ما أثبتته أيضاً في الجداول التالية فالقرينتان كترينان ولا بد من إضافة عدد سكانهما إلى بقية سكان القرى خاصة وأن تعداد عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٦ يشمل القرينتين.

عدد السكان في مركز الدز عام ١٨٩٧ حسب النوع (١)

نسبة الذكور إلى عدد السكان	عدد السكان		الجملة
	الذكور	الاناث	
٢٩٠١ /	٢١٥١٩	٢٢٥٢٧	٥٥٠٤٦

جدول رقم (٢)

(عدد سكان القرى الكنزية في سنوات التعداد حسب النوع (٢))

نسبة الذكور من إلى مجموع السكان	عدد السكان		الجملة
	الذكور	الاناث	
٢٨٠٦ /	١٩٠٧	١٠٨٦٨	١٧٢٧٤
٢٤٠٣ /	١٩١٧	٨٨٤٥	١٦٨٩٨
٣٠ /	١٩٢٧	٧٢٥٣	١٦٨٩٦
٣١٠٨ /	١٩٣٧	٧٧٠٨	١٦٤٢٤
٢٩٠٥ /	١٩٤٧	٥٢٩٣	١٢٦١٣
٣٢٠٤ /	١٩٦٠ (٢)	٥٦٠٣	١١٦٢٧

(١) الإحصاء العام للسكان

(٢) التعداد العام للسكان في مصر في سنوات التعداد

(٣) وزارة الشؤون الاجتماعية - تهجير أهالي النوبة ص ٤٤

جدول رقم (٣)

(عدد سكان القرى العربية في سنوات التعداد حسب النوع (١))

نسبة الذكور من إلى مجموع السكان	عدد السكان		الجملة
	الذكور	الاناث	
٢٩٠١ /	٢٠٩٥	٢٢٦٢	٥٣٥٧
٢٩٠٣ /	٢٢٩٤	٢٥٤١	٥٨٣٥
٢٢٠٥ /	١٩٠٣	٢٧٧٣	٥٦٧٦
٢٢٠٨ /	١٩٢٢	٢٩٣١	٥٨٥٣
٢٩٠١ /	١٢١٦	٢٩٦٩	٤١٨٥
٢٠٠٧ /	١٤٧٦ (٢)	٣٠٠١	٤٤٧٧

(١) التعداد العام للسكان في مصر سنوات التعداد

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية - تهجير أهالي النوبة ص ٤٤

جدول رقم (٤)

(عدد سكان قرى النوبيين في سنوات التعداد حسب النوع) (١)

السنوات	عدد السكان		نسبة الذكور من عدد السكان
	الذكور	الإناث	الجملة
١٩٠٧	١٠١٠٩	١٨٩٩٦	٢٩١٠٥
١٩١٧	١١٧٤٥	١٩٤٨٧	٣١٢٣٢
١٩٢٧	١٠٤٠٣	١٨٥٠٧	٢٨٩١٠
١٩٣٧	١٥٧٨٦	١٦٩٦٨	٣٢٧٥٤
١٩٤٧	٧١١١	١٠٣٧٩	١٧٤٩٠
١٩٦٠ (٢)	٧٦٣٥	٨٢٠٩	١٥٨٤٤

(١) التعداد العام للسكان في مصر في سنوات التعداد

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية — تهجير أهالي النوبة — من ٤٤ و ٤٥

جدول رقم (٥)

(توزيع السكان المقيمين في بلاد النوبة حسب فئات السن والنوع) (١)

السنوات	النوع	أقل من ٥	أقل					
			٥ - ١٠	١٠ - ١٥	١٥ - ٢٠	٢٠ - ٢٥	٢٥ - ٣٠	٣٠ فأكثر
١٩٢٧	ذ	١٩٢٢	١٩٢٨	١٢٢٢	٢٢٨	٢٢٧	٢٢٢٤	١٢٢٨
	إ	١٠٢٣	١٠٢٩	٧٢٢	٧٢٩	٦٢٢	٨٢٢	٢٢٢٦
	ـ	٢٩٢٥	٣٠٢٧	٢٠٢٠	١٤٢١	٩٢٠	١٢٢٣	٢٤٢٧
١٩٣٧	ذ	١٨٢٢	٢١٢١	١٣٢٧	٤٢٧	٢٢٤	٤٢٥	٢٢٢٤
	إ	١١	١٢٢٢	٧٢٩	٥٢٣	٥٢٦	٩٢١	١٤٢٢
	ـ	٢٩٢٢	٣٣٢٣	٢١٢٦	١٠٢١	٨٢١	١٢٢٦	٣٦٢٦
١٩٤٧	ذ	١٦٢٤	١٩٢١	١٣٢٢	١٢٢١	٢٢٢	٤٢١	٢٤٢٢
	إ	٩٢٥	١٠٢٨	٩٢٤	٨٢١	٥٢١	٦٢٨	٢٢٢
	ـ	٢٥٢٩	٢٩٢٩	٢٢٢٦	١٤٢٢	٨٢٤	١٠٢٩	٥٤٢٥
١٩٦٠ (٢)	ذ	٣٢٩	١٣٢٢	١٨٢٨	١٤٢٧	٧٢٧	٨٢٨	٢٢٢٦
	إ	٢٢٢	١٧٢٨	١٠٢٧	٩٢٢	٧٢٢	١٤٢١	٢٤٢٧
	ـ	٦٢١	٣١٢١	٢٩٢٥	٢٢٢٩	١٤٢٩	٢٢٢٩	٥٧٢٣

(١) تعداد السكان العام في مصر في سنوات التعداد

(٢) وزارة الشؤون الاجتماعية — تهجير أهالي النوبة — من ٤٩

جدول رقم (٦)

(توزيع السكان المقيمين في بلاد النوبة)
(حسب فئات السن والنوع في عام ١٩٠٧)^(١)

السنة	النوع	أقل	من ٥ -	٥ -	١٠ -	١٥ -	٢٠ فأكثر
١٩٠٧	ذ	٢٠٣٢	٢٠٣٨	٩٥٩	٥٣٨	٤٣٣٢	
	أ	١١٥٩	١٢٣٧	٦٣٥	٦٣١	٦٣٣١	
	ج	٢٢٣١	٢٢٣٠	١٦٣٤	١٦٣٤	١٠٦٣٣	

(١) التعداد العام للسكان في مصر عام ١٩٠٧

ملحق رقم (٣)

تنظيم عملية تشغيل الساقية

اعتمد النوبيون على حركة ظل الشمس لتحديد بدء وإنهاء العلفين النهاريين الضحوية ، و ، العصرية ، وكل فترة من الفترات الأربعة التي تنقسم إليها العلفتان . وذلك عن طريق استخدام قطعة من الخشب توضع عموديا على سطح مساحة مسطحة من الأرض على أن يكون إرتفاعها ، شبرا عن سطح الأرض . وتعرف قطعة الخشب باللغة النوبية ، فندى ، ثم تحدد مسافتان متساويتان على جانبيها من ناحية ظلها فيما قبل الظهر وبعده ، طول كل مسافة منها خمسة أقدام ، من مركز الفندى . وتوضع قطعة صغيرة من الخشب لتحديد تلك المسافة . والقراط هو عبارة عن طول عرض أصبع اليد . وكانت توجد هذه ، المزولة ، كما يطلق عليها النوبيون - بالقرب من موقع الساقية لكي يعرف الشخص ميعاد انتهاء الفترة التي حددت له لتشغيل الساقية كما كانت هناك غيرهما عند مسكن كل من المزارعين لمعرفة ميعاد بدء الفترة التي تخص كل منهم .

وتعتبر قطعة الخشب الصغيرة الحسد للفاصل بين الفترتين التي تنقسم إليها الضحوية ، و ، العصرية ، على أن تبدأ الفترة الأولى من العلف ، العصرية ، (موعد انتهاء العلف الضحوية) عندما يبدأ ظل الفندى في التحول إلى الجانب الآخر . فعندما يصل الظل إلى قطعة الخشب الصغيرة فيما قبل الظهر تنتهى الفترة الأولى من الضحوية ، التي بدأت عند شروق الشمس . وبالمثل عندما يصل الظل إلى قطعة الخشب الأخرى في الجانب الآخر حيث تنتهى الفترة الأولى من العصرية ، لتبدأ الفترة الثانية التي تنتهى عند غروب الشمس . وفي كل مرة يخلى الشخص الساقية من البقرتين اللتين يعتمد عليهما في تشغيل الساقية لغيره من المزارعين .

أما فيما يتعلق باللفتين الليليتين ، فقد اعتمد النوبيون لتحديد موعد بدء وإنتهاء كل علفة كل فترة من الفترتين اللتين تنقسم إليها العلفة على حركات عدد من النجوم ومواقعها في السماء ، وهي الثريا ونجمة الصيف التي تظهر في فصل الصيف وبمجموعة من ثلاثة نجوم تنظم في خط واحد مستقيم يطلق عليها النوبيون ، توسكر ، والكنوز ، توشكي ، (بمعنى الثلاثة) والعرب ، المصايا ، ونجم آخر تابع للثريا يعرف ، بالثرايا سواق ، ونجم آخر غيره تابع للتوسكر ويعرف ، بتوسكر سواق ، وقد أطلق النوبيون على النجم الذي يعرف بنجمه الصيف لأنه يحتم على صاحب المنزل أن أنه زائر أثناء وجود هذا النجم في السماء أن يقدم له طعام العشاء .

ففي الصيف تبدأ العلفة الأولى الليلية (العشاوية) عند ظهور نجمة الصيف التي تشرق بعد الغروب مباشرة في النصف الغربي من السماء ، وتنتهي عند ظهور التوسكر في الفلك أو في وسط السماء على حد تعبير النوبيين . وعندئذ تبدأ العلفة الثانية التي تنتهي عند شروق الشمس . وتعرف ، بالفجرية ، عند العرب و ، الشايح ، عند النوبيين ، أو جماتشي ، عند الكنوز .

وكانوا يتخذون غروب نجمة الصيف لتقسيم العلفة العشاوية إلى فترتين . فموقع نجمة الصيف عند شروقها يكون في وسط المسافة بين الأفق الغربي والفلك .

وفي الشتاء تبدأ العلفة العشاوية من الغروب وتنتهي عند شروق توسكر سواق الذي يكون في الفلك ، وفي الوقت ذاته عند ظهور نجم آخر يعرف بمسمى تجليله الذي لا يظهر إلا في فصل الشتاء . وعندئذ تبدأ العلفة الفجرية . ويتخذ الثريا سواق كحد فاصل يقسم العلفة العشاوية إلى فترتين . فعند ظهور

الثريا سواق تنتهي الفترة الأولى من العلفة العشاوية لكي تبدأ الفترة الثانية . وفي بعض الأحيان تتخذ الثرايا بدلا من السواق السابع لها كحد فاصل بين الفترتين . أما إتخاذ الثريا سواق لانتهاء الفترة الأولى وبداية الفترة الثانية فهو لغرض إطالة الفترة لأن النجم الأخير يشرق بعد شروق الثريا والمسافة بينها ثابتة . ويشير ذلك إلى أن المسافة بين الثريا والتوسكر مساوية للمسافة بين ثريا سواق وتوسكر سواق ، كما أنها مساوية للمسافة بين كل من الثريا والسواق الثالثين لها والأفق الشرقي .

ويذكر النوبيون أن أجدادهم كانوا يعتمدون على عدد آخر من النجوم في الماضي ويعرفون بدقة العلاقات بينها ومواقعها في السماء في مختلف الأوقات . ومن هذه النجوم المقرب والجوزاء وبمجموعة من النجوم تعرف ، بالسريير ، لأنها تتخذ شكل السريير . ويذكرون أنهم كانوا يعتمدون عليها في تقسيم العلفة الفجرية . ولضيق كثير من الأراضي وما تتج عنه من صغر مساحة أرض الساقية من ناحية ولحجرة الكثير من ملاك السواقي من ناحية أخرى فضلا عن ارتفاع منسوب المياه في النهر مما أدى إلى سهولة تشغيل الساقية للارتفاع القليل بين المنسوب والأرض ، أصبح النوبيون يعتمدون على تلك النجوم المشار إليها فيما سبق وإن كانوا قد بدأوا في الاعتماد على الساعات في معرفة الوقت وتنظيم عملية الري وتوزيع المياه بين الملاك بعد عام ١٩٣٣ . فقد أدى ذلك إلى تشغيل الساقية لملقنين أو ثلاث حلقات . فلم يصبح زمام الساقية على اتساعه الذي يفرض تشغيل الساقية طوال اليوم لتوفير المياه للمزروعات . وأصبح عدد الذين يقومون بزراعة الأرض أقل من عدد الفترات بحيث أصبحوا في غير الحاجة إلى تقسيم العلفة . وتعكس ذلك تسمية الحلقات بعد عام ١٩٣٣ . فقد كانت الأربع فترات النهارية تعرف كل فترة منها على الترتيب بدو ، ماسل باجييه ، ود ضحوية ، د واسيا ، (عصرية) ود ماسل تعرية .

وتطلق المساوية على الفترة الأولى من العلاقة الليلية ، وشال الشوب ، على الفترة الثانية . فصارت العلاقة الأولى تعرف ، بالصحوية ، والثانية ، بالعصرية ، والثالثة ، بالمساوية .

ويمكن إعطاء بعض الأمثلة عن الطريقة التي كان النوبيون يتبعونها في تحديد فترة تشغيل الساقية وتنظيم الري فيما بين المزارعين فإذا كان عدد الملاك يزيد عن الفترات السبع وأنصبتهم متعادلة ، فهناك حالتان — الأولى أن يحل الشخص محل الآخر في اليوم التالي ، والثانية أن يشترك شخصان في الفترة الواحدة على أن يستخدم كل منهما بقرة من عنده لتشغيل الساقية ويتولى أحدهما توزيع المياه داخل أرضهما والآخر يتولى تشغيل الساقية مع تبادل العمل فيما بينهما في كل فترة . تطبق الحالة الأولى عندما يكون عدد المزارعين ما بين ٨ و ١١ شخصا . والثانية إذا زاد عددهم عن ١٢ شخصا . فإذا كان عددهم مثلا عشرة أشخاص توزع الفترات بين سبعة منهم على أن يحل الثلاثة الآخرون محل غيرهم في اليوم التالي . وهكذا في كل يوم على التوالي مع مراعاة تبادل الفترات أيضا .

أما إذا كان عددهم ١٢ شخصا يطبق النوبيون الحالة الثانية وهي أن يشترك اثنان منهما في الفترة على أن يتناوب اثنان منهما في كل يوم بالذبة للفترة السابعة وهذا ما يتبع أيضا في حالة زيادة عدد المزارعين عن ١٤ شخصا حيث يحل اثنان منهما محل الآخرين في كل يوم على التوالي . فعلى سبيل المثال إذا كان عددهم ١٤ شخصا توزع الفترات فيما بينهم على أساس أنهم يؤلفون عشرة أزواج . يحل ثلاثة منها محل غيرهما في كل يوم على التوالي مع تبادل الفترات أيضا .

ويختلف الأمر في حالة ازدياد عدد الملاك مع اختلاف نصيب كل منهم في زمام الساقية بما يشكل صعوبة توزيع الفترات فيما بينهم في اليوم الواحد . ففي هذه الحالة اتخذ النوبيون الأسبوع وحدة للتوزيع . فالشخص الذي يمتلك

نصف قيراط يكون له الحق في فترة واحدة من الفترات السبع في الأسبوع (الأسبوع ستة أيام) . وبالتالي يصير للشخص الذي يمتلك قيراطا واحدا الحق في علاقة واحدة في الأسبوع . وعلى هذا الأساس توزع الفترات بين المزارعين مع مراعاة تبادلها أيضا في كل أسبوع .

وإذا كان هناك من بين المزارعين من يحق له أكثر من فترة أو علاقة فلا تحدد له في يوم واحد أو يومين ، وإنما توزع على الأيام الستة لكي لا يضار أحد المزارعين أو بقيتهم نتيجة لوجود فترة زمنية طويلة بين الفترة التي يروى فيها أرضه والفترة التي تليها . كما لجأ النوبيون إلى تجميع الأجزاء الصغيرة لكي تصل إلى نصف قيراط أو قيراط واحد لتسهيل عملية توزيع الفترات على أن يقوم أحد ملاكها بزراعتها بالتناوب أو بالزراعة بالمشاركة .

ملحق رقم (٤)

ازدياد أهمية النقود وآثارها

ازدادت أهمية النقود وقيمتها في المجتمع النوبي الجديد عما كانت عليه في النوبة الأصلية . ويتصل ذلك اتصالاً مباشراً بالمجالات المختلفة لإستثمار النقود بحيث أدت إلى جذب بعض النوبيين الذين يعملون في المدن لإستثمار مدخراتهم من ناحية ، وبالقائمة الاقتصادية للأرض الزراعية ونتاجها من المحاصيل والأعلاف والمنتجات الحيوانية لإتساع مجال المعاملات والمبادلات التجارية من ناحية أخرى فضلاً عن تعدد نواحي الصرف وتنوع السلع التي يقبل النوبيون على شرائها والتي لم تكن متوفرة في النوبة الأصلية .

ويدرك النوبيون ما يتعرض له مجتمعهم من تغيرات إقتصادية . وهي تغيرات مرغوب فيها لأنها تحقق تطلعاتهم التي توقعونها من مشروع التهجير الذي يوفر لهم الأراضي الزراعية وبجبال العمل بما يوضحهم عما قاسوه من ظروف إقتصادية قاسية والعمل في المدن في أعمال معينة لا يرغبون في الإستمرار في ممارستها . ويشكل هذا الشعور دافعاً قوياً لدى النوبيين لتقبل مختلف التغيرات وسرعة التكيف مع الظروف الجديدة . ويتمثل ذلك بشكل واضح في إهتمامهم بالتعليم والإقبال الشديد على تعلم أولادهم وإبعادهم عن مجال العمل الزراعي بحيث ساهم سكان بعض القرى في إنشاء المدارس الإبتدائية ومدرستين إعداديتين . وتعتبر الحياة في المدينة أحد العوامل المساعدة على هذا التقبل وسرعة التكيف .

وقد ازدادت النقود في أيدي النوبيين عما كانت في القرى الأصلية . فالزراعة صارت مصدراً من مصادر الدخل . وتحقق تربية الأغنام والدواجن وأشغال الخوص والحيط والتفصيل والحز التي تمارسها النساء في المشغل أو في

منازلهن كإسرة متجة بعض من النقود . وبالإضافة إلى ذلك عمل بعض الرجال في عملية تشجير القرى التي يتولاها مجلس مدينة نصر ، وعمل غيرهم كستخدمين في الإدارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام بمدينتي أسوان وكوم أمبو والحضور إلى القرى في عطلة نهاية الأسبوع ، وعمل البعض الآخر في بيع الخضروات والفاكهة التي يحضرها من مدينة كوم أمبو يومياً لبيعها في القرى . ويضاف إلى ذلك ما تحصل عليه الأسرة من المساعدة المالية المخصصة لها من وزارة الشؤون الاجتماعية فضلاً عن التخلص من الألبان الجافة التي تحصل عليها أيضاً من وزارة الشؤون عن طريق البيع للتجار الذين يتجولون في القرى .

ويتضح ازدياد أهمية النقود في اتجاه النوبيين الشديد نحو شراء الأراضي الزراعية . وبالفعل اشترى بعض سكان قرية أدندان وقرية بلانة وتوشكي بعض الأفدنة من أراضي القرى الصعيدية المجاورة القريبة من قراهم لغرض إستخدامها بأنفسهم دون الإلتجاء إلى التأجير أو الزراعة بالمشاركة لأنهم من المزارعين القادرين على ممارسة العمل الزراعي .

ويتمثل إلتجاه النوبيين نحو شراء الأراضي في النزاع الشديد الذي حدث في قرية بلانة حول شراء الأراضي التي أعلنت عن بيعها شركة كوم أمبو بالمزاد العلني . فقد تكتل جميع سكان القرية ضد قبيلة عمدة القرية (الداوداب) التي استغل بعض أفرادها — وهم عمدة القرية وعضو مجلس الأمة عن النوبيين وبعض أقاربهم — لإبلاغ الشركة العمدة عن بيع بعض الأفدنة التي تقع داخل زمام قرية بلانة عن طريق المزاد العلني وتكتموا الإعلان دون نشره على سكان القرية إلى حين اليوم المحدد للبيع حيث تقاسموا شراء الأراضي مع بعض أصدقائهم من مدينة أسوان وكوم أمبو . وكان من نتيجة النزاع لإبطال عملية

البيع والنظر في توزيعها على سكان القرية الذين اشتركوا في جمع المبلغ المحدد لشراء الاراضى على أن يمتلك كل فرد من المشتركين مساحة منها تبعا لقيمة المبلغ الذى اشترك به .

وإذا كانت حالات شراء الاراضى الزراعية قليلة للغاية ومنحصرة في قريتين أو ثلاثة فقط ، فإن إهتمام النوبيين بها وإتجاههم الشديد لشراء الاراضى (كما حدث في قرية بلانة) عندما تتيح لهم الفرصة . ويتضح ذلك في شغل موضوع الاراضى وتبضع عمليات بيعها في المنطقة المجاورة معظم أحاديثهم اليومية . وقد اتصل ملاك بعض الاراضى في مدينة أدفو وبعض قرى المحافظة بالمستأجرين والمتفعين بها دون حصول هؤلاء الملاك على اية فائدة منهم نظير الإلتفاع بها لصعوبة الاتصال بهم عندما كانوا في القرى الأصلية . ويظهر هذا المبدأ بشكل واضح بالنسبة للأشخاص الذين انتهزوا فرصة إتساع مجال المعاملات والمبادلات التجارية لإستثمار ما لديهم من نقود حيث يتمتعون بتقدير وإحترام السكان . وليس هؤلاء التجار من فئة التجار التقليديين .

ومن ناحية أخرى يريد النوبيون شراء الأبقار لإستخدامها في عملية الحرث وعملية الدرس ولتوفير الألبان ومنتجاته وبيع الزائد منها عن الاستهلاك المنزلى . ويعتبر شراء الأبقار أحد الإهتمامات الرئيسية لدى النوبيين بعد استلامهم الاراضى الزراعية حيث تخلصوا منها عن طريق البيع في الفترة الأولى للإقامة بالقرى الجديدة لعدم وجود الأعلاف . ولدى البعض من المزارعين الذين يستخدمون أراضيمهم بأنفسهم الرغبة في شراء المحراث لكي لا يعتمدون على العمال الزراعيين أو تاجيره من أهالى القرى الصعيدية المجاورة . ونتيجة لذلك يدرك النوبيون أهمية النقود الأمر الذى أدى إلى الرغبة في الحصول عليها لإمكان تحقيق تلك الرغبات .

وقد اتجه النوبيون إلى شراء الأثاث الحديث والادوات المنزلية الحديثة والتخلص من الأثاث والادوات القديمة . وتساعد على الإقبال لشراء هذه الادوات حياتهم في المدينة فضلا عن سهولة شرائها ونقلها إلى القرى لقربها من مدينتى كوم أمبو وأسوان وسهولة المواصلات . وذلك على العكس مما كان في القرى الأصلية حيث كان النوبيون لا يهتمون إلا بالديون (مضيفة المسكن) وأمانه على أساس أنه مكان لاستقبال الضيوف .

ويعتمد النوبيون على النقود لشراء مختلف حاجاتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية وغيرها من السلع التى لم تكن متوفرة في القرى الأصلية . فتعددت نواحي الصرف للأسرة النوبية . وينعكس ذلك على مصادر الدخل للأسرة النوبية بحيث تزداد قيمتها الاقتصادية تبعا لتعدد نواحي الصرف وبالتالي حاجة الأسرة للنقود . لذلك تزداد القيمة الاقتصادية لتاج الأرض الزراعية والأغنام والدواجن باعتبارها مصادر الدخل الرئيسية في القرى الجديدة الأمر الذى أدى إلى أن تكون موضع للمصارمة عند بيعها للحصول على أكبر فائدة ممكنة . فعملية التبادل لا تخضع إلا لاعتبار المنفعة الاقتصادية ، ولا يتدخل فيها أى اعتبار آخر كما كان في القرى الأصلية حيث تتدخل اعتبارات القرابة والجوار في عملية تبادل الأغنام والخضروات . ويتمثل ذلك بشكل واضح في ظهور كثير من حالات بيع اللبن الذى كان يبيعه المجتمع النوبى ويفرض أن يقدمه الشخص إلى من يطلبه بدون مقابل .

ويفرض عليه أن يعلن عن وجود اللبن لديه عندما تضع البقرة صغيرها عن طريق توزيع أول حلبة من اللبن (وتعرف بالسرسوب) على الأسر والعائلات في النجع ودعوة الرجال والأولاد لتناوله في منزله . وإذا كان هذا النمط من السلوك لغرض الاعلان عن وجود اللبن لتقديمه إلى من يطلبه بعد ذلك ،

فانه في الوقت ذاته وسيلة لتقديم الشكر لله والتضرع اليه لدفع الضرر عن البقرة ولباركة اللبن . وكذلك يرفض النوبيون التبادل بالاجل ، وإنما يتم التبادل مباشرة حتى ولو كان طرفيه من الاقارب . لذلك ناقش سكان بعض القرى موضوع اقامة سوق في القرية في يوم محدد من ايام الاسبوع كما هو الحال في القرى الصيدية المجاورة حتى يمكن للأسرة النوبية تبادل منتجاتها . وعرض هذا الموضوع على المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي لمناقشة وتحديد اماكن للتبادل في القرى وتخصيص يوم لكل قرية .

وقد كان من الشائع في القرى الاصلية التعاون بين الافراد والإسراع في تلبية طلب الآخرين . وقد تلاشى هذا السلوك في القرى الجديدة حتى بين أفراد العائلة الواحدة مما أدى إلى حدوث منازعات بين الآباء والابناء المتزوجين الذين يعيشون في منازل مستقلة . ويتضح ذلك على وجه الخصوص في إنعدام نمط السلوك الذي يعرف « بالبليلة » والذي كانت كل أسرة وعائلة في القرى الاصلية تحافظ على القيام بهذا السلوك . و « بالبليلة » عبارة عن بعض من الذرة أو مخلوط من الذرة وحبوب الكسرنقيق واللوبياء المطبوخة التي تصنعها الأسرة أو العائلة بعد جمع المحصول لتقديمها إلى أفراد الجماعة النجمية ودعوتهم لتناولها وتوزيعها على النساء في المنازل . ويقصد منها تقديم الشكر لله على عدم تعرض المحصول لخطر ارتفاع منسوب المياه . وكان هناك نمط آخر من السلوك يعرف « بالكرامة » وهو شبيه بنمط البليلة من حيث الغرض . والكرامة عبارة عن إحتفال يدعو اليه المزارع سكان النجع لتناول الطعام (في العادة يذبح شاه أو عزة لهذا الإحتفال) لغرض تقديم الشكر لله والتضرع اليه بعد الانتهاء من تناول الطعام وقراءة الفاتحة من أجل المحافظة على المحصول (١).

(١) ومثال لهذه الدعوات « ربنا يسارك في المحصول وسلم الأبادى ويسارك في المزارعين » ، « كرامة لله والرسول ، ربنا يرفع البلاء والجوع والسخط وعدم تعرض الزراعة لفيضانات » .

وترتبط البليلة « و » الكرامة ، بالشعور بالقلق وعدم الطمأنينة الناتج عن الظروف البيئية وارتباط الزراعة بانخفاض وارتفاع منسوب المياه بحيث اختفت البليلة والكرامة لإنعدام تلك الظروف . فان الشعور بالاطمئنان على عدم تعرض المحاصيل في الاراضي الزراعية الجديدة فضلا من قيمتها الاقتصادية بحيث يشكل الجزء الذي يحتاج من المحصول من أجل « البليلة » فائدة اقتصادية لا يرضى المزارع أن يفترده خاصة وأن الظروف التي فرضت هذا السلوك قد اختفت أدت إلى عدم خضوع النوبيين لنمط السلوك القديم « البليلة » والكرامة . . ويتضح ذلك في إنعدام الكرامة الخاصة بالمحاصيل في حين أنها مستمرة بالنسبة لحالات أخرى مثل تقديم الشكر لله على الشفاء من المرض أو إنجاب الاطفال . فاذا كانت القيمة الاقتصادية لنتاج الارض في القرى الاصلية قد فرضت هذا النمط من السلوك في تلك الظروف البيئية فان القيمة الاقتصادية للمحاصيل في القرى الجديدة هي التي أدت إلى التخلص من هذا النمط في الظروف الاقتصادية الجديدة .

فالنوبيون عامة يتجهون إلى التخلص من أعراس السلوك التقليدية التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك . فقد كان من الشائع في القرى الاصلية تبادل الزيارات بين سكان النجوع - وأحيانا القرى - وإستمرار الضيافة أكثر من يوم واحد باعتبارهما وسيلة ترفيهية للاعتماد عن نمط الحياة الروتينية اليومية في النجع . وكانت تحدث بين الاقارب والاصدقاء . وكان سكان النجع يقابلون الزائرين بالترحيب ويعتبرونهم ضيوفا لهم جميعا بحيث يسرع كل واحد منهم بالمشاركة في التزامات الضيافة . وكانت تلك الزيارات وسيلة الفرد لإظهار الكرم على أساس أنه يضمن على صاحبه الاعتبار والتقدير . وعلى العكس من ذلك في القرية الجديدة حيث تلاشت مظاهر الكرم بين النوبيين فيما بينهم . ويقتصر على تقديم

الشاي فقط للضيوف . واقتصر ذلك على المضيف فقط دون الجيران على عكس ما كان يحدث في النجع القديم . وانعدمت تماما الزيارات التي تمتد لاكثر من يوم واحد . وقد ساعد على ذلك تجمع سكان القرية في المكان وتلاشى الأبعاد المكانية التي كانت بين نجوع القرية . وهذا ما يحدث أيضا بالنسبة للمقيمين في المدن عند حضورهم إلى القرى لقضاء بضعة أيام . فقد كان سكان النجع والنجوع الأخرى في القرية من الأقارب والأصدقاء يفرض عليهم ضيافتهم . في حين لا يحدث ذلك إلا في القرية الجديدة . بل ويبدى سكان قرية المالكى استيائهم وضيقتهم لحضورهم إلى القرية حيث يتزايد عددهم في فصل الصيف مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في القرية . ويشير ذلك إلى الضعف الذي تعرضت لها العلاقات بين الأفراد عامة والعلاقات القرابية خاصة حيث كانت الزيارات في القرى الأصلية وسيلة لتقوية وتدعيم العلاقات سواء بين المقيمين في القرى أم بينهم وبين المقيمين في المدن الذين يحضرون إلى القرية لقضاء بضعة أيام .

ويتضح اتجاه النوبيين للحد من الاستهلاك لغرض توفير النقود لأهميتها في المجتمع الجديد فيما نال حفلات الزواج من تعديل وتغيير . ففي القرى العربية يتم الزواج على خمسة مراحل . المرحلة الأولى وهي اتفاق أقارب العروس وأقارب العريس على الزواج وتسمى « الطيبة » والمرحلة الثانية هي نقل الجهاز من منزل العريس إلى منزل والد العروس وتسمى « الشيلة » . وتتم المرحلتين في منزل والد العروس . والمرحلة الثالثة هي ليلة الحنة والرابعة « النهارية » وتتم في صباح اليوم التالي ليلة الحنة والغرض منها جمع « النقود » . وتتم المرحلتين في منزل العريس . أما المرحلة الخامسة والأخيرة وهي ليلة الزفاف في منزل والد العروس . وكل مرحلة من هذه المراحل هي عبارة عن احتفال تذبح فيها الذبائح (بقرة أو شاة) وتقدم الحلويات والشاي . وفي اليوم التالي ليلة الزفاف ولمدة سبعة أيام يستقبل العريس أصدقائه ويدعوهم لتناول طعام

الغذاء والعشاء معه . وفي اليوم السابع يقام حفل ويعرف « السبوع » يقدم فيه العريس للمدعوين الطعام المكون من اللحم ولقريد . يذبح شاة أيضا .

أما مراحل الزواج عند السكونز فهي ثلاثة الأولى (الشبكة) (الودة) وهي الاتفاق على الزواج ، ثم العقد وأخيراً ليلة الزفاف . أما مراحل الزواج عند النوبيين فهي تتم في مرحلتين الأولى الشبكة والثانية ليلة الزفاف التي تبدأ من الصباح في منزل العريس حيث يقيم أقاربه احتفالاً يستمر إلى ما بعد تناول طعام الغذاء . ثم ينتقل إلى منزل والد العروس مع جميع المدعوين (يطلق على هذا الموكب الزرافة) حيث يقيم والد العروس احتفالاً آخر يستمر إلى ساعة متأخرة من الليل . وفي جميع هذه المراحل يقدم الطعام ويكون عماده بقرة أو ثلاثة أو أربعة خراف في كل احتفال .

ويشير هذا كله إلى النقود الكثيرة التي تتطلبها مراحل الزواج وخاصة عند العرب . لذلك كانت تلك المراحل أول الموضوعات التي نالها التعديل والتغيير وتعرضت للمناقشة في غالبية القرى النوبية بحيث قرر سكان بعض القرى اختصارها إلى مرحلتين الأولى الاتفاق على الزواج والثانية ليلة الزفاف مع تقديم الحلويات والمشروبات فقط وإلغاء الذبائح التي يقدمها العريس لأقارب العروس في صباح ليلة الزفاف على أساس انتقاله إلى منزل والده وعدم إقامته عند أقارب العروس إلا في حالة اتفاقهما على الإقامة عندهم لانساع المسكن وعدم اتساع مسكن والده . وهذا ما حدث في قرية الجنيينة والشباك وبعض القرى الأخرى مثل كروسكو والريفة . وفي حين لم يكن هذا الموقف الجماعي في قرى العرب والسكونز حيث نوقش الموضوع في بعض هذه القرى ولكن لم يصل سكان القرية إلى الاتفاق على تخفيض تكاليف الزواج باختصار مراحلها إلى مرحلتين . فقد حدث أن اجتمع الرجال في قرية المالكى لمناقشة موضوع

اختصار مراحل الزواج وإلغاء الذبائح واستبدالها بالحلويات والمشروبات . ولم يزل هذا الاقتراح الموافقة (عدم قراءة الفاتحة في نهاية الاجتماع كدليل للموافقة) وكذلك الاقتراح بدفع العريس مبلغ معين (ثلاثون جنيها) لوالد العروس الذي يتولى شراء الأثاث والملابس الخاصة بابنته ويرجع عدم الموافقة إلى أن أصحاب هذا الاقتراح من بين الأشخاص الذين حضروا إلى القرية بعد عملية التهجير حيث يقف الرؤساء التقليديين موقفا معاديا لهم يحاولون إبعادهم عن مجال النشاط السياسي وعدم تدخلهم في تنظيم وتوجيه شئون القرية الداخلية . وعلى الرغم من عدم الموافقة الجماعية ، فإن هناك حالات فردية كثيرة لم يتقيد أقارب العروسين بالخطوات الخمس للزواج وتقليلها إلى مرحلة الطيبة والشيلة وليلة الزفاف مع تقديم الحلويات والمشروبات في الطيبة والشيلة وتقديم الطعام في ليلة الزفاف فقط . ويضاف إلى ذلك تحديد عدد المدعوين على أقارب العروسين وبعض الأصدقاء على عكس ما كان يحدث في القرية الأصلية حيث الدعوة لجميع سكان النجع والنجوع المجاورة وغيرها من نجوع القرى الأخرى بحيث كان يفرض ذبح ثلاثة أو أربع ذبائح وضيافة سكان النجوع الأخرى المهنيين أكثر من يوم واحد . وفي الوقت ذاته اقتصر دعوة العريس لأصدقائه في اليوم التالي ليلة الزفاف (الصباحية) على عدد قليل منهم ودون تكرارها على مدى السبعة الأيام التالية كما كان يحدث في القرية الأصلية . وبالمثل في القرية الكنزية حيث اتجه السكان إلى تخفيض تكاليف حفلات الزواج وإن كانت جميعها حالات فردية وليست بالاتفاق الجماعي كما حدث في بعض القرى النوبية . فالظروف الاقتصادية الجديدة وإزدياد أهمية النقود أدت بالنوبيين إلى تغيير نظرهم إلى حفلات الزواج على الرغم مما تحققه من الاعتبار الاجتماعي خاصة إذا كان كل من العروسين ينتميان إلى قبيلة تتمتع بعلو وسمو المنزل والمكانة الاجتماعية . فقد كانت تلك المنزل تفرض الالتزام بالقيام بحفلات الزواج التقليدية حيث كان سكان القرى يتوقعون منهم ذلك .

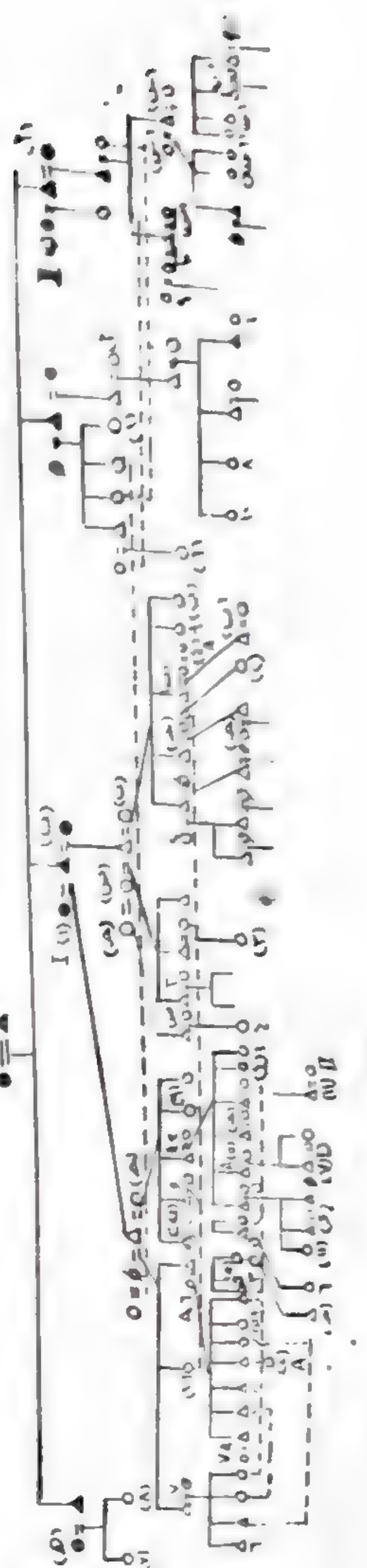
وغير مثال يتخلل فيه اتجاه النوبيين نحو حصر نواحي الصرف والاستهلاك

لتوفير النقود هو عدم التزام الأقارب والجيران بتقديم المساعدات العينية والسلع فيما بين بعضهم البعض التي كان يطلبها الفرد دون أن يفيد طلبه أي اعتبار . لذلك أدى هذا إلى ضعف العلاقات القرابية . وفي الواقع يدرك النوبيون ما نال علاقاتهم عامة وعلاقاتهم القرابية خاصة من الضعف . ويدركون أيضا ضعف وقلة مظاهر الكرم والضيافة التي كانت سمة أساسية من سمات مجتمعهم . لذلك فهم يتطلعون إلى النوبة الأصلية ويتحدثون بحسرة وألم من فقدانهم لهذه السمة . وعلى الرغم من هذا لم يحاول معظمهم الخضوع لأنماط السلوك التقليدية الخاصة بالتعاون المتبادل وتقديم المساعدات والعون للأقارب أو لغير الأقارب . فقد صارت المصالح الاقتصادية في الظروف الجديدة أقوى من تلك الالتزامات التي كانت ترتبط بالظروف العامة للنوبة الأصلية .

ملحق رقم ٥

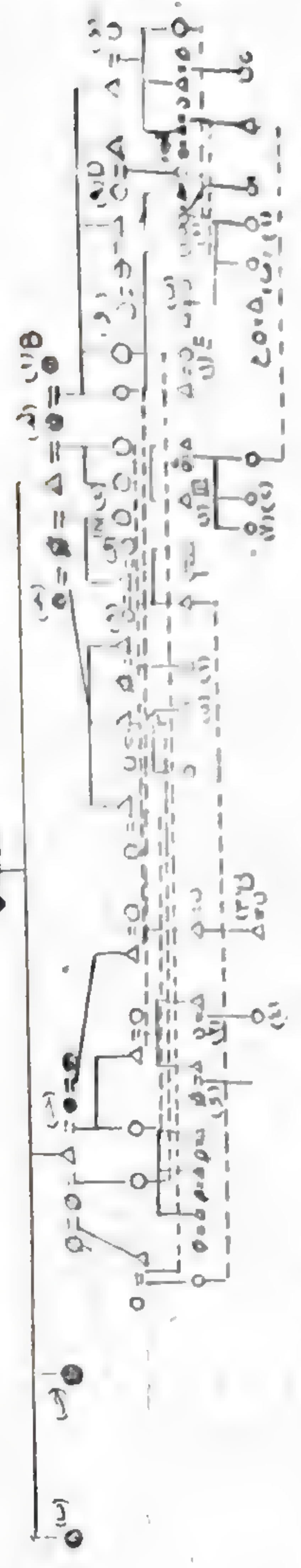
الانحدار الجينالوجي لكل من القبيلة II
والعبداب وأغا حسين ، والمجداول
الخاصة بالزواج





B.

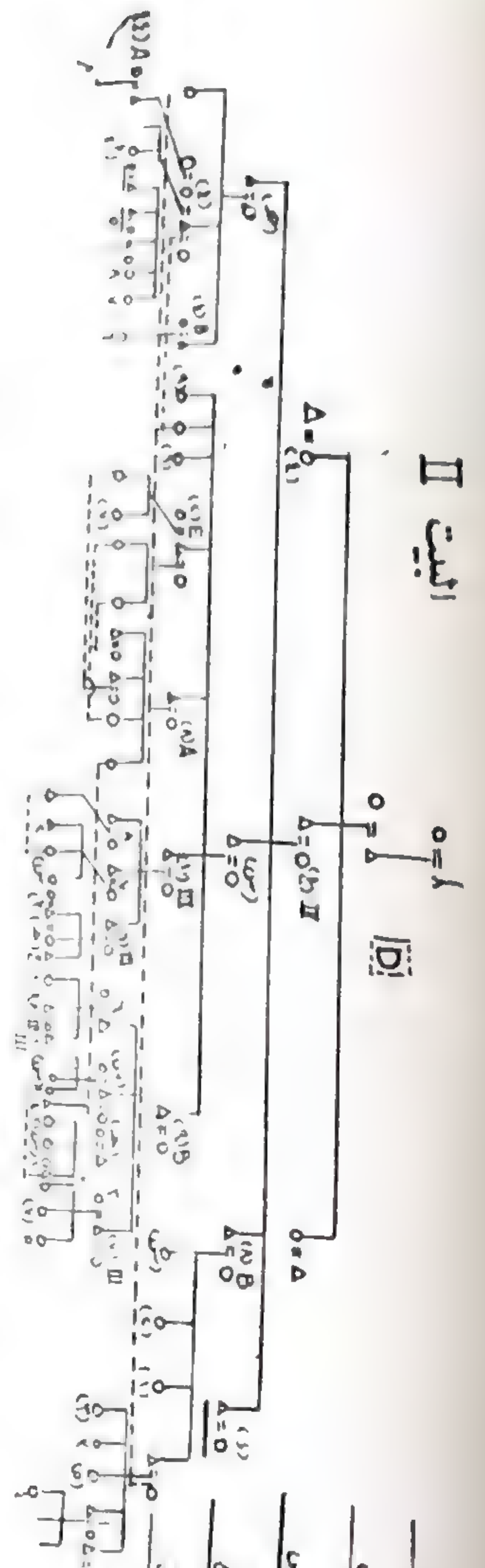
الأجيال
الأم
الأب
الأب
الأب
الأب
الأب



A.

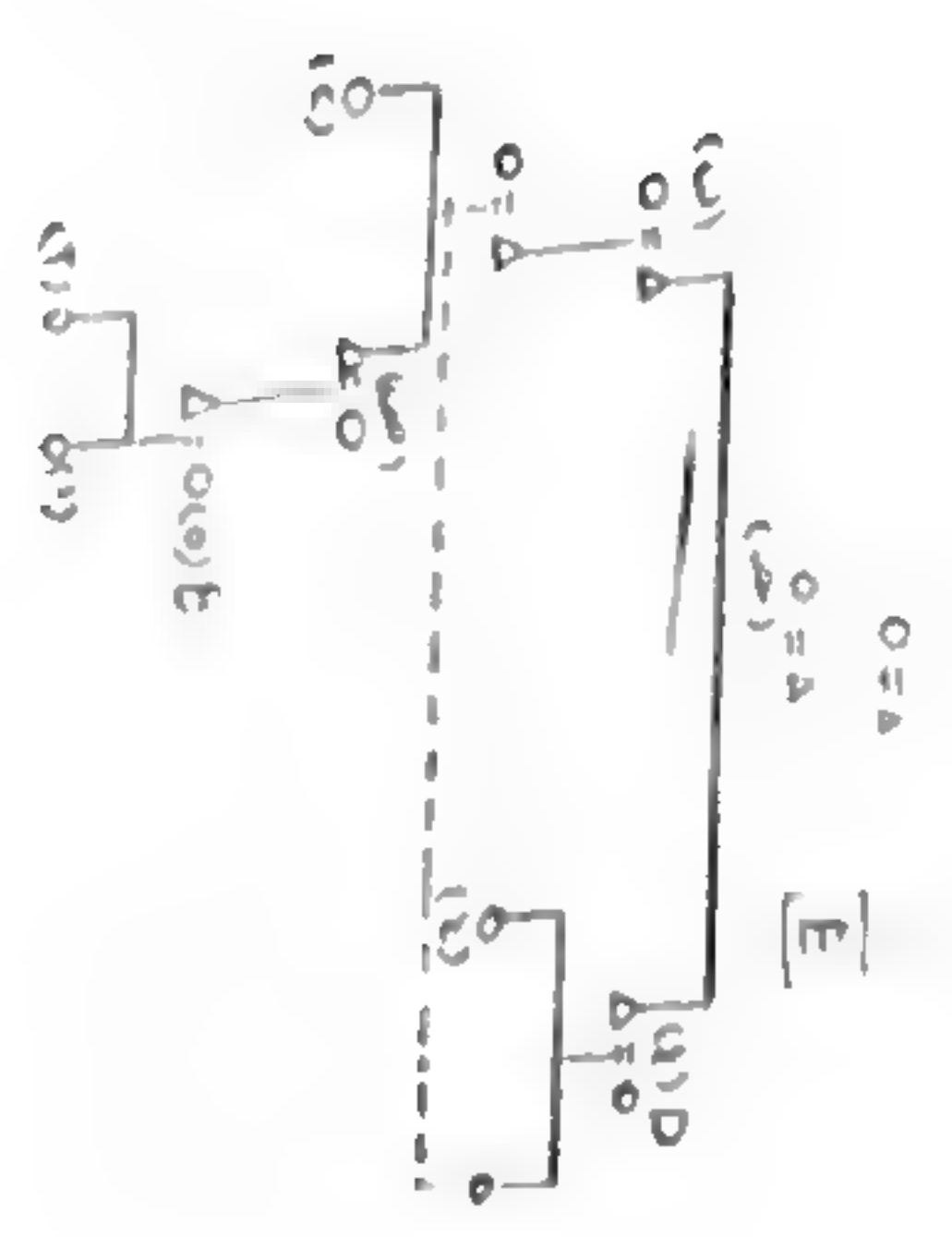
البيت I

الأجيال
الأم
الأب
الأب
الأب
الأب

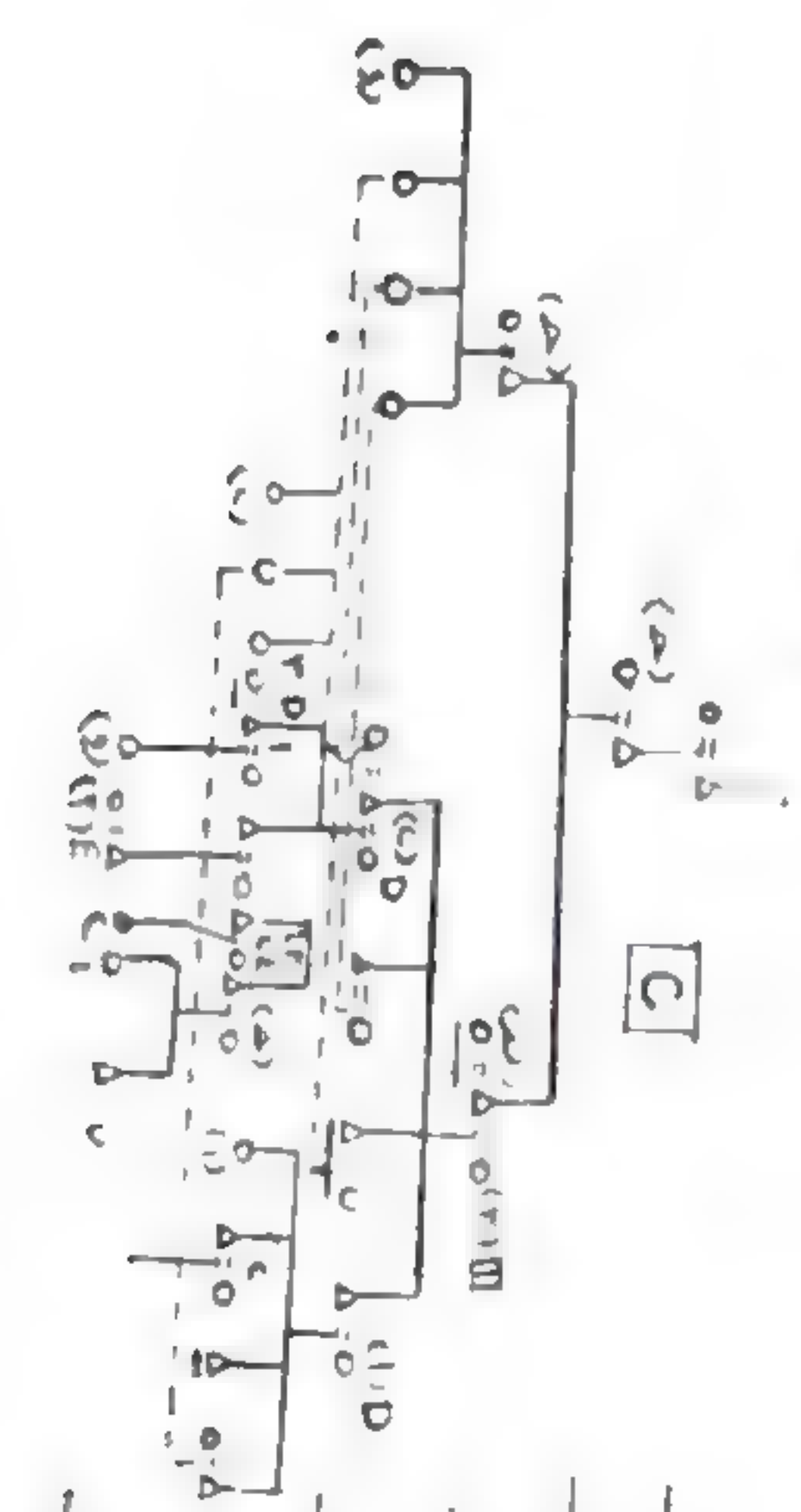


البيت II

الأجيال
الأم
الأب
الأب
الأب
الأب



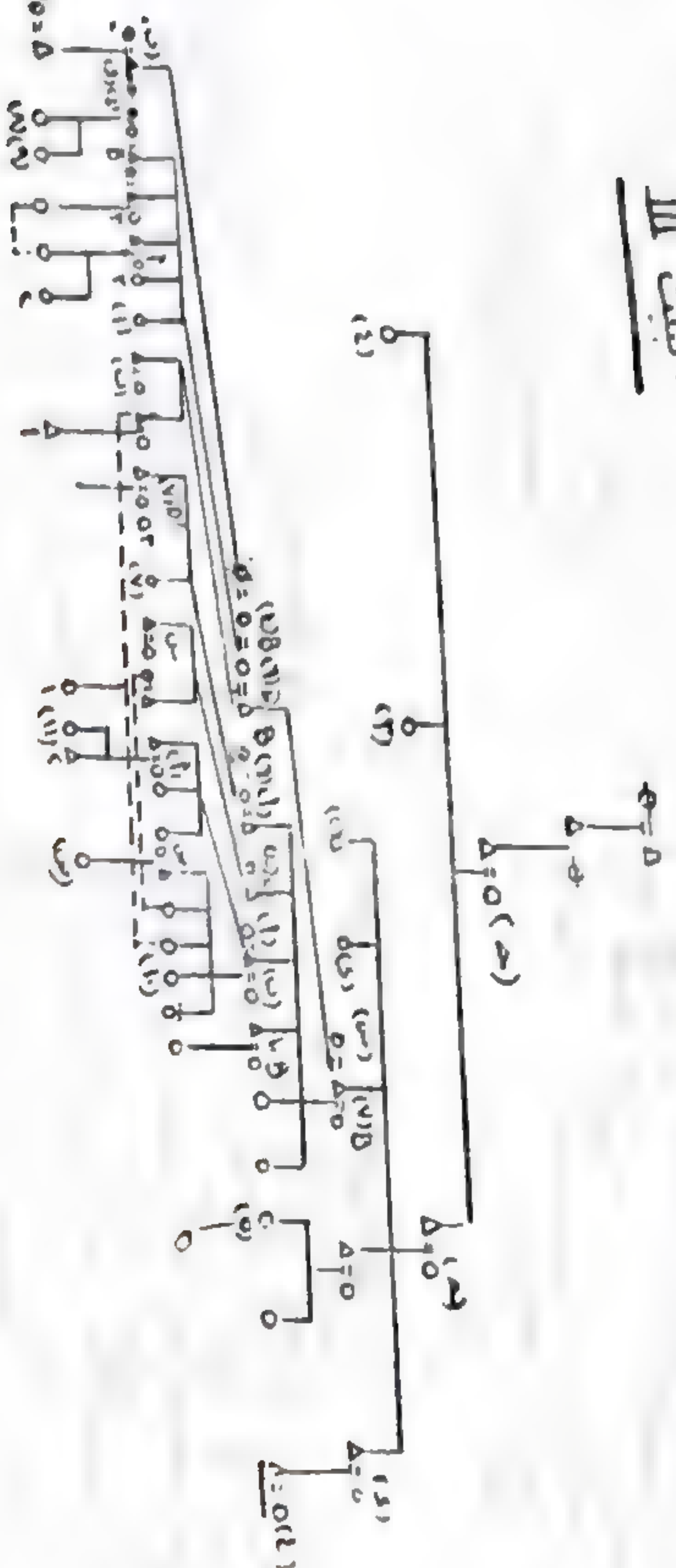
E.



C.

الأجيال
الأم
الأب
الأب
الأب
الأب

III



三

12

— 57 —

157

12

9.

2

三

1

جست و رقم (۱)

حالات الزواج					
إبناء العمومة المتوازيه					
من داخل كل جامعه					
A	B	C	D	E	III
١٠	٧	٤	٨	١	٢
٢	١٠	٢	٨	—	٢

جدول رقم (٢)

الرواج بين جماعات الأولاد

المجموع البيت	الأولاد المجموع	حالات الرواج بين جماعات الأولاد								الأولاد	البيت
		III	E	D	C	B	A	A			
١٥	٥	١	١	١	—	G	—	A	A	I	I
	١٠	٢	—	٢	١	—	٥	B	B	I	I
	٦	١	٢	٢	—	—	—	C	C	II	II
	١١	٥	١	—	—	٣	٢	D	D	II	II
٢٠	٣	—	—	١	—	١	١	E	E	III	III
	—	—	١	٢	—	٥	١	—	—	III	III
	٤٥	—	—	—	—	—	—	—	—	III	III
	—	—	—	—	—	—	—	—	—	III	III

٢٨٨

جدول رقم (٣)

(الرواج الخارجى لبيت H)

المجموع البيت	المجموع الأولاد	القبائل								الأولاد	البيت
		ع	س	و	ح	د	ب	أ			
٢٣	١٢	١	—	٣	١	٢	٢	١	A	I	I
	٢١	—	٢	١	١	٢	٥	٤	B	I	I
	٤	—	—	—	١	—	٣	—	C	II	II
	١٠	١	٢	—	١	١	٣	١	D	II	II
١٧	٣	—	—	—	—	—	١	—	E	III	III
	١٦	١	١	٢	—	٣	٢	٤	—	III	III
	٦٩	٣	٥	٧	٤	٨	١٦	٨	—	III	III
	٦٩	٣	٥	٧	٤	٨	١٦	٨	—	III	III

٢٨٩

29.

12



2
15
1

الغزيرى المصرى

السفاري
وإلى العرب

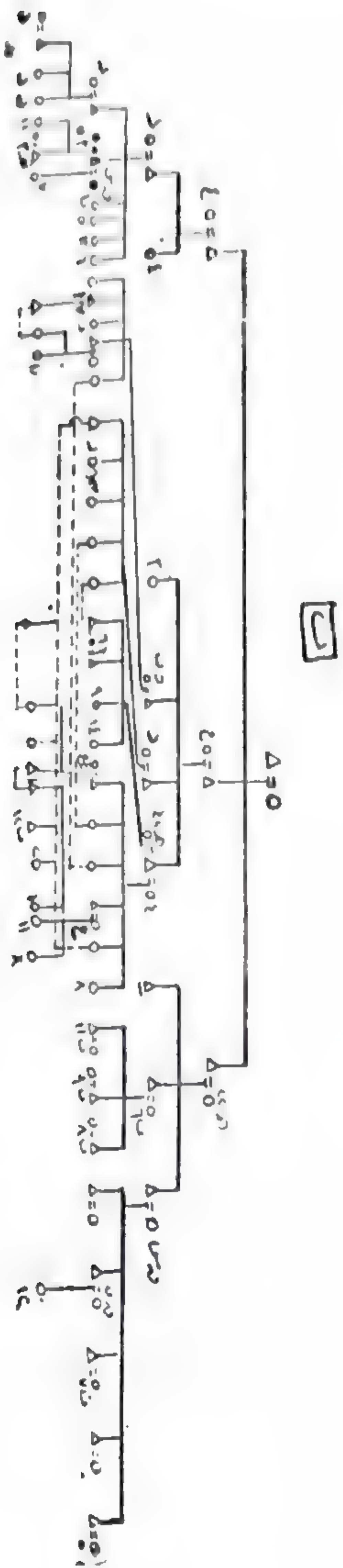
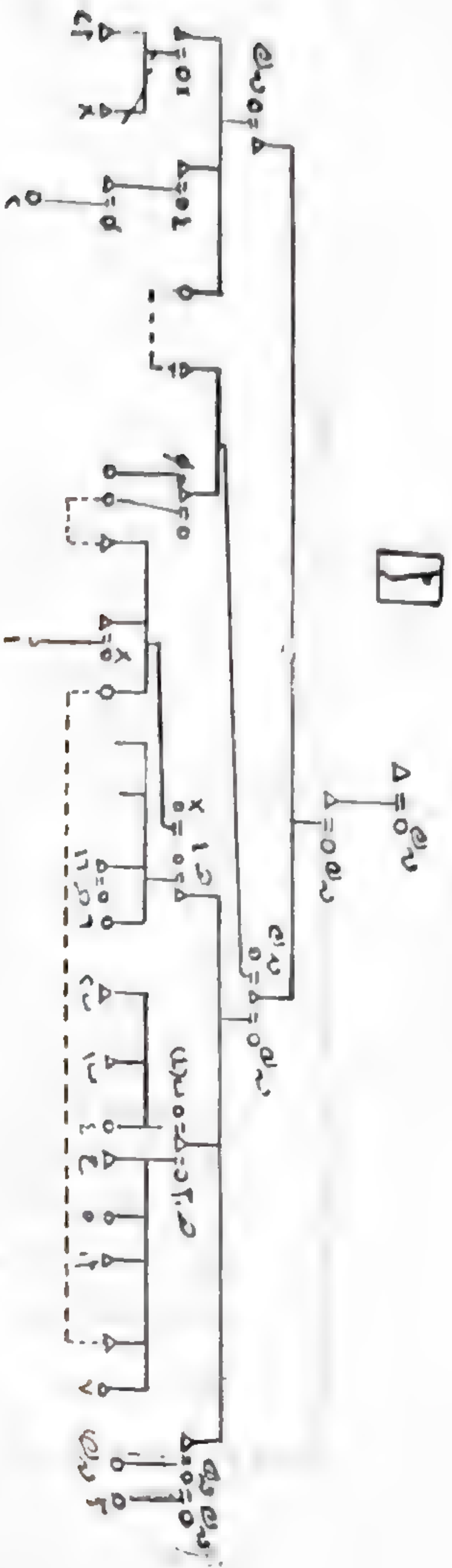
五

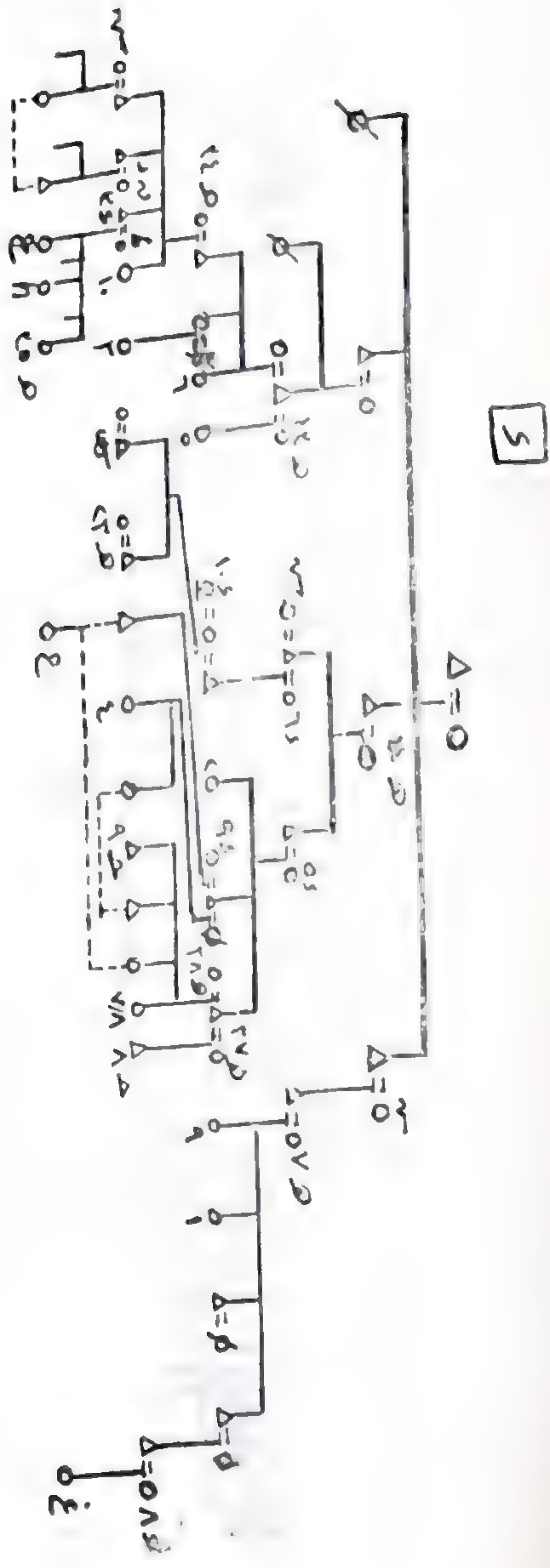
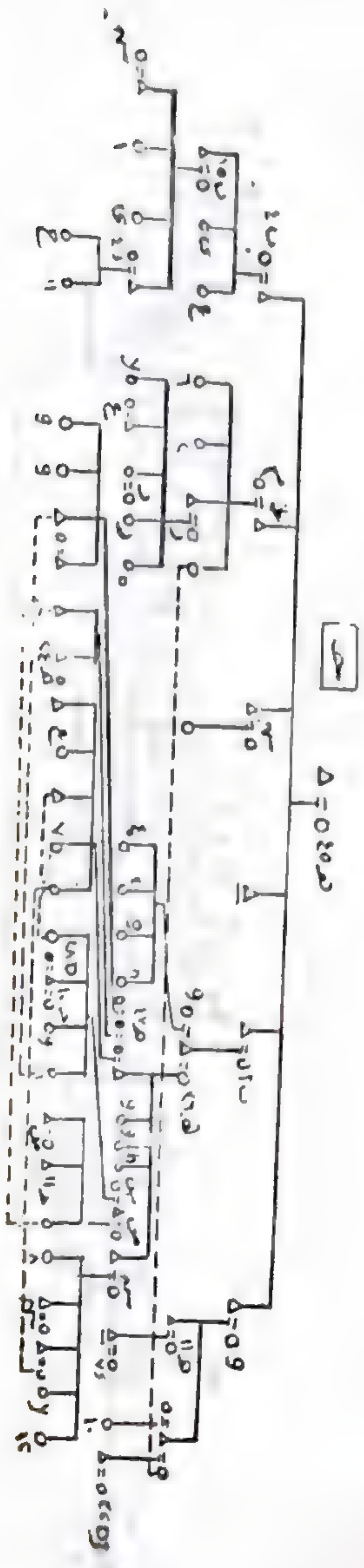
الجزء الثاني 9

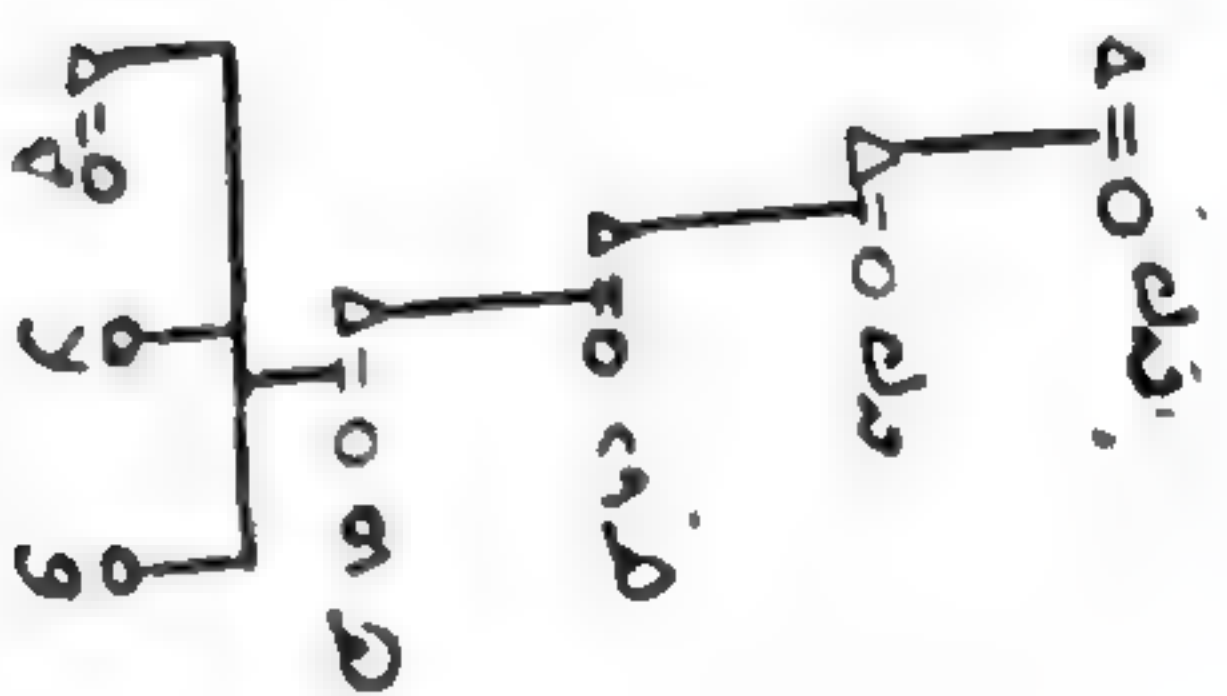
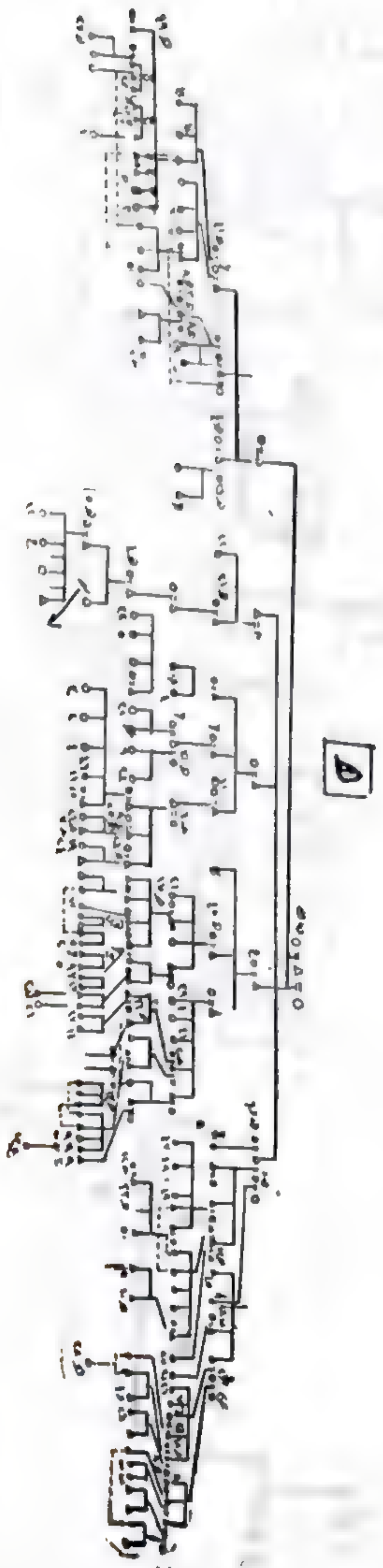
اسماء

النفط

۱۲۹۵







جہد و لہجہ ۵

حالات الزواج				
١	ب	٢	٣	٤
١	٧	٢	٢	٢٨
٢	٩	٢	٢	٥٢

جدول رقم ٦
(الزواج بين جماعات الاولاد)

المجموع	حالات الزواج					الأولاد
	أ	ذ	ـ	ب	١	
٤	٣		—	١		١
٦	٣	—			٣	٣
١١	٦	٢		٣	—	٢
١٠	٨		٢	—	—	٢
١٤		٢	٨	٢	٢	٨
٤٥	المجموع					

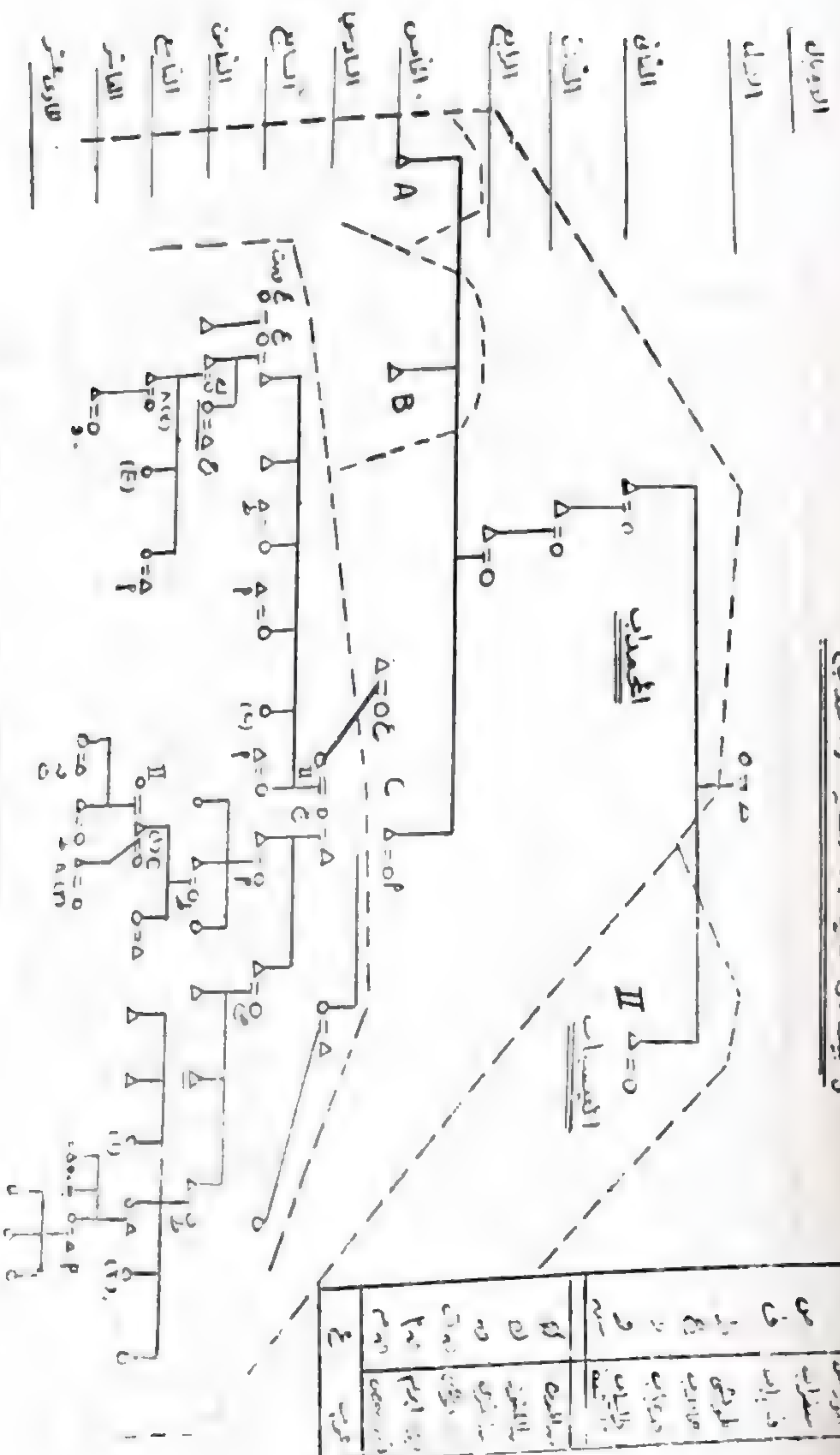
المجموع	حالات الزواج من البيوت				الأولاد
	الفرقة	البدار من	الجود نلاب	السلام	
٣	—	—		٣	١
	—		—	—	ب
٢	—	—	٢	—	٢
١	١	—	—	—	د
٦	—	٤	١	١	٥
١٢	المجموع				

[illegible]

الاولاد	السن السودانية	السن العربية	قرى العبيد	قرية السقاري	وادي العرب	من التوسين	من الكنوز	الاجوع
١		٢				٧		٩
٦				٢				٢
١	٢							٢
٣		٢			١	١		٥
٨	٢	٢	١		٢	١٠	١	١٨
الاجوع	٥	٧	١	٢	٢	١٨	١	٣٨

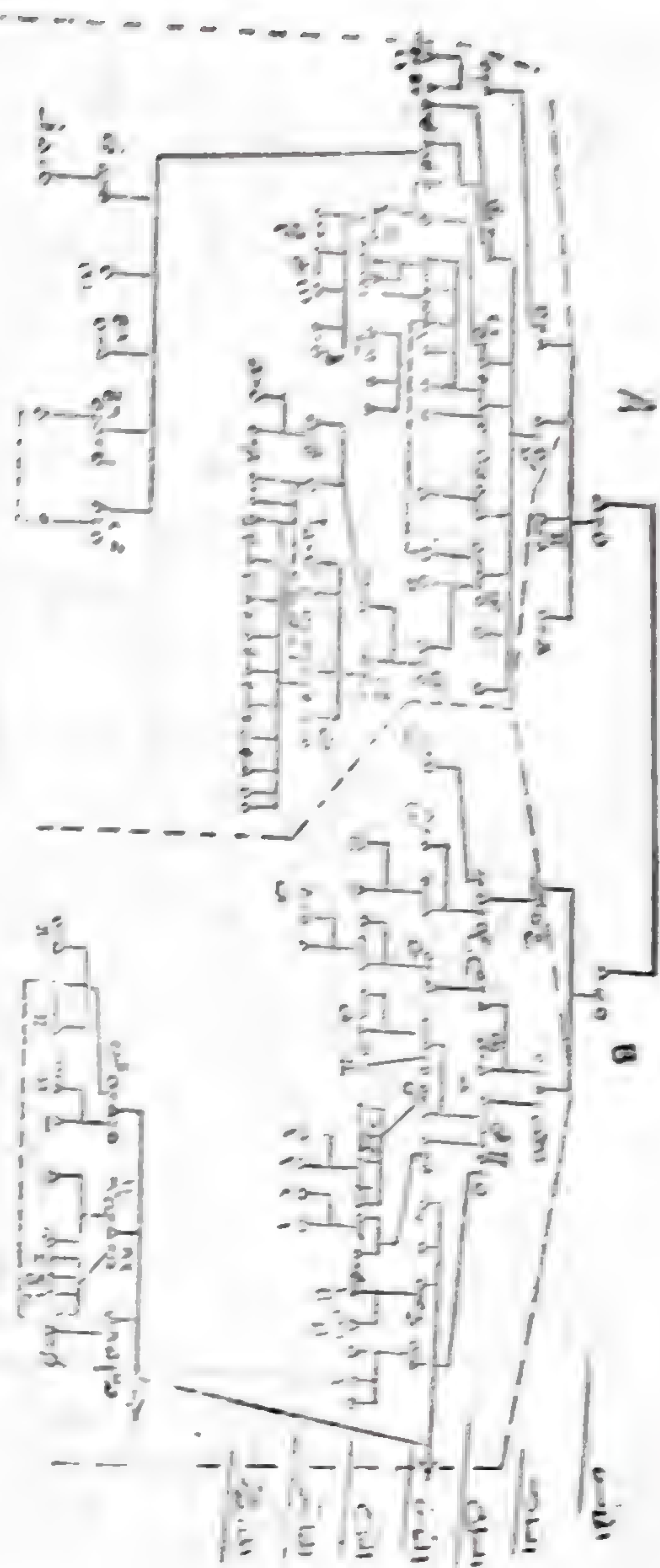
جدول رقم (٩)
(الرواج من القرى والمدن)

لِي بَيْتٍ مِنْ قَبِيلَةِ أُنَاسٍ مُرْسِمِينَ (الحمد لله)



جدول رقم (١٠)
(حالات الزواج بين جماعات الاولاد ومن البيت العيسيا)

المجموع	البيت II	C	B	A	الأولاد
٨	٢	٢	٤		A
٧	٦	—		١	B
٣	٢		—	١	C
١٨	المجموع				



١- استنبطت من مبرراته ... بعضاً منها :
أ- على أن يكون الدين الحقوقي لا المادي

ب- ا لى اختلاف التولاد بينهم من الملة ، حيث يصرح المؤلفين بأن الفاتيات مع جماعة من المسلمين .

جدول رقم (١١)
(الزواج من القبائل)

الجموع	القبائل								الاولاد
	ش	و	د	ج	ط	ف	ص	ا	
٥			١		١		٣		A
٤					١	١			B.
٧		١			٣		١	٢	C
١٦		١	١		٥	١	٦	٢	الجموع

جدول رقم (١٢)
(الزواج من القرى والمدن)

الجموع	من المدن	من الكفور	القرى			الاولاد
			عرب النوبيين	توشكي	مصم	
١٤	١٣			١		A
٧	٣		٢	١	١	B
٥		١	٣	١		C
٢٦	١٦	١	٥	٣	١	الجموع

جدول رقم (١٣)
(الزواج من داخل وخارج البيت ومن خارج القبيلة)

الزواج	القبيلة II				
	القبيلان	القبيلان	القبيلة II	القبيلة II	
عدد الحالات	١٣	٢٢١	٣٥	٦١	٩٧
من أبناء العمومة المتزاوية	٢٩	١١٦	٨٦	٢١٣	١٧٥
من البيت	٢٠٥٨	٤٠٣	٨٦	٢٧٩	١٩٦
من القبيلة (داخل البيت)	١٣٩	٤٩	٢٨٣	٢١٣	٨٢
من القبائل الأخرى	٠/٠٢٣	٢٧٤	٧/٤٥٦	٠/٢٧٨	٠/٠٣٤

جدول رقم (١٤)
(الزواج في القبيلة)

الزواج	II				I		
	البيت	البيت	E	D	C	القبيلة	
من داخل الأولاد	٢٧٣	٤٩٣	١٤٣	٤٣	٣٧٥	٠/٣٧٠	٢٩٨
من داخل البيت	٢٨٩	٢١٣	١٤٣	٢٦	٣١٢	٨٢	٨٢
الزواج من القبيلة	٢٨٩	٢١٣	٢٨٦	٢٦٣	٢٦	٨٢	٨٢
عدد الحالات	٣٥	٢١	٧	٢٨	١٦	٩٧	٥٧

جدول رقم (١٥)
(الزواج في الميدان)

الزواج		١	ب	٢	د	هـ	الف
من داخل الاولاد	الزواج الداخلي	٢١٧	٤٢١	٢٣٢	٢٩٦	٤١١	٠
في نطاق البيت		١٧٤	١٥٨	٢٤٨	٣٧	١٣	٠.٥١٩
الزواج من القبيلة		١٣	—	٤٦	٣٧	٥٦	٠.٤٦٩
عدد الحالات		٢٢	٣٨	٤٣	٢٧	١٠٧	٢٤١

جدول رقم (١١)
(الزواج في المحدثات)

الزواج		A	B	C	البيت ككل
الزواج الداخلي	من داخل الاولاد	١٨٢	٢١٧	٦٣	٢٧٧٪
	في نطاق البيت	١٨٢	٤٣	٦٣	
الزواج من القبيلة		٦١	٢٦	١٢٥	١٣٩٪
عدد الحالات		٣٣	٢٣	١٦	٧٢

جدول رقم (١٧)
(الزواج بين القبيلة H القبائل)

القبائل	القبائل												الاولاد	البيت
	ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل		
I	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	A	I
B	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	B	
C	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	C	
II	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	D	II
E	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	E	
III	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	III	III
الاجموع	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الاجموع	III

جدول رقم (٨)
(الزواج بين البيت العبداد والقبائل)

الاولاد	القبائل												الاجموع
	ا	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	
I	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	I
II	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	II
III	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	III
الاجموع	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الاجموع

جدول رقم (١٩)
(الزواج بين أيت الأعمام والأخوات)

المجموع	الأبائ										الأولاد
	ش	و	د	ج	ط	ف	س	أ			
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ
٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	أ

جدول رقم (٢٠)
(الزواج بين أيت الأعمام والأخوات)

السزواج										الاولاد		اليت
من الممن		من الكنوز		من التوين		الاولاد		اليت				
0	Δ	0	Δ	0	Δ	A	I					
٢	—	١	—	٣	—	B						
٩	—					C						
١	—					D	II					
						E						
١	—			٢	—	—	III					
١٨				٥	—							
٢٤	—											

المجموع الكل

أهم المراجع

(١) أبو زيد ، أحمد : البناء الاجتماعي ، المفاهيم ، الجزء الأول ،

دار المكاتب العربي للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٥

(٢) : البناء الاجتماعي ، الأنساق ، الجزء الثاني ،

دار المكاتب العربي للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٧

(٣) : التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي في إفريقيا ،

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الأول ، العدد

الثالث ، سبتمبر عام ١٩٦٤ ، المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة

(٤) ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : تاريخ ابن خلدون ، الجزء

الخامس دار الطباعة الخديوية ،

بولاق ، القاهرة عام ٢٨٤ هـ

(٥) المقریزی ، تقي الدين أحمد بن علي : الخطط المقریزیة ، المجلد الأول ،

الجزء الثالث ، منشورات مكتبة

العرفان ، لبنان

، ، ، ، : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ،

الجزء الأول — القسم الثاني —

مطبعة دار الكتب المصرية عام

- 9— Abou-Zeid, A.M., «Migrant Labour and Social Structure in Kharga Oasis», in, Pitt-Rivers, J. (ed.) *Mediterranean countrymet*, mouton & Co., 1963
- 10— Akiel, M.F., *Geographic Aspects of Lower Nubia*,
- 11— *New Light on the Racial Geography of Lower Nubia*, Ramses press, 1956
- 12— Dalton, Y., «Economic Theory and Primitive Society», Hammond, P.B. (ed.), *Cultural and Social Anthropology*, Macmillan Co., New York, 1964.
- 13— Dube, S.C., *India's Changing Villages: Human Factors in Community Development*, Routledge and Kegan Paul Ltd, 1958
- 14— Evans-Pritchard, E.E., *The Nuer A Description of The Modes of livelihood and Political Institutions of a Nilotic People*, O.U.P. 1940
- 15— Evans-Pritchard E.E. & Fortes, M., (eds.) *African Political Systems*,
- 16— Epstein, A.L., *Politics in An Urban African Community*,
- 17— Firth, R., *Elements of Social Organization*, Watts & Co., 1951.
- 18— «Money, Work and social change», in Indo-Pacific economic system», in, Jean Meynaud (ed.), *Social change and economic development* UNESCO, 1963
- 19— Fernes, R.A., (ed.) *Contemporary Egyptian Nubia* Vol. I II, Human Relations Area files, Ina., New Haven Connecticut, 1966

(٦) بوركماديت ، جون لويس : رحلات في بلاد النوبة ، ترجمة محمد محمود السيد عام ١٨١٩

(٧) ماكيفر ، د.م. وشارلز بيج : المجتمع ، ترجمة الدكتور أحمد عيسى مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٥٧

(٨) محمد عوض محمد : السودان الشمالي ، سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية عام ١٩٥٦

- 31— Main, Lucy, *New Nations*, Weidenfield & Nicolson 1953.
- 32— Mead, Margaret, *Cultural Patterns and Technical Change*, A Mentor book, 1961
- 33— Murdock, G. P., *Social Structure*, the Macmillan Company New York, 1949.
- 34— «Double Descent», in *American Anthropology* Vol. 42, 1940
- 35— Malver, R.M. and Page, G., *Society: An Introductory Analysis*, Rinehart and Winston, New York, 1961.
- 36— Nash M., *Primitive and Peasant Economic Systems* Chandler Publishing Co., 1966.
- 37— Fafel, S.F., *The Foundations of Social Anthropology*, Cohen & West, 1953.
- 38— Pitt-Rivers, J., (ed.) *Mediterranean Countrymen: Essays in The Social Anthropology of The Mediterranean*, Mouton & co., 1963
- 39— Radcliffe-Brown, A. R., *Structure and function in Primitive Society*, Cohen & West Ltd 1955.
- 40— Reisner, G. A., *Archeological Survey of Nubian Report for 1907-1908*. Vol. I.
- 41— Riad, M., «Patterns of Ababda Economy in Egyptian Nubia, in *Symposium on Contemporary*.
- 42— Redfield, R. *Peasant Society and Culture*, University of Chicago Press, 1956
- 43— The little Community, The University of Chicago Press, 1956.
- 44— Roacek, J. S. (ed.) *Social Control*, Van Nostrand Co., London, 1962.

- 20— Forde, D., «Primitive Economics», in Shapiro, H.L. (ed.), *Man Culture and Society*, Oxford University Press 1956.
- 21— Forde, C.D. Halutut, *Economy and Society* Methuan & Co. Ltd, London, 1961
- 22— Redfield, R., *Peasant Society and Culture*, University of Chicago press, 1956.
- 23— Foster, G.M.? «The Dyadic Contract: A Model for The Social Structure of a Mexican Peasant Villages», in *American Anthropologist*, vol. 63, No. 6, 1961
- 24— Foster, G.M., *Traditional Culture: and The Impact of Technological change*, Harper and row, New York 1962
- 25— Harris, Rosemarry, «The Political Significance of Double Unilineal Descent», in, *The Journal of the Royal Anthropological Institute*, Vol. 92, part I, 1962.
- 26— Haskovits, M. J., *Economic Anthropology*, Alfred A. Knopf, 1952.
- 27— Hogbin, H.I., *Social Change*, Watts, 1958
- 28— Leach, E., «On Certain Unconsidered Aspects of Double Descent Systems », in *Man*, 1962.
- 29— Lewis, Oscar, *Village life in Northern India*, Vintage Books, New York, 1958.
- 30— Lloyd, Reter, C., «The Political Structure of African Kingdoms», in Michael Boulton *Political Systems and the Distribution of Power*, Tavistock publications, A.S.A. monographs, part 2, 1955.

استدراك

الصواب	الخطأ
وأقارب الأب تحمل خصائص	وأقارب الأب خصائص
القرية تتميز بانقسامها	القرية تتميز بانقسامها
بين اقليمها	بين اقليمها
الذي تقيم	الذي تقوم
يقيم النوبيون بتربيتها	يقيم النوبيون بتربيتهم
الأسلاف الذين كانوا	الأسلاف كانوا
في وضوحها وتمايزها	لوضوحها وتمايزها
وإذا كانوا	وإذا كان
إلى اسمها	إلى اسمها
ومن جهة الأب	ومن الأب
التي تفرضها	التي تفرضها
على حد تعبير	على حد تعبير

- 45— Smith Elliot, *Archaeological Survey of Nubia*, Report for 1907-1908. Vol. II
- 46— Titiev, «The Influence of Common Residence on the Classification of kindreds», in *American Anthropologist*, v. 45, 1943
- 47— Van Veslen, J., «Labour Migration as a Positive Factor in Community of Tonga Tribal Society», in Southall, A. (ed.) *Social Change in Modern Africa*, Oxford University Press, 1961
- 48— Wilson G. & monica, *The Analysis of Social Change*, Cambridge, 1954.
- 49— Sahlins, M.D., «On the Sociology of Primitive Exchange», in, Micheal Banton (ed.) *The Relevance of Models for Social Anthropology* A.S.A. monographs I, Tavistock Publications, 1965
- 50— *Notes and Quarries on Anthropology*, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1960.

رقم الايداع بدار الكتب ٧٣/٤٠٦٨
تم بحمد الله ، طبع هذا الكتاب في
شركة الاسكندرية للطباعة والنشر
١ شارع فنتورا بجوار مبنى عبدالرزاق
المنون : ٣٥٨٤١